



نمار و ثبت کتاب

11-1

عنوان اخبار الرضا (ع)

مؤلف

موضوع

شماره اختصاصی (۲۷۸) از کتب اهدائی : مروری

2 VA

[illegible]

۳۷۷ مری

2121.1

الموتى ودم النصر ثم قيل ولا يد الع...
في الاورشليم بعد ما اخذ المأمون...
ثم برحده على ذلك وحققه عليه حتى ضاق صدره...
عبد الله به قيم الرخي من الله عنه قال حدثني...
عنهم ان الرضا لم يزل يمشي على الجبل...
في الجبل فاذ انبسط لهم سمع غلا وضعت...
عن جعفر ثم فقال لعبد الله...
والاخرات فذكر ثم رآه الى وقال...
عن جعفر عليهم السلام بالامانة والوصية...
عن موسى كتاب عن محمد بن...
والدخلت على الحسن بن جعفر...
ابن وكناه كتابي وهو وخلفني...
الصدوق بعد بن عبد الله...
علي بن يقطين قال كنت عند...
فقلت لقيت قال فمضيت...
عن محمد بن الوليد...
عن علي بن الحسين...
الصالح بن موسى بن جعفر...
براحت حبيته ثم قال فوجدت...
وذهب بعد **حدثنا** محمد بن...
عن خلف بن حماد عن داود بن...
واشار بيده الى الرضا وقد غطته...
عن الحسن بن موسى...
دخلت على الحسن بن موسى...
صيرت عليا ابني وصي...
ان امرتك بهذا قال فدخلت...
الحوال التي كانت في يده...
عن الحسن بن موسى...

في الاورشليم

في الاورشليم

في الاورشليم...
في الاورشليم...
في الاورشليم...

لأول

جعلت ذلك وقت موت...
عن قطر ثم كنت عواما...
قال فكان ذلك الكون...
عن محمد بن عيسى...
قد كثر من هذا...
احمد بن الوليد...
ابن مضر البرز...
ان يحدث في حديث...
الوليد بن محمد...
عن محمد بن احمد...
عن الحسن بن علي...
في طريق مكنون...
يخاض فقال له...
يحتاج الى...
في خبر عن...
فورا وسكر...
العارف...
فولجهم...
لبيت الحسن...
لديهم في...
من يترك...
الذين...
الله...
على...
والسنة...
الظلم...
الذي...
شيء...

في الاورشليم...
في الاورشليم...

في الاورشليم...
في الاورشليم...

في الاورشليم

الملك تولى على امره بقبض
الاعزب قتلوه فيها المعز

الحد والمصلحة ونقد المصلحة
منقط غيب نقط والنون حذرة
وصح الكاظم

حدود

وہیل

المقام

معه

علاقائی و اہل بیت

...

ان پوری

[illegible]

15

2

الاول

2.

1

مجله

卷之四

...

56

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

الحمد لله المجدد
سقط حجابك

الحمد لله

Handwritten text in a script, likely Indic, on aged paper. The text is written diagonally across the page.

三

الحرم

الحسن

الحمد لله رب العالمين

شوریه

وَأَكْرَمَكَ بِبَيْتِكَ

بسم الله الرحمن الرحيم

北

بافتتاحه و توفیق الجليلی السیاحه و التفتاحه
الجلالیه و المکرمه و المصلحه و الموفقه (الخاف)

والبقرة والسمكة والحيوان
والطير والجمادى والجمادى

والاعظم

[illegible]

طَلَمَ اِذْ قَدْ

واعلم

احسن
 باس
 ورجلت

الحاج محمد

فضل

تأليف

[illegible]

۲۰

...

10

2

۱۰۰

2

غزل
الملل

۱۰

三

五

الحسن

۱۶
ایندی خلق

الحاج

۱۱۱

الحق

الزلاوة

الإسماعيلية

عن مختار محمد بن المختار محمد
المعروف بابن

الغنى بالقادر والغنى
بالقادر الذوق والخيال

الكتاب

الكتاب
المكتبة
المكتبة
المكتبة

انفجیر

[illegible]

المقطع الاكتمام الميراثنا

هری

فَوَلِّبْ عِيسَى مِائِمًا

۱۵

۲۲

بر همت کمبود واداره و غیره

سورة

رجب

سورة

قالوا

يحبب
عبد العزيز بن عبد الله

النفس

بنی اوامام

پیام و قلم کردگار

ساعت فیروزه الاقویسی و پنج و خشت فیروزه و غایت مو

والجسود

افضل عندك من ابي فقال الله جل جلاله
يا موسى اما علمت ان فضل آل محمد

تجارب الطبر و استغفارها
٦٠

قال لما بعث الله عز وجل موسى بن عارضا واصطفاه نجيا وعلق له الجرح وبخا بنجر اسرائيل واعطاه التوراة والابواب رضى
مكانه من ربه عز وجل فقال لى اكتب لك امة تنكر بها احدا قبلنى فقال الله جل جلاله يا موسى ما علمت انك
افضل عندى من جميع ملائكتى وجميع خلقى قال موسى يا رب واد كان محمد اكرم عندك من خلقك فقل لى الحمد لك جميع
الابنى افضل عندى من جميع المرسلين فقال موسى يا رب فان كان الحمد لك فقلت خلقك ام الانبياء افضل عندك من ائمتنى فقلت
عليهم السلام وانزلت عليهم المن والسلوى وفلقت لهم الجرح فقال الله جل جلاله يا موسى ما علمت ان فضل الله عز وجل على جميع امة لا
كفضله على جميع خلقى فقال موسى يا رب لينى كنت اراهم واوحى الله عز وجل اليه يا موسى انك لست تراهم وليس هذا وان ظهورهم
ولكنه سوف يزيهم والجنة حبات عدد والارض حمجر فمردف فبعيها يتغلبون وفي اخرها يحيى فكتب الله سبحانه
كلهم فقال نوحا فقال الله عز وجل لى يوحنا وشاد ويزرت قيام العبد الدليل به يدى الملك الجليل ففعل موسى فنادى
ربنا يا امرئ حق قاجواكم وهم فاصلا بآبائهم وادعاهم آياتهم لَيْتَ الْفُتُورَ لَيْتَ لَيْتَ الْاَشْرَافَ لَيْتَ لَيْتَ اَنَ الْخُدَّ
الْتَعَمَ وَالْمَلِكَ لَ الْاَشْرَافَ لَيْتَ الْاَشْرَافَ لَيْتَ الْاَشْرَافَ لَيْتَ الْاَشْرَافَ لَيْتَ الْاَشْرَافَ لَيْتَ الْاَشْرَافَ لَيْتَ الْاَشْرَافَ
ادعوا حتى يفت عضى وهوى قبل عاقبى قد اجبت لكم من قبل ان تدعوا فاعطيتكم موسى ان تشكرونى من لفتنى منكم
بشهادة الله لا اله الا الله وخذوا لى لى واثنوا محمد عبدا ورسوله صادق قوال الحق فى افعاله وان على بن ابي طالب عم
اخاه وصيته من بعده وليا يلىزم طاعته كاليتيم طاعة عمه وادعوا الى الله المصلحين الطاهرين المطهرين الى البيان
بجباب ايات الله ولا يفتح الله من بعدهم اولى الله وادخلته حتى وادعوا حتى وادعوا حتى وادعوا حتى وادعوا حتى وادعوا حتى
بنينا محمد فقال لى الحمد لك وكنات حجاب الطور نادى امنت لهذا الكرامة ثم قال عز وجل لى فقال لى الحمد لله رب العالمين
على ما اختصني به من هذه الفضلة وقال عز وجل لى الحمد لله رب العالمين على ما اختصنا به من هذه الفضلة
حدثنا ابو يعقوب الشاذلى عن ابي جابر بن هاشم عن ابيه عن احمد بن محمد بن ابي نصر الزينى قال سئل ابا الحسن الرضا
عنه السلام كيف صار بعضنا اقرب من بعض وبعضنا البعيد بعض فقال لى ان الله عز وجل ما اعطى ادم من الجنة اجملة
على فيقوس فشكى الى ربه عز وجل الوشوة وانه لا يجمع ما كان يجمع فاجابة فهاط الله عز وجل عليه باخرة من ارضه
فى موضع البيت فكان يطير فيها آدم وكان منها يبلغ موضع الاطلام ففعلت الاطلام على صنمها فجعله الله حرما
محمد بن الحسن بن احمد بن الوليد ربه قال لى الحمد لله رب العالمين على ما اختصنا به من هذه الفضلة
عن ابي الحسن الرضا عن بعض هذا وسعدنا محمد بن الحسن بن احمد بن الوليد ربه قال لى الحمد لله رب العالمين على ما
به موقع من معزى بن يحيى قال سئل ابا الحسن الرضا عنه السلام وعادته قد كثر له سواء **حدثنا** محمد بن موسى لم يلقه
قال لى شاعلى بن الحسين السعدى باوى قال لى الحمد لله رب العالمين على ما اختصنا به من هذه الفضلة الحسينى قال
حدثنى ابو جعفر محمد بن على الرضا عنه السلام قال لى الحمد لله رب العالمين على ما اختصنا به من هذه الفضلة الحسينى قال
عمر بن عبد الحمير على عبد الله عنه السلام وجلس عنده تلاه الاية قوله الله عز وجل الذين يحبونه كما لا افر
ثم اسلم فقال لى ابو عبد الله عنه السلام قال لى الحمد لله رب العالمين على ما اختصنا به من هذه الفضلة الحسينى قال
الفران بالله يقول الله عز وجل ان الله قد صمكم بالهدى فذكر الله عليه الجنة وما لى التارى والظلمة من انصار وعبده

الجلد

[illegible]

تَرْجَمَ

تعلق قرونها
الوقت الموعود له
منه الشكر
١٥

1.3.5

۱۷

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written diagonally across the lower half of the page.

[illegible]

The image shows a single page from an old manuscript. The paper is aged, yellowed, and covered in various stains, including a large, dark, irregular stain on the left side. The text is written in a cursive Arabic script, arranged in approximately 15 horizontal lines. The ink is dark, but the overall legibility is poor due to the fading and staining. There are some faint markings and possibly a small illustration or diagram on the left side, but it is mostly illegible due to the poor condition of the document.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المؤمن اذا
استقر واذا
استقر

[Handwritten Arabic text, likely bleed-through from the reverse side]

نقائه

قال الشيخ وما اسم ابن هرون

الجنم

五

فلجندہ بعیر

زمرہ ادبیات و ہدایت

المشقة

قدم

religion

فإنما السؤال عن العالم

وادی

وهذا الاستاذ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عَلَّمَ نَفْسِي بَعْدِي الضَّلَالَةَ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ وَمَطْلَعًا
الْفِتَنِ وَسُوءَ الْبُحُوءِ وَالْعُرْجَ فِي

العلم

الأكبر

۱۵

५

ملوك

ط
موقوف ذبہ

عَلَيْكُمْ اَعَانُ

كان لم يقب من هؤلاء

بالعباد
التفكر

وفي الثانية التوحيد

اخلاقاً على الزنا

بِقَوْلِ غِيَاثِ النَّاسِ

وَيُحْتَدَى الْحَذَاءُ وَيُخَفَّفُ الرِّمَاءُ

من تاجر وجال وبيع وشترى وكاسب وسكين وقضاء حوائج اهلا لا طواف والمواضع للكنز لاجتماع بها

كذلك الشهدا وشافهم وعلمه ففضل من مرة واحدة لان الله عز وجل وضع الغنائم على اهل الغنم اقل من اهل الحرب
اي المروءة واحدهم رغب اهل القوة على قدر ما قدرتهم وعلمه وضع البيت وسط الارض لان الموضع الذي منه خرجت
وجبت الارض وكل ما خرج من تحت الارض فله في الارض ما خرج من تحت الارض فله في الارض ما خرج من تحت الارض
الوسط ليكون الارض لاهل المشرق والمغرب فذلك سراء وسهولة مكنة لان الناس كانوا يكونون فيها وكان
يقال لحد فصدما قد كسا وذلك قوله عز وجل وما كان خلقهم عند البيت الا مكاء وهم يقولون انهم يفتنونهم
صغار البيت وعلة الطواف بالبيت ان الله عز وجل قال للملائكة اني جعل في الارض خليفة قالوا ان جعل فيها من يفسد
فيها ويقتل الدماء فزدوا على الله عز وجل هذا الجواب فندموا ولا ذوا بالعرض فاستغفروا فاجاب الله عز وجل ان
تعبد بيغل ذلك العباد فوضع في السماء الى اربعة من اجزاء الارض لثمة القراع ثم وضع في السماء الى اربعة من اجزاء الارض لثمة القراع
ويعبر عن هذا القراع ثم وضع في السماء الى اربعة من اجزاء الارض لثمة القراع ثم وضع في السماء الى اربعة من اجزاء الارض لثمة القراع
يخرى ذلك في هذه الايام القيمة وعلة اسلام الجاهل ان الله تبارك وتعالى لما اخذ بشاقي بني آدم النقرة اخرج منه
ثم خلق الناس فعاود ذلك الشياطين ومن ثم يقال لعن الجاهل ما شئ اذ يتباين شياطينا فعاودته تشبهت بالجاهل
ومنه قول الله عز وجل ان الجاهل يوم القيمة مثل النمل في السان وشقته تشبهت في افاة الملوقة والعلة
من اجعلها شيت مني ان جبريل ع قال لا يبرهم عني على ربك ما شئت ففهم في ابرهم عني ففهم ان
يجعل الله مكان ابنه اسمعيل ع كذا ياره بديحه فذا له فاعطى ناه وعلة الصوم في قوله عز وجل من لم يجد
ليكون العبد ذليلا سكيما ما هو وحسبنا صابرا ويكون ذلك ذليلا له على شدايد اخره مع ما فيه من الاكسار
له عن الشهوات واعطاه في العاجل ذليلا على الاجل ليعلم على شدة مبلغ ذلك من اهل الغنى والمسكة في الدنيا
الآخرة وحرم قتل النفس لعلة فساد الخلق في تحليله لوجله وفسادهم وفساد التدبير وحرم الله عقوق الوالد
لما فيه من الخروج عن التوقير لطلقة الله عز وجل والتوقير للوالدين وبخس كبر النعمة وادب الشكر وادب العاقبة
الوقلة للنسل واقتطاعه لما في العقوق من قلة توفير الوالدين والمغفان عقيمهم وقطع الاحكام والزهد من الوالدين
فوالولد وتلك التربة لعلة ترسا لولا كبرها وحرم الزنا لما فيه من الفساد من قتل النفس وذهاب كذا آت
وترك التربة للاطفال لفساد الوالدين والاشبه ذلك من وجود الفساد وحرم اكل الميتيم ظل العلة كثيرة
من وجوه الفساد واول ذلك ان الانسان اذا اكل الميتيم ظل اعدا على قتله اذا الميتيم من مستغن ولا
حققت النفس ولا علم لشانه ولا له من يقوم عليه ويكفيه كقيام والدين فاذا اكله كان كذا فبقوله وصير الى
العقر فالعاقبة ما حرق الله تعالى وجعل من العقوبة في قوله عز وجل ولنجس الذمير لترككم من خلقهم وتربية
ضعا فافهم عليهم فيستحق الله ولعل الجاهل ان الله عز وجل وعد اكل الميتيم عقوبتين هو عقوبته
في الدنيا وعقوبته في الآخرة ففي حرم ما لا يبيح استغناء البيت واستغناء نفسه والتمسك من العقوبان
يصيبه ما صابه لما وصلته تعالى فيه من العقوبة مع ما في ذلك من ظلم البيت بانه اذا اوردك ووقع

والدعاء

والعداوة والبغضاء حتى يتعابوا وحرم الله الزنا من الزحف لما فيه من الوهن في الدين والاستخفاف بالرسول والامر
العدل عليهم السلام وترك ضربتهم على الاعداء والعقوبة لهم على انكرا ما دعوا اليه من الافرادا لربوبية واطهار العدل و
ترك الجور وامانة والعداوة لما في ذلك من جبره والعداوة على المسلمين وان يكون في ذلك من السوء والقتل وادب الدين
الله عز وجل وعزوه من الفساد وحرم التقرب بعد المحبة من الرجوع عنه الذين وترك الموانع للدين والنجس على الله
وما في ذلك من الفساد وادب الحق كل ذي حق له علة سكنى البدن وكذلك لو عرف الرجل الذين كاسلامهم عزله مساكنتها
الجهل والخوف عليه لا يراهم ان يقع منه وترك العلم والتحول مع اهل الجهل والتمادي في ذلك وحرم الله ما امر
به لغير الله عز وجل الذي وجب الله عز وجل على خلقه من الافرادا وذكر اسمه على الدوام المحللة والملائكة يوسعون
ما يقرب به بين ما جعل لصادق الشياطين والافان لان نسيه الله عز وجل الافرادا بربوبية وتوحيد وادب الله
لغير الله من الشرك والتقرب به الى غيره ليكون ذكر الله تعالى وفتنه على الذبحة وقابله ما احل الله وبين ما حرم الله
وحرم سباع الطير والوحش كلها الاكل من الجيف وهو ما الناس والعذرة وما اشبه ذلك فجعل الله عز وجل
ولا يلا احكامه الوحش والطير ما حرم كذا في باب من السباع واذ يخلع الطير حريم وكل ما كان له فاضة
من الطير فخلال وعلة اخرى بفرق بين ما احل من الطير وما حرم قوله عز وجل ولا تأكل مما اصاب من اثمها
التسور ولما حلت كحالب السور وسباع الوحش فحرم الله ما حرم الله من اكله ولا يكون من
النساء لافساح وعلة تحريم الربوا انما هي ان الله تعالى لعنة لما فيه من فساد الاموال لان الانسان اذا اشتغل بغير الله
كاد ثمن الله بهم ودمهم وثمنه اخر باطلا ففسد الربوا وشراؤه وكس على كل حال على المشتري وعلى البائع ففسد الربوا
الربوا لعلة فساد الاموال كما حظر على الشبهة ان يدفع عليه ماله لا يتحقق عليه من افساده حتى يوش منه وفده فانه
العلة حرم الربوا وسبب الذم به بالدين يدايد وقلة تحريم الربوا بعد التنبيه لما فيه من الاستخفاف بالحرام المحرم
كيدته بعد اليقين وتحريم الله تعالى لها ولم يكن ذلك من الاستخفاف بالحرام والاستخفاف في حصول الكفر
وقلة تحريم الربوا بالنسبة لعلة ذهاب المعروف وذلك الموالع رغبة لتاسف الربو وتركهم الغرض والمغرض وصنابع
المعروف ولا في ذلك من الفساد والظلم وفساد الاموال وحرم الخنزير لانه مشوه فجعل الله عز وجل عظمة الخنزير
وجرة وتحويها ودليلا على ما سخر على خلقته والاف فذا لا فذا ومع ذلك كثرة وكذا لك حرم الخنزير لانه مشوه
مثل الخنزير وجعل عظمه وجرة الخنزير ودليلا على ما سخر على خلقته وصورة وجعل الله سبحانه لانه ليدل على
انه من الخلق المعصوب عليه وحرم الميتة لما فيها من فساد الابدان والآفة وما ادا الله عز وجل اكل الميتة
سببا للتفصيل وفرقا بينه الحلال والحرام وحرم الله عز وجل الدم كحريم الميتة لما فيه من فساد الابدان ولانه يوش
لما الاضطرر ويحذر القوي يوشم الخنزير ويوشم الخنزير ويوشم الخنزير ويوشم الخنزير ويوشم الخنزير ويوشم الخنزير
انه يقتل ولده ووالده وصاحبه وحرم اللحم لما فيه من الدم ولا علة وعلة الدم والميتة واحدة لانه يجرى
جرها في الفساد وعلة العوي وجوبه على الرجل لا يجب على النساء ان يعطينا ان لا يجرى لان على الرجل من الوفاء
لان المودة باقية نفسها والرجل يشترى ولا يكونه السبع الايمن ولا يشترى بغير اعطاء الثمن بعد التماسا

الفساد في الخنزير والوفاء في السبع

منه الجرح والجلد والتعذيب والزوال والفتنة والكذب والاعتداء ومن جازت عليه هذه الاشياء لم يؤمنه فناء ولم يوفق بعدله
ولم يحقق حقوله وامره ونهيه وحده وحصيله وقابله وعقابه وفي ذلك هذا الخلق وباطل الربوبية فان قال المراد
العباد وهما من قبل الله لا يكون بقا فيهم وصلاتهم الا بالامر والامر الذي يمنع عن الفساد والتعاصب فان قال فلم يعبدوه قبل
لثلاثا يكونوا تاسيهم لذكورهم ولا يكون لادبه ولا لهيب لآمره ونهيه اذ كان فيهم صلاحهم وقوام فلن يكونوا غير تعبدوا
عليهم الامم فغسقت قلوبهم فان قال فلم امروا بالصلوة قبل الله في الصلوة الاقرار بالربوبية وهو صلاح عام لان فيه خلق
الانقاد والقيام بين يدي جبار بالذل والاستكانة والخضوع والاعتراف وطلب الاذن من سائر الذنوب ووضع
الجببة على الارض كل يوم وليلة ليكون العبد فاكرا لله غير باس له ويكون خاشعا لجلالة الملائكة راضيا في الزاوية
في الدين والدينام مع ما فيه من الان جازع من الفساد وصار ذلك عليه في كل يوم وليلة لا يملك العبد مديرة ومخالفة
ويطير ويطلق ويكون في طاعة خالقه والقيام بين يديه بغير الركن المعاصي وحاجته وانما هو انواع الفساد فانه
قال فلم اسر بالوصية ويدين به قبل الله يكون العبد طاهرا فقام بين يدي جبار عند ما جاءه مطيعا له في امره نقيبا
منه الا اناس وانجاسة مع ما فيه من ذهاب الكسل وطرد النعاس وتزكية الغزاة للقيام بين يديه والجلوس فان قال فلم
وجب ذلك على الوجه واليديين والرأس والرجلين قبل الله العبد اذا قام بين يديه والجلوس فان قال فلم
يظهر ما وجب فيه الوضوء وذلك انه يوحى به ويخضع ويبدد به يسبل ويرعب وينت وراسه يستقبل في ركوعه
ويحجوه ويرجله يقوم ويقعد فانه قال فلم وجب غسل الوجه واليديين وجعل المسح على الرأس والرجلين ولم يجعل في ذلك
غسلا كغسل سائر اجزاء الجسم فانه العادة العقلية انما هي الركوع والتسجود وانما يكون الركوع والتسجود بالوجه واليديين
لا بالراس والرجلين ومعناه ان الخلق لا يطيعون في كل وقت غسل الرأس والرجلين ويشعر ذلك عليهم في البرد والحر والحر
واوقات من الليل والنهار وغسل الوجه واليديين اخف من غسل الرأس والرجلين وانما وضعت الفرائض على قدر القدر
طاعة من اهل المحبة ثم علم فيها القوى والضعيف ومنها انه الرأس والرجلين ليس هما في كل وقت ما وادان طاهران كالوجه
واليديين لوضع العمامة والخضوع وغير ذلك فان قال فلم وجب الوضوء مما خرج من الطوفان خاصة ومن التيمم وقد سائر
الاشياء قبل الله الطوفان طرفة الجفنة واليس للانشاء طريق فضيحه الجفنة من نفسه الامنية فامر بالعبادة
على ما يصيبهم تلك الجفنة من انفسهم واما التيمم فان التيمم اذا غلب عليه التيمم بغير كل شئ منه وكان الغلب على الاشياء عليه
في الطوفان منه الوجه وجب عليه الوضوء لهذه العلة فان قال فلم التيمم فامر بالعبادة هذه الجفنة كما امر بالانكسار من
الجنة في قول الله هذا شئ دايم غير ممكن للخلق الا هذا الركن كما يصيب ذلك ولا يكون الله نفس الا وهو طاهر ليس
هو امر دايم انما هي شئ عارض يصيبها اذا اراد ويكفي في طهرتها ما فيها من الامام الثلاثة ولا يكون الا في ذلك هكذا فان قال فلم
امر بالانكسار من الجنة في قوله لا يرد به قبل الله لانه لم يرد به قبل الله لانه لم يرد به قبل الله لانه لم يرد به قبل الله
الانسان وهو شئ يخرج من جميع جسده واختلا ليس هو من نفس الانسان انما هو خلق من خلق الله تعالى
يخرج من باب فان قيل اجزى هذه الاقدام لم يرد به قبل الله لانه لم يرد به قبل الله لانه لم يرد به قبل الله لانه لم يرد به قبل الله
وتوفيقا لم يجعل الوقت واشتغال من الصلوة ويكون ذلك هو احيا الحيا والخلق من غير ان يكون فيها امر بالتوحيد

ذكر

جاءها بالايما ومعلنا بالاسلام مؤذنا لما يشيها وانما لا يؤذنه بالصلوة فان قيل فلماذا يرد في جنبه
بالنكير قبل التخليل قبل الله ان اراد ان يبين ذلك واسمه لان اسم الله تعالى في النكير في الحروف وفي التخليل اسم الله
تعالى في آخر الحروف قبل الحروف الذي اسم الله تعالى في قوله لا في آخره فان قيل فلم يجعل شئ قبل الله يكون مكررا فاذ
المستعين موكدا عليهم ان سمي احد من الاولم ينسب هذه الثاني ولاك الصلوة ركنان ركنان جعل الله اذان شئ
شئ فان قيل فلم يجعل النكير في الاذان انما جعل في الاذان انما جعل في الاذان انما جعل في الاذان انما جعل في الاذان
جعل ذلك فيها المستعين لما بعده في الاذان فان قال فلم جعل بعد النكير شيئا دينة قبل الله الا الايمان انما هو التوحيد
والاقرار لله عز وجل بالوحدانية والثاني الاقرار بالرسول بالرسالة وانما جعلها مع غيرها من شرائع الله وان اصل الايمان
انما هو الشهادتان فجعل الله في الاذان كما جعل في سائر الحروف شيئا دينة فاذا قرنته تعالى بالوحدانية والاقرار
بالرسالة فقد اقرت به الايمان لان اصل الايمان انما هو الاقرار بالله وبرسوله فانه قال فلم جعل بعد الشهادتين الايمان
الصلوة قبل الله الا اذا قلنا انما وضع لوضع الصلوة وانما هو هذا الصلوة فجعل الله الصلوة في وسط الاذان فقدم
المؤذنة قبلها اربعا لتذكير تدين والشهادتين واما بعد اربعا يدعوا الى الهدى والصلوة ثم دعى الى العمل
من غير ان يبينها وفيها وفيها في الاذان كما في النكير والتخليل ليم بعد اربعا كما اتم قبلها اربعا ليعلم كل من يذكر الله تعالى
كما فتحه بذكر الله تعالى فان قال فلم جعل آخرها التخليل ولم يجعل آخرها النكير كما جعل في قولها النكير قبل الله التخليل
اسم الله في آخره فاجاب الله ان يحتم الكلام باسمه كما فتحه باسمه فان قال فلم لم يجعل بدل التخليل الشئ والحمد لله
في آخرها قبل الله التخليل هو اقراره تعالى بالتوحيد وخلق الاند من دون الله وهو الايمان واعظم من الشئ
والتوحيد فان قال فلم في الاذان بالاستغفار والركوع والتسجود والقيام والتكبير قبل الله التي ذكرنا في الاذان
فان قال فلم جعل التيمم في الركعة الاولى قبل الصلاة ولم يجعل في الركعة الثانية القنوت بعد الصلاة في قوله احب ان يفتح
قنوته لربه وعبادته بالتوحيد والتفكير والركعة والركعة ويجتهد بمثل ذلك ليكون في التيمم عند القنوت جود
فاخرى ان يترك المدا لركوع ولا تقوية الركعة في الجماعة فانه قال فلم امر بالركعة في الصلوة قبل التيمم لانه لا يكون القنوت
محمورا مضيقا ويكون محض طاعة فلا يخل ولا يخل فانه يعلم به بالحد في كل قنوت ودون سائر الشئ قبل الله ليس شئ
في القرآن والكلام جميع منه جماع الخير والحيمة ما جمع في سورة الحمد وذلك ان قوله الحمد لله هو ما اوجبه الله
تعالى على خلقه من الشكر ونحوه وفق صيد الخير وبشأنه المدين بعبادته والتوحيد وقابله هو ما اوجبه الله على خلقه
الرحمة الرحيم استعطف وذكر الله تعالى فانه على جميع خلقه مالك يوم الدين اقرار بالبعث والنشور والجنات
والجنان والنجاة والنجاة له ملك اخر كما اوجب له ملك الدنيا بالآل نعيم ونية وتقرب الملائكة عز وجل واخلاص العمل
له ودون غيره وابلت تستعين استراة من توفيقه وعبادته واستدامة لما انعم عليه ونصرة اهدى القراط
المستقيم استرشاد لادبه واعتصام بعباده واستنارة في المعرفة بربه ومعه كبره في صراط الذين انعم عليهم
استعاونة في كيد السوء والرحمة وذكر ما لا قد تقدم من نعمه على ايامه ورحمته في ذلك النعم غير المتعصوب
عليهم استعاونة من ان يكونوا من المعاندين الكافرين المستغفون به ولا الضالين اعتصام من ان يكون من

المالك

التوبة وانجحه بالاضطلاع بقتله عقرت مستكر يدين بالمدينة التي بناها العبد الصالح الاجاب شغلني حتى القبول
 متى لا قوت عيت بخدا بانه وخليفته من بعده فهو وارث علي ومعد حكمي وموضع شرفي وتحتي على خلق جعل الجنة
 شواهه وشفعته في سبعين من اهل بيته كلهم قد استوجبوا النار واختم بالسعادة لا بيه على يدي وناصري والقاهد
 خلفي واسبقني على يحيى اخرج منه القاع الى سبيل الحانز لعلني الحسن ثم اكمل ذلك بابنه رحمه للعالمين عليه السلام
 مولى وبهاء عيسى وصبر ايوب سيد آل وليا في زمانه ونجاده في رؤسهم كما تنها دوى رؤس الشرك والذليل في رؤس
 ويجرونه ويكوتون خافعين من عني ومن وجلين يصيح الاضرب يدانهم ونفوسا للويل والويل في فسادهم اولئك اوليا
 حقهم اذ دفع كل فتنة عيا وجنيس وهبهم اكشف الزلازل واوقع الاحمار والافلاك اولئك عليهم صلوات من قديم
 الله ورحمة والملك الممجدون قال عبد الرحمن بن سالم قال ابو بصير لولم تسمع في دهرك اذهبا الحديث للكان فضنه الا
 عن اهل حديثنا ابراهيم الحسن بحر من العلو في رواية حديثنا ابو جعفر محمد بن الحسن بن درست شري عن جعفر
 محمد بن مالك قال حديثنا محمد بن عمار الكوفي عن عبد الرحمن بن ابي عمير عن صفوان بن يحيى عن اسحق بن عمار عن ابي
 عبد الله قال لا يا اسحق لا يشرك قلت لي جعلني الله فداك يا به رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال وجبتا محض
 بالله ورسول الله وخطا من المؤمنين ثم يبايهم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من الله العزيز الحكيم وذكر الحديث شلة
 الا انه قال في حديثه في اخره ثم قال الصادق عليه السلام يا اسحق هذا دين الملاكة والاسل فضنه الا اهل بيتك
 ويصلح بالك ثم قال من هذا اس من عفا ببلته عز وجل حديثنا ابو القاسم محمد بن ابراهيم بن اسحق الطالقاني في رواية قال
 حديثنا الحسين بن اسمعيل قال حديثنا سعيد بن محمد القفا قال حديثنا عبد الله بن موسى الترمذي في رواية عن اسحق بن عمار
 بن عبد الله الحسن بن علي بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن ابي طالب قال حديثنا عبد الله بن محمد بن اسحق بن عمار
 محمد بن اسحق بن عمار بن علي بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن ابي طالب قال حديثنا عبد الله بن محمد بن اسحق بن عمار
 صلى الله عليه واله لا تسوب فيها هذا كتاب من الله العزيز الحكيم حديثنا الكوفي الموضع الذي يقولون واولئك هم الصديقون
 ثم قال في اخره قال عبد العظيم الجعفي الجعفي بن جعفر وخروجه وقد سمع ابا عبد الله يقول في رواية هذا سائر الله في
 ودينه ملكه فضنه الا اهل واوليا له حديثنا علي بن الحسين بن اسحق بن عمار بن اسحق بن عمار بن اسحق بن عمار
 وروايته عنه قال حديثنا محمد بن عبد الله بن جعفر الطوسي عن ابيه عن جعفر بن محمد بن اسحق بن عمار بن اسحق بن عمار
 ملك السلول من درست عن عبد الله بن عبد الله بن القاسم بن عبد الله بن جيل من اهل الشافعي عن جابر بن
 عن ابي جعفر محمد بن علي الباقر عن جابر بن عبد الله الانصاري قال دخلت على فاطمة ع بنت رسول الله ووقفاها
 لوي يكاد صوته فيعش الا بصار فيه اثني عشر ثمانا في ظاهري وثلاثة في باطنه وثلاثة اسماء في اخره وثلاثة اسماء
 في طرفه فعدوها فافهم اثني عشر ثمانا اسماء من هؤلاء الاسماء الاوصيا انهم من علي واحد عشر من وادى

احرم الحانز لم تسمع في دهرك اذهبا الحديث للكان فضنه الا عن اهل حديثنا ابراهيم الحسن بحر من العلو في رواية حديثنا ابو جعفر محمد بن الحسن بن درست شري عن جعفر
 محمد بن مالك قال حديثنا محمد بن عمار الكوفي عن عبد الرحمن بن ابي عمير عن صفوان بن يحيى عن اسحق بن عمار عن ابي
 عبد الله قال لا يا اسحق لا يشرك قلت لي جعلني الله فداك يا به رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال وجبتا محض
 بالله ورسول الله وخطا من المؤمنين ثم يبايهم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من الله العزيز الحكيم وذكر الحديث شلة
 الا انه قال في حديثه في اخره ثم قال الصادق عليه السلام يا اسحق هذا دين الملاكة والاسل فضنه الا اهل بيتك
 ويصلح بالك ثم قال من هذا اس من عفا ببلته عز وجل حديثنا ابو القاسم محمد بن ابراهيم بن اسحق الطالقاني في رواية قال
 حديثنا الحسين بن اسمعيل قال حديثنا سعيد بن محمد القفا قال حديثنا عبد الله بن موسى الترمذي في رواية عن اسحق بن عمار
 بن عبد الله الحسن بن علي بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن ابي طالب قال حديثنا عبد الله بن محمد بن اسحق بن عمار
 محمد بن اسحق بن عمار بن علي بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن ابي طالب قال حديثنا عبد الله بن محمد بن اسحق بن عمار
 صلى الله عليه واله لا تسوب فيها هذا كتاب من الله العزيز الحكيم حديثنا الكوفي الموضع الذي يقولون واولئك هم الصديقون
 ثم قال في اخره قال عبد العظيم الجعفي الجعفي بن جعفر وخروجه وقد سمع ابا عبد الله يقول في رواية هذا سائر الله في
 ودينه ملكه فضنه الا اهل واوليا له حديثنا علي بن الحسين بن اسحق بن عمار بن اسحق بن عمار بن اسحق بن عمار
 وروايته عنه قال حديثنا محمد بن عبد الله بن جعفر الطوسي عن ابيه عن جعفر بن محمد بن اسحق بن عمار بن اسحق بن عمار
 ملك السلول من درست عن عبد الله بن عبد الله بن القاسم بن عبد الله بن جيل من اهل الشافعي عن جابر بن
 عن ابي جعفر محمد بن علي الباقر عن جابر بن عبد الله الانصاري قال دخلت على فاطمة ع بنت رسول الله ووقفاها
 لوي يكاد صوته فيعش الا بصار فيه اثني عشر ثمانا في ظاهري وثلاثة في باطنه وثلاثة اسماء في اخره وثلاثة اسماء
 في طرفه فعدوها فافهم اثني عشر ثمانا اسماء من هؤلاء الاسماء الاوصيا انهم من علي واحد عشر من وادى

سجد
 يا عبد الله فاذا استشهدت فابني
 محمد بن علي الباقر واوليا له
 من انفسهم

محمد بن يحيى الصوفي قال حدثنا ابو العباس احمد بن محمد بن علي بن محمد بن سليمان التوفلي قال حدثنا عبد الله بن ابراهيم
بن ابي البلاد قال كان يعقوب بن داود يخبرني انه قد قال بالامانة فدخلت اليه بالمدينة في الليلة التي اخذ فيها موسى بن جعفر
في حبسها فقال لي كنت عند الوزير الساعي يعني يحيى بن خالد فحدثني انه سمع الرشيد انه يقول عن جعفر بن محمد بن جعفر
له بالقيامة والى بارئ الله صلى الله عليه وسلم انك اعلم ما ليك من امر قد عرفت عليه فاني قد رددت اخذ موسى بن جعفر
فاحبسه لاني قد خشيت انه يلقي بيني ائتلك جريا بفسنك فيه وراهم وانا احببت ان يساخروا عفا كما كان من العبد
الاسلاف الفضل بن ربيع وهو قاتم يصلي في مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر الفضل اليه وجلسه **حدثنا** احمد بن زياد بن جعفر
الهمداني قال حدثنا علي بن ابراهيم بن هاشم عن ابيه عن عبد الله بن صالح قال حدثني صاحب الفضل بن ربيع قال كنت
ذات ليلة في فراشي مع بعض جوارق غلاما كان في فسطاط الليل سمعت حركة باب المغضوة ووافي ذلك فقال لي الجارية
لعل هذا من الربيع فلم يبق الا ابراهيم حتى رايت باب البيت الذي انا فيه قد فتح واذا سرور الكرم قد دخل فقال
الا برئ ولم يسلم علي فابست من نفسي وقلت هذا سر وقد دخل الى بلاذون ولم يسلم باهو الا الفضل بن ربيع فقلت
ان اسئله انتظارا حتى يغسل فقلت في الجارية لا اريد ان تجزي عني بلدي فبقا الله عز وجل وانصرف بهفتت
وجرت معه حتى نبتت الدار فسلمت على ام المؤمنين وهو في فقه فقه على السلام فسلطت فقال هذا خلعتك
قلت يا ام المؤمنين فتركتني ساعة حتى سكنت ثم قال لي سر الى حبسنا فخرج موسى بن جعفر بن محمد بن داود
تلمذني الف درهم واخضع عليه خمس خلع واحمله على ثلثة مراكب وخرجت به المقام معنا والرجل غلاما الى بلاد فارس
فقلت يا ام المؤمنين نامر يا طلاق موسى بن جعفر فانا انعم فكريت ذلك عليه ثلث مرات فقل لي نعم وقلت انريد
ان اكتبك العهد فقلت يا ام المؤمنين وما العهد قال بيننا انا في يدي هذا اذا ورثي اسود ما ريت من السواد
اعظم منه ففقد علي صدري وقضى علي حلقتي وقل لي حسنت موسى بن جعفر فظالمه فقلت انا اطلق واهله وخليع
عليه فاخذ علي عهده عز وجل ومشاقة وقامر صدري وفكادوت نفسي فخرج فخرجت من عنده ورايت
موسى بن جعفر فانه في حبسه فزانية قائما يصلي فجلست حتى سلم ثم المغة سلام ام المؤمنين واعل بالذي
ارثي به في ارم واني قد احضرت ما وصله به فقال له كنت قد رمت شيئا فاذ هذا فافعله فقلت لا حتى يجلس
صلى الله عليه واله وارضوت الابناء فقالوا لا اجبلي الخلع والحلادة واللأ اذا كانت بين حقوق الامير فقلت فاشرك
بالله ان لا نقره فبغتاض فقال لي اعل به ما احببت واخضعت بيده فم واخرجته من الحبس ثم قلت يا رسول الله
اجزني السب الذي نلت به هذه الكرامة عن هذا الرجل فقد جيب حتى طبع لبشارتي اليك ولما اجره الله عز
وجل علي يدك من هذا الامر فقال لي رايت النبي ليلة الاربعة في النوم فقال لي يا موسى انك محسوس بظلم فقلت نعم
يا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليك انا محسوس بظلم فقلت علي فلان ثم قال له ان اذى لعله فقلت نعم

حين اصبح من صائنا وابته بصيام الخمين بالجمعة فاذا كان وقت الافطار ففصل اثني عشر ركعة وكل ركعة الحمد
سرة واثني عشرة قل هو الله احد فاذا صليت منها اربع ركعات فاجد ثم قل يا ايها النبي الصلوة خير مما يجمعون
بعد الموت وهي يومئذ اسمك يا سيدي العظيم الاعظم ان فعلت على محمد بن عبد الله وسوكت فاهل بيته
الظاهرين كانت جعل لي الفرج ما انا فيه ففعلت فكان الذي رايت **حدثنا** احمد بن زياد بن جعفر الهمداني
وقال حدثنا علي بن ابراهيم بن هاشم قال حدثني محمد بن الحسن المدني عن ابي محمد عبد الله بن الفضل
عن ابيه الفضل بن ربيع قال كنت اجد الشيد فاقبل علي بواغضيان وبده سيف بقلبه فقال لي يا فضل فقلت
من رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه لما تاتي يا بن علي لا خذك الذي فيه صياك فقلت من اجلك قال لي الجارية
قلت والى الحجازي قال موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب قال قال الفضل فقلت
من الله عز وجل انه احيى به اليه ففكرت في النقة فقلت له افعل فقال لي بسوطون وسيد بن وصال
قال فانيته بذلك ومضت الى منزل ابي ابراهيم موسى بن جعفر فانيته بالخربة فيها كوخ من جدران الخيل
فاذا انا بغلام اسود فقلت له استاذن لي على بولك برحمتك الله فقال لي الجارية ليرك له حاجب ولا يفرج
اليه فاذا انا بغلام اسود بيده مقص اخذ اللهم جيبته من ابن افقه من كثر مجوده فقلت السلام عليك
يا بن رسول الله صلى الله عليه وسلم احب الرشيد فقال لي الرشيد وبالي ما فاعفاه ففقه عني ثم وثب سرا وهو يقول لولا انك
في حيز من جدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان طاعة السلطان للبيعة واجبة اذا ما احببت فقلت له استعد للعقوبة
يا ابا ابراهيم برحمتك الله فقال لي ليس معي من جلت الدنيا والاخرة وان بقدر اليوم على سؤي ان شاء الله تعالى
قال الفضل بن ربيع فزانية فنادا ربه بلوح بها على راسه ثلث مرات فدخلت على الرشيد فاذا هو كان امرأة
مكشي فام جيران فلما رايتي قال لي يا فضل فقلت ليس قال لي فقلت نعم قال لا تكوني ارجعت فقلت لا
قال لا تكوني اعلمت اني عليه غضبان واقت قد هيجت على نفسي الماردة اذن له بالدخول فاذنت له فلما را
وثب اليه قائما وبها فافقه وقال له سوحي ابا بن علي ووارث فقلت نعم فجلس على فخذه فقال لي الذي
عن زيارتنا فقال لي اسعة مكلن وجبتك الدنيا فقال لي التوفيق بحقه الغالبة ففعله بيده ثم اراد ان يحمل بيده
خلع وبدا زانه وناير فقال لي موسى بن جعفر صلى الله عليه وسلم لولا اني اري من اوجه بهامن عذاب في ابي طالب
لان لا يقطع شمله ابدا ما قبلت ان تتركه وهو يقول الحمد لله رب العالمين فقال الفضل يا ام المؤمنين ارد
ان تعاف فقلت عليه واكرمته فقال لي يا فضل انك لما مضيت ليخبرني به رايت اخوانا قد احدثوا ادي
بايديهم حراب فذغروها في صلب الدار يقولون ان اذى ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم خسفنا به وان احسن اليه نر
واضرنا عنه فبعتته ففعلت الذي فلت حتى كفت امر الرشيد فقال دها جدي علي ابي طالب كان اذا

فاني هاهم

به طواع العقل ونقبت على الاشارة اليه بالكتابة عجايز العلوم وجبت بالصرف عن العقول وصف قدسية لطائف ^{طه}
واحد لانه عدد وحاجم لا يابد وتايم لا يبرح ليرجس فتعاده الانسان ولا يشج فتضارعه الاشباح ولا كاشيا فيقع
عليه الصفات تفيضت العقول في امواج يتاراد كره وتجزئ الا وهام عن احاطة ذكر اذ ليس به وحصر لا فائز
استشوار وصف قدرته وفرة لا ذهان في الخلق افلاك الكون مقتدر بالا ولا ومنع بالكر يا وتملك على الاشياء
فلا دور خلقي ولا زناد عليه ولا وصف محيطه وقد خضعت له مركب الصعاب في عمل عظم قوارها واذا عنت له
واحد لا سباب في شئ اقل اقطارها مستشهد بكلمة الاجناس على يد بنة ويجزها على قدرته ويقطوعه
على قدمته وبزواها على بقائه فلا لها يحصر عن ادراكه ولا خروج من احاطته ها ولا احتجاب عن احاطته لها ولا
من قدرته عليها كفي باقتان الصنع لها اية ومركب الطبع عليها ولا ويجد مثل العقل عليها قدرة ويا حكم التسعة
لما عرف فلا اليه حد منسوب ولا مثل ضرب ولا شئ منه محجوب تعالى عن حيزه والاشكال والصفات المخلوقة
على كبرها شمدك لا الاله الله ايماننا برب بنة وخلافه على من انكره ولشمدك تحدا عبده ورسوله المتقي خسر
سنة المشايخ من اكام الاصلاب ومطرات الارحام والخروج من اكرم المعادون تحدا وافضل الماتين بيننا
من اتبع ذرية واخر اربعة من الشجرة التي صاع الله منها الانبياء واوجب منها امانع الطيبة التي العقلية
العمود التابعة للفرع النافذ من الفصوص العايفة التذلل للكرمية الخشابة في كرم غرست وفي جرم البنت وفي شجبت
واثرت وغرست واشتعت خمت به وشجت حتى اكرمه الله عز وجل بالورع الامين والنور المبين والكتاب المبين
وتحرر لالبارق وصاحفته الملاكمة فارعب به الالسن وهم به الاصنام والاهمة المعبودة وونه سنة الرشيد
سيرته العدل وحكمه الحق صديق بامر ربه وبلغ ما حمله حتى اضع بالتوحيد دعوته واظهر في الخلق ان الاله الله
وحده لا شريك له حتى خلعت الوحدا شية وصفت الروبية فانظر الله بالتوحيد محبته وعلى الاسلام ورجحه وانتشار
عز وجل لبنة ما عنده من الروع والدرجة والوسيلة صلى الله عليه والاطهار **حديثنا** محمد بن احمد السنان
روى ما حدثنا محمد بن ابراهيم الله الكوفي عن سويل بن زياد الادري عن عبد العظيم بن عبد الله الحسيني عن ابراهيم
بن ابي حمزة عن ابي عبد الله الحسن الرضا عن قول الله عز وجل وتكرم في ظلمات الايام وروى فقال الله تبارك وتعالى
لا يوصف بالزيت كما يوصف خلقه ولكنه من علم انهم لا يرجعون عن الكفر والضلالة لتعم المعاونة واللفظ وخلق
بينهم وبين احتياهم في اوسالته عن قول الله عز وجل اقم على قلوبهم وعلى سمعهم ولا تمنع هو الطبع على قلوب
الانف وعقوبه على قلوبهم كما قال الله عز وجل بل الطبع الله عليها يلوهم فلا يؤمنون الا قليلا قال وسالت عن الله عز وجل
هل يجزيها وعل المعاصي فقال بل خيرهم وبهم لم حتى يولوا قلنت بل كيف جاءه بالايطيقون فقال كيف يفعلون ذلك
وهو يقول وتبارك وتعالى لا يعلم الغيب ثم قال لا حد حتى ابراهيم بن جعفر عن ابيه جعفر بن محمد بن علي طهرتم الله في

دعوات الله عز وجل يجزيها وعل المعاصي ولا يطيقون فلا تاكلوا ذبحته ولا تقبلوا شرهاته ولا تصكروا به
ولا تقطعوه من الزكوة شيئا **حديثنا** جهم بن عبد الله بن تميم القرشي عن ابي عبد الله عن احمد بن علي الانصاري عن
زيد بن عروب عن معوية الشامي قال دخلت على جهم بن موسى الرضا عنه وقلت له يا بن رسول الله روى لنا عن الصادق
جعفر بن محمد بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
عليها نقدة ابي الجير بن زهم ان الله عز وجل فوضنا من الخلق والرزق الى جهم نقدة ابي النعمان عن ابي الجير بن
والصادق ابي النعمان عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
ما فوضنا فقلت فقلنا عز وجل شية وارادة في ذلك فقال يا الهنا عات فارادة تعالى وشية فينا الاس
بها والرضا لها والمعاونة عليها وارادته وشية في المعاصي التي منها والخطا والخطا لا عليها قلت فقلنا عز
وجل فينا النقصا لانهم ما من فعله ففعلنا العباد من خسر الله فينا فضاء قلت ما معنى هذا النقصا في الحكم
عليهم بما يستحقونه على انعامهم من الثواب والعقاب في الدنيا والاخرة **حديثنا** محمد بن عاصم عن ابي عبد الله عن
يعقوب الكليني قال حدثنا علي بن محمد الموفيع قال حدثنا ابو جهم عن ابراهيم بن الحسين بن الحسين بن الحسين
العام الرقام عن الحسن بن مسلم عن ابيه عبد العزيز بن مسلم قال سالت الرضا عنه عن قول الله عز وجل فسوال الله
ففسهم فقال الله تبارك وتعالى لا يسر ولا ينس ولا تانيس ويسر العباد والمحدث الا سمعوا عز وجل يقولوا كما
نزلت شيئا وانما يجازي من حسبه وفي لقائه يومه يا بن نبينهم انفسهم كان الله عز وجل لا يكونوا كالذين نسوا الله
فانسا هم انفسهم اولئك الفاسقون وفي عز وجل قال يرحم مناسهم كما نسوا الله يومهم هذا اى تركهم كما تركوا الاستعانة
للقائه يومهم هذا اى لم يصف هذا الكتاب قوله تركهم اى لا يجعل لهم ثواب من كان يبرجوا لقائه يومه هذا لان الزك
لا يجوز على الله عز وجل ولما قوله تبارك وتعالى وتكرم في ظلمات الايام عز وجل ولا يسر في اهل يعاجلهم بالعقوبة وامرهم لتوبوا
حديثنا محمد بن احمد بن ابراهيم العادى قال حدثنا احمد بن محمد بن عبد الكوفي الهادي قال حدثنا علي بن الحسين
بن علي بن فضال عن ابيه قال سالت الرضا عنه عن موسى بن عوف الله عز وجل كذا ثم عن ربه محمد بن محمد بن فضال ان
وقال ابو يوسف مكانه فجل فيه فنجب عنه فيه عباده ولكنه يعنى انهم عن قريب ربه محجوبون قال وسالت
عز وجل الله عز وجل وجا وتبارك وتعالى فقال الله تعالى لا يوصف بالحي والذهاب فعلى ان
انما يعنى بذلك وجا امر تبارك وتعالى فقال الله عز وجل اهل ينظرون الان يا بنهم
في ظلال من العلم والملائكة قال ابو يوسف ينظرون الان يا بنهم الله بالملائكة في ظلال من الغمام وهكذا قلت قال
وسالت عن قول الله عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل
يخادعون الله وهم خادعون فقال الله عز وجل لا يسخر ولا يشرك ولا يعك ولا يخادع ولكن عز وجل يجازيهم

وانت اولى ببيتنا لك حتى جعلت المهادن يقولون انك جعلت بيتك **حقيقة** شأنا محمد بن ابراهيم بن اسحق المودب وهو
حدثنا احمد بن علي الانصاري عن عبد السلام بن صالح الهروي قال سمعت ابا الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام يقول قال
بالير فلا نقطه من الزكوة ولا تقبلوا الهمة شهادة الله تبارك وتعالى لا تكلف نفس الا وسعها ولا تعجلوها فوق طاقتها
ولا اكسب كل نفس الا طيبا ولا تزدوها زرة وزر اخر **حقيقة** شأنا ابي عبد الله عليه السلام حدثنا احمد بن محمد بن
خالد البرقي عن ابيه عن سليمان بن جعفر الجعفري عن ابي الحسن عليه السلام في الحديث ان الله تعالى لا يعطيكم من هذه الاصلاح
لا تملكون فيه ولا يحاكم عليكم عليه احدا الا كرهتموه قلنا ان رايته قال الله تعالى لا يعجزونكم انتم ولا يعجزونكم عليه
ولم يزل العباد في ملكه هو الملك لا ملككم والمعاد على اقدم عليه وان ائتم العباد بطلان الله منها صاد او لامها
ما عاود انتم بعضه فشاء ان يعجز بكم ومن ذلك فعل ما لم يعمل وفعله فليس هو الذي ادخلكم فيه ثم انتم بعضه
حدثنا هذا الكلام فقد خافهم من خالفه **حقيقة** شأنا ابي عبد الله عليه السلام عن احمد بن محمد بن علي بن ابي حمزة عن احمد بن محمد بن
عن احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن ابي عبد الله عن ابي الحسن عليه السلام في الحديث ان الله تعالى لا يعطيكم من هذه الاصلاح
يقولون بالير وبعضهم يقولون بالاستطاعة فقال لي اكتب لي الله تعالى يا ابي ادم بمشييتك كنت انت الذي شأنا ويوم
اذ لي الى فراشي ويومتي فويست على مصبي جعلت سمعيا بصيرا فوياما اصابت من حسنة من الله وما اصابت
من سيئة فمن نفسك وذلك اني اولى بحسناتك منك وانت اولى بسيئاتك حتى في ذلك اني لا اسئل عما فعلت ولم
فيلتوي وقد نظمت لك كل شيء شرب **حقيقة** شأنا طرب احمد بن محمد بن عمار بن الدقاق روى عنه احمد بن محمد بن عيسى بن
الكثير بن احمد بن علي بن محمد المودب نعلان عن محمد بن عيسى عن الحسين بن خالد عن ابي الحسن عليه السلام في الحديث ان الله تعالى
اعلم علمك الله الخيرات انك الله تبارك وتعالى قديم والقدم صفة ذلك العاقل على انه لا شيء قبله ولا شيء بعده وفي يوم
فقد بان لنا باقرار العار من جهة الصفة ان لا شيء قبل الله ولا شيء مع الله في يقينه ويظهر في ذلك ان الله تعالى لا شيء قبله ولا شيء معه
شيء وذلك ان لو كان معه شيء في يقينه لم يكن خالفا لانه لا شيء معه فكيف يكون خالفا لمن لم يزل معه ولو كان
قبله شيء كان الاول ذلك الشيء لا هذا وكان الاول لمن يكونه لك في ثم وصف نفسه تبارك وتعالى باسماء وعما
الخلق اذ خلقهم وتعبدهم وبناتهم الله يدعوه فما استنى نفسه سمعا بصيرا فادراها حيا قواما فاهرا لها الطفا
خير اقواما عينا حكما عليها واشبه هذه الاسماء فلما راي ذلك من اسمائه العاليه للكبيرة وقد سمعنا نحن عن الله تعالى
لا شيء شله ولا شيء من الخلق في حاله قالوا الخيرة اذ دعتم ان لا شيء ولا شيء له كيف شاركتموه في اسماء الحسن
وتخبرهم عبيد فانه في ذلك دليل على انكم شله في حاله كما اوتي بعضنا ووده بعض اذ قد جميعكم الاسماء الجبيرة قبل
ان الله تبارك وتعالى ازم العباد اسماء من اسمائه على اختلاف المعاني وذلك كما يجمع الاسم الواحد معي في مختلفين
والدليل على ذلك قولنا لسوا الجاهل عندهم السابغ وهو الذي خالف الله عز وجل به الخلق فكلهم ما يعقلون كيقينهم

في فضيلته ما يتبعوا وقد يقال للرجل كلب ومار وثور وسكرة وعلقة واسكل ذلك على خلافه لانه لم تقع الاسماء على شيئا
التي كانت بيت عليها لانه الانسان ليس باسود ولا كلب فانه ذلك وحمل الله وانما استحق بته بالعلم لعلمه ما حدث علم به
الاشياء واستعان به على حفظ ما يستقبل به امره والبرية فيها خلق من خلقه وبقينه ما مضى مما افنى من خلقه مما لم
يعجز من ذلك العلم وبغيبه كاد جاهلا صغيرا اننا انارنا علما والخلق انما سموا بالعلم لعلمه ما حدث اذ كانا قبلة جملة
ودها فاقدم العلم بالاشياء فصاروا الى الجبل وانما استحق الله علما لانه لا يعمل شيئا فقد جمع الخالق والمخلوق فاسم العلم
الحق على ما رايته حتى رينا سمعا بصيرا لا يجز منه يسع منه الصوت ولا يصر به كان جزءا الذي سمع به لا يفرق
على النظر به ولكنه عز وجل اجزأه لا تحق عليه الاصوات ليس على حد ما سمعنا عن الله تعالى في الحديث ان الله تعالى لا يعجز من ذلك العلم وبغيبه كاد جاهلا صغيرا اننا انارنا علما والخلق انما سموا بالعلم لعلمه ما حدث اذ كانا قبلة جملة
والعنى وهكذا الجبر لا يجز منه به اجزأه اننا سمعنا من الله تعالى في الحديث ان الله تعالى لا يعجز من ذلك العلم وبغيبه كاد جاهلا صغيرا اننا انارنا علما والخلق انما سموا بالعلم لعلمه ما حدث اذ كانا قبلة جملة
جميعا الاسم واختلف المعنى وهو ان لا يعمل على شئ من الاشياء ولكن اجزأه فاقدم
يجزأه حافظا لكل الرجل القائم بارنا فلا بد وهو عز وجل القائم على كل نفس بما كسبت والقائم ايضا في كلام الناس
الباق والقائم ايضا عز وجل الكفاية كقولك للرجل قم باسم فلا بد اني اكونه والقائم ساقيم على ساق فقد جمعنا الاسم والجمعنا
العنى وما الاطيف فليس على قلة وقصافة وصغر ولكن ذلك على المعنى في الاشياء والاشياء من ان يدرك قولك
المعنى حتى هذا الاسم والطف فله في مذهبه وقول جبر ان الله تعالى لا يعجز من ذلك العلم وبغيبه كاد جاهلا صغيرا اننا انارنا علما والخلق انما سموا بالعلم لعلمه ما حدث اذ كانا قبلة جملة
القوم فكل المعنى تبارك وتعالى عن ان يدرك جبر او يخد بوصف واللقافة من الصغر واللقافة فقد جمعنا الاسم
اختلف المعنى وما الجبر في الذي لا يعجز عنه شيء ولا يعجزه ليس للجبر والاعتبار بالاشياء فتعديه الجبر والاعتبار
على الاله ما علم من كان كذلك كاد جاهلا والله لم يزل اجزأه بالخلق والجزء من الناس الشجر عن جعل الشجر وند
جميعا الاسم واختلف المعنى وما الظاهر فليس به اجل ان علما الاشياء ويكوب في قوامه وقودها وتسم لندها ولكن ذلك
لغيره واغلبته الاشياء وقد تده عليه الحق للرجل فثرت على اعلى في ظاهره في الله على خصي غير عن القيل والعلية بهذا القول
على الاشياء وبوجه اخر هو ان الظاهر له ارادة ولا يغني عنه شيء وان يدرك كل ما يرى فاقطعها فظهر وانما هو ان الله
تبارك وتعالى قال لا اقدم حسنة حيث ما تحبته وفيك من انارها ما يغيبك والظاهر من الباري بنفسه والمعلم عبيد
علم فقد جمعنا الاسم ولم يجمعنا المعنى وما الظاهر فليس على معنى الاستطاعة للاشياء بان يعجز عنها ولكن ذلك منه على
لاشياء ظاهر وحفظا وتدرك الحق للغير الباطن بطنه بعجزه عنه وحلت مكتوم سره والباطن ما بعجزه في الشئ المستر
فقد جمعنا الاسم واختلف المعنى وما الظاهر فليس على معنى علاج ومضب واحتيال ومدارة وكذا ما يقرب العباد بعضهم بعضا
فالله عز وجل يبعدهم فاهرا والقائم يبعدهم مقبولا ولكن ذلك من الله تبارك وتعالى علما جميعا خلقه لم يمس به الله تعالى اعلاه
وقوله لا شئ من الاوراد به لم يجز منه طريقة معجزه ان يقول لك ان يكون والقاهرنا على ما ذكرنا وصفت فقد جمعنا

فقال

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي انزل علي عبده الكتاب ليعلم ما كان الحق من قبله فكل من صدق فقد صدق الله
 وبرحمة الله انزل نوراً وهدى وعبر للعالمين وضمه جوامع الحكم فكان بصيرة وذكر للعالمين
 واخر من بفضاحته السنة العرب والعراياكم ببالاعتصام بالظواهر والبيانات في الدنيا
 لكم تربية فائدة الاحكام وصيرة وليا وجهه للاحكام من اقتباس الاحكام وعصم من تشبه به بالقرعة من الذبح
 والظفان ووعده على التسليم بها التور بصفاته والملائكة والنفوس على الكفر عند العبودية واليقين والبرهان
 للكون بالبراهين الموصوف بالبراهين المعينة في الاقوال والافعال محمد البشير المندوب الداعي الى الحق والنجاة
 والنور على الدوام المعصومين وبعثهم لاهل بيته من العلم وسرعة وعادة للفق والولادة ما استنارت الحضرة على
 العبر واستنارت العبر من الحضرة اما بعد فان القرآن مجرلا يقتضي عجايبه وروح الاختصاص
 غرابيه من طلب الهدى وحيد في ظواهره وسوافيه ومن رام العصمة من العباد وجد في
 ومطوية علومه لا تعد ولا تحصى وفنونه لا تحصى ولا تستقصى وكان علم الاحكام الشرعية
 والمسائل الفقهية الذي هو فن من فنونه وقطره من غصونه اعم نفعاً للعوام والخواص واجداً
 عابدة واولي بالاختصاص اذ به تنظم قواعد المعاش في العاجل ويتم سعادته المعاد في الآجل
 وكانت الايات الكريمة التي هي مرصع جليل من مسائل واحاديث فتاوى واكبر لانا قد اعتنى
 العلماء بالجمع عنها واستخراج السرائر الدخيلة منها ليراعى بها تلك الايات بغير الغلب
 ودفنى العلل ويحتوي على جليل ما ينبغي الراغب ويستطفر الطالب اما في ذلك
 الاقوال والاحبار ومقتضى احوال الاجاز والاختصار في احوال ذلك على وضع كتاب
 يشتمل على فوائده خلاصها اكثر التفاسير وفرايد لم يعثر عليها الاكثر بحري وضمنت في ذلك
 فروعا فقهية يقتضيها نصوص تلك الايات وقضاياها ونكات معان وعجائب غرائب
 تلعب لدى الفضلاء زواهرها يظهر بذلك من الايات سرها المكنون وجوهها الغريبة
 بذلك الناظرين وما يعقلها الا العالمون وسميت كثر العرفان في فقه القرآن والمسئول
 من ذي الجود والافضل ان يجعله نوراً في صحايف الاعمال ان يطول وكريم لسمع وحجب
 وما توفيق الا بالله عليه توكلت واليه انيب وهو مرتب على مقدمة وكتب اما المقدس
 فتشمل على فوائده اللفظ المفيد وضعا ان لم يحتمل غير ما فهم منه بالنظر اليه فهو
 النص وان احتج به احد الاحتمالين بالنظر اليه ايضا فهو الظاهر المرجوح
 والظاهر ان هذا الكتاب هو الذي كان عليه السلام يقرأه في بيته
 من الايات الكريمة والقرآن العظيم
 وان

قوله العرق بين الاخرين والابن من الاخرين فقد اطلق
العلماء الجدل مع من هو والا كما لا يخفى عليه
وقيل عدم العرق بينهما

واحرى فايدم

والشواحي الاحتمال لان فهم الجمل والقدر مشترك بين النفس والظاهر هو الحكم والمشتك
الجمل والموا هو المشتك به وقد يتركب بعض هذه الاشياء مع بعض مثال النظر قوله
تعالى فخر هو الله احد الا لا يحتل غير الوحدانية مثال الظاهر فاستحووا بروسكم وارجلكم
مثال المولى بد الله فوق ايديهم في ارادة القدر مثال الجمل والليل اذا عسعس في الخفا
اقبل وادبر رب الفرق الدال على الماهية اما ان يدل عليها من حيث هي لا بقيد وحده
والثاني المتخيد ان دل بقيد وحده فاما معينه وهو العلم والمضمر
او غير معينه وهو النكر ويقال بفتح الشخص المنتشر وان دل بقيد كنه فاما محصور
بالنظر اليه هو اسم العدد او غير محصور فاما ان تكون شاملة لكل الافراد وهو العالم او غير
شاملة وهو الجمع المتكرر والفرق حينئذ بين العام والمطلق ان المطلق يدل على الماهية
حيث هي لا بقيد وحده او كثره العام يدل عليها مع قيد الكثر الشامل والفاظ العموم
كل وجوب ومن ومن وما وحيثما واقله المعلوم المعروف باللام والجمع المضائق والحق غير محدود مضائق
وتحقيق ذلك في الاسول ثم العام ان ورد ما يدل على خارج بعض ما يحسن ان يتناول لفظه يسمى ذلك
الخارج محصورا وكذا المطلق ان ورد على ما يدل على الماهية بصفة زائدة يسمى ذلك مقيدا
والمطلق مقيدا وكذا الجمل ان ورد لفظا تعمل معين لاحد محتملاته يسمى ذلك متبنا والجمل متبنا
وتحقيق ذلك كله في اصول الفقه حاشية من القوم ان الايات المبحوث عنها تحتوي
خمس سائر اية وذلك انما هو المتكرر والمتداخل والا فلي لا يبلغ ذلك فلا يظن من
يقف على كتابنا هذا ويظبط عدد ما فيه اننا تركنا شيئا من الايات فسنى الظن بدوم
يعلم ان المعيار عند ذوالبصائر والابصار انما هو التحقيق والاعتبال لا الكثر
والاشتهار وعلى التقديرين يرد منا سوال تقرير انه ورد في الحديث عنهم عليهم السلام
القران اربعة ارباع ربع فينا وربع في عددنا وربع فرائض واحكام وربع قصص
وامثال والقران ستة الا في ايه وسنائة وست وستون ايه فليكون خمسائة ايه او
ربع والجواب من وجهين ليس المراد الربع حقيقة وهو جزء من اربعة اجزاء متساوية
في المقدار بل الربع اعتبارا للمعنى فلا يلزم ان يكون الارباع متساوية بحيث المقدار الثاني
ان الفرائض والاحكام قد يكونان فقهية وقد تكون اصولية والايات المذكورة فقهية لا غير
فما زان يكون تمام الربع في فرائض واحكام غير فقهية وهذا فلسفة في الكتب كتاب

من الجمل باعتبار بن مشرو المطلق
ففسهن المنة قروء فانه رضى فانه على
الجمل النسبة الى قروء العدة والمطعة
في اينها ورجحها ذكرى

تعتبرها حيث هو ما يليج
الدخول في الصلوة

نعم فاتها

الطهران وفيه مقدمة وآيات أما المقدمة فلهذه لعدة التواضع قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا
استطاع وطهر لوي نهك وكثرة تطلق حقيقة عند بعضهم على رفع الحدث والمبطل للصلاة
وان اطلقت على غير المصباح في كل الجملة والوضوء المجدد عند الأكثر بطلانها
حقيقة واجوبد كغيرها حينئذ استعمال طهور مشروط بالنية وتطلق معزيا بالانفاق
على ازالة الحدث اما عن الشوب او عن البدن لان ازالة الحدث في التحقيق امر عديم فلا
حصول للمعاني الموجودة حقيقة وهل اطلاقها في المعنى الحقيقي متواطىء او متفاك
في خلافه ومقصود الكتاب هنا ذكر الطهارة سيما باعتبار انهما المذكوران حقيقة ووجوب
واما الآيات فالاولى ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم
الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين وان كنتم جنبا فاطهروا واولىكم
بجانب طهروا وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط او لامس النساء
فلم يجدوا ماء فممسحوا بطينا فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه ما يريد الله ليجعل
عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم فليعلم شكره ههنا من الاول
قوله نعم يا ايها الذين آمنوا ترو سؤال تقديره انه يلزم اختصاص الوجوب بالمؤمنين مع ان
عندكم الكافر مكلف بالفروع جوابه اللزوم من حيث مضمون المخالف لغيره عندنا ووجه
التخصيص بالذين آمنوا انهم المتيقنون بالامتنان المنتفعون بالاعمال الثابتة قوله اذا قمتم قيا
الصلوة فسمان قيام للدخول فيها وقيام للتصريح بها والمراد هنا الثاني والاول من تأخر الوضوء
عن الصلوة وهو باطل اسما فلهذا قيل المراد الاول اذا اردتم القيام كقول تعالى اذا قرأ
القرآن فاستعذ بالله عبر عن ارادة الفعل المسبب عنها فهو من اطلاق المسبب على السبب كقولهم
كما تدن ثدا وفيه نظر لان معنى الارادة مفهوم من العقل لا من الغير بل ما من فعل الا وهو
عن الارادة فتخصيص القيام يقتضي التخصيص وليس محتمل في المراد اذا قصدتم الصلوة
لان القيام الى الشئ والتوجه اليه يستلزم المقصد اليه فيكون من اطلاق اللزوم على اللزوم
والاولى ان ذلك كله يخرج الى عن موضوعها الحقيقي وهو كونها الغاية الزمانية للكمال حقيقة
اولي وذلك مستلزم لتقدير زمان في موضوعه لغاية فيكون التقدير اذا قمتم زمانا انتهى الى
الصلوة فيكون القيام على حقيقة تقدم هو الزمان الذي يقتضيه لفقه الى الفعل معان لم علم
ان ظاهر الخطاب بعمومهم كل قارئ محذرا كان او غيره وهو باطل لانه خلاف الامع ولا يصح

على

جميع موقوف بكرة او دفع زكاة او لا يجمع على

الصلوة على وجهه

في صلته عليه واله صلى الله عليه وسلم من قوله واحد فقال عمر صنعت ما لم تصنع فقال عليه السلام عدل
فيقول كذلك فنتج وهو ضعيف ايضا لقوله عليه السلام المائدة اخرا لقولنا نزولا فاحلوا
وصحروا حراما والحق ان المراد اذا قمتم الى الصلوة محدثين فوضو مطلق ارادة به التيقن
فاغسلوا وجوهكم الامر حقيقة للوجوب على قول الأكثر وتحقيقه في الاصول اي امر
الماء على وجوهكم وفيه دلالة على عدم جواز التوليد بالماء من غير غسل ولا مسح ولا مسح
والوجه اسم لما يقع به المواجه فلا يحجب تحليل الشعور الكثيرة عليه بخلاف الخفية فان المواجهة
تقع بما تحتها وايديكم الى المرفقين قبل اليه بمعنى ما في من انصاف الى الله فتدخل المرفق
ضرورة وقبل اليه حقيقة وهو انهاء الغاية فقبل بدخول المرفق لا لانه لم يمتد
بمحسوس وجب دخوله في المرفق انما الغاية ولا يقتضي دخول ما بعدها فيها قبلها ولا خروجه
لوروده معها اما الدخول فكقوله حفظت القرآن من اوله الى اخره ومنه سبحانه ان الغاية
ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصي والمخرج فكلوا الصيام الى الليل ونظرة الى مصرع حديث
لا دلالة على دخول المرفق ولذا للحكم داود وزفر الاصل في عدم وجوب غسلها ولا
لا دلالة على الابتداء بالمرفق ولا الاصابع لان الغاية قد تكون للغسل وقد تكون للغسل وموت
هنا كل من الابتداء والدخول استفاد من بيان النبي صلى الله عليه واله فانما هو في ابتداء
باعتبار الوجوه والمرفقين وادخلها والا لكان خلاف ذلك هو المتعين لا قال صلى الله عليه
هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا بهي بخله لا يكون الابتداء بالاعلى والمرفق وعدم دخولها
بمحرم بل يكون بدعي لكن الامع على خلافه الخامسة فلا مسح برؤوسكم قبل الباء للتعريض
لان الفارق بين مسح باليدين ومسح المنيذ وقيل زائد لان المسح متعدد بنفسه ولذلك ذكر
اهل العربية افادة التبعيض والتحقيق انها تدل على تنصيص الفعل معن الصلوة فكلها
الصلوة المسح برؤوسكم وذلك لا يقتضي استيعاب ولا عدمه بخلاف مسح رؤوسكم
كقوله اغسلوا وجوهكم ثم احتل في القدر الواجب مسح فقال اصحابنا اقل ما يقع عليه
المسح احتلا بالمتيقن ولعنهم عليه السلام وقيل قال الشافعي وقال ابو حنيفة ربع الرأس
لان عليه السلام مسح على ناصيته وهو قريب من الربع وهو غلط وما لا مسح للجمع
فروع المسح عندنا يختص بالمقدم لوقوع ذلك في بيان فيكون متعينا ولا يوجب بالجملة
لان جميع الفقهاء اطلقوا بالغير اي موضع شاء ب الحق لا يجب الابتداء بالاعلى لانه

الصلوة على وجهه

وتلا تعاد بعض علماءنا من الذين
في الوضوء نظر الى المراد
ادخلوا المرفق من غير غسل
الارادة استيعابها وهو المعنى
منه لا ارادة ذلك
اقول الحق ليس بموقوف قدر ما ذكره لا يقتضي
على الفاظ التفصيل

وما يدل على كونها للتعريض
بالفعل على السلام حيث قال
المسح ببعض الرأس على وجهه

وايدى معلوم وهو ان مسح اليد يكون
قد يكون من احد اركان الوضوء

المسح ولقولنا عليه السلام لا بأس بالمسح مقبلا ومندرجا أنه لا يتقدر بثلاث أصابع لما بيننا من
الاطلاق ولقولنا لبا قرعنا اسمك إذا مسح يمين من راسه أو يمين من قدميه ما بين كعبتيه إلى المرفق الأصابع
فقد اجتزأ نعم ثلاث أصابع الفصل السادس وأرجلكم إلى الكعبين قرأه في وحين عاصروا الكسائي
وحقق بالنصب عطفًا على محل نزولكم إذا جازوا المحل ونصب على المفعول كقولهم مررت
وعمره أو قرى تنبت بالذهب وصنعها وكقول الشاعر معاوي أنتا فير فامح فلست بالحب إلى ولا الحد
وقر بالاقول بالجر عطفًا على رؤسكم وهو ظاهر فإذا قرأ القرآن ^{القرآن} والتان على معي وأجر وهو وجوب
المسح كما هو مذهب أصحابنا الإمامية وفي رواية الجوزي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه
توضأ ومسح على قدميه ونعليه ومثله من علي عليه السلام وابن عباس ^{عليهما السلام} أيضًا أنه وضوء
رسول الله صلى الله عليه وآله مسح على رجله واجتماع أئمة أهل البيت عليه السلام على ذلك قال
الصادق عليه السلام يأتي على الرأس الستون أو السبعون ما قبل الله من صلوة قيل وكيف ذلك قال
لأنه يغسل ما أمر الله بحسبه وفيه من الروايات قال ابن عباس وقد سئلت عن الوضوء
فقال غسلتان ومحتان وقال الفقيه الأربعة بوجوب الغسل بمحضين بقراءة النصب
عطفًا على وجوهكم أو أنه منسحب بفعل مقدر أي واغسلوا أرجلكم كقولهم غسختا ثيابنا
وماء بارداً راد واستقيتها وقوله متقلدا سيفاً ومجاي ومتعللاً رجا ويؤيد قوله
وأرجلكم بالرفع أي وأرجلكم معسولة وأما قراءة الجوزي الجاهلون كقولهم عذاب يوم
اليم بحرايم وقوله جرحين وخويعين فإنه ليس معطوفاً على قوله ولحم طير وما قبله ولا
لأن تقدير يطوف عليهم ولأن محذورين محذورين عيين لكنه غير مراد بل لما نفى لا يطوفون
بهم فيكون جرحين على مجاورة لحم طير ولأن القول بالغسل قول أكثر الأئمة الذين
عن الأول بانه العطف على وجوهكم حينئذ يستحي إذا يقال وجوبه بقا وعرقا وأكوت خالفاً ويكره
بجعل بكراً عطفًا على زيد وعمره المقرونين هذاهم أن الكلام إذا جوفيه عاملان عطف على الأولين منها
كما هو مذهب البعض ومنه واحد مشهور خصوصاً مع عدم المانع كما في المسئلة فإن العطف على
الروى لا مانع منه لغيره ولا شرطاً وأما النصب بفعل مقدر فإنه انما يجوز ويضطر إلى التقدير إذا لم يكن
حمله على اللفظ المذكور كما مثلتم وأما هنا فلا قلنا من العطف على المحل والمأفأة الرفع فيجوز أيضاً
وأرجلكم معسولة بل هو أولى ^{هنا} بالقرينة وعن الثاني بأن أعرب الجاهل وضعيف جداً لا يليق بكثرة
الله خصوصاً وقد ذكره أكثر أهل العلم هذاهم أنه انما يجوز بشرطين الأول عدم الالتباس كقولهم

بما من ابن عباس

جرحيت غوب فإنه لا التباس في أن الجرح صفة للجرح بخلاف هنا فالتباس لا يمكن أن يكون مسحوراً
مضبوطة فان قلت لا التباس دليل بالتحديد بالظاهر فإنما هو لغفل كالأيدي إلى المرفق قلت
جاء في شرونا اختلاف المصنفات في بآلهم وبالعكس فلا نزول لا التباس الثاني أن لا يكون مع جرح
عطف فالتباس وهذا حرج عطف أن قلت قد جاء مع حرق العطف وهو الظاهر كقولهم ألقوا
أنا لمراسل إلى أبي سبطام ابن قيس فحارب جرحاً طبع مع حرق العطف وهو الظاهر قلت أن المراد
فمع مخاطب عطف على راحل وأما جرحاً وجرماً أو ألقوا وان المراد مخاطب ففعل أمر لا أنتم
فأعروا كثره للظاهر وأما قراءة اليم فلعمد التباس بين جرح وخويعين محذور عطف على
جرحات أي المحذورين في جنات ومصاحبة محذورين وذلك لأن الجواب مع الواو ممنوع
التلفظ بالمسح من كونه حجة مع مخالفة علماء أهل البيت خصوصاً وقد بينا ورودهم من
وطنا كان الجاني يغسل ويحسب ويغني بالجمع بينهما ثم الكلام في الحكمة التي تقدم في احتمال المعية
والغاية والأقوى عندنا الثاني والغاية للمسح فلا دلالة على الابتداء وفروع المسح
أنته هنا فيجوز ولو بأصبع ومكسوساً وغير مستقيم نعم محله ظاهر القدم للبيان وأما الكعبان
فلتسا الساق والقدم والثانيان لأشاهد لغة ولا عرفاً وشرعاً وقيل لو أراد مبتدئاً
والقدم لقال إلى الكعبين إذ كل رجل رجل لها كعبان أحيب بان المراد الكعبان من كل رجل
وبان أحيبه قال الكعب هو الذي في أصل القدم ينتهي إلى الساق بمنزلة كعب القنأه فإنه
أن قلنا أن وأو العطف يفيد الترتيب كما هو رأي القراء وبعض النحاة والفقهاء فلا دلالة على الترتيب
ظاهر وإن قلنا بعد مر كما هو المشهور وهو الحق فنقول يجب الابتداء بغسل الوجه لايمان به
التعقيب وكل من قال بوجوب الترتيب ولا بد بمحمل الوجهين والوضوء اليساري وقوله
والا لأن خلافه متعين وهو باطل آخره أن كان الأمر للفرق والمولات واجبة قطعاً والاختصاص
من خارج كقولهم وساروا إلى مغفرة من ربكم ونحو السابعة وإن كنتم جنباً فاطهروا
والجنب جنس يصدق على الواحد والجمع مذكراً ومؤنثاً كعدل وصحى وهو اسم جري مجري المصدر
أي الجنب وهو لغة بمعنى الإبعاد وشرعاً من يملك عن أحكام الطاهرين ما يجمع أو يخرج
بقلة أو نوماً قيل محله معطوف على غاسلوا وجوهكم أي إذا قمتم إلى الصلوة فإن كنتم جنبين
وإن كنتم جنباً فاغسلوا ^{هنا} فلهذا الغسل واجب لغيره ولا يقتضي الوضوء جعله قسماً
والأولى أنما جرحه شرطه معطوف على مثله أي إيماء بالذين أصون كنتم جنباً فاطهروا فافعلوا

بدل قاله

بالعطف عليه وقهرى سكرى جعاً كهلوى السكر من السكر عينا السدق المراد لا تقربوها فانت
سكارى من خمر أو غير حتى تعلموا تقولون والنهي متوجه إلى السكرى الذي لم يزل عقله بعد
المراد النعس وقيل المراد النهي عن السكر نفسه لا السكر وانتم مخاطبون بالصلوة وهما
أما الأول فلا يخرج عن الحقيقة وما الثاني فلان أكثر المحققين قالوا نزلت قبل تحريم السكر
وأيضا النهي هنا صريح غير قرب الصلوة لا السكر وقيل المراد لا تقربوا صنع الصلوة وهو
المساجد وهو المروي عن الباقر عليه السلام وهو الحق وتوبين قوله لا يجامري سبيل إذ
العبور حقيقة في الجواز المكافئ لعله الأول يكون قوله ولا يجنب الأجنبي سبيل أي مسافري
سبيل يقع فيه التيمم فيصلون في التيمم فيصلون كذلك وعلى الثاني لا يجنب الأجنبي في المساجد وغير
استقرار وهو من ذهب الشافعي خلافاً لا يفتي بأنه من الجواز إلا إذا كان في الماء أو
الطريق وفيه دلالة على عدم جواز الاستقرار في موضعين ومن ذهب للمساجد وهو شافعي
من قوله تعالى لا تقربوا الصلوة أي لا تقربوا المساجد للصلوة وغيرها الأجنبي سبيل لكون الطريق
في المسجد وهذا العام مخصوص عندنا بما عدا ما عداها فلا يجوز عبورها وقد تقدم
في الآية الأولى تفسير باقي الأحكام وأعلم أن عندنا أنه إذا فقد الماء وجب عليه في الحزب غلوة
سهم وفي السهله غلوة سهمين من أربع جوانبه لتحقيق عدم الوجوب من جهة واحدة
للوصل واشتات الغسل وقال أبو حنيفة والشافعي ضربان فيها الوجه ضرورة واليدين أحري
وكذا قال الشافعي أن المراد كونه لليدين من رؤوس الأصابع إلى المرفقين قياساً على الوضوء
روياً على السلام تيمم ومسح يديه إلى مرفقيه وروياً على طهارة اليدين على السلام تدفع ذلك قوله أن الله
عفو عفو راي لم يؤخذكم بذنوبكم فيشدد عليكم ورخصه لكم وفي الآية أحكام كثيرة الأولى تحريم
السكر لكونه منافياً للواجب الثاني فقصه الوضوء الثالث إبطال الصلوة الرابع وجوب
الصلوة وقعت حال السكر الحامس كونه عدم التعقل بمبطل للطهارة فيدخل فيه النوم والافتقار
والجنون السادس كون ذلك مبطل للصلوة السابع كون الجنابة ناقصة للوضوء الثامن كون
مبطل للصلوة التاسع كونه موجباً للغسل العاشر كون التيمم لا يرفع الحدث الجنابة بل يبيح
الصلوة الحادي عشر احترام المساجد الثاني عشر كون التكبير واجباً من ركعات الصلاة
الثالث عشر منع الجنابة من الاستقرار فبإلحاقها من غير كون الفصل رافعاً لحكم الجنابة السادس عشر
عدم افتقار الغسل إلى الوضوء لقوله حتى تغتسلوا والاكتفاء ببعض الغاية وهو باطل

التكبير كما شهدنا على الله و
رئيسها عليكم

الرابع عشر تسوية الجوارف

السابع عشر تسوية التيمم الثامن عشر كونه يقع بدلاً من كل واحد من الوضوء والغسل التاسع عشر
أباحه حال المرض للوضوء باستعمال الماء العذرون كونه يباح أو اللعج من الماء بالضر من استعماله أو لعدم
العشرون كونه يعاينها فقتل الوضوء موجباً إلى الجاري والعشرون كونه جوازاً للماء فقتل التيمم
والعشرون كونه يعاينها فقتل الوضوء موجباً إلى التيمم الثالث والعشرون كون الجنابة تقع بمجرد
الوطي من دونة الماء الرابع والعشرون وجوب مسح الوجه واليدين التاسع والعشرون كون
بالجهر لصلوة راسه الصعيد السادس والعشرون وجوب كون الصعيد طاهراً السابع والعشرون
وجوب كونه مباحاً الثامن والعشرون وجوب مسح الوجه واليدين التاسع والعشرون كون
كون الوجه يراى به بعضه مكان البا عند القائل بذلك كونه لا يرد لعطفها على الوجه الثلاثون
الابتداء بمسح الوجه لتمام التعقيب الحادي والثلاثون وجوب المولات أن قلنا الأمر للفقهاء
الثاني وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ذلك الآية عادية في قوله فقتلوا
الشيء الملتزم ومعناه الإخلاص هو المراد بالقرية الذي يذكرها أصحابنا في قيامه وهو الطهارة
خالفه للعدم وحده ويؤيد قول النبي صلى الله عليه وآله الحديث القدوس من عرلى عمل الشريك في شريك
لشريكه فقتل سعداً كونه له تعالى أن يفعلوا خوف من عقابه ورجاء الثواب وقيل يفعلون أي يؤدوا
وقيل تعقبوا له ومما به وإنه لا يخطأ باله غير من آخر سواد ويقرب من هذا قول علي عليه السلام
ما عجلت تمشقوا من نار الله ولا تشقوا إلى جهنم بل وحدتكم أهلاً للعبادة فقتلوا وهو
الاقولان ما عجل ذلك بشرائكم من الإخلاص ففعل هذا لا يجوز في النهي من الزيل ولا في النهي
أو التفسير بالماء أو الزيل أو الكسل أو الوضوء لأن منطوق الآية يدل على أن الأمر يخصه بالعبادة
المخلصه والاسم لغيره أو مستقلين بالنهي عن ضده فيكون محالاً ليس بمخلص من جناباً عنه فيكون
ما تقر في الأصول وأعلم أن الشافعي وأحمد ومالك وأفقوا في اشتراط الطهارة في الطهارة
نحو لقوله في الكيفية وبوجوبه من غسل الشرب بالتراب لا غير لقوله تعالى فيتميموا صعيداً طيباً
بوجه اقتصدوا والحق الأول لقوله عليه السلام إنما الأعمال بالنيات والجمع المعرف العموم وقوله
عليه السلام وإنما لكل من ما نوب ومن لم يربط ما ورد من قوله الرضا عليه السلام لا قولاً ولا عملاً ولا
عمل إلا بنية ولا قولاً ولا عملاً إلا بما صابرة السنة ثم أعلم أن شريعة الله تعرض بتميم الفعل عن
فوجب أن يقتصر أو لا فيها لقوله عليه السلام حقيقة الفعل المنوي من كونه وضوءاً أو صلوة أو
أو غير ذلك ونوعه ليمتاز عن نوع آخر كما لا يخفى بالوجه للوضوء والظاهر للصلوة ورمضان للصوم

فيكون

والذي

والله اعلم الغيوب للزكوي والتمتع او غير ذلك وصلة الفارق بين افراد نوعه كالوجوب وال
المشروط ووقت المحذور له بالشخص ان كان موقفا فينبوا الاداء فعليه والقضاء ان فعلا خارجا
عن المكنون الاعظم الذي هو الاختلاف وقدم معناه الرابع انه لقول كرم في كتابه مكنون
لا يسهل الا المظهر ون كرم اي حسن مرصني في جنسه وقيل كرم النفع لاشتراكه في اصول
العلوم المهمة في المعاش والمعاد في كتابه مكنون اي مكنون مستور عن الخلق في كونه محفو
وقيل المصنف الذي يبداه من الضيق لا يسهل يعود الى الكتاب لان المقرب فعلى القول الاول
لا يسهل الملاك المظهر من الذنوب وعلى الثاني لا يسهل الا المظهر من الاحداث والمجاهد
وهو مروي عن الباقر عليه السلام وساعة من المفسرين ومنه قوله في المظهر والشايع والجاهل
ولقد الشايع حتى الماشيه ويكون الخراف الذي عن مسند لا ينفى المس الذي هو خبر والاشهر
لاننا علم ضروري انه يسهل من ليس بمظهر ويؤيد الرواية عن الصادق عليه السلام وقد قالوا
اسمعيل اقل القول المصنف فقال لا تسأل عن وضوءه فقال لا تسأل الكتاب ومن الورق وادام كرم
لغير المستوي من قلابه اوله جعل بمنع الجواب والخاص من قوله فقال اصحابا بمنع كرم
الاربع لا يفر وجواز السبع بغير كراهية تشدد بن بادة القراءة وتضعف بقلتها لعدم قوله فاقرأ
ما يسهل من القرآن خرج العزم فبقى ما عداه على الجواز وقال الشافعي لا يجوز مضطحا وكذا
احمد وجوز ابو حنيفة دون الآية والاتباع على سبيل التعود والخاص ان نقرأ ما شئت
وكذا قال داود للنجي يجتنب عليهم في الجواز بكتاب النبي صلى الله عليه واله الى حد قل عظيم الروا
المتضمن لقوله تعالى يا اهل الكتاب انما لو الى كرم سنوا بيننا وبينكم الا تعبدوا الا الله الا وهو
لا يرضى بقرائه الكتاب من روى والا لا تفتت قايمة البعثة القاسم في رجاله يجوز ان يظهر
والله يجب التحريم قال الحسن المهرى المرد الطاهر من الذنوب والاكثرا الطاهر من النجا
فقطيل عزلت في اصل قراء روي ذلك عن الباقر عليه السلام يجوز ان يظهر بالماء عن الغايط
عن النبي صلى الله عليه واله انما لا يطم ما اذا فعلوا في طهر كرم فاناه قد احسن عليكم الشافعي قالوا
اثر الغايط بالماء وعلما ان الغايط اذا تعدى المخرج تحتم الماء لارائنا ان لم يتعدا لم يفسد
بالنجاس من استعمال الماء في شربها ما من من يله للعين ومن الماء والماء فيها الفضل اجتماع ازالة
العين والاشرف في قولهم غسل اثر الغايط شاة الى هذا لانه لا يزيل العين قبل غسل الماء وانما
الاشرف بالماء وكما ورد في رواية اخرى انهم قالوا فبقع الغايط شاة الى هذا لا يجوز ثم تنبع الا نجس
واما البول فلا يجوز في الماء خاصة تعدي ولم يتعد وقال الشافعي لا يستنج منها واجب بالماء والنجس

وما عداها على كراهية

وما لك للجنب الا

سورة التوبة

واوجب

العلم بالله ما هو وما لم يزل من الساء ماء السجى ما يطهر ما يطهر الى الساء

من حسب اعادة الصلوة على من لم يستنج وبه قال مالك والشافعي وهو من غير واجب قوله يجوز ان
المحبة تأكيد الارادة ولذلك كرم يقولون لشدة ارادتهم قال سجد لا تجتنب نجاسة المذخور فقالوا والله
المظهر من تمام انه يمكن عنده ان يستدل بهذه الآية على استحباب المكنون على الظاهر لان الطهارة
شراعية حقيقة في رفع الجفوت والثناء والمحبة تأكيد الارادة والاثبات بلغة المبالغة مشعر بالتكرار
ودوام حصول المعنى وكل ذلك دليل على ما قلناه ولا يخفى انه اعلم السادة قوله وانما
من السماء ماء طهورا هذا هو الذي لا ريب ان الطهور لغو ورد لا نور احمد عليه السلام
فيكون صفة الماء وسبب الوجود ان الطهارة صفة ذاتية له وانما يسميها طهورا كالمسحوق
ليس بغيره والوقوف لما يوقد به قالنا بمعنى الطهارة لقوله عليه السلام لا صلوة الا بطهور اذا اقر
هذا فقال بعض الحنفية انه في الآية والاستعمال بالمعنى الاول لا ينافي لضعف تقدير المعنى الثاني
كانا لا يوجب واكثر ان يادة الضرب والاكثرا لا ينافي في معناه فلو كان لا يكون المعنى
عنده لان كرم مظهر مغاير المعنى الطاهر فلا ينافي وله اعلى الغرض لا يستعمل في الاية الطاهر
وستقام وجهه كما هو مروي وقوله الشاعر عري نثا في بعض ظهور في قوله الشافعي واجبا
الارادة بمعنى المظهر فيكون ما عداها من الوضوء الثاني واستدلوا بالنقل والاستعمال اما الاول فلان
قال الطهور لا يفرغ من الاستبراء المتعدي وهو مظهر في قوله في اما الثاني فلانه مراد منه حقيقة
اما ارادته فلقوله عليه السلام جعل في الاستبراء مسحا وترا طهورا ولو اراد الظاهر لم يكن له
من يقوله عليه السلام ايضا وقد سئل عن الوضوء بما في الجفوت فقال هو الطهور ماؤه الحار وميته
ولو لم يكن كونه مظهر في جوابه لان فعلا للماء بعد ولا يتحقق الابع افاده التطهير ولا يفرغ
ماؤه لم يزل ولا يقولون في ظهور فلا بد من قايمة تختص بالماء ولا تظهر القايمة الا مع افادة
التطهير لغيره والحق ان النظر الى القياس اللغوي قال الحنفى لان التعدي في الحقيقة المظهر والمظهر
به فلو فغا لقياسا وليس مظهر من مظهر من غير من ضارب لا ينافي لقوله هذا ضارب زيدا
كما تقول ضارب زيدا وتقول الما مظهر من الحديث فلفظ في استعماله كما قال صاحبنا والافعال
منع ذلك الحنفى فلو كان كما يزيل عن الطهارة والظهور به فغدا اي حذبه في الطهارة ساه فقيما
اوتلتا وان لم يتغير وجوز استعمال ما لا يزيل عن الطهارة والظهور به فغدا اي حذبه في الطهارة ساه فقيما
ما لا يتغير في احد او صاف قليلا او كثيرا وعند الشافعي في الكثير المتغير في القليل الملاقاة وعند صاحبنا
كذلك لان الكثير عند ثلثان نحو خضرا ثم رطل عندنا هو الوضوء والظهور في العروق الذي هو اسود

الترديد كالتوالي المجرى

ولا يقول طهور من العذبة

عن النجاسة الباطنة هي الذنوب
ويجب المتطهر من صحتها

من حيث الطهر دون العيش وقال محمد بن الحنفية من قبل النكاح دون الحيض والله يحب التوابين
الظاهر الثاني سحر المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا اذا لم يمسحوا
من الانسان الا المشركين والنجس مصدر في الاصل يقول نجس بكسر العين ينجس بفتح النون
نجس بفتح العين وكسر هاء فاذا استعمل مع الرجس مع الرجس كسر اوله يقال رجس نجس بكسر او
وسكون الجيم قال القرطبي وقرئ به شاذواكون النجس مصدرا في الاصل لا ينجس ولا ينجس ولا ينجس
اذا المشركون نجس بفتح النون والظاهر ان المشركون قبل هو حرام بفتح الحاء في قوله نجس بكسر
اجزاء فلا يقربوا فقول المراد من امر المؤمنين ان لا يمسحوا به وذلك حمله على ما اذا
امسحوا به في الاصل لا ينجس من دخول الحرم وذلك العام قبل سنة محمد الوداع
والاحياء سنة تسع لما بعث اليه من امر الله بركه ولا يقربوا الا هو او احد من اهله
بعث عليا عليه السلام ويدل عليه قول علي عليه السلام لا نجس بعد هذا العام معناه وبه قال
ابو حنيفة وفي الآية احكام الاول ان المشركين النجاس نجاسة عينية لا حكمية وهو مذهب اصحابنا
وبه قال ابن عباس قال ان اعيانهم نجسة كالكلاب والخنزير وقال الحسن من صاغ مشركا فوضي
والوصوفى يطلق على غسل اليد وقد خالف بعض باقي الفقهاء في ذلك قالوا معنى كونهم نجسا
انهم لا يغسلون من الجنابة ولا يتجهنون النجاسات او كناية عن نجس اعتقادهم وانهم
ان تعليق الحكم على المشتق منه عليه في الحكم كقولنا كرم العلماء للعلم واهل الجاهل الجاهل
فلو غسلوا ابدانهم سبعين غسلهم لم يزدوا الا النجاسة ورويات اهل البيت
عليهم السلام واجماعهم على نجاستهم مشهورة الثاني انهم اذا كانوا نجاسا فاسادهم
بشره برطوبة نجس ايته وهو ظاهر اما قوله نفع وطعام الذين اتوا الكتاب بغير
فالمراد الحنظل والشعير المحبوب وهو مروي عن الصادق عليه السلام وسياق تمام البحث
في الاطعمة انشاء الله تعالى الثالث انه لا يجوز دخوله المسجد الحرام وكذا في المساجد عندنا
لنصوص اهل البيت عليهم السلام وبه قال مالك واقتصر المشافعي على المسجد الحرام وهو عجيب
فخلا قاس ما عده عليه السلام فالتا بالقياس والعلم وهي النجاسة حاصلة وبوحقيقة لا يمنعهم
دخول غيره ويقول ان النبي عن تحريم لقوله لا نجس الا بعد هذا العام مشرك وذلك الاستثناء
الذي عن الدخول وهو فاسد فان دخوله يستلزم القرب منه عن الزاوية لا فرق بينهم وبين

ولا دخوله

باق

باق الكفار عندنا في جميع ما تقدم للاسراع المركب فان كل من قال بنجاستهم عينا قال بنجاسته كذا
ولان اهل الذمة مشركون لقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح بن الله
القول سحابة عما لا يكون وكل مشرك نجس بالاية يا ايها الذين امنوا انما الحرام والميسر والافشاء
والالزام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلمكم تغلبوا استدراجا لئلا ياتكم فيه القاتلون
بنجاسة الحرام بهذه الآية ووجه الاستدلال بها وجهين الاول انه وصفه بالرجس وهو وصف
بالنجاسة لئلا يترادفها ولذلك يؤكد الرجس بالرجس فقال رجس نجس الثاني انه امر باحتسابه وهو
موجب التباعد المستلزم للنجس من الاقتراب بساير انواعه لان ائمه صلوات الله عليهم اجمعين الاحتساب كون كل
منها في حجاب وهو مستلزم للمحرمان ويؤيد ذلك ايضا روايات اهل البيت عليهم السلام
في طرقها ضعيف تجري بما افترقوا القرن فروع الاول كل مسكر حكمه حكم الخمر في النجاسة لا يشر
وكل خمر نجس اما الكبري فقد تقدمت واما الصغرى فلان الخمر فاسية شر لا يغير العقل
اي يفسد فكر ما يسهل به في هذا المعنى فهو مساو له في الالبس ولقولنا اي جعفر عليه السلام قال
رسول الله صلى الله عليه واله كل مسكر حرام وكل مسكر شر ومثله رواية ابن عمر عن عبد الله بن مسعود
العصر من العنقيل غليظة طاهر حلال وبعد غليظة واشتداده نجس حرام وذلك لان
من فقهاينا اما بعد غليظة وقبل اشتداده محرم اما عامنا اما النجاسة فعند بعضنا ان
نجس ايهم وعند آخرين انه طاهر والاولا حوط والمراد بالاشتداد صيرورة اعلانه اسفله
وان يصير له قوام هذا اذا لم يذهب ثلثا غليظته والآخر طاهر حلال الثالث الفقهاء عندنا
حكمه كذا الخمر في النجاسة والتحريم لما ورد من طريقهم عن النبي صلى الله عليه واله
والعصاة في الفقهاء ومن طريقنا عن سليمان بن جعفر قال قلت للرضا عليه السلام ما تقول
في شرب الفقهاء فقال هو خمر محمول وعن الوشاء كتبت اليه يعني الرضا عليه السلام اسئله
عن الفقهاء فقال حرام وهو خمر وعنه عليه السلام هي خمر استصغرها الناس قالوا بنجاستها
اصحابنا يخرجونها من جهة تشبيهه ومن اضروا اناءه اذا كبر فيه العمل وفي الآية المذكورة
فوائد اخر تاتي في باب النجاسة المجازية هي وتبايرك فطره والرجس فاجر الاكثر على
ان المراد الطهارة من النجاسة وقيل ثيابك فقصر لانه بعد من القدر والتلو وترك
لعادات العرب في طول ثيابهم المستحسن وقيل نفسك فطره من الرطوب قال فلان طاهر
الثوب نقي الحجب ومنه قول نعمته وشككت بالريح الاصم ثيابه ليس الكريم على الفقهاء

او فطره
او فطره

لو

قولہ طرد ای التفریق
غیر مانع مرد و عورت
الصلوۃ فی عہد
الصلوۃ ۲۴

وقيل ان كرس وقيل ان كرس الذي كرس من العواقد انه اعم والاصح لا يشترط كون
القبول قائما على كرس كرس القرح افضل وليس فيها عاقل ولا يربط وجوبها
الصلوات خرج ما ليس لواجب منها اجازة على الباقي تحت العموم فلا يبعد ان لا يربط
وجوب الجهر والعمود والآيات انهم واستدل بها على وجوب القبول فيها وقيل
احتمال اخر كما مر سدا

المسألة في كرس الصلاة
على الصلوات في كرس الصلاة
قوله فان قيل ان كرس الصلاة
موجب الجهر والعمود والآيات
ان كرس الصلاة في كرس الصلاة
قوله فان قيل ان كرس الصلاة
موجب الجهر والعمود والآيات

غير المحدودة ويجوز في شرائطها ووقاها لا يجوز في غيرهما وتبديها الرابع ربما يذهب
بعض الافعال الى اختصاص الوجوب بالمؤمنين فلا تجب على الكافر كما هو مذهب أبي حنيفة وهو
خلاف مذهبنا ومذهب الشافعي والجمهور ان التحصيل بالذكر لا يدل على نفي ما عداه الا بالادلة
مفهومة المحال وليس بجدة عندنا مع ان غير هذه من الآيات تنادي بالوجوب عليهم وانهم
يقاؤون على تركها كقوله ما سلكت في سبقر قالوا لم نك من المصلين الى قوله وكذا نكذب ببيوع
الدين ويصريح في ارادة الكفار بالخطاب الثاني ساقط على الصلوات والصلوات في الوقت
وقوله والله قائلين فان حفظه في حال لا او كرها فاذا امنت فاذا كره الله كما علم ما لم يكونوا يعلمون
المحافظة عليها هي الاعتناء بايقانها وعدم تنصيفها في وقاها والوسطى اما بمعنى الوسطى اي
بين الصلوات او الفضل اي الكثرة العقل والقبول قبل المداومة على الشيء اي قوله والله ما
على القيام وقبل الدعاء ثما وقبل الحشوع اي قوله واخا شعيع والشافعي عند الفقهاء ان
في الصلاة الصلوة مع رفع اليدين فالاولى الخ لا ذلك ولذلك قال ابن المسيب الخ راديه
القبول في الصلوة والرجاء جميع راجل كالقيام جميع قائم وكذا الركبان جميع ركب فاذا امنت
فاذا كره الله اي وصلو صلوة امر او اشكر والله كما علمكم ثم ان قلنا انه لا شك يكون معناه
شكرا ما لا لا تقام عليكم بمتعلمكم ما لم تعلموا انكم من كيفة الصلاة محال الا من
وحال الخوف وفيها احكام الاول وجوب المحافظة على الصلوات الموجب
ذلك للشاء الجميل والاجرا الجزيل كما قال في موضع آخر والذين هم
على صلواتهم محافظون وموضوع اخر والذين هم على صلواتهم ديمون فقيل
المحافظة متعلقها لا فعل والحدود والشرائط والمداومة متعلقها التكرار
بحسب الاوقات وقيل المحافظة على الفريضة والمداومة مع على النوافل وهو مروي
عن من كل ذلك فزار امر الترادف والتاكيد غير المفيد فائدة زايده الى الناس
المفيد الثاني يمكن ان يستدل به لانه وما قبلها على وجوب الصلوة التسع
المشهور وبيان ذلك انها اذا لم تكن على كل ما يصدق عليه اسم الصلاة شرعا
خرج عن ذلك ما لم ينع وجوبه وما اجمع على نفيه بقى الباقي داخل وهو
المطلوب الثالث تخصيص الصلاة الوسطى بالشر بالمحافظة عليها مع انها
داخله في الصلوات اذ اللام فيها للاستغراق لاختصاصها بمزيد فضل

غير المحدودة ويجوز في شرائطها ووقاها لا يجوز في غيرهما وتبديها الرابع ربما يذهب
بعض الافعال الى اختصاص الوجوب بالمؤمنين فلا تجب على الكافر كما هو مذهب أبي حنيفة وهو
خلاف مذهبنا ومذهب الشافعي والجمهور ان التحصيل بالذكر لا يدل على نفي ما عداه الا بالادلة
مفهومة المحال وليس بجدة عندنا مع ان غير هذه من الآيات تنادي بالوجوب عليهم وانهم
يقاؤون على تركها كقوله ما سلكت في سبقر قالوا لم نك من المصلين الى قوله وكذا نكذب ببيوع
الدين ويصريح في ارادة الكفار بالخطاب الثاني ساقط على الصلوات والصلوات في الوقت
وقوله والله قائلين فان حفظه في حال لا او كرها فاذا امنت فاذا كره الله كما علم ما لم يكونوا يعلمون
المحافظة عليها هي الاعتناء بايقانها وعدم تنصيفها في وقاها والوسطى اما بمعنى الوسطى اي
بين الصلوات او الفضل اي الكثرة العقل والقبول قبل المداومة على الشيء اي قوله والله ما
على القيام وقبل الدعاء ثما وقبل الحشوع اي قوله واخا شعيع والشافعي عند الفقهاء ان
في الصلاة الصلوة مع رفع اليدين فالاولى الخ لا ذلك ولذلك قال ابن المسيب الخ راديه
القبول في الصلوة والرجاء جميع راجل كالقيام جميع قائم وكذا الركبان جميع ركب فاذا امنت
فاذا كره الله اي وصلو صلوة امر او اشكر والله كما علمكم ثم ان قلنا انه لا شك يكون معناه
شكرا ما لا لا تقام عليكم بمتعلمكم ما لم تعلموا انكم من كيفة الصلاة محال الا من
وحال الخوف وفيها احكام الاول وجوب المحافظة على الصلوات الموجب
ذلك للشاء الجميل والاجرا الجزيل كما قال في موضع آخر والذين هم
على صلواتهم محافظون وموضوع اخر والذين هم على صلواتهم ديمون فقيل
المحافظة متعلقها لا فعل والحدود والشرائط والمداومة متعلقها التكرار
بحسب الاوقات وقيل المحافظة على الفريضة والمداومة مع على النوافل وهو مروي
عن من كل ذلك فزار امر الترادف والتاكيد غير المفيد فائدة زايده الى الناس
المفيد الثاني يمكن ان يستدل به لانه وما قبلها على وجوب الصلوة التسع
المشهور وبيان ذلك انها اذا لم تكن على كل ما يصدق عليه اسم الصلاة شرعا
خرج عن ذلك ما لم ينع وجوبه وما اجمع على نفيه بقى الباقي داخل وهو
المطلوب الثالث تخصيص الصلاة الوسطى بالشر بالمحافظة عليها مع انها
داخله في الصلوات اذ اللام فيها للاستغراق لاختصاصها بمزيد فضل

ان قلنا ان الذكر هو الصلوة
يكون معناه صلواتكم عليكم
من الصلوة وكيفية وان
قلنا ان

يقضي

يقضي رفع شأنها وافرادها بالذكر كما فراد النخل والرمان عن الفاكهة وجبريل وميكائيل عن الملائكة
واستلحق فيها على احوال قيل الصبح لتوسطها بين صلاحي الليل والنهار وبين الضياء والظلمة
ولانها لا تجمع مع غيرها فهي منفردة بين مجتمعات لانها تشهدا ملائكة الليل والنهار
فكتبت في العليين معا قال الشافعي ولذلك حققها بذكر القبول اذ القبول عند
الشروع في الصبح فقيل الظهر وبه قال شافعي جماعة وروى ذلك عن قس ص عم لانها
وسط النهار وقتها فكتبت اشق عليهم فكانت افضل لقوله عليه السلام افضل العباد
احسنها ولا ياتي في الخطبة اول صلوة فرصت ولا ياتي في الساعة التي تفتح فيها ابواب السماء فلا تعلق
حتى تصل الظهر ويتجرب فيها الدعاء وقيل العصر لانها بين صلوتي ليل ونهار ولا ياتي فيها
اشتغال الناس بمعاشهم فيكون الاشتغال بها اشق عليهم ولقوله عليه السلام من فاتته
صلوة العصر فكأنما فرج له وماله وفي رواية حط عمله ولما روى انه قال ص يوم الاحد
شغلوا عن الصلوة الوضوء في صلاة العصر فان ص ذلك فهو صريح فيها وقيل المغرب
لتوسطها بعد ادين ثنائي ورباعي وقيل العشاء لتوسطها بين ليل ونهار وبه قال ابن الله
اختصاصها بالمحافظة على جميعها كخفا ليلة القدر وخفا الاسم الاعظم والولي وساعة الا
وعن بعض ائمة الزيدية انها صلوة الجمعة يوم الجمعة والظهر في سائر الايام الرابع وجوب
القيام في الصلوة لصيغة الامر الخامس شرعية القبول في الصلوات كلها لذكره في جميع
الامر بالمحافظة على جميعها وعطف القيام حال القبول على ذلك السادس جواز الصلوة
حال الخوف مشيا وركوبا السابع جوازها حال المسايعة كفي كان وبه قال الشافعي خلا
لا يخلقه فانه قال لا تصل حال المشي والمسايعة ما لم يتمكن من الوقوف الثالث واما احكام
بالصلوة واصبر عليها عليها لا تسلك رقا محن نزلت والعاقة التقوى في هذه الآية قوله
الاولى امر صلى الله عليه وسلم ان يامر اهله بالصلوة اي صلوا و امرهم بها فوجب علينا
ايضا امر اهله لينبأ به الدلالة التماسية به ص ويؤيد قوله تعالى قولا انفسكم واحليكم نارا قال
قوله السلام امر الله ان يخبر اهله دون الناس فيعلم الناس ان لاهله عند الله منزلة اليث
فامرهم مع الناس علمتهم امرهم خاصة الثانية اصبر عليها اي احمل نفسك على الصلوة و
مشتا قها وان تارعت الطهارة الطيبعة الي تركها طلبا للراحة فاقهرها واقصد الصلوة
مها فلو في الصبر لصبر له ملكة لا ولد له عدل عن الصبر الي الاصطبار لان الاعتدال فيه زيادة

يقضي رفع شأنها وافرادها بالذكر كما فراد النخل والرمان عن الفاكهة وجبريل وميكائيل عن الملائكة
واستلحق فيها على احوال قيل الصبح لتوسطها بين صلاحي الليل والنهار وبين الضياء والظلمة
ولانها لا تجمع مع غيرها فهي منفردة بين مجتمعات لانها تشهدا ملائكة الليل والنهار
فكتبت في العليين معا قال الشافعي ولذلك حققها بذكر القبول اذ القبول عند
الشروع في الصبح فقيل الظهر وبه قال شافعي جماعة وروى ذلك عن قس ص عم لانها
وسط النهار وقتها فكتبت اشق عليهم فكانت افضل لقوله عليه السلام افضل العباد
احسنها ولا ياتي في الخطبة اول صلوة فرصت ولا ياتي في الساعة التي تفتح فيها ابواب السماء فلا تعلق
حتى تصل الظهر ويتجرب فيها الدعاء وقيل العصر لانها بين صلوتي ليل ونهار ولا ياتي فيها
اشتغال الناس بمعاشهم فيكون الاشتغال بها اشق عليهم ولقوله عليه السلام من فاتته
صلوة العصر فكأنما فرج له وماله وفي رواية حط عمله ولما روى انه قال ص يوم الاحد
شغلوا عن الصلوة الوضوء في صلاة العصر فان ص ذلك فهو صريح فيها وقيل المغرب
لتوسطها بعد ادين ثنائي ورباعي وقيل العشاء لتوسطها بين ليل ونهار وبه قال ابن الله
اختصاصها بالمحافظة على جميعها كخفا ليلة القدر وخفا الاسم الاعظم والولي وساعة الا
وعن بعض ائمة الزيدية انها صلوة الجمعة يوم الجمعة والظهر في سائر الايام الرابع وجوب
القيام في الصلوة لصيغة الامر الخامس شرعية القبول في الصلوات كلها لذكره في جميع
الامر بالمحافظة على جميعها وعطف القيام حال القبول على ذلك السادس جواز الصلوة
حال الخوف مشيا وركوبا السابع جوازها حال المسايعة كفي كان وبه قال الشافعي خلا
لا يخلقه فانه قال لا تصل حال المشي والمسايعة ما لم يتمكن من الوقوف الثالث واما احكام
بالصلوة واصبر عليها عليها لا تسلك رقا محن نزلت والعاقة التقوى في هذه الآية قوله
الاولى امر صلى الله عليه وسلم ان يامر اهله بالصلوة اي صلوا و امرهم بها فوجب علينا
ايضا امر اهله لينبأ به الدلالة التماسية به ص ويؤيد قوله تعالى قولا انفسكم واحليكم نارا قال
قوله السلام امر الله ان يخبر اهله دون الناس فيعلم الناس ان لاهله عند الله منزلة اليث
فامرهم مع الناس علمتهم امرهم خاصة الثانية اصبر عليها اي احمل نفسك على الصلوة و
مشتا قها وان تارعت الطهارة الطيبعة الي تركها طلبا للراحة فاقهرها واقصد الصلوة
مها فلو في الصبر لصبر له ملكة لا ولد له عدل عن الصبر الي الاصطبار لان الاعتدال فيه زيادة

يقضي رفع شأنها وافرادها بالذكر كما فراد النخل والرمان عن الفاكهة وجبريل وميكائيل عن الملائكة
واستلحق فيها على احوال قيل الصبح لتوسطها بين صلاحي الليل والنهار وبين الضياء والظلمة
ولانها لا تجمع مع غيرها فهي منفردة بين مجتمعات لانها تشهدا ملائكة الليل والنهار
فكتبت في العليين معا قال الشافعي ولذلك حققها بذكر القبول اذ القبول عند
الشروع في الصبح فقيل الظهر وبه قال شافعي جماعة وروى ذلك عن قس ص عم لانها
وسط النهار وقتها فكتبت اشق عليهم فكانت افضل لقوله عليه السلام افضل العباد
احسنها ولا ياتي في الخطبة اول صلوة فرصت ولا ياتي في الساعة التي تفتح فيها ابواب السماء فلا تعلق
حتى تصل الظهر ويتجرب فيها الدعاء وقيل العصر لانها بين صلوتي ليل ونهار ولا ياتي فيها
اشتغال الناس بمعاشهم فيكون الاشتغال بها اشق عليهم ولقوله عليه السلام من فاتته
صلوة العصر فكأنما فرج له وماله وفي رواية حط عمله ولما روى انه قال ص يوم الاحد
شغلوا عن الصلوة الوضوء في صلاة العصر فان ص ذلك فهو صريح فيها وقيل المغرب
لتوسطها بعد ادين ثنائي ورباعي وقيل العشاء لتوسطها بين ليل ونهار وبه قال ابن الله
اختصاصها بالمحافظة على جميعها كخفا ليلة القدر وخفا الاسم الاعظم والولي وساعة الا
وعن بعض ائمة الزيدية انها صلوة الجمعة يوم الجمعة والظهر في سائر الايام الرابع وجوب
القيام في الصلوة لصيغة الامر الخامس شرعية القبول في الصلوات كلها لذكره في جميع
الامر بالمحافظة على جميعها وعطف القيام حال القبول على ذلك السادس جواز الصلوة
حال الخوف مشيا وركوبا السابع جوازها حال المسايعة كفي كان وبه قال الشافعي خلا
لا يخلقه فانه قال لا تصل حال المشي والمسايعة ما لم يتمكن من الوقوف الثالث واما احكام
بالصلوة واصبر عليها عليها لا تسلك رقا محن نزلت والعاقة التقوى في هذه الآية قوله
الاولى امر صلى الله عليه وسلم ان يامر اهله بالصلوة اي صلوا و امرهم بها فوجب علينا
ايضا امر اهله لينبأ به الدلالة التماسية به ص ويؤيد قوله تعالى قولا انفسكم واحليكم نارا قال
قوله السلام امر الله ان يخبر اهله دون الناس فيعلم الناس ان لاهله عند الله منزلة اليث
فامرهم مع الناس علمتهم امرهم خاصة الثانية اصبر عليها اي احمل نفسك على الصلوة و
مشتا قها وان تارعت الطهارة الطيبعة الي تركها طلبا للراحة فاقهرها واقصد الصلوة
مها فلو في الصبر لصبر له ملكة لا ولد له عدل عن الصبر الي الاصطبار لان الاعتدال فيه زيادة

يقضي رفع شأنها وافرادها بالذكر كما فراد النخل والرمان عن الفاكهة وجبريل وميكائيل عن الملائكة
واستلحق فيها على احوال قيل الصبح لتوسطها بين صلاحي الليل والنهار وبين الضياء والظلمة
ولانها لا تجمع مع غيرها فهي منفردة بين مجتمعات لانها تشهدا ملائكة الليل والنهار
فكتبت في العليين معا قال الشافعي ولذلك حققها بذكر القبول اذ القبول عند
الشروع في الصبح فقيل الظهر وبه قال شافعي جماعة وروى ذلك عن قس ص عم لانها
وسط النهار وقتها فكتبت اشق عليهم فكانت افضل لقوله عليه السلام افضل العباد
احسنها ولا ياتي في الخطبة اول صلوة فرصت ولا ياتي في الساعة التي تفتح فيها ابواب السماء فلا تعلق
حتى تصل الظهر ويتجرب فيها الدعاء وقيل العصر لانها بين صلوتي ليل ونهار ولا ياتي فيها
اشتغال الناس بمعاشهم فيكون الاشتغال بها اشق عليهم ولقوله عليه السلام من فاتته
صلوة العصر فكأنما فرج له وماله وفي رواية حط عمله ولما روى انه قال ص يوم الاحد
شغلوا عن الصلوة الوضوء في صلاة العصر فان ص ذلك فهو صريح فيها وقيل المغرب
لتوسطها بعد ادين ثنائي ورباعي وقيل العشاء لتوسطها بين ليل ونهار وبه قال ابن الله
اختصاصها بالمحافظة على جميعها كخفا ليلة القدر وخفا الاسم الاعظم والولي وساعة الا
وعن بعض ائمة الزيدية انها صلوة الجمعة يوم الجمعة والظهر في سائر الايام الرابع وجوب
القيام في الصلوة لصيغة الامر الخامس شرعية القبول في الصلوات كلها لذكره في جميع
الامر بالمحافظة على جميعها وعطف القيام حال القبول على ذلك السادس جواز الصلوة
حال الخوف مشيا وركوبا السابع جوازها حال المسايعة كفي كان وبه قال الشافعي خلا
لا يخلقه فانه قال لا تصل حال المشي والمسايعة ما لم يتمكن من الوقوف الثالث واما احكام
بالصلوة واصبر عليها عليها لا تسلك رقا محن نزلت والعاقة التقوى في هذه الآية قوله
الاولى امر صلى الله عليه وسلم ان يامر اهله بالصلوة اي صلوا و امرهم بها فوجب علينا
ايضا امر اهله لينبأ به الدلالة التماسية به ص ويؤيد قوله تعالى قولا انفسكم واحليكم نارا قال
قوله السلام امر الله ان يخبر اهله دون الناس فيعلم الناس ان لاهله عند الله منزلة اليث
فامرهم مع الناس علمتهم امرهم خاصة الثانية اصبر عليها اي احمل نفسك على الصلوة و
مشتا قها وان تارعت الطهارة الطيبعة الي تركها طلبا للراحة فاقهرها واقصد الصلوة
مها فلو في الصبر لصبر له ملكة لا ولد له عدل عن الصبر الي الاصطبار لان الاعتدال فيه زيادة

وقيل واما راديه امره بغيره وامر بغيره
بالصلوة من الله
او من الله رزق الجميع ملائكة

ذلك على وجوب الاتيان بكل صلاة

ليس في التلاقي وهو القصد والعرف ولا في التلاقي ما كتب بأي نوع كان من الفعل وعليها ما
 بالقصد والعرف والمبالغة رتبة منه تع بعباده واذا وجب عليه ص الاصابه وجب ان يتلوا
 ملاقاته والتلاقي في كل حال يحصل على كل رتبة اذ لم يكن مستحيا من او مستعظما لما قال تعالى
 ولا تلهوا كبيره الا طاعة الدين كما ينبغي ان لا يكون قبل هذه الاية التي هي من النظر في الزخارف
 الدنيا كان المقصود بالثلاث الامور بالصلوة الاشتغال بها عن النظر في غلا ينعى ان يكون
 شيء من ذلك مستغفلا عن الصلوة بل اذا عرض في النفس شيء من الميل اليها ينبغي الاقبال على الصلوة
 والاصطبار عليها ليكون ذلك صادقا لطبيعه عن الميل الى خلافه وذلك ان يكون غرويه
 الزبير اذا راي الزخارف عند الملوك وقد هذه الاية ثم ياتي الصلوة الصلوة
 رحمة الله الرابعة لما كان النبي من النظر في الزخارف والامر بالصلوة يمكن ان يقال مع ان
 من جهة ذلك الرزق الذي لا بد منه اذ في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بالباطل طلب رزق بل
 بل اكثف برزق ياتيه ولا تكلف نفسك بالطلب فانه يشغل عن الاخر وطلبها بالعبادة
 والمجاهدة نحن نرزقك اذا اقتعت بما تليك كفييناك منونة الطلب ان قلت اذا منع
 من طلب الرزق فحقن ايمنك ذلك لدلالة التامس لكنه ليس كذلك بالاجماع قلنا
 الطلب على قدر المطلوب ولما كان مطلوبه صلوة على ما توجب تكليفه عالم بغيره بغيره
 فكون ذلك من خواصه التي لا يجب التامس فيها الخامسة لما كان الزخارف في المنع عن النظر
 اليها قد يستعقب فائدة وعاقبة ارد في ذلك بان تلك ليست في الحقيقة فائدة ولا
 عاقبة بل هو عدم بالنظر الى عواقب العبادات التي هي الدائم وانما العاقبة بالحقيقة
 او العاقبة المحجوزة لذوي التقوى كما روي في قوله تعالى المؤمنون الذين هم في صلواتهم
 خاشعون في الاية دلالة على وجوب الصلوة وكثير في عليها بالفلاح الذي هو
 الفوز بما ينهم والظفر بمطوبهم من الخلاص من عذاب الله والبقاء على دوام رحمة
 لهم وقد مشتبه التوقع كما ان ما تنفيه ولما كان المؤمنون متوقعين ذلك صدرت به اشار
 واصل الفلاح لغة الشق والفلاح شق الارض بالزراعة قوله نعم في صلواتهم الاية ايضا
 اليهم لانهم المنتفعون بها واما المصطفى فغنى عنها غير منتفع بها والخشوع خشية
 القلب وعلامتها التزام كل جارية بما امر به في الصلوة من النظر والوضع فيل كان
 رسول الله صلى الله عليه وآله رافعا بصره الى السماء فلما نزلت التزم بغيره الى موضع سجود
 فنظر النبي صلى الله عليه وآله الى رجليه بعبث بحيث فقال له سبح

تلك الزخارف التي هي
 من النظر في الملوك
 والاعيان والاعوان
 والاعوان والاعوان

والمعنى في قوله تعالى
 لا تأكلوا أموالكم بالباطل
 هو ان لا تأكلوا أموالكم
 في غير وجهها

والمعنى في قوله تعالى
 لا تأكلوا أموالكم بالباطل
 هو ان لا تأكلوا أموالكم
 في غير وجهها

النبي صلى الله عليه وآله لو خضع قلبه لخشوع حواره النوع الثاني في دلائل الصلوة
 واولياتها وفيها ايات اولي اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل
 وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا ومن الليل فتسجد فانه لك عسى ان يسئل
 ربك مقاما محمودا اقامة الصلوة بموت تعديل الركة بها وحفظها من ان يقع زرع وانما
 من اقام العود اذا قومه وقيل المواضبة عليها ما خوذ من قامة السوق اذا انفتحت
 وافتشها اذا جعلتها نافقة تال شعرا اقامت غزاة سوق الضراب لاهل
 العراقين حولا قبيط فانه اذا حوفظ عليها كانت كالتي ترق الذي يرغب
 فيه اذا صبحت كالسدا المرغوب عنه وقيل التشمير لانها من غير
 فتور ولا يرق لمن قولهم قام بالامر واقامه اذا جدد وتجدد والدون ذلك
 قعد وتقاعد وقيل اذا هاجر عنه بالاقامة لا شتا لها على القيام كما
 عبر عنها بالركوع والسجود والقنوت والكل هنا محتمل واما
 في قوله يقيمون الصلوة في معرض المدح فالاولي ان يراد به الاول
 لاننا قرب الى الحقيقة وافيد لتضمنه التنبيه على ان المستحق للمدح هو
 من حاله كذا والدلوك الزوال بضع عليه الجوهري من ذلك لان
 الناظر اليها يد لك عينيه ليدفع شعاعها وقيل الغروب ونسك بقول
 الشاعر هذا مقام قديم براح ذئب حتى ذلك براح وراح
 علم الشمس كقطام وحدام لمرأتين والحق ان دلالة فيه على المدح لا
 ارادة زوالها وكذا على الرواية الاخرى عدوت حتى ذلك براح وعط
 التقدير الدلالة لاني في كونه بمعناه الزوال لا احتمال الاشتراك والغسق
 الظلمة اول الليل وذلك حين يغيب الشفق ولذلك قال الجوهري الغسق
 الليل والتجدد تكلف السهر للصلوة والتجديد والمجود من اسماء الاصناف
 لانها بارتياح بمعنى النوم والسهر وفي الاية احكام الاول اذا حمل الدلوك على
 الغروب بخرج الظهران والاولي حمله على الزوال اذا اصل التركيب

الليل اذا غاب الشفق وقيل غسق الليل
 فليس وذلك انما يكون في نصفه

دلم شب بخت

نصف الليل
ابتداء هو الذكر الرابع أن آخر وقت العشاء على الظهري الصلوة الأولى أن التذكار يستدعي

949

بالحق فيلزم ان يرا ان احدكم ليقوم في وصنع فقسا قط عن جوارحه
الدنوب فاذا استقبل الله بوجهه وقبضه لم يقبل وعليه من دنوبه
شي كما ولدته امه فان اصابه شيء بين الصلوتين كان مثله ذلك حتى عذ
الصلوات الخمس ثم قال يا علي انما مثل الصلوة الخمس لا متى مثل ان يجار
على باب احدكم فما يظن احدكم لو كان في جسده درن ثم اغتسل في
ذلك النهر خمس مرات كان يبقى في جسده درن فكذلك والله الصلوات
الخمس لا متى قوله ذلك اشار الى ما ذكره من اقامة الصلوة فان ذلك سبب
لذكر الله وذكر الله سبب لدوام فبعض الرحمة على العباد المستعدين
لها كما قال فاذا ذكروني اذكركم بذكر الله اكرين اي عظمه للمتقين حيث
علموا ان ذكرهم لله سبب لذكر الله اياهم الثالثة فسبحان الله حين
تمشون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وعشيا وحين
تظهرون اخبار في معنا الامر بالتنبيه لله تعالى والثناء عليه في هذا الوقت
فيكون سبحان مصدر بمعنا الامري اسبحوا سنل عن ابن عباس هل
الصلوات الخمس في القرآن قال نعم وقوله هذه الاية تمشون صلوة المغرب
والعشاء وتصبحون صلاة الفجر وعشيا صلوة العصر وتظهرون
الظهر ووجه التسمية الصلوة بالتسبيح ان التسبيح تنزيه لله تعالى عن صفات
المخلوقين لان المخلوق لا يستحق العبادة وكما انه منزه عن صفات المخلوقين
كذلك هو متصف بصفات الكمال التي لا يتصف بها المخلوقون ومن كان
كذلك استحق مطلق الحمد والثناء ولذلك قرن الحمد بالتسبيح فقال وله الحمد في
السموات والارض وقوله وعشيا يجوز نصبه على الظرف عطفاً على
معنا في السموات لانه اقرب ويجوز عطفه على حين تمشون فيكون
وله الحمد اعترافاً بين المعطوف والمعطوف عليه فعلة الاول يكون تسمية
صلوة النهار حمداً لان الانسان يتقلب في احوال توجب الحمد وفي الليل على

على

على احوال توجب تنزيه الله تعالى عنها كالنوم وتوابعه قال الحسن ان هذه السورة هي
الروم مكية الا هذه الاية فانها مدنية وذلك لان صلوة الخمس انما فرضت بالمدينة
الواحد في ركعتين ركعتين فلما اجرا قرأت صلوة السجود في الركعة الرابعة
المشهوره واكثر الاقوال على خلافه وان الصلوة كلها ركعتين كما فرضت بمكة واعلم
انه قال امسا اذا دخل في المساء وكذا اصبح وكذا الباقي فعلى هذا يمكن ان يجزى بها
من يجعل الوجوب بمقتضاها اول الوقت على التضييق لتقييد الوجوب بالحيثية
المختصة بمجال مخصوص بحال المدخول في المساء والصبح وليس بشي لان ذلك
اشارة الى اول الوقت فان لكل صلوة وقتين اول للفضيل واخر للاجزاء
الذي يدل على التوسعة ما تقدم في قوله الى غسق الليل ورواية ابن عباس عن
النبي صلى الله عليه وسلم ان جبريل عليه السلام جيله به في اليوم الاول حين صار ظل كل شيء مثله وفي اليوم الثاني حين صار
وقال وما بينهما وقت ورواية محمد بن مسلم قال رجا دخلت على ابي جعفر ع قد
صليت الظهر والعصر فيقول صليت الظهر فاقول نعم والعصر فيقول ما
صليت الظهر فيقوم مسر سلا غير مستعجل فيغتسل ويتوضى ثم يصلي الظهر
ثم يصلي العصر الرابعة فاصبر على ما يقولون وسبح محمد ربك قبل طلوع الشمس
وقبل نظرونها ومن اناء الليل فسبح محمد ربك وأطراف النهار لعلك
ترضى فاصبر على ما يقولون من أنك ساحر أو شاعر فإنه لا يضره وأقبل
على ما ينفعك فعليه ويتركه وهو ذكر الله من التسبيح وغيره والبايعنا مع
اي سبج مع حمد ربك على هدايته وتوفيقه اذا انقضى هذا فواحدة الاولى قال
المفسرون المراد من هذه الاية اقامت الصلوة الخمس من النهار ومن اناء الليل اشار
الى الظهري كونه في النصف الاخير من النهار ومن اناء الليل ساعا تجمع بالآخرة
واناء الفجر والحمد الثاني من اناء الليل للصلوة التي هي العشاء لا لتسبيح
وفيه تنبيه على ان ابتداء وقت العشاء من اول الليل وانما تقدم الزمان هنا
عن زيد الفصل فان القلب في اجمع لتفرغه من هموم المعاش اول ان النفس اميل
الى الطلب الاستراح من تعب الكد في النهار فكانت العبادة في اخره ولذلك قال
الله نعم ان ناشئة الليل هي اشد وطناً واقوم قتيلاً وقال ابن عباس المراد من

من اناء الليل صلوة الليل كله الثالثة اختلف في اطراف النهار فقيل الفجر والمغرب
 وفيه نظر لان طرفي الشيء منه لا خارج عنه وصلوة المغرب تقع في الليل فكيف
 يكون في النهار اللهم الماعل الاحتمال المقدم وقيل الظهر لان وقتة عند الزوال
 وهو طرف النصف الاول منها وطرو النصف الثاني بداية وقيل العصر عاد
 لان الوسطي كما تقدم واما قال اطراف لان اوقات العصر تقع في النصف
 من النهار فيصدق على كل ساعة منها طرف او انه جمع للاسم من الالتباس
 نحو صنعت قلوبكم وقول الشاعر ظهرا هما مثل ظهور الترسين الرابع في الية
 دلالة نصا صريحاً بسعة الوقت للصبح والظهر لان ذكر اخر اوقاتهما اذ
 ليس مرادنا بالتوسعة الا ان الصبح يمتد الى قبل طلوع وان الظهر يمتد وقتها
 الى قبل غروبها واما العشاء ان كان جعل الليل طرفاً لهما صريحاً باستماع
 وقتها سوال ما ذكره من استماع الوقت هنا وقما تقدم صريحاً في
 مذهب ابن بابويه بان الوقت مشترك بين الغرضين من ابتدائه الى
 انتهائه ان هذه قبل هذه وان لا يقولون بذلك بل يقولون ان الوقت مختص
 من اوله فقولوا انما ومن اخره بالعصر قرا داتها وكذا المغرب والعشاء جوا
 لا ريب ان ظاهر ذلك الكلام بل وظاهر اكثر الروايات اهل البيت يقتضي
 الاشتراك والدليل والبحث والاجماع يقتضي الاختصاص وحسن ذلك
 الجمع والتوقيف بوجوه الاول ان يرد بالاشتراك ما بعد الاختصاص
 وقبله الثاني انه لما لم يكن للظهر وقت مقدر بل اي وقت اديت فيه فهو
 مختص بها فانها لو كانت تسمى كصلوة الشدة كانت العصر بعدها وايضا
 لوطن دخول الوقت فصلي ولم يكن دخل قبل اكملها لمحضه فان اكثر الاصناف
 يفتنون بالصوم وح يصلو العصر في اول الوقت الا في ذلك القدر فقله الوقت
 وعدم ضبطه عبرة لايات والروايات بالاشتراك الثالث ان ذلك مطلق
 قابل للتقييد فيقيد بما رواه داود بن فرقد عن بعض اصحابنا عن الصادق عليه
 السلام قال اذا زالت الشمس دخل وقت الظهر فاذا مضى قدر اربع ركعات دخل

وقت الظهر والعصر حتى يبقا من غروب الشمس قدر اربع ركعات فيخرج
 وقت الظهر ويبقى العصر حتى تغرب الشمس ويمكن ان يكون قوله في الية السابقة
 فسيحان الله حين تمسون وحين تصبحون الى اخرها اشارة الى الوقت المختص
 الاسم الدخول في المساء وكذا لا صباح والاظهار فيقيد به اطلاق غيرهما من الا
 الخامسة في سبع مجلد رتبة قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل فيجوز اذ بار السجود
 الكلام في الايتين متقارب ويحتمل من ما تقدم فلا وجه لادته بقي هنا فوايد لمورد
 مختص الا في المراد باداء السجود والتعقيب بعد الصلوات بالتسبيح والدعاء عن
 وعن علي عليه السلام الركعتان بعد المغرب وعن الصادق عليه السلام الركعتان
 الجاهلي المواقف بعد المغرب وبنات وعندي حلة على العموم واولي الادبار جمع دبر
 ممن يكبر الممن مضد امضا فافوا فكر من ادبرت الصلوة اي انقضت نحو انقضاء
 خضوق النجم والمراد هنا وقت انقضاء الصلوة الثاني حين تقوم قبل المراد حين
 من مجلسه فانه يقول سبحان الله وبحمده لا اله الا انت اغفر لي وتب علي عن سعيي
 جبريل ولذا ورد من فوعا انه كان المجلس وعن علي عليه السلام من احب ان يكتب الى الملك
 الاول في ذلك اخر كلامه اذا قام من مجلسه سبحان ركبة العز عما يصنعون وسلام على المرسلين
 والمجد لله رب العالمين وقيل يقوم في الليل من النوم في الحديث عن الباقر والصادق عم
 فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم من الليل ثلث مرات فينظر في افاق السماء ويقول خمس ايات
 من اخر ال عمران الى قوله لا اله الا انت فليحيا ثم يفتح بصلوة الليل وقيل حين تقوم الى
 الصلوة فيلحق هذا يمكن التوجيه ان يحتمل به على التوجه الى الصلوة بالادكار المشهورة
 الثالث ادبار النجوم اي اعقاب النجوم والمراد حين يبرزها ضوء الصبح فقبل المراد
 صلوة الفجر وعن الصادق عليه السلام الركعتان قبل صلوة الفجر وبه قال ابن عباس وقيل
 المراد لا تعقل عن ذكر ذكر صبحا ومساء وعلى كل حال النوع الثالث في الصلوة فيه
 ايات الاولى سمعنا السجدة من الناس ما ولىهم عن قبلتهم التي كانوا عليها كل الله المشي
 والمغرب يهدي من يشاء الى صراط مستقيم الى بالفعل الاستقبال اخبارا عما
 اعداها للجواب اذ قبل الرمي برأس السهم او لتوطئ النفس على المكره لان المفاجاة
 به شديده والسفها خفاف العقول الذين الفوا التقليد واعرضوا عن النظر والقبول

وقيل من هذا في السجدة اذ كان السجود
 من تقدم ومن الليل في السجدة اذ كان السجود

مثل الجلسه الحال التي تقابل الشيء غير عليها كما ان الجلسه للحال التي يجلس عليها وكان يقول
هو في قبله وانما قبله ثم صار علم الجحيم التي تستقبل عليها في الصلوة وكثير من فهم
روى علي بن ابراهيم باسناده عن الصادق ع حولت القبلة الى الكعبة بعد ما صلي
بكنة ثلثة عشر سنة الى البيت المقدس وبعد ما جرت الى المدينة صلى الى البيت المقدس اشر
وقبل عشرة وقيل ثلثة عشر شهرا وقيل تسعة عشر شهرا قال ثم وجهه الله الى الكعبة وذلك
ان اليهود عبروا رسول الله بانه تابع لهم يصلي الى قبلتهم فاشتم رسول الله ص من ذلك غما
شديدا وخرج في جوف الليل ينظر الى افاق السماء لينظر التوجه من الله امر فلما اصبح
وحضر وقت صلاوة الظهر وكافى مسجد بني سالم قد صلي من الظهر ركعتين فنزل عليه
جبرائيل عليه السلام فاخذ بعضديه وحوله الى الكعبة وانزل عليه قوله قد نرى وجهك
في السماء الا بقرول وجهك بشرط المسح الحرام وكان قد صلي ركعتين الى البيت المقدس وكثير
الى الكعبة فقالت اليهود ما ولهم عن قبلتهم التي كانوا عليها انك اراهم التبع وقيل القابل منا
المدين حرم صامهم على الطعن على رسول الله ص وقيل مشركوك مذكروا ان اشتاق
الى مولده وقبله اياه ويرجع الى دينهم فنزل قل لله المشرق والمغرب اي مالهما
ولساير الامكنة لينتفي ما شاء منها بالتوجه اليه بحسب ما يراه من المصلين او انما ليس
في جهة حتى اذا اخرج المصلين الله تعالى بل نسبت الى امكنة الشرق والغرب على السواء وهي نسبة
التفكر وانما الاعتبار بتوجه قلب المصل الى الله سبحانه وتوجه وجه المصل الى جهة عنوان
لتوجه قلبه وحسب ان الجهات كلها متروكة في ذلك فالمرجح هو الامر لا خصوص جهة الجحيم
والمراد بالشرق والغرب ما يقسم في الارض اليها ولا واسطة بينهما وقال الزمخشري
بلاد المشرق والمغرب فيلزم ان لا يكون البراري والخرابا منها وليس كذلك قوله
من يشاء الى صراط مستقيم اي طريق المستقيم بحسب ما تقتضيه المصلحة والحكمة اذ
الى بيت المقدس وناق الى الكعبة ووجه كون التوجه الى الكعبة صراطا مستقيما انه
الى قبله اليهود ويؤيد بيت المقدس ولا الى هيلة النصارى وهو المشرق فان البين
والشمال مصلان لان التوجه اليها مضمية ان العبادة للشمس وفي الابر دالة على
حوار النسخ ووقوع التنايد وما جعلنا القبلة التي كنت عليها الا لنعلم من يتبع
الرسول ممن ينقلب على عقبيه وان كانت لكثرة الاعلى الذين هدى الله وما كان الله

عنها الى جهة غيرا اخرى ومنهم

ليستع ايمانكم الله بالناس لروى رجم هنا فريد الاولي وما جعلنا القبلة بغير وجهين احدهما
العمل بمعنا التحويل او انه من باب اطلاق العام على الخاص والمراد ما حولنا اذا التحويل جعل ان
وهذا بناء على انه صلح كان يتوجه في مكة قبل الهجرة الى بيت المقدس كالتنايد عن الصادق عليه السلام
ورواه ابن عباس الا انه كان يجعل الكعبة بينه وبين بيت المقدس في الصلوة وتاليها الموضع نحو
والنقدرو وما جعلنا القبلة الجحيم كنت عليها وهي الكعبة كما قال بعض ويكون التي كنت عليها نحو
المفعول الثاني لجعلنا الا ان صفة القبلة كما قيل وهذا بناء على انه كان يصلي على الكعبة كما قال بعض
المفسرين وانما صلي الشخص في المدينة تا لفا لليهود فالجبر به على الاول المنسوخ وعلى الثاني
الناسخ والاول اصح لا يقول علماء اهل البيت عليه السلام والتايد بالنعلم ضمنا العلم يعني
التمييز اي التمييز بالعلم فان العلم صفة تقتضي تمييز المعلوم فيتميز الناس بالتأويل لل
والناسكون هناك وذلك لانهما على ما مرنا لو بيت المقدس لم يميز بين بيت المقدس وبين
ما لا يميز اجمع ارفع التوجه الى الكعبة واما ما لم يذكرنا بالکعبة ليمتاز وما فوق
اليهود لا يميز كما لو كانوا يتوجهون الى البيت المقدس وقبل المراد لتعلم ذلك علم يتعلق به
الحق والى تعلم موجودا قال زمخشري وفيه ضعف لا يخفى ممن ينقلب على عقبيه اي يرتد عن دينه
وفي ذلك بعد لا يتعل كونه افعاله نعم معللة بالاعراض الثالثة وان كانت لكثرة التحويل
كثرة على ضعفه العقول والايان لعدم فهم الحكمه فيها وقد بين ذلك بقوله ان الله
مليكم كجهنم لتعلم وهذا كما بين الصادق ع في الايمان ومن تبهجهم من امتطالوت وذا في
بقوله ان الله مبتليكم بنهر الا على الذين هدانا الله الى معرفة حكمته في احكامه الرابعة وما
كان الله ليضيع ايمانكم اي ثبات ايمانكم او ايمانكم بتحويل القبلة وحكمته او ما رواه ابن
عباس ان القبلة لما حولت قال للناس كيف بمن مات قبل التحويل من اخواننا فنزل الويل
في كبري هو الفا صلح بين ان المحقق والناس في موضع كمال التاكيد النفي وتنصيب الفعل
لكن لا يجوز اظهارها ان الله بالناس لروى رجم لا يضيع اجورهم ولا يغير
عن مصداقهم وقدم المروى وهو المبلغ لتوافق القواصل الثالثة قد نرى قطعه
في السماء فليقلنا ان قبلته من صاها قول وجهك بشرط المسح الحرام وحيد ما كنت
قولوا وجوهكم شطرها وان الذين اتوا الكتاب ليعلمون انه الحق من ربه ص الله
بغافل عما يعملون في الابه فوايد الاولي المشهور ان قد نرى معناه زمخشري

الرواية الواردة في المتن
والتي هي من رواية
الشيخ في كتابه في
الاعمال الصالحة

الرواية الواردة في المتن
والتي هي من رواية
الشيخ في كتابه في
الاعمال الصالحة

وارادوا ان يثبتوا ان
القبلة كانت في مكة
وقد نزلت في مكة
وقد نزلت في مكة
وقد نزلت في مكة

اذن لم يبق له من انفسهم من جهة السراى او توجبه نحوها انظار الخوف القبل البازل من قبل تحبها وتشتوق اليها لعلها تفك الصلح التي في
وواقفت في منية الله وحكمه في قبل اكل اربع عليه السلام وادعى الى الامان لانها مخروم ومطافق فلتعبدك كلك القبل الحزم ثم يبينها بغير
وجعلته حجة المسبح ومنه واحد هو المسبح المحرم في القتال واخراج الملتجى والصبر وباني ما حرم على الحرم عزرا جعل فيك ان يوجه اليها الصلح

كان انا - جسد من
كان انا - جسد من
كان انا - جسد من

ومعناها التكنية كقول شعراء ترك القون مصغرا انا له والتحقيق ان على اصل التقليل
في دخول على المضارع وانما قل الروي لتقليل المضي فان الفعل كما يقل في نفسه قلنا لك
يقول لفظه متعلق ولا يلزم من قوله الفعل المتعلق قوله الفعل المطلق لانه يلزم من
عدم المطلق وكذا القول في قد علم الله المعوقين وكذا في البيت المراء تقييل الترك لفظه متعلق
فلا ينافي كونه مطلقا للمضارع الثاني تعلق وجبك في التمراد اي ترد وجبك
وتصرف نظر تطلعا للوحى كذا قيل والتحقيق لا يجوز تعلق في السماء بشرى لتشتت
عن المكان ولا التقليل لان تقلب الوحد ليس في السماء ولا بصفة مقدرة اي وجبك
في السماء لما قلنا بل تعدى من تقلب مطارح شعاع عين في السماء بان غلط طر كذا
قد راف غلط من استدل بهذه الآية على كون الباري في جهة السماء من حيث هو
صلى تزلو الحكم من السماء والحكم يحى من عند الله فيكون في السماء واقرب على ذلك من غير انكار
انه كان ينظر الوحي من جهة على لسان جبرئيل عليه السلام ولا يلزم من ذلك كون الباري

كان انا - جسد من
كان انا - جسد من
كان انا - جسد من

كان انا - جسد من
كان انا - جسد من
كان انا - جسد من

كان انا - جسد من
كان انا - جسد من
كان انا - جسد من

والا لزم من صعود الملائكة بالارض ان يكون الله فيها وهو اصل الملائكة فلو كانت
تجلى من ضاهنا تقدم انه امر بالتوجه الى الصخرة تالفا لليهود وكان صلح بحج التوجه
الكعبة لانها قبله ابيه ابراهيم عا واما تقدم ان اليهود قالوا نجفنا محرم في ديننا وصل الى
قبلتنا فقال صلح لجبرئيل ودد ثا ان يحولني الله الى الكعبة فقال جبرئيل لما اغمد منكبه
وانت كرم على ربك فاستل انت فانك عند الله بمكان عظيم فعرج جبرئيل وعرجه
صم يديم النظر الى السماء رجاء ان ينزل جبرئيل عا يجب من امر القبل فنزل وقيل كان
قد وعد بالتحويل فكان ينظره ويتبرقه لما فقهه لمحبة الطبع ولا يلزم كونه ساخطا
للقبل الاول فلو لم يكن من قومه وليت فلانا الامراي مكتمة منه وحكمه وترضاها صفة لقبله
اي من صفة ذلك الرابع قول وجبك شطر المسجد الحرام هذا هو الناسخ للتوجه الى الصخرة
وكان ذلك في رجب قبل قتال بدر شهرين قال ابن عباس هو اول نسخ وقع في القرآن وقيل
هو نسخ للمسنة بالكتاب فانه ليس في القرآن امر بالتوجه الى الصخرة صريحا فاعلم ان
هنا على الغم والحزم لا على التبرك كقول لا تغفاد الاجماع على بطلان التوجه الى الصخرة
والشطر نحو وجهه قال الجوزي واشدد شعيل اقول لام زبنا ع اقمي وجوه العيس
شطر مني جميع وقرا اي تلقا المسجد الحرام وقوله الجباي ان الشطر النصف باطلا

كان انا - جسد من
كان انا - جسد من
كان انا - جسد من

كان انا - جسد من
كان انا - جسد من
كان انا - جسد من

كان انا - جسد من
كان انا - جسد من
كان انا - جسد من

كان انا - جسد من
كان انا - جسد من
كان انا - جسد من

وكذا ما في التعليل كما مر من انهم ساروا الى البيت قبل وقيل البيت الباب والبيت قبل اهل المسج والمسيح قبل اهل الحرم والحرم قبل اهل الحرم كما
وهذا ما في ما قال اصحابنا ان الحرم قبل من اهل الحرم من اهل الحرم

المفسرين وانما كان حرم الحرم القتال في او لمع من الظلم ان يتصرفه تحقيق المحققين
من اصحابنا على ان القبل هو الكعبة بالحققة ملكشا هذا لاه في حكمه كالا على من كان بينه
وبينها ما لا يزال لشاهدا واما ما من ليس كذلك فقبلته الحرم وبه قال جملة الفقهاء وهو الحق
لوجوده الاول اجماع العلماء وجوب استقبالها لمن هو مشاهدا لها دون شئ من
اجزاء المسجد فتكون هي القبله الثاني رواية اسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه وسلم
الكعبة وقال هذه القبله الثالث رواية الاصحاب عن احدها عليها السلام ان النبي صلى الله عليه وسلم
او توفهم في الصلوة وقد صلوا ركعتين الباقيتين الى الكعبة فصلوا صلاة واحدة الى
القبليتين فلذلك سمي مسجد القبليتين وغير ذلك من الروايات سوال قولكم هذا
لم قال قول وجبك شطر المسجد الحرام اليس كان ينبغي ان يقول قول وجبك الكعبة جواب
فان ذلك هو صلى الله عليه واله في المدينة ولا ريب ان البعيد من جهة المدينة لا العين لا يخرج
وايضاً لو كان التوجه الى المسجد واجبة على باطلا لاي لوجب ايضا ذلك الحرام المشاهد

واللازم كالمزوم في المظان وبين الملازمة ظاهرا ان قلت ذلك مسلم لولا المخصص
اذ روايات بعضها عامي الروايات بعضها زبدي وبعضها مرسل واما رواية المفضل
ابن عمر الجعفي فقد طعن الكشي ايضا بالعقيدة تيسيه في تفسيره بشرط معنى الحجة اياما الى ان
امر القبل من على المساهل والمفاد به دون التحقيق فان المخصص العراقي والحراساني علامته
واحد مع انه اذا حقق كان توجه العراقي الى غير موضع الخراساني لاختلاف البليان في
وحيث ما المكان اي في أي مكان كنم ويلزم من ذلك ان يكون اهل العالم في صلواتهم عا
حول المسجد الحرام بعضها صغيرة قريه وبعضها كبيرة بعيد السادس وان الذين
الكتاب ليعلمون انه الحق من ربه الصبر عايد الى التحويل والتوجه لانهم يعلمون جملة
ان كل شريعة لا بد لها من قبله وتفصيل المختصين كتبهم انه صلى الله عليه واله واليصل الى
القبليتين كمن لا يعرفون بذلك لشدة عنادهم وما الله بعاقل عما يعملون بالياء وعيدا
لاهل الكتاب والتاء وعده لاهل الامم الرابعة ولئن اتيت الذين اتوا الكتاب بكل
اية ما تتبعوا قتلنا وما انت يتابع قبلة بعض ولئن اتبعت اهلوا من بعد

والنصارى من بعد انهم هم من يعلمون نحو القبل الكعبة من المعروف واما علوا
فان لا يكون في شراغ الانبياء انه يكون في من صفاته او كما كان في صفاته ان قبليتين
يعرفون انهم لا يعرفون ما لم يروا ما موثقا منه من تلقا المسك من اهلها فانزلا
نعم هذه الآية وبين انهم يعلمون خلق ما يكونون

الاستفسار في قول ان ينبغي
الى الكعبة فتقول النساء مكان الرجال
والرجال مكان النساء وجعلوا
الركعتين حج

رواية ابن عمر
رواية ابن عمر
رواية ابن عمر

رواية ابن عمر
رواية ابن عمر
رواية ابن عمر

رواية ابن عمر
رواية ابن عمر
رواية ابن عمر

رواية ابن عمر
رواية ابن عمر
رواية ابن عمر

رواية ابن عمر
رواية ابن عمر
رواية ابن عمر

ان يكون فعل التقصير وتكبيره للتعظيم اي ذلك لباس الجاهل مسبح للصعفات خبير عظيم انزل
 اراد بقوله ذلك من ايات الله اي انزال اللباس الموصوف على نوع الانسان اية عظيمة على
 غاية حكمة الله سبحانه ونهاية رحمة لعلهم يذكرون اي يتذكرون ما دل على عقولهم الصريح
 من حكمة الله وعنايته الشاملة لبريدته النافذة يا بني آدم خذوا زينةكم عند كل مائدة وكلوا
 واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين روي سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال الله
 العرب يطوفون بالبيت عراة يتكلمون ذلك بالبركة لا يطوفون في ثياب قد عصوا الله
 فيها فطافت امرأة وفي فرجها خرقه او شتر وهي تقول اليوم يبدوا بعضكم او كل فادانه
 فلما حلت فنزلت واتفق الخفرون على ان المراد باخذ الزينة هو شتر العورة والصلوة
 فمنها احكام الاول ان الشتر واجب لصريح الامر للوجوب الثاني ان الشتر شرط في الصلوة مع
 مطلقا او متقيها بحال العهد الشيخ وابن سعيد على الثاني وابن الجوزي على الاول وهو الاصح
 وتظهر الفايده في الناس وغير العالم بالكشف فواجب ابن الجوزي الاعادة عليها في كل وقت
 خاصة والحق الوجوب مطلقا لان الاحلال بالشرط واجب مطلقا مطلقا كالنظر
 الثالث لا تسقط الصلوة مع عدم التسنن بل يجب فاما من المطلق صلا فاما مومنا
 ومع عدم امنه جالساً مومناً الرابع يجب شراء الساتر واستيجاره ويقدم ثمنه على ثمن الماء
 لو تعارض اذا لم يلدل وكذا يجب قبول اعارته وحبته لا قبول هبة ثمنه الخامسة
 يجب كونه غير ممتنع لا ينجى ولا جلد غير المأكول ولا صوف ولا شعره وريشه مطلقا
 الا ان اجتمعوا والسحاب على قول يزيد في الرجل لا يكون حريصا ولا ذاهبا قوله
 عند كل مسجد اي كل صلوة تشترط الحال باسم الحمل وعن الصادق عليه السلام هو استحباب
 اجعل الشياطين في الجمع والاعباد وفيه دليل على استحباب الخس في الصلوة لا التحنن اليهم لا
 ان يكون الخس شعرا كما فعل الرضا عليه السلام في لبسه الخنزير والصوف تحت وقصته
 مع جهلة الصوفية مشهور قوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا كانوا بنوعا من فيهم
 لا ياكلون الطعام الا قوتا ولا يكون دسما يعظون بذلك جميع فقال المسلمون نحن
 بفعل ذلك فنزلت واعلم ان خصوص السب لا يخص العام كالتيين في الاصول قال
 حيثما هامة في الامر بالاكل والشرب وعدم الاسراف فيها وفي جميع القواعد الطبية
 في بعض اية وكذا جمع النبي صلى الله عليه وآله في قوله المعده بنيت الذرة والخبز راس الدولة واعطى كل

هذا الحديث في الصحيحين
 في صحيح البخاري
 في صحيح مسلم
 في صحيح الترمذي
 في صحيح ابن ماجه
 في صحيح ابن خزيمة
 في صحيح ابن حبان
 في صحيح ابن عساکر
 في صحيح ابن يونس
 في صحيح ابن ماجة
 في صحيح ابن خزيمة
 في صحيح ابن حبان
 في صحيح ابن عساکر
 في صحيح ابن يونس
 في صحيح ابن ماجة

هذا الحديث في الصحيحين
 في صحيح البخاري
 في صحيح مسلم
 في صحيح الترمذي
 في صحيح ابن ماجه
 في صحيح ابن خزيمة
 في صحيح ابن حبان
 في صحيح ابن عساکر
 في صحيح ابن يونس
 في صحيح ابن ماجة

بدن ما عودته وقصته على ما واقد بن يدي رشيد مع مجتبيشوع الطيب مشهور الثاني
 حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله لاريب ان اسناد التحريم الى الدوات حسن
 لكونها غير مقدوه فلا بد من تقدير مضائق يتعلق به التحريم فقال قوم ليس ببعض المقدور
 او لم يمتد من بعض فيقدر لفظ بعم الجميع وهو هنا الانتفاع وفيه نظر لانما انه لا بد من تقدير
 الدمن بسبب عند الاطلاق في تقدير ما يرد من تلك الدوات كما يسبق من اطلاق حرمت عليكم
 تحريم المكاح فعلى الاول تقدير الاية حرمت عليكم وجوه الانتفاعات بالهيئة فيد خلقت
 ليس سدا حوا استعملها وسائر وجوه الاستعمال سواء بلغ اولادته قولها فليقل
 وقد سئل عن جلد الميتة ايلبس في الصلوة اذا ذبح فقال لا ولو ذبح سبعين
 واقتنا بذلك احمد بن حنبل وخالف الشافعي حيث قال يجوز مع الربيع مستثنا للكلب
 والخنزير وروى ابو حنيفة المستثنى الخنزير لا غير وما لك قال يظهر ظاهره بالدفع لا بالامتناع
 الاول يلزم من تحريم الانتفاع النجاسة اذ لو كان طاهرا لا يتحقق به وهو باطل الثاني استثنى
 من الميتة ما لا تحل الحيوان كالصوف والشعر والوبر والريش والظفر والسنن
 والقرن والبيض مع القشر الا ليدل على الانتفاع والعظم اذا لموت فقد ان الحيوان قال
 حيوان لا تاثير للموت فيه وخالف الشافعي في العظم والشعر والصوف يحتج عليه بقوله
 ثم ومن اصوافها واورها واشعارها انا وصناعا وهو اعز من كونه من حي او ميت مع جلال
 كونه نجسا مما لا نفس له سائل لا نجس الموت والدم ولحم الخنزير لعلهم اعلم الميتة فلا يجوز الصلوة
 معها ويخرج من الدم ما لا نفس له ولا يقدر المذبح الخنزير عندنا نجس كمنحي عظمه
 وانما ذكر اللحم الاية لانها في معرض تحريم الاكل والجمع هو المقصود به وفي الاية قول اخر
 ثاني اقسام الله تعالى نعم الرابعه والانعام خلقكم فيها ذوق ومنافع ومنها تأكلون والله جعل
 لكم من بيوتكم سكنا وجعل لكم من جلود الانعام بيوتا تستخفونها بها يوم تطعونوه
 اقامكم ومن اصوافها واورها واشعارها انا وصناعا الخ حين الذوق مصرح
 ذوقها اليوم ذوقا والمراد ما يذوق به من الاكسنة والملابس لما خذوه من صوفها ووبرها
 ووبرها والسكناء الدار ويقال ايت لكل ما سكنت اليه وقوله النافع وابن كثير وابو بكر
 طعنوا بغيره العين والباقيون يسكنونها وهما الغنات كغيره والمراد بالموت قباب
 العرب المتخذ من الادم والاثاث قال الجوهري هو متاع البيت وقال الفراء الاصل

في الموحدة المفتوحة والهاء المعجمة ال
 والياء المشددة العوافا والياء المشددة
 القاف المعجمة والسين المعجمة
 المهملة خيرا شرح



وقال ابو زيد الاثاث الممال وهو جمع الواحدة اثاره والاول اصح وشهد بذلك العرف والاصل
 النقا والفرق بين الاثاث والمتاع فرق بين الصغر والوصف فان الاثاث لمن شأنه ان
 به في الدار والمتاع ما ينتفع به في الجاه فهو اعم منه ولذلك قيل الاثاث ما يفرش في البيت
 والمتاع ما يجرفه وفي الاية دلالة على امور الاول جواز اتخاذ الملابس من الصوف في
 والوبر والصلوة فيها الثاني جواز اتخاذ الفرش والآلات من جلودها واصوافها واشعارها
 وجواز الصلوة عليها الا ما اخرج الدليل من عدم جواز السجود على شيء من ذلك بل اما
 على الارض او ما ينبت منها غير ما كوك ولا ملبوس الثالث طهاره في الصوف في
 والوبر ولو من الميتة مع اخذه منها جزا لا طلاق للفظ من غير تقدير ان قلت فقد اطلق
 ايضا الجلود فينبغي ان يجوز ايضا من الميتة مع الدبغ قلت خرج الميتة بقوله احرم عليكم
 الميتة وقد سبق الحاشية والله جعل لكم ما خلق صلا لا وجعل لكم من الجبال لكنا
 وجعل لكم سرايل تقيم باسمكم كذلك يتم نعمت عليكم لعلمكم تسلمون الظلال جمع ظل وهو
 ظل الشجر ونحوها فيستظل به عند الحر لكانا جمع كن وهو غير جمع عثار الجبال لان الكنان من الحجر
 والبرد والجوار والحجور حال متروك كان صفة فلما تقدم صار حالا والسرايل جمع سرايل
 قال الزجاج وهو كل ما ليس وسرايل تقيم باسمكم هي الدروع وعدم ذكر البرد لان الخطا
 لاهل البلاد الحارة فاحرم آخر عندهم او التفاء بالحد المتقابلين عن ذكر الاخر لا شراكم
 العدا وفيها دلالة على امور الاول جواز اتخاذ الثياب من الغنم والكتان وغيرها لا
 ذكر اول جواز اتخاذ اللباس من جلود الانعام واصوافها واشعارها ثم عقب ذلك بذكر
 سرايل الخ فدل على ان المذكور اول الاثر والزم التكرار وهو مستحسن او التاكيد والتأني
 خير من الاستمالة على الغاية الا ما اخرج الدليل من الحرير والذهب للرجال لقول
 النبي صلى الله عليه وسلم هذا من حرمان على ذكور امتي دون اناتهم بوجوه الصلوة
 في اللباس المذكور وهو ظاهر جواز الصلوة في بقاء الارض والجلود عليها انما
 على ذلك قوله تعالى ومن الجبال لكانا قد قوله تعالى كما انتم نعمت عليكم يريد ان امتعكم
 بالخشيا والمكة ولا يوجب عليكم على ذلك هو تمام التمهيد لكم تسلمون يعني ان تمام التمهيد في بركة
 الترجي لقوله من يسلم منهم اسلاما حقيقيا بل يسلمون خوفا من السيوف وقرا ابن عباس
 تسلمون بفتح التاء من السلام اي تسلمون من اذى الحر من القتل والجرح في الحرب يسلم

الحرم سرايل تقيم

الاسما المذكورة

وقوله من يسلم منهم اسلاما حقيقيا بل يسلمون خوفا من السيوف وقرا ابن عباس تسلمون بفتح التاء من السلام اي تسلمون من اذى الحر من القتل والجرح في الحرب يسلم

السرايل المذكور الكا دسر ومن اظلم من منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه وسعي في خرابها
 اولها ثم ان يطعن على قوله الاثاث في الاية فوايد الاولي ان الاستفهام على سبيل
 التقرير لظلم من فعل هذه الفعل واستعظام فعله ب ان يذكر مفعول ثان لمنع
 مثل قوله وما منعنا ان نرسل بالآيات وما منع الناس ان يؤمنوا كل ذلك ومنصوب
 بنزع الخافض اي من ان يذكر ومن ان يرسل بشرط المنصب بنزع الخافض ان يكون
 الفعل متعديا الى مفعول اخر وقال الزمخشري انه مفعول له اي كراهة ان يذكر وفيه
 نظر لان منع تعقله يتوقف على متعلقين ولا يمكن ان يقرر غير الذكر فيها لانه هو
 منه مساجد الله عام في كل مسجد لا يجمع المضاعف للعموم كما بين في اصول الفقه
 ان قلت انما نزلت في الروم لما خربوا بيت المقدس وطر حوا في وقتهم من دخول
 واحرموا التوراة وقيل بل نزلت في المشرق لما منعوا رسول الله صلى الله عليه وآله
 من دخول المسجد الحرام عام الحديبية قلت قد بين في الاصول ان خصوص السبب لا يخص العام
 بل اعتبار مجموع اللفظ ما كان لهم ان يدخلوها الاخافين يحتمل وجوها الاول ما كان
 لهم ان يدخلوها الاخشية وخضوع فضلا ان عن تحريمها على تحريمها ما كان ان
 يدخلوها الاخافين من المؤمنين ان يدخلوها فضلها عن ان يمنعهم كما وقع عام
 الفتح وفي ذلك اخبار ومنه تعاضد نصيبه صلى الله عليه وآله حج ما كان لهم في علم الله فيكون
 ذلك وعد المؤمنين بالنصر واستيلاءهم المساجد منهم د قيل معناه النبي عن تمكين من
 الدخول الى المساجد وفيها احكام وجوب اتخاذ المساجد لما في من اقامة مشاعر الدين
 لكن على الكفاية لاسانة عدم الوجوب على الكل لانه وجوب عمار ما استخدم منها
 والا لزم السعي في التخریب المنع عنه لانه وجوب شغلها بالذكر والالزم
 التعطيل المنا في لعمري بما ذكر اسم الله لكن لا على الكفاية ايضا لانه يحرم تحريمها
 في ذلك الحرف فكل ما بعد تحريمها فهو حرام فنه هدم جدرانها واخذ وشربها
 واطفاء السراج ولما ضاوت فيها وشغلها بما ينافي العبادته وغير ذلك الخا مساحتها
 اتخاذها على الاعيان لان كل واجب على الكفاية فهو مستحب على الاعيان قال النبي صلى الله عليه وآله
 ولا من اتخذ مسجدا ولو كلفه قنطرة بين الله لم يبتا في الجنة واستحب دخولها
 بالخشوع والخضوع والخشبة من الله فانه بيت الله فينبغي ان يكون حاله كحال العبد

من لم يزل يكرر ان يقول

الواقف بن يدي سيد طرزي زبيد بن علي عن ابيه عليه السلام ان المراد بالمساجد
الارض كلها لقوله صلى الله عليه واله جعلت لي الارض مسجدا ونزل بها طهورا قبل ان ينزل الي
الارض ينافي ذلك وهو قوله وسعي في خرابها واجاب بعض المعاصرين عن اعني بالارض
الكريم بانه لا منافاة فان المراد الوعيد على خراب الارض بالنظم والجور لقوله وسعي
في الارض فسادا قلت ان ذلك وان امكن حمله عليه لكن كيف يصنع بقوله اولئذ ينادي
كل من يدخلوها الا خانفين ومن هو في الارض لا يقال دخلها الا بما زاولها والاصل عليه
التامد انما يعبر مشاجد الله من امن بالله واليوم الآخر وقام الصلوة واتى الزكوة ولم يخش الا
فسمى اولئك ان يكونوا من المهتدين دلت هذه الآية على غاية عناية الله تعالى بالمساجد
وان الذين يسعون في عاينها عنده في اعظم المنازل ولذلك وصفت بالصفات الكاملة
وهي الايمان به واليوم الآخر واقامة الصلوة وايتاء الزكوة ولم يذكر الايمان به
والعبادات الباقية لان الايمان بالله يستلزم الايمان بالرسول اذ كنهه يقتضي
ذلك والصلوة اعظم العبادات البدنية واشققها والزكوة اعظم العبادات المالية
واصعبها ومن اتى بالا عظم الاصعب لم يترك ما دونه ثم اعلم ان عمار المساجد
فشرت بمعينين الاول رمتها وكسها والاسراج فيها وفرشها الثاني شغلها بالعبادة وتخليها
الدين والتهوؤ والغفلة وعمل الصنائع واكثر ربايتها قال الله تعالى وكتب ما قد
واثارهم قيل هو السعي الى المساجد وقال رسول الله صلى الله عليه واله قال الله تعالى
في الارض المساجد وان زواري فيها عمارها فطوبى لعبده تطهر في بيته ثم زار في
بيته فحق على المزور ان يكرم زائرين وقال عليه السلام من آلف المساجد الفقه
وقال عليه السلام من امرج في مسجد سراجا لم تنزل الملائكة وحمله العرش يستغفرون
ما دام في ذلك المسجد صنوه وهذا ايات اخر تتعلق بالمساجد يحسن ذكرها تابعة
لهذه الايات لا منفردة كافتعله المعاصرون وغيره والاولى واقيموه وجوه عند كل مسجد
وادعوه مخلصين له الدين معناه والله اعلم الامر بالتوجه الى الصلوة في كل مسجد
بتهنئة كونه في صلوة ما تمها له من الصلوات اما تحية او غيرها ويكون اقامة الوجه لثابتة
عن الصلوة ثم امرهم بالدعاء ايضا عند كل مسجد وفيه حث وحض على الدعاء في المساجد
وانما محل الاجابة ثم امرهم بايقاع ذلك كله على الوجه الاخلاص لا الرياء وغيره من ال

في قوله تعالى
والمساجد
والصلاة
والزكاة
والحج
والصيام
والزكاة
والحج
والصيام

وهو المعاد واقترن على الايمان
ابنه واليوم الآخر

وقال عليه السلام
بعضنا منكم
وعند الله عليه

في قوله تعالى
والصلاة
والزكاة
والحج
والصيام

الثانية واوحينا الي موسى واجه ان تبني القومكيا بمصر يسوتها واجعلوا ميوتكم قبل
الصلوة ونشر المؤمنين يقال تبوات له منزلا اي اتخذته واصلة الرجوع من اذاجع
يسمى المنزل متبوءا لكون صاحب رجوع اليه اذا خرج والمراد اجعلا ممر دارا قوامكيا
واقامة قومكيا واجعلا فيها يسوتها اي مزارهم بذلك يقال بني السلطان مسجدا اي امر
ببنائه واجعلوا ميوتكم قبل اي مسجدا فاطلق اسم الجور على الكفر اي صلوا في ميوتكم امرو بذلك
لقومكم من فرعون وقومه وبذلك لا على جوار الصلوة لان في بيته اذا خاف من ظلم الغني
وانما ثلثي الصغير او لا لان موسى وهرون عليهما السلام كانا مقدمين على قومهما والعادة
جارية متوجبة الخطاب الي مقدم القوم ليامر قومه بالمأمور به وجمعه ثانيا لان
التكليف لخص بهما بل يعم الجميع ووجه ثالثان الخبر بالبشارة لا يعم الجميع
كان اقرب الى الله وكان موسى عليه السلام اقرب الى الله من غيره فاختص بذلك الثانية
والثالثة من قوله تعالى واذكروا نعمتي التي انعمت عليكم ان كنتم تعلمون ان لا تقربوا اليها المساجد
اقربوا اليها حقن قوتكم في سبب نزولها على ما روي ان بني عمرو بن عوف لما بنوا مسجدا
بعثوا الى رسول الله صلى الله عليه واله ان يقيم فانهم وصلوا فيه فحسدوا اخوتهم فبعثوا
عوف وقالوا نبينا مسجدا فترسل الى رسول الله صلى الله عليه واله ليعطي في ويصلي فيه ابو عامر
ايضا وسببنا قصته ليشتم الفضل والزبادة فبنوا مسجدا بجانب مسجد قبا وقالوا لرسول
صلى الله عليه واله وهو منسحب الي تبوك انا قد بنينا مسجدا الذي العبد والحاجة والليله المطول
والليله الشاتير وانما نحب ان تاتينا فتصلي لينا فيه وتندعونا بنا بالبركة فقال صلى الله عليه
واله ابي علي جناح السفر ولوقد منا انشاء الله اتيناكم فصلينا لكم فيه فلما قدم من تبوك
نزلت الآية فانفذ رسول الله صلى الله عليه واله خاص من عوف العماليق وما لا يجازيكم
فقال صلى الله عليه واله انطلقوا الي هذا المسجد الظالم اهله فجاه وحرقاه وروى انه بعث عمارا
باسر وحشيا فحرقاه وامر صلى الله عليه واله بان يخذ مكانه كناسه لم يبق فيها الخيف قبل
كانوا اثني عشر من المنافقين وقيل خمسة عشر انه تعاضد بنبيته بمقصودهم وخطوبهم
بنسوة فمضات لبن عشرين عوف وتفرقا بين المؤمنين لانهم كانوا يجتمعون في مسجد قبا
ارصادا لا ي عامر الزواجب بحيث يقدم اليهم وكل هذه الحقا صدقهم ومنافق الدين
وفي ذلك دلالة على وجوب الاخلاص بعمار المساجد لله لا لعرض من اخر ثم انه تعاضد

والصلاة
والزكاة
والحج
والصيام

في قوله تعالى
والصلاة
والزكاة
والحج
والصيام

عمر

في قوله تعالى
والصلاة
والزكاة
والحج
والصيام

في قوله تعالى
والصلاة
والزكاة
والحج
والصيام

في قوله تعالى
والصلاة
والزكاة
والحج
والصيام

عن حقه في اخبارهم بعد مقصدهم وان تعبد بشهد بذكرهم مؤكدا ذلك بعدة من التوكيد ولما
سماعه وتعالى ان يقوم فابدأ القسم ان غير احق واو بالقيام فيه وهو مسجد ^{التي} ^{التي} ^{التي}
فقبل يوم مسجد قبا وقيل مسجد بالمدينة ومعنى من اول يوم اي من اول يوم بني واحق بنا
اما معنى حقيق فان فعل التفضيل يعني الصفة كقول الشيخ والناقص اعلا بن مروان
طحا اذا نزل على باب اي احق من كل مكان حقيق بالصلوة في اوان الصلوة في مسجدهم باعتبار
كونه ارضا خاليا من المسجد فيكون فيها الصلوة والقيام فيها حسن في نفسه وانما صار
قبجا لاشتماله على مفسده تزيد على حسنة قصده اي عامر انه ترهب في الجاهلية
المسوح فلما قدم النبي صلى الله عليه واله المدينة حسده وحزب عليه الاحزاب ثم هرب بعد
فتح مكة الى الطائف فلما اهل الطائف هرب الى الشام ولحق بالروم وتنصر فسماه
النبي بالغاسق ثم انما نقض اليه الحنا فحين ان استعدوا وابنوه مسجدا فاني اذ هي
قصر واني اقول من عنده محمود واخرج محمدا صلى الله عليه واله من المدينة فكان في
المنافقون يتوقعون قدومه فأت قبل ان يباع ملك الروم بارس بقا قيس بن
ثم ان هذا ابو عامر كان له ولد اسمه حنظلة وهو رجل مؤمن من خواص النبي صلى الله عليه
واله قتل مع يوم اُخذ وكان جنبا فغسلته الملائكة فسماه رسول الله صلى الله عليه
واله عسيل الملائكة رحمة الله عليه ولعنة الله على ابيه التامسعة واذا ناديت الى
اتخذوا هاهنا ولعبا اتفق المفسرون على ان الجراد لئلا الاذان فيستدل بذلك على مشروعية
لغة اما من الاذن بمعنى العلم او من الاذن بمعنى الاجازة وعلى التقديرين الاذان اصل الاذان
كالامان بمعنى الايمان والعطاء بمعنى الاعطاء وقيل انه فعال بمعنى التفعيل كالكرام والسلام
معنى التكريم والسلام فاذا اطلقوا في المؤذن من معنى التاذين وهذا القرب واختلاف في
سبب الاذان فعند العامة ان المحزون راي في المنام ان شخصه على حائط المسجد يردد
الالفاظ المشهورة فانتهى وقص الزواجر رسول الله صلى الله عليه واله فقال له انه روي
انه على بلال فانه اندي منسك صوتا وانكر اثنتا ذلك وقالوا له روي من الله على لسان
جبرئيل عليه السلام على رسول الله صلى الله عليه واله روي منصور بن حازم عن الصادق
عليه السلام قال لما هبط جبرئيل على رسول الله صلى الله عليه واله بالاذن ان كان راسه في حجره
عليه السلام فاذا جبرئيل واقام قائما تنبهر رسول الله صلى الله عليه واله قال يا علي قد سمعت
قال عليه السلام نعم قال حفظت قال نعم قال ادع بلالا فاعمل في الصلاة على السلام بلا لافعله

فيهم
الكاتب عمر بن عبد العزيز والشيخ
اسم عبد الملك بن مروان

المسح بالبرهان
والمسح بجميع
من الصلوة من

وفي رواية اخرى عن الفضيل بن يسار عن الباقر عليه السلام قال لما اسري رسول الله صلى الله عليه
فبلغ البيت المعجور وحضرت الصلوة فاذا جبرئيل واقام فتقدم رسول الله صلى الله عليه واله
وصف الملائكة والنبوت خلف رسول الله صلى الله عليه واله ثم ذكر الاذان المشهور ولا مانع
بين الخبرين لجوار حصول من جبرئيل مرتين ومناجاة وسوان الاذان ثارة يكون التكميل
تفضيلة الصلوة كاذان المنفرد واذا ان المراد في بيتهما وقد يكون للاعلام لا غير كاذان المودة
في البلد على مرتفع وقد يكون هما كاذان صلوة الجماعة وفي الحديث من صلي باذان واقامة
صلي خلفه صفان من الملائكة وان صلي باقامة لا غير صلي خلفه صف واحد النوع الثاني
في مقارنات الصلوة وفيه ايات الاول في قوموا لله قانتين قد تقدم ذكر هذه الجوف
ضمن صدرها بيتهما ولذا ذكر هنا فوائد الاولى استدل الفقهاء بهذه الآية في وجوب
في الصلوة ويرد عليهم سوالهم وان قوله نعم وقوموا ليس في اشعار بكونه في الصلوة احب
بان القيام في غير الصلوة ليس واجب ولفظ لا يدل على وجوبه فيصديق دليل على
شئ من القيام واجب ولا شئ منه في غير الصلوة بواجب فيكون وجوبه في الصلوة
ومما مطلوب قلت الكبرى ممنوعة فان الطواف واجبا مطلقا بل اذا كان ما
واما حال الركوب اختيار فلا ثم انما نزيد هنا ونقول انما استدلت بذلك لوجهين احدهما انه
عطف على الامر بالمحافظ على الصلوات وذلك مقتضى كون القيام فيها وتاييدها انه ذكر مع
قيما حاليا وهو كونهم قانتين والقنوت مورفع اليدين بالدعاء في الصلوة في عرف
فيكون القيام ايضا فيها وذكر هو المطلب الثاني في قوله تعالى الله اشارة وتنبية على
حجوب اليد في الصلوة وكذلك قوله نعم وما امر الا ليعبد الله مخلصين اليه
وقوله مخلصين باليمين وقد تقدم ذكر شئ من ذلك في احكام النية فنزيد هنا فنقول
اليه لغة الارادة ومنه قولهم نوال الله بخبر اي ارادوا به واصطلاحا ارادة الله
لا صلا ليعبد الله ونقل وحقيقتها ارادة قلبية لا يجاد الفعل على وجه المأمور به شرعا
فيجب منها استحضار ما هيته الصلوة المنة صوره وصفتها الحميدة لها عن غير جها
من الصلوات فلو كان ذلك في وقتها قصد الادلة في خارجة قصد الغضاض وتوقع
ذكر لوجوبه وانديه اخلاصا لله ونقرا الي رضاه وكل ذلك بالقل ولا يكلف اللسان
ولو ضا الى التصور القلي لم يضر وعند بعضهم انه مكروه لكونه كلاما بعد الاقامه عالم
وعندي في كراهية نظر لان المكروه بعد الاقامه

لا يرى فيها الا الله نعم

واجب وليس بصلوة فالجواب
بالمنع من كون القيام في الطواف

صلى الله عليه وآله وسلم كما رايتموني في حجة رويات اهل البيت بذلك متطافين وهذا في حال الاختيار
واما حال الاضطراب فنزلها جاز قطعاً الخامسة بابها الذين امنوا ركعوا وسجدوا واعبدوا
ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون في الاية فوائد الاولى والامر بالركوع والسجود بغير وجهها والركوع
لغة الاختيار قال السامري لا يقين الفقير عندئذ ان تركع يوماً والوجه قد رفعه وشعره قد انقلب
فلا يقين معه الكفان الى الركبتين والسجود لغة الخضوع قال الشاعر تراكم فيها سجود
ومعها وجهك على الارض والركوع في الركوع الذكر وسياق والطائفة قدرة ورفع الرأس والطائفة بعد سجده وفي السجود
الذكر والطائفة قدرة والسجود على ستة اجزى وهي الكفان والركبتان واليدين والرجلين
ورفع الرأس ولا يجب الجلوس مطبقاً مساماً ثم السجود ثانياً كالاول ورفع الرأس ولا يجب
الجلوس بعده بل يستحب خلافاً لا يحنيف حيث منع شريكه وسجل ما ورد من فعله صلى الله
عليه واله وسلم وهو خطاه الثالثة الامر بالعبادة وهي غاية الخضوع والتزلل ومنه طريق
معبد اي مذلول وثوب ذو عتبة اذا كان في غاية الصفاقة ولذلك لا يستعمل الا الله تعالى والمراد
بالذلة تذلل النفس الامارة والنواهي لطيفها نفس المطمئنة فحصل التزقي الى الكمال ورضا ذوالجلال
واما قال ربكم اشارة الى ان الموجب للعبادة هو مقام الربوبية الربوبية يمكن ان يكون هذه الاية
دالة على اربع عبادات الصلوة وعبر عنها بالركوع والسجود شبيهة للشيء باسم اعظم اجزا
ولم يقل صلوا لئلا يتوهم ارادة الصلوة لغة والدعاء واعبدوا ربكم اشارة الى
الصوم والحج وان كان نزولها بعد وجوبها وافعلوا الخير اشارة الى الزكاة فيكون قوله
وجاهدوا في الاية الثالثة لانه اشارة الى الجهاد الخامسة استدلالنا في هذه الاية على انها
سجود التلاوة عندها محبة بقول عتبة بن عامر قلت للنبي في سورة الحج سجدتان قال نعم ان لم
تسجدوها فلا تقرها ومنع ابو حنيفة لان قران الركوع بالسجود يدل على ان المراد بسجود
الصلوة وبغيره وحكم اصحابنا بالسجود في كل دليل خارج السادسة قال ابن عباس
ان فعل الخير اشارة الى صلة الرحم ومكارم الاخلاق فيكون حاشا على سائر المنذوبات
والقرابات السادسة وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احداً وروي ان المعتصم
سال ابا جعفر محمد بن علي بن موسى عليهم السلام عنها فقال هي الاعضاء السبعة التي يسجد
وبه قال سعيد بن جبيرة والزجاج والغزالي يؤيدون قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان اسجد

والله اعلم

سبعة ارباب اي اعضا ومعنى فلا تدعوا مع الله احداً لا تتركوا معه غيره في السجود عليها
وقيل لا تتركوا احد يصلوكم وقيل المراد بها المساجد المعروفة فلا ينبغي ان يذكر فيها
احد غير الله تعالى وقيل المراد بقاع الارض لقوله صلى الله عليه وآله واله جعلت لي الارض مسجداً
وقيل المسجد الحرام وقيل جمع مسجد والمجد مصدر بالميم بمعنى السجود والاول اولي الشئ
نسب باسم ربك العظيم ومثلهما سبع اسم ربك الاعلى باسم ربك الاعلى اي بذكر اسم ربك
او الاسم الذي كراي سبع بذكر ربك والعظيم صفة للاسم او للمرب وسبع اسم ربك اعلى
عما لا يجوز اطلاقاً عليه ونزله صفة عن اطلاق اسمه على غيره او نزله عن ذكره لا على
التعظيم ولا صفة الرب وبجمل الاسم اذا عرفت هذا فمنها ما مل الاول روى عنه ابن
عامر قال ما نزل تسبيح باسم ربك العظيم قال النبي صلى الله عليه وآله اجعلوها في ركوعكم
وما نزل تسبيحاً الا لعلكم تجعلوها في سجودكم ومثلهما في طرقنا ما رواه هشام بن
سالم عن الصادق عليه السلام تقول في الركوع سبحان رب الاعلى فربنا واحده والسم
ثلث التثنية حكم بعض فقهاء ثنائاً بوجوب الذكر المعين عينا والاولى الذنب و
مطلق الذكر كما رواه هشامان عن الصادق عليه السلام يحزني ان اقول مكان التسبيح في
الركوع والسجود لا اله الا الله والحمد لله والله اكبر فقال نعم كل هذا ذكر وفي معنى التعليل
فقولم يكن الذكر كما فيما سماه بالذكر نعم لفظ التسبيح اولي للاية والحدوث الثالثة
واقفنا احمد على وجوب الذكر وقال الشافعي وابو حنيفة باستحباب الذكر المقدم
وقال مالك ليس في الركوع والسجود شيء محدود وسمعت ان فيها التسبيح ودليلاً
ما تقدم الرابع يجوز اضافة وحده في الذكرين استحباباً عندنا واكثرها الشافعي
وابو حنيفة لا تهازلة لم تحفظ وتوقف احمد لنا رواية حذيفة عنه انه قال ذلك
ومن طرقنا رواية زرارة وغيره عن الباقر عليه السلام الثامنة ولا تجهر بصلواتك ولا
تخافت بها واتفق بين ذلك سبيلاً بحمد وجوهاً الاول لا تجهر بصلواتك ولا تخافت بها بل
احسن بصلواتك الليل والنهار خافت بالظهور الثاني عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحل
بكر فيسمع المشركون فيسبون القرآن ومن جاهد فترك اي ولا تجهر بميمك ولا تخافت فلا
يسمع اصحابك ولا حازر وسطي الثالث ان يكون خطاً بالكل واحد واحد من المكلفين او من
باب اياها واعني وسمع بجاهة اي لا تجهر بصلواتك اي لا تلتفتها علاناً بوجه الرياء لا تخافت

بذكر الركوع والسجود

بجمل كونه

العظيم وفي السجود سبحان ربك

بها الا نتم بها بحيث يظن تركها والتمها وبها الرابع ان يكون المراد بالصلوة الدعاء الخاص
 انها منسوخة بقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية والاول اولى لقوله من ظاهر لفظه
 ونحوه يكون الا من المحلات واستفيد منها من فعله صلى الله عليه واله والمنقول تواترا في فعله
 كما هو المشهور وحيث ان الامر للوجوب فالواجب بيان واجب والسبيل المأمور به
 ذلك وهذا هو الاول المراد بالجهل ان يسمع القريب الصبي المسمع اذا استمع وبالله
 ان يسمع نفسه ولا يكتفى بخيل المحرو عن السماع الثانية اطبق الجمهور الاختفاء في موضعها
 وبه قال شاذ منا والحق الوجوب لما قلناه ومفصله انه يجب الجهر على الرجل بالصبح واولى
 المغرب واولى العشاء والاختفاء في البوق واما المراد بفرضا الاختفاء في الكثرة فلو كانت
 سماع الاجنبي صوتها هل يجوز لها الجهر في موضعها ام لا اختفاء ان احوطها بالعدم واما الغنبي
 المشكل فالاول مع سماع الاجنبي ان يكون كالرجل ومع عدمه كالمرأة الثالثة اطبقنا
 على استحباب الجهر بالسبع في الاختفاء وذكر الجمهور على خلافه الرابع اذكر غير القرارة
 لاجهر فيها موظف والاختفاء لكن الاولي للامام الجهر وللماوم والاختفاء والمنفرد بجهر
 الخاتمة الصلوات غير اليومية اما واجبات او مندوبات والاولى للصلاة فيها الجهر بالاصالة
 عدم وجوب شيء من الوضوء والتأنيب نوافل النهار اختفاء والجهر السبيل الجهر
 التاسعة ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا
 تسليما ويرفع ملائكته الكوفيين بعطفها على محل اسم ان وقال البصريون مرفوعة
 بالابتداء وخبر ان محذوف اي ان الله يصلي وملائكته يصلون فحذف القرية ونظائر كثيرة
 كقول الشاعر نحن بما عندنا وانت بما عندك راض برأيي مختلف اي نحن راضون والصلوة
 وان كانت من الله الرحمن فالمراد بها هنا الاعتناء باظهار شرفه ورفع شأنه ومن هنا قال
 بعضهم قريظ الله محمدا صلى الله عليه واله ان الله وملائكته يصلون على النبي الصلوة
 ادم بالسجود ولو التسليم قبل المراد به التسليم يعني التقبيل كما في قوله تعالى فلا وربك لا يؤمن
 حتى يسجدوا فبما شئهم يذبحون في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما
 وقيل هو قولهم السلام على النبي قاله المصطفى والقاضي في تفسيرها وذكر الرافض
 في التبيان وهو الحق لقضية العطف ولانه المتبادر الى الفهم عرفا ولو روي في
 كعب التائيد وغيره اذا تقرر هذا جهنا فوالله الاولي ذهب الشيخ اصحابنا والتأنيبي

على استحباب الجهر

واحد اوجوب الصلوة على النبي صلى الله عليه واله في الصلوة خلافا لابي حنيفة وما لده
 فانما لم يوجبها ولم يجعلها شرطاً في الصلوة واستدل بعض الفقهاء بما تقرر من
 من الصلوة على النبي واجب ولا شيء من ذلك في غير الصلوة بواجب ينتج انفكاك
 الصلوة واجبها الصغرى فليقله تعالى صلوا والامر حقيقة في الوجوب واما
 الكبرى فظاهره وفيه نظر بمنع الكبرى كما يجي وحسب فالاولى الاستدلال على الوجوب
 بدليل خارج اما من طريقهم فما روي عن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى
 عليه واله يقول لا يصل صلو الا بظهور وبالصلوة على وكذا عن انس عن النبي صلى
 عليه واله قال اذا صلى احدكم فليبدأ بالمحمد ثم ليصل على النبي صلى الله عليه واله واما
 طريقنا فما روي ابو بصير وغيره عن الصادق عليه السلام قال من صلى ولم يصل على النبي
 صلى الله عليه واله وترك عمدا فلا صلوة له حتى ان الشيخ جعلها ركنا في الصلوة فان
 الوجوب والسبيل ان يتركها عمدا فهو صحيح وان عني تغيير الركن بانه ما تبطل الصلوة
 بترك عمدا فهو صحيح وسهوا فلا الثانية قال علمنا الجمع ان الصلوة على النبي صلى الله
 واجبه في التشهد بن معاوية قال احمد وقال الشافعي مستحب فيها ودليل اصحابنا روايا
 كثير من ائمتهم عليه السلام الثالثة هل الصلوة على النبي في غير الصلوة ام اذهب الكرخي
 الى وجوبها في العر وقال الحارثي كلما ذكر واختار الزمخشري ونقل عن
 ابن بابويه من اصحابنا وقال بعضهم في مجلس من وختار الوجوب كلما ذكر ذلك ذلك
 على التشويه يرفع شأنه والشكر لاحسانه المأمور بها ولا لولا ذلك لكان كوكبا
 بعضنا بعضا وهو من عنده في اية النور ولما روي عنه صلى الله عليه واله من كبره
 عند ولم يصل على فدخل النار فابعد الله والوعيد اما في الوجوب وروي انه قيل
 له يا رسول الله ارايت قول الله ان الله وملائكته يصلون على النبي صلى الله عليه واله
 فقال هذا من العلم للمكنون ولولا انكم سالتهموني عنه لما اخبرتم به ان الله وكل في
 ملكين فلا ذكر عند من يصل على الا قال ذلك الملكا يغفر الله له وقال الله
 ملائكة امن ولا اذكر عند من لا يصل على الا قال له الملكا لا يغفر الله له وقال
 وملائكة امن واما عند عدم ذكره فتستحب استحبابا مؤكدا لتطابق الروايات
 عليه وعلى المهدم الذنوب وتوجب اجابته الدعاء المرفوع بها الرابع روي كعب

في الاول رواية احمد واما ما ذكره
 وابو حنيفة هي مستحبة

عنه قال لما نزلت هذه الآية قلنا يا رسول الله هذا السلام عليك فذكره فناء فكيف الصلوة عليك
فقال قولوا اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم انك خير مجيد
وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على ابراهيم وآل ابراهيم انك خير مجيد وعلى هذا
الحديث سوال مشهور بين العلماء ذكرناه في تصدق التمهيد وذكرنا ما قيل في اجوبته من
اراده وقف عليه هنا وفيه فوائد كثيرة الخامسة ذل حديث كعب المذكور على
الصلوة على الال تبعاً لصلوات الله عليه وآله وعليه اجماع المسلمين وهل يجوز الصلوة
عليهم لا تبعاً بل افراد اقولهم اللهم صل على آل محمد بل لو احدى منهم لا غير ام لا قال
اصحابنا يجوز ذلك وقال الجمهور باكره لان الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله
صار شعاراً فلا يطلق على غيره ولا يهاهم الرضى والحق ما قاله الاصحاب لو
الاول قوله تعالى مخاطباً طيلاً للمؤمنين كافه هو الذي يصلى عليهم وملائكة وهو من
في الباب الثاني قوله تعالى وتقدس الذين اذا اصابهم مصيبة قالوا ان الله وانا اليه
الراجعون اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة والرسول ان اهل البيت عن الله
اصبوا باعظم المصائب الذي من سبلتها اغتصابهم مكان الامامة الثالثة انما
ان ابو اوفى زكوة قال النبي صلى الله عليه وآله صل على ابي اوفى وآل ابي اوفى فيجوز
على اهل البيت بطريق الاول الرابع ان الصلوة من الله بمعنى الرحمة ويجوز الرحمة
عليهم بالاجماع فيجوز مراد من انما تقرر في الاصول ان يجوز اقامة احد المتدافين مقام
الآخر في الخامس قولهم انه صار شعاراً للنبي صلى الله عليه وآله قلنا مصادرة على المظ
لانا كما دل على الاعتناء برفع شأنه كدليل على الاعتناء برفع شأن الله تعالى عليه
ويكون الفرق بينه وبينهم وجوبها في حق علي السلام كما ذكرنا اختراجه ان قلت
عادة السلف قصر على الانبياء قلت العادة لا تخص ما تقرر في الاصول هذا مع ان
اعظم السلف قصر على الانبياء الباقى والصادق عليها السلام ولم يقولوا بذلك الساد
قولهم ان ذلك هو الرضى تعصب محض وعناد ظاهر وهذا نظير قولهم من السنة
تسليم القبور لكن لما اتخذوا الرافضة شعاراً لقبورهم عدلنا عنه الى السنة
هذا كان يجب عليه ان كل مسئلة قال بها الامامية ان تفتوا بخلافه او ذلك هو مقتضى
التعصب والعناد لغو بالله من الهوى المتصل والاراء الفاسدة السابعة مذهب

علماً انما اجمع انه يجب الصلوة على الامير في التشهد من وبقاى بعض الشافعية واحداً من الروايتين
وقال الشافعية الاستحباب لنا رواية كعب وقد تقدمت في كيفية الصلوة على الله عليه وآله
فاذا كانت الصلوة عليه واجبة كانت كيفيةها ايضاً واجبة وروى كعب ان النبي صلى الله عليه وآله
والام كان يقول ذلك في صلوة وقال صلوا كما رايتوني اصيل وعن جابر الجعفي عن الباقر
عليه السلام عن ابن مسعود الانصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من صلا صلاتنا ولم
يصل فمضى ولا على اهل بيتي لم تقبل منه الثامن الذين يجب عليهم الصلوة في حال الصلوة ويستحب
في غير حالهم الامم المعصومون لا طباق الاصحاب على انهم هم الال ولان الامر بذلك يشعر
بغاير التعظيم المطلق الذي لا يستوجب الا المعصومين واما فاطمة عليها السلام فتدخل
ايضاً لعصمتها بالاتفاق لانها بضعة منه التاسع استدلل بعض شيوخنا على وجوب
التسليم المخرج عن الصلوة بما تقرر من تسليم التسليم واجب ولائى منه في غير الصلوة
بواجب فيكون وجوبه في الصلوة وهو المطلوب اما الصغرى فليقولوا سلموا
الدال على الوجوب واما الكبرى فلا اجماع وفيه نظر لحوار كونه بمعنى الاقياد كما تقدم
سلمنا كونه سلام على النبي صلى الله عليه وآله والى لسياق الكلام وقضية العطف انتم لا تقولون
ان المخرج عن الصلوة بل المخرج عنهم العاشر استدلل بعض شيوخنا المعاصرين على انه
يجب اضافة السلام عليه بها النبي ورحمة الله وبركاته الى التشهد الاخر بما تقرر
السلام على النبي واجب ولائى منه في غير التشهد الاخر بواجب فتشخ ان فيه واجب
وبيان المقدمتين تقدم قبل علياً ان خروجه لاجتماع لنقل العلامة الاجماع على استحبابه ولا
النبي صلى الله عليه وآله ولم يعلم الاعرابي في كيفية التشهد ولا هو في حديث حماد في صلوة
عن الصادق عليه السلام فلو وجب لتاخر البيان عن وقت الحاجة وهو باطل بالاتفاق
ولنضبط الامصار الواجبات في الصلوة ولم يعدوه فيها لعدم دلالة الآية عليه صريحاً
ولود لتايد على الفورى ولا على التكرار ولا على كونه في الصلوة ولا على كونه في
اخرها ولا كونه بصيغة مخصوصة ومكسراً لحوار عن الاول بجمع الاجماع المنقول على
مشروعية وراجحيته وهو امم من الوجوب والتدبوع الثاني والثالث انهم
النقل لا يدل على عدمه مع ان حديث حماد ليس فيه اشار بالعبادة المتنازع فيها بل هو
وجود او عدمه مع احتمال امكان الدخول في التشهد لانه قلنا لا يخرج من التشهد مسلم

وعن الرابع بأنه معارض من وجوب التسليم المخرج من الصلاة فإن كثير من الأصحاب لم يجدوا
مع الفتوى بوجوبه وعن الخامس قد بينا في ما تقدم أن سياق الكلام وقضية العطف يدل
على المراد السلام على النبي صلى الله عليه وآله وعن السادس بأن الغورية والتكرار استبعدا
من خارج وهو أنه لما ثبت كون جزءا من الصلوة فكما دل على غوريته وتكرارها يدل على
وتكرار بعضها وعن السابع والثامن والتاسع بما تقدم في بيان الكبرى إذا قارنا بالو
جوب للصلاة ولا في غير التشهد الأخير ولا في غير الصلوة وبالحمد الذي غلب على قلبنا وجوب
وبنوه ما رواه أبو بصير عن الصادق عليه السلام قال إذا كنت أما ما قاما التسليم أن تسلم
النبي صلى الله عليه وآله وتقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وأبصر روايته
في التهذيب عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال سألت عن إذا جئت للتشهد
وأنا جالس السلام علينا وعلى عباد الله وبركاته أنصاف هو قال عليه السلام
ولكن إذا قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فهو أنصاف وهو ظاهر فإنه
من التشهد والابتناء حاصل مناعه وجوبه وعن الحلبي عن الصادق عليه السلام
قال كلما ذكرت الله تعالى والنبي صلى الله عليه وآله فهو من الصلوة فإذا قلت السلام
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد انصرفت دل ظاهر هذه الروايات على كون
على النبي صلى الله عليه وآله من الصلوة وذلك لأنه على الوجوب فيكون واجبا فيها
وهو المطلوب النوع الثاني في المتنوبات وفي آيات الأولى قوله تعالى فأنبئين
قال المعاصرين هذا لفظ يمكن الاستدلال به على أنه على يد بنية القنوت في الصلوة إذا قائل
بوجوبه والاصل براءة الذم ولأن صيغة الأمر استعمل في المندوب مثل قوله
إذا تابعتم أقول في هذا الكلام غلط من وجوبه الأول أن قوله لا قائل بوجوب القنوت يدل على
عدم الإطلاع على النقل فإن أين بابويه وابن أبي عمير قائلان بالوجوب وهو في الفتوى يمكن ما
الثاني أصالة البراه أنما تكون محتمة مع عدم الدليل المطلق الثالث أن قوله صيغة الأمر استعملت
في الندب أن عين بصيغة الأمر هنا لفظية قوموا فتدلو للوجوب كما استدلال هو غيره بما
على وجوب القيام في الصلوة وإذا كانت للوجوب لا دل على الندب إذا لم يجز
المشتركة في كلامه كالتنزيه في الأصول وإن عين لفظ فأنه ليس بأمر وهو ظاهر الرابع
أن تمثيل الندب بقوله واستشهدوا إذا جاءهم فهو فالأمر فيه للارشاد إلى مصلح فينبويه

في المتن

لا آخره به بخلاف الندب فإنه إشارة إلى مصلح راحته الأخرى وهي شرا الثواب إذا تفر هذا
فأعلم أنه قد تقدم الكلام في هذا الآية بما فيه كفاية فلا وجه لإعادة لكن نقول أكثر الأصحاب ما قالوا
بأن سجدة القنوت وقال بعضهم بوجوبه كما تقدم وحمله في جميع صلوات الواجب
صحيح قبل تكبيرها وفي الجهر فتواتر في الأولى قبل الركوع وفي الثانية بعد وقال الشيخ
بأن سجدة في الصبح خاصة بعد ركوع ثابتهما وأعدادها مستحب إن نزلت تارة واحدة
وقال مالك استحب في الوتر في النصف الأخير من رمضان لا غير وقال أبو حنيفة هو مكتوب
الأولى الوتر خاصة فإنه مستنون وقال أحمد إن قننت في الصبح فلا بأس وقال قننت في
ويجتنب على الخائف بأنه دعه فيكون ما مور به بقوله ادعوني استجب لكم وما رواه البراء
عازب قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله لا يصلي صلوة المكتوبة إلا قننت فيها وفي
الصحاح أن عليا عليه السلام قننت في المغرب ودعاء على أناس واشياهم وقننت في الصلاة
عليه وآله في الصبح ودعاء على جماعة وسام ومن طرق الأصحاب روايات كثيرة وهذا
الأول يجوز الدعا فيه لا أمور الدنيا أصحا عامنا وإن أبو حنيفة وأحمد لانه يشبه كلام الأدي
ويجتنب عليهم بما رواه أن النبي صلى الله عليه وآله قال إذا صلى أحدكم فليذكر الحمد لله والشهادة
عليه ثم يمسح على يديه يدعو بعده بما شاء قوله بما شاء يعبر أمور الدين والدنيا ومن طرق
الأصحاب عن عبد الرحمن بن سبابة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام ادعوا لله وأنا ساجد
قال نعم ادعوا له ولدا والآخر فأنزله الدنيا والآخرة وعن اسمعيل بن أبي الفضل عن الصادق
عليه السلام قال سألت عن القنوت وما يقال فيه قال كلما قضى الله على لسانه ولا أعلم
فيه شيئا موقتا الثاني يجوز القنوت بالفارسية لقول الصادق عليه السلام كل من سلك
حتى يرد فيه نهي ولم يرد ههنا في القول بالآخر عليه السلام لا بأس بالرجل أن يتكلم في صلوة
كلما يتأخر به وعن الصادق عليه السلام كلما أحببت به ربك في الصلوة فليذكر كلاما
الثالث قال الصدوق القنوت كله جهر وقال المرتضى وإن أدرس والعلام هو تابع
للصلوة في الجهر والاختلاف وقال الشافعي كلما كانت سجدة مستنونة فاشبه التشهد الأول
وقياسه مما أصلا وفرعاً وجتنب الصدوق بما رواه عن الباقر عليه السلام قال إن القنوت
كله جهر الرابع إذا نسي القنوت قضاء بعد الركوع الثانية قال الشيخان قضاء بعد ركوع من
الصلوة رواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام وفي الرواية الأولى فإن لم يذكر حتى يصير فلا شيء عليه

رواية الشيخ مسلم عن الصادق عليه السلام
ولو ذكر بعد الركوع

بقراءه وكذا المسبوق وهو ممنوع لان لغز القرآن يدل على خلافه بل هو من سنن القراءه الخامسة
 آيات متعدده بالتميز في الليل الا قليلا ينصرف وانقص منه قليلا او زدت
 عليه وترتلي القرآن ترتيلا انا سنكتف بحديثك قولا شقيلا ان ما شئت الليل
 هي أشد وطأ وقوم قبيلا ان لك في النهار سحبا طويلا وأذكر اسم ربك في كل وقت ومنه
 الية تبيلا اصل المزمع المزمع ملادغم التاء بالراء من ترميل اي تلتقي بنبابه
 سمي به النبي صلى الله عليه واله نهجنا لما كان عليه لانه كان يقرأ او ستره ما دعه
 ابتداء الوحي فترمل بقطيفة او تحسبنا له اذ روي انه كان يصلي متلفعا بمطوي يده
 على عاتقه فنزلت او تشبهه في تناقله بالمترمل لانه لم يكن قد قرأ بعد قيام الليل او من ترميل
 اذا تحمل الحراي الذي يحمل اعباء النبي اعني انقاله في الليل اي الصلوة والاستثناء من
 الليل ونصفه بل من قليلا او بدل من الليل والاستثناء يكون من النصف كالثلث فيكون
 وبين الاقل منه كاربعة والاكثر منه كالنصف او يكون الصبر للنصف ويكون التحير بين ان
 يقوم اقله على البت وان يختار احد الامر من من الاقل والاكثر وقيل ان الاستثناء من
 الليالي وهي الليالي العذر كالمريض ونحوه والترتيل القراءه على نود في بيتين الحروف
 بعضها من بعض قولهم تترتلا وترتلي مفعول والقول الثقيل القرآن لما في من التكاليف
 وناسية الليل قيل هي النفس الناهضة من مضجعتها العباد من نشاء من مكانه اذا نهض
 وقيل قيام الليل وقيل المراد العبادة التي تنشأ بالليل اي تحدث وهو اقوى عند
 الاستناد اليها في قوله اشد وطأ حقيقة وقيل المراد ساعات الليل الحادثة واحدة بعد
 او الساعات السابقة من نشأت اذا ابتدأت وقيل ابو عمرو وابن عامر اشد وطأ
 اي موافقة وموافقة والباقون وطأ اي كلفه او تبا تقدم فاعلى الاول قيل المراد موافقة
 القلب للسان او موافقة ليراد من الحشوع والاخلال بموافقة السر العلانية وهو
 اولي لما روي عن الصادق عليه السلام هي قيام الرجل عن فراشه لا يريده الا الله وهو
 وهو يؤيد ما قلنا في الناشئة وقوم قبيلا اي أشد مقالا لا ثابت قرأة الحضور القلب وهو
 الاضواء وسما طويلا اي تصرفا في المعاش والمعاملة وحيث الحال كذلك فعليه التوجه
 ليلا فان مناجات الحق تستدعي فراغا عن الخلق والتبطل الانقطاع اي انقطع اليراعيا
 ووجد نفسك ماسوا وقال تبيلا والقياس تبثلا لمراعات الفواصل اذا عرفت هذا

والضمير في قوله لا تقبل

من النصف

والاستثناء من قوله لا تقبل
 من قليلا كانه يشرط في قيام
 النصف تمامه ومن قيام النصف
 ومن قيام الزاوية ومن قيام
 بالنسبة الى الفكر ومعناه في الصلاة
 مقدار نصف الليل او اقله او زوجه

فوائد الاولى قيل كان قيام الليل واجبا على النبي صلى الله عليه واله واصحابه في مكة قبل فرض الصلوة
 المحسن ثم نسخ بالمحسن عن ابن كبر ومقاتل وعن عايشة ان الله فرض قيام الليل على المؤمنين
 فقام صلى الله عليه واصحابه حولا وامسوا الله خاتمها اثني عشر شهرا في السماء حتى انزل في
 اخر السورة بالخوف فصار قيام الليل تطوعا بعد ان كان فرضا وعن ابن عباس لما نزل
 اول المزمع كان يوقمون نوحا من قيامهم في شهر رمضان فكان بين او لها واخرها سنة وعين
 جبرين او لها واخرها عشر سنين منذ قال المفسرين الثانية قيل في اخر السورة وهو قوله ان
 لم يعلم الا يقوم ادى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك والله يعذر البلي
 النهار علم انهم ان لم ين تحصى فتاب عليكم فافهموا ما تيسر من القرآن علم ان سكون
 ملك من مرضى واخره يصرون في الارض يبيتون من فضل الله واخرون يقانون في سبيل
 فافهموا ما تيسر منه ان معنى فتاب عليكم نسخ الحكم الاول بان جعل قيام الليل تطوعا
 بعد ان كان فرضا وقيل معناه لم يلزمكم انما ولا تبعوا وقيل يخفف عليكم لانهم كانوا
 يقومون الليل كله حتى انتفضت اقدامهم فتسرع ذلك عنهم وعمل هذا الرخص بامور الاول
 انه تيسر عليكم ضبط اوقات الليل وحسب ساعته بل الله سبحانه هو المقدر لذلك في العباد بعد
 التكاليف انه ما يكون منكم من مريض فيشقه عليه قيام الليل الثالث انكم قد تكونون في سفر تجازي أو عرفة
 قال المعاصر فافهموا الايات يدل على التدبير لان او ههنا معناه التحير والواجب لا تحير في
 قلت في كلامه نظر من وجوه الاول ان التدبير ان استغفرت من دليل خارج فلا يكون ذلك
 من تظاهرها وان استغفرت من التحير فباطل لما يحكي الثاني المستداه على التدبير يكون او للتدبير
 الواجب لا تحير في مقدار فيه غلط ظاهر اما اوله فلا لأن التحصير معنى او في التحير بطل اتفاق
 أهل العربية فانهم مجمعون على انها قد تكون لشك الالهام والتقسيم والتحير والاباحه فالتحصير
 معناها في التحير بطل واما ثانيا فتكون الواجب لا تحير بطل ايضا فان التحير قد وقع في الواجب من كل
 وجه التحير المحصيل عندنا في الاماكن الاربع بين الركعتين والاربع وكذا التحير المحصيل في الايتين
 بين التسبيح ثلاثا مرة والتحير بين الحمد والتسبيح مرة واحدة وهو نقص عن مقدار التحير
 في الكسوف بين اعوام السورة بعد الحدا وقرأة بعضها الثالث انه ذكر قيام بعد ان المختار من الاقوال
 ان صلوة الليل كانت فرضا على النبي ص وانما لا يصحبه ولا يخلو بكون ظاهره التدبير مطلقا
 الثالث الترتيل في القراءه سنة مؤكدة واختلف في تفسيره قيل هو تعيين الحروف واخرها من

من لفظه اليراعيا لا حقيقة في التحير
 عند الاكبر لو قدر مشرك فكيف يكون ظاهره
 التدبير واستغفرت من

وتوفي حتى من الحركات والاشباع وعن ابن عباس هو القراءه على هينك وعنه قال ان
 اقراء البقرة وأقرأ الجبه الي من ان اقراء القرآن ليس كذلك وعن علي بن عمر وعنه انه قال بينه
 بينا ولا تفردوا في الشعر ولا تفردوا في الرمل ولكن اقرب به القلوب القاسيه ولا يكون
 ثم احكم اخر السور وعن الصادق عليه السلام قال اذا مررت بابه فمما ذكر الجنب فاسأل الله
 الجنه واذا مررت بابه فمما ذكر النار فعهذ بالله من النار وقيل المراد بالخزين به اي قرأتك تصوة
 حزين ويؤيد روايه ابو بصير عن الصادق في هذا قال هو ان تكثر في تحسن به صوتك
 والتحقيق العريض من الترتيل تدبر القرآن والتفكر في معانيه والابتعاد عن المعاصي وال
 اوامر والالتزام عند رواجع الرابع استدلال بقوله واذا كرر اسم ربك على وجوب السجده في
 اول الحمد والسوره وقيل المراد بها الدعاء بذكر اسماء الحسنى وصفاته العليا ومنه قوله تعالى
 والله اسماؤه الحسنى فادعوه بها ويستدل بذلك على جواز الدعاء في جميع الحالات في الصلوه
 والدين ولاخوانه المؤمنين ولشخصه بعد السجده كدعيها من الصلوات لعموم قوله تعالى
 ربكم ادعوني استجب لكم ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم اذ هم يزولون
 مسلم وسحران ابن اعين عن الباقر والصادق عليهما السلام ان التبشيل هما رفع اليدين في
 الصلوه وفي روايه اي بصير قال هو رفع يديك الى الله وتضرع اليه وان يكون ذلك علامه
 على الانقطاع الى الله الذي هو معنى التبشيل وقيل المراد بقوله تعالى وبالاسحار يستغفرون هو
 صلوه الليل وقيل الاستغفار اخر الوتر وفي معنى ذكر قوله كانه قليل من الليل ما يصح
 وبالاسحار يستغفرون والاولي حمل على الحقيقة وهو طلب المغفره وخص الاستغفار بالبحر
 الذي هو اخر الليل لان العباد في الشق والنفس الصغرى تدبر الاول ولعل المحدث من فتنه
 النفس بكتبتها الرخصه الحق سبحانه وما في قوله تعالى ما يصحون قيل زايده اي يصحون في طائفة من
 الليل ويصحون هو عاقله وقيل مصدره او موصوله اي في قليل من الليل يصحون وما يصحون
 ولا يجوز ان يكون نافية لان ما بعدها لا يعمل فيها قبلها في الابه في تقليل نومهم واستراحتهم في
 الليل الذي هو وقت السبات وذكر الطحاوي الذي هو الغار من النوم في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله
 ختم له بقيام الليل ثم مات فلما الجنه وجاء رجل الى علي عليه السلام فقال اني خرجت صلي فقال انت

الحدس القطع الغرر
 والاعتناء والاعمال
 بسره في سر

اصفا عدم استغفار
 سيرة

التحرر لا يحسنه اذا رسم والتجديد السقا والحسب الحفظ لا يشترط لا يشترط من غير الحسب من غير الحسب
 يقال ما حسبت انك تفوت على كذا من صاحب حاسبه

الحسب الحفظ لا يشترط لا يشترط من غير الحسب من غير الحسب

رجل قد قعدت كذا في النور السبع في احكام متعدده تتعلق بالصلوة وفي آيات الاولى
 واذا جئتم بخبره فليعلموا حسن منها اورد هان الله كان على كل شيء حسيبا اصل الخبر نقلت
 كرسه اليالي ما قبلها واذا غم لها في البيا وتعودي تضعيف العين وانما قال بلحيا بالما لم يرد
 به المصدر بل اراد بنوع من التجايا والتسوين فيما للنوع واشتقاقها من الحياة لان المسلم
 اذا قال سلام عليكم فقد دعا للخيا طيب بالسلامه من كل مكروه والموت من اشد المكان
 فدخل تحت الدعاء واعلم انه لم يرد بحبيته سلام عليكم بل كل تحية وبر واحسان و
 يؤمنه ما ذكره علي بن ابراهيم في تفسيره عن الصادقين عدم ان المراد بالتحية في الابه السلام
 من البر والحسب اما بعنا الحفظ لكل شي او بمعنى الحاسب اي بما سبكم على ما
 اذا تقر هذا فمنها مسائل الابه السلام من السنن المؤكده والرد فرض لصيغة الامر
 الدال على وجوب لكن على الكفايه لا صالة البراءه ولان المقصود حصول المكافات على
 التحية وقد حصل والتحديث هذا اذا كان السلام على جماعة اما اذا سلم على واحد فهو
 فرض عين عليه الشافعي اتفق المستحسنون الجمهور من الفقهاء والمفسرين على انه اذا قال
 المسلم سلام عليكم فاجيب بقوله سلام عليكم ورحمة الله فهو احسن منها ولو لم
 يقول ورحمة الله فهو رد بعشما واذا قال سلام عليكم ورحمة الله فهو رد بالثاني ولو زيد وبركاته
 فهو احسن واذا قال سلام عليكم ورحمة الله وبركاته فليس فوقها ما يرد عليها قال ابن عباس
 ان المراد بقوله احسن منها السلامين بقوله اوردوها لاهل الكتاب لا يزداد على قوله وقال
 غيره اوردوها لاهل السلامين اي ما الكفايه فيقال عليكم اوو عليكم لانهم ربما قالوا السلام عليكم
 اي الموت اذا سلم على المصطفى وجب عليه الرد لا تطلق الامر بالرد وحققا والحال
 الصلوه وغيره وليس هو من كلام الامميين فيه خل تحت النبي لان هذه الصلوه ورد
 في القرآن ان قلت اذا قصد الرد خرج عن كونه قرأنا قلت ذلك ممنوع لان قرأنا باعتبار
 لفظه ونظمه وقصر الرد بالخبر كما لا يخبرج بقصد الدعاء لو قال ربنا اغفر لنا ول
 الذين سبقونا يا ايمان وقال الشافعي لا يرد بلغظه بل بالامارة براسه او بيده
 وبه قال مالك احمد ومنع ابو حنيفة الرد مطلقا لفظا وشارح دليلنا ما تقدم
 وروايات اصحاب عن ائمتهم عليهم السلام انما يستلزم رد بعض الشافعي والحنفية
 انه يسقط وجوب الرد اذا كان في حال الخطبه وقراوات القرآن وقضاء الحاجة

تحية مح
 وسنن درود ودرود
 درود درود ودرود
 درود درود ودرود
 درود درود ودرود
 درود درود ودرود

فاجيب بقوله سلام عليكم ورحمة الله

الفارة او تركها او لم يمسها او في الحمام وذلك ممنوع لان الواجب لا يسقطه الاشتغال عند ركبته
 كراهية السلام على المصلي لانه ربما شغل عن القيام بالواجب اذ لم يرد الساجد للسلام
 على المارعب بالرد والشطرنج والمغني ومطر الحمام هو اكل مشغل بمصيبة
 لا يسلم على الاجنبي ولو سلم عليها وجب عليه الرد والنجس عليها قصد الافشاء
 يبيح في مرتبة التسليم ان يسلم القاطم على القاعد والماشي على الواقف والراكب على المار
 وراكب الغرس على ركب الحمار والصغير على الكبير ويجوز العكس تاسيها به صفة فانه كان
 صلى الله عليه ولا يسلم على الصبيان التماس حب قلنا يجب الرد على المصلي لو سلم عليه
 فلو اخل هل تبطل صلاته قال بعض شيوخنا مخرجين لا اوقاف غير تبطل وهو قوي
 عندي وربما فصل بعضهم بانه لا يشغل لسانه بشئ من القراءة والذكر ما زاد الرد بطلت
 والا فلا وليس ذلك بعدا من الصواب هذا اذا سكنت سكوتا غير طويلا اما اذا طال
 وخرج عن العادة بطلت قطعاً التماس هل يجوز الرد بعقل السلام عليه بل يقول
 عليكم السلام ام لا قيل نعم لانه دعا ويجوز الدعاء بما شاء من الاقوال وقيل لا لانه ليس لفظة
 فكون من كلام الادمين فلا يجوز في الصلوة وينبغي كونه دعاء بل رد السلام وهذا
 الثاني قل ان صلواتي وسكوتي ومحبي ومبغضاتي لله رب العالمين لا شر بكرة وبذلك امرت وانا
 اول المسلمين اي عبادي كلها وقيل اعمالنا ومحبي اي جميع ما انا عليه في حار حياتي من الايمان
 والطاعات كلها وقيل المراد بمحبي الخيرات التي تفعل في الحيوة مخرج والمهمات الافعال التي
 تعلق بالموت كالوصية والتدبير وقيل المراد المحبة والمهمات انفسها لله اي مخلصه لله
 بذلك امرت اي بالاخلاص بالعبادة لله او بالقول المذكور اذا تقرر هذا فاعلم انه
 بهذه الاية على امور الاول وجوب الاخلاص بالعبادة لله تعالى وان لا يجوز الاشتراك
 معه فيها مطلقا سواء كان شركا ظاهرا كالعبادة للاصنام او الكواكب او غيرها او
 خفيا كالربا بل يبلغ من ذلك وهو قصد الثواب بالعبادة لان ذلك ايضا منافق للاخلاص
 كما تقدم من كلامه على التثاني ان الاخلاص المذكور من احكام الاسلام التي تلزم كل مسلم
 وان كل مسلم ما مور بذلك لقوله نعم وانا اول المسلمين الثالث ان صحة الصلوة بار وصحة سائر
 العبادات متوقفة على معرفة الله نعم وحدانية وكونه رب العالمين اي مرييا ومشيا لم

في التمام

فيستلزم

فيستلزم ذلك وجوب العلم بكونه قادرا وعالما وحكيما اذا اخلاصا يستلزم ذلك ويتفرع
 عنه ذلك عدم صحة عبادة الكافر لما حدث به من هذه الاصول بل وعدم صحة عبادة من لم يكن عالما
 لله تعالى هذه المعرفة بدليل وان كان في الظاهر الرابع ان هذه الاية اجماعا الى كون العبادة شكرا
 للنعم الترتيب والاياد المذكورة الصيغة عقيب ذكر العبادة اشعارا بالعبادة الحاسنة
 لا يجوز ان ينسب شئ من هذه النعم الى غير مستقلا ومشاركا لا لكواكب والعقول
 ولها لقوله لا شريك له السادس النية على عظمة الله وكونه اهلا للعبادة ومسحوقا
 الثالث اعانوا ليهكم الله ورسوله والذين امنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة
 وهم راكعون ذكر المتكلمين من الاصحاب في كتب الكلام في هذه الاية مباحث كثيرة
 وانما الدلالة على امامة علي بن ابي طالب من ارادها وقف عليها وذكرنا في كتابنا الكبير
 المسمي بالمواضع الهادية في المباحث الكلامية في هذه الاية ما فيه كفاية للطالب وشفا للغير
 الراغب واما هنا فنستدل على امور الاول الفعل القليل لا يبطل الصلوة لان قوله
 ويؤتون الزكاة وهم راكعون اشارة الى فعل على ما تصدق بالخطم على السائل
 بخاتمة حال ركوعه وذلك فعل قليل لا يوش في ابطال الصلوة الثانية ان النية فعل
 قليل لا يساوي لان فعله هو في الصلوة يستلزم النية لانه عمل وكل عمل لا بد له من النية
 واللفظ في الصلوة بغير القرآن والدعاء مبطل فلم يقع منه حينئذ ولا يبطل صلوة
 والملازم كالملازم في البطلان ويتفرع على ذلك صحة نية التماس احتسابا على الفقير
 غير الحاضر وصحة نية الصوم في الصلوة في الليالي ونية الوقوف بعرفة في الظفر
 ونية الوقوف بالمشعر في الصبح الى غير ذلك من النيات المحكمه حال الصلوة امامة
 الاحرام فشرط اقترازها بالتلبية فعل يجوز التلبية في الصلوة يحتمل المنع اذ لم يمت
 الاعمال المعهوده في الصلوة والاولي الجواز لانها ذكر وشاء على الله تعالى فخرج
 بغير الاحرام اما الوقوف بالنية التسليم فوقع التلبية خارجا جاز قطعاً الثالث ان
 استحضار النية فعلا واستمرارها عينيا غير شرط في العبادة لانه عليه السلام حال اليقين
 لم يكن مستحضرا للنية الصلوة فلو كان شرطا لاشترط البطلان المستلزم للذم المتناهي في هذا المدح
 العظيم ويتفرع على ذلك الاكتفاء باستمرار النية حكما الرابع تسمية الصدقة المندوبة ركوع

اذا لم يجز كون ذلك الخاتم من الزكوة الواجب لان اخر اجها واجب مصنف لا يجوز الاحتال
عنه بواجب موسع او مندوب وحينئذ يكون ذلك من الصدقات المندوبة وهو
الرابع ان الله لا اله الا الله عبدني واهم الصلوة لذكرى ان الساعة آتية اكاد اخفيها
لغيري كل نفس بما تسعى ذكر الذات الشريفة ولفظ الوجدانية في اشعار كونه سببا للعبادة والصلوة
فان ترتب الحكم بها مشعر بالاعلية كقولك فلان فاستشعره قوله اكاد اخفيها قال المحرر في
في اخفيها للازالة عن شكاريده فاشك في اني ازلت شكائيته والمعنى اكاد ازيل خفاها اي اقارب
اظهارها وذلك لانه اخبرنا بتبنا سببها فالمقارن من حيث اظهارها اجالا وعدم وقوع المستفاد
من اكاد من حيث التفصيل لغيري اللام يتعلق بآية واكاد على وجه التناسخ اي ان الساعة
او اكاد اخفيها لغيري كل نفس على سعيها ان خيل لغيري وان شئت اذ اقرر هذا فها قد اوردنا
ذكر مختصر وبعض الفقهاء واختاره المعاصرون المراد بقوله لذكرى اي لذكر الصلوة بعد
شبهتها لقوله ص من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها ويكون ذلك دليلا على
وجوب قضاء الصلوة الفايضة وانما قال لذكرى ولم يقل لذكرها امالانه اذا ذكر الصلوة
ذكر الله او لحذف معنا في اي ذكر صلاتي اولان خلق الذكر والنسيان منه نفع وفي نظر اذه
خلافا لظاهر والاصل عدم التقدير وكثيرا اذا ذكر الصلوة فقد ذكر الله فسلم لكن الكلام
في العكس وهو انه اذا ذكر الله ذكر الصلوة لم قلت انه يذكر الصلوة والاولى ان اللام تتعلق
باحد الفعلين على طريق التناسخ وهما فاعبدني واهم الصلوة ويكون اللام للتعليق
تجب العبادة والصلوة لوجوب ذكرى فانها ليست زمانا وقال مجاهد يعني لذكرى
اي لذكرى اياها في الكتب السالفة وليس بشئ ومجمل ايضا وجوها اخر الاول لذكرى
في الصلوة على طريق التعظيم الثاني لذكرى خاص لا يشق له بذكر غيري او للاختصاص
للاثر الثالث ليكون ذا كراي غيرنا سيد الرابع لاوقات ذكرى وهو موافق الصلوة
ويكون اللام للتاريخ نحو جئتكم لبيان آياتي قوله ان الساعة آتية اشان
وجوب سرعة المبادرة اليها للعبادة والصلوة لكون الساعة متوقفة في كل ان الثاني
قوله لغيري كل نفس بما تسعى وقوله ان لا اله الا الله سعي يدان على انه لا يجوز الانسان
غيره في العبادة عبادته الواجب البديهة حال حياته بما يمكن من مباشرة من طهارة
صلوة او صوم او غيرها لان ما باشره ليس من سعيه فلا يستحق عليه جزاء ولا يكون له ايضا

في طه

قد جازى ما روي في قوله

المعنا من الحج المقداد الشيخ المعتمد متوجه
واجم كما في مفتاح العباد في تفسير حسا اليه
وقد ذكر بعض الفقهاء كتاب المقداد
احسن من كتابي احمد والكرام في شرح

في النجم

امامنا

اما حال العجز فقد جازى الفقهاء ان يولي طهارة غيرهم ويتولي هو النية واما الصلوة فيأتي
بها على قدر الممكن فانما مستند او قاعدا او مضطجعا او مستلقيا وما لا ينعى بحول
الصلوة حال العجز كذلك قوله مع الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم
اما الصوم فيسقط اداه حال العجز عنه ويجب القضاء حال التمكن بنفسه ولا يجوز
واما الحج الواجب مع الحج فيسقط ح. وهل يجوز النيابة فيه خلاف في الامم
مع سبق الوجوب على العجز واما الجهاد فمع التعيين لا يجوز النيابة ومع عدمه يجوز
النيابة وهل يجب فيه خلاف اظهر الوجوب مع القدر والاستحباب مع العجز واليسار
واما العبادات المالية فيجوز التوكيل في اخر اجها حال الحيث كالزكوة والخمس
والمنفورات وشبهها وقضاء الديون والكفارات وغيرها وكذا يجوز في بيع
الحق الواجب واما المندوب من العبادات فاما ليجوز التوكيل فيها قطعا
واما البدنية فالحج يجوز النيابة فيه بلا خلاف وقد ورد ان علي بن يقطين صاحب
عليه السلام احصى له خمسمائة وخمسون رجلا يحجوا عنه بالنيابة فله سبع مائة دينار
والاخر بعشرة الاف درهم وكذا يجوز النيابة في زيارات الائمة عليهم السلام واما بعد
والصوم فمقطوع بدليل يدل على جواز النيابة فيها فالاولى المنع للمعوم الا بغير
الموت فيجوز النيابة في الحج الواجب بلا خلاف وكذا في الصدقة بانواع الواجب واما الصلوة
والصلوة الواجب ان يجوزها الاصحاب لم يجز على ذلك لظاهر رواياتهم عن ائمتهم
بذلك حتى لم يرد بذلك حديث واحد يمنع ذلك وهو اقوى حجة على الجواز اذ ذكر المسائل
قد ورد فيها حديث بخلاف مقتضاها الا هذه المسئلة فورد ما رواه ابن بابويه عن
الصادق عليه السلام من علم من المؤمنين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله عز وجل
في الميت وروى ايضا عدمه وقد سئل ايضا عن الميت فقال نعم حتى ان يكون في ضيق
عليه السلام فيقول فيقال له حقه هذا الضيق بصلوات اخيك عليك وغير ذلك مما

في طه

9

۱۹۹۱ء کا بعینہ نون صی

انفاق الفعل لا ذنوبه خلاف
النهي عن العبادة فانه اذا
تعلق النهي بها او صح

لمكان النهي وقال اكثر المتأخرين والشيخ في الخلاف بعد مناده وهو الحق لما تقدم في الاصول
ان النهي في المعاملة لا يترك على الفساد اذا ما منع من ان يقول حرمت عليك البيع ولو ثبت
ان العقد يكون المقصود بالنهي المحجب منها او بالازم من لوازمها فانما قصد السامع
في الالباس ان لا يخطب فخصص بالاحرار دون العبيد لان العبد مملوك محبوس عليه
من التصرف في نفسه وفيها ايضا دلالة على اختصاصه بالعبادة فكان خاصا بحجب البيع
اليه وهو قولنا ان لا يبيع جمعان في قرينة العاشر ذلك ان السمع في ذكر الله وترى البيع
خير لك فان تقع الاخر خير وابقى ان كنت تعلم حقيقة الخير والشر او تعلم حقيقة
السمع الى ذكر الله الثاني فاذ قضيت الصلوة فانشرها في الارض وابتغوا من فضل الله
واذكر الله كثيرا لعلكم تفلح والمراد من ان يفتتروا الصلوة ادائها فان القضاء
على ثلثة معان الاول جعل الفعل والامان بالنهي وهو المراد منا الثاني فعل العبادة ذات
الوقت المحدود والمعين بالشخص خارجا عنه الثالث فعل العبادة استمررا كما وقع مخالفا
لبعض الاوصاف المعبر عنها وقد سبق هذا اعاده والمراد بالانتشار في الارض التفرق
في جهاتها والابتغاء الطلب ومناقضه الاول في الصلاة للعبادة الصلوة التي تقدم
ذكرها وهي التي يجب التمسك اليها الثانية اختلف الاصوليون في الامر بالوارد عقبي النبي صلى الله
عليه وسلم والارادة الرافعة واستصحابها العقول الثاني بهذه الاية وهي قوله
في الارض فانه اطلق لم يحرم من المعاملة والانتشار ليس بواجب اتفاقا وكذا قوله فاذا
تطهرت فأتوا صلاتكم حيث كنتم الله التالفة في الامر بالانتشار اشارة الى كون السامع الذي
وجب عليه التوجه في القدرة على التصرف في المعاش والاضطرار في طلب الرزق وكذا اذا فرأى
السعي في الارض في المشي وطلب العلم في البيع والكفر والاعوجج والمريض والاعمى كذا دل على عدم
الوجوب عليهم وكونهم غير مخاطبين بها الرابعة في الابتغاء من فضل الله وهو طلب الرزق في
الصادق عليه السلام الصلوة يوم الجمعة الانتشار يوم السبت وقيل المراد بطلب العلم
سعيه في جيل الحسن ورفيعا عن النبي صلى الله عليه وسلم بطلب دينيا ولكن عبادته من بعض
وحصوله جنازة وزبارة اخبر في الله الخامسة واكثر الله كثيرا على احسانه اليك بالتوفيق
وقيل المراد بالذكر الفكرة كما قال صلى الله عليه وسلم كنز ساعة خير من عبادة سنة وقيل اذكر الله في
تجاركم وليس بعيدا من الصواب بان يكون المراد وابتغوا من فضل الله واذكروا او امر الله

ونواعه

فانواعه في طلب الرزق فلا تأخذوا الا ما حلال لكم اخذوا ما حرم او يكون المراد الذكر حال
فانه يستحب التكبير عنده والشهادة فان الله اعلم الشانه واذا انما تجاء اولها انما يقتضوا
اليها وتركونه فانما قل ما عند الله خير من النجوم ومن التجارة والله خير للراغبين قال الحافظان
ابن سليمان وابن قتيبة ما يستأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة اذ قد مضى من حجة او خليفته من فوق
الكلبي من الشام تجارة وكذا قد مضى للمدني في المدينة عاتق الا انية وكان يقدم اذا قدم بكل
ما يحتاج اليه من دقيق او بزي او غيره فيستره لانه لا يجر الزيت وهو مكان في سوق المدينة ثم يخرج
بالطبل ليؤذن للناس بقدمه فخرج اليه الناس ليتبعوا معه فقدم ذات سنة وكان ذلك
قبلا ان يسمي ورسول الله صلى الله عليه واله قام على المنبر فخطب فخرج الناس فلم يبق في
المسجد الا اثني عشر رجلا فقال صلى الله عليه وسلم لولا هؤلاء لمؤمتكم لكان من السوء وانزل الله
هذه الاية وفي رواية انه صلى الله عليه واله قال الذي نفسي بيده لو تبايعتم حتى لا يبق احد فيكم لساكنكم
الولدي نارا ومن ابن عباس لم يبق الا ثمانية وعشرون من كسان احد عشر فعلى هذا هو الطبل
وفي الاصل للصلوة ما الهاء عن ذكر الله وانقضوا اي تفرقوا والضعيف في اليها للتجارة وانما
عاد اليها لانها هي المقصود بالذات من الخروج وقيل التقدير اذا راوا التجار انقضوا اليها او نحو انقضوا
خرج للصلوة والصلوة هي التي اولها التفرق اذ قد مضى انهم انقضوا اليها للتجارة مع حاجتهم اليها
وذلك مضمون ما بلغ من ذلك انهم انقضوا اليها ما لا فائدة فيه واخرها تاينا لان تقديره ان ما عند
خير من الاله بل ابلغ من ذلك انه خير من التجارة المنفعة بها اذا تفرقوا فافتقروا قدام المراد
بقوله وتركوا فانما اي يخطب وقيل فانما في الصلوة فعل الاول يكون في الدلالة على
القيام في الخطبة لا يجوز فيها القعود اختيارا وبذلك قال الشافعي ولم يجز
ابو حنيفة والحق الاول للاية ولرواية جابر بن حصص قال ما رايت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يخطب الا وهو قائم فمن حدثنا وهو جالس فكذبته وسئل ابن مسعود
اكان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب قائما قال اما تقرأ وتركرك فانما وروي معوية بن وهب
عن الصادق عليه السلام اول من خطب وهو جالس معوية استأذن الناس
في ذلك من وجع كان في بركيته ثم قال عليه السلام الخطب وهو قائم خطبتان مجلس
جلسة لا يتكلم فيها قد ما يكون فضلا بين الخطبتين وعلى الثاني يمكن ان يستدل به على ان

انه يخطب

سوسر معين

ومنهم من خرج للصلوة وقيل للتجارة

لحقهم الصلوة ثم كانت قصرت اقصرها وبين لغز القرآن وقصرها وقصرها تقصير واقصرها اقصر واقصر الرجز افرغته من غشون لغز الجاز
وانما قال في الكافور انهم عرو لان لفظة فعله على الواحد والواحد والواحد

وعلى تقدير تسليمه نقلان جازية وفعلت النبي حتى شاهده على سر من الخاتم ذكره في المتن ولا
 ثم علم في غير موضع الوفاء على غير الوجهين من المؤمنين والذين عليهم ولاية قبولهم
 والذين لا يهاؤنهم وقد ورد ذلك في جازية بل مما هي كذا روايته عن الرضا عليه السلام انه قال انما
 قبلنا خير المؤمنين زيارا وقرانا انزلناه في ليلة القدر سبع مرات ودعاه امين من القرآن الكريم
 قبل الامين الميت وقيل القاري وقيل بما معناه قال بعض شيوخنا وهو الصحيح وروى
 ذلك ايضا من الروايات وكانت زياره القبور في اول الاسلام محرمة ثم نسخ ذلك
 السادسة واذا ضربت في الارض فليس عليكم جناح ان تاتوا من القصور او من الضلوع
 ان يبينكم الذين كفروا ان الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا الضرب في الارض السير فيها و
 الجناح الاثم وتقي الجناح يستعمل في الواجب والندب والمباح وقصر الصلوة من القصور
 يعني القصر وهو موقوف يكون في كمينها وفي كمينها والقسم قبل القتل والاصح انما التعرض للكره
 اذا قرر هذا فمنا قول الاول قصر الصلوة جازيا سماعا فقال الشافعي هو رخصة لقوله
 ليس عليكم جناح فهو من الجاهل عند الله قال القصر افضل وقال الشافعي من اصحابه التمام افضل وقال
 مالك والشافعي واصحابنا ان غير يدوبه قال علي بن اهل بيته عليهم السلام وابن عباس وجابر
 وابن عمر وغيرهم وتقي الجناح لا ينافي الوجوب فانه قد استعمل في الوجوب كما في قولنا ان الصفا
 والرفق من شعائر الله المحفوظ فلا جناح عليه ان يفتقر فيهما والطواف بها هو حبسها و
 عن علي بن ابي حمزة وقد سأل عن ما بالنا تقصر وقد ائتما قال لعنت فمات رسول الله صلوات
 الله عليه فصدقت الله بها عليكم فاقبلوا صدقته والامر للوجوب وغير ذلك من الروايات
 اهل البيت وغيرهم الثانية ظاهر الاية على ان القصر مشروط بالحق وليس كذلك بل الحق خرج
 اغلب لما قلناه من حديث عمر وتحقق الجاهل هذا ان يقول ليس السفر والحق شرط على الجمع الا
 لا يتم فقرر ان يكون احدهما شرطا في الاخر دون العكس وهو باطل اما لو افلا فاستلزام الرجوع بلا مرجع واما
 ثانيا فلان اشترط السفر بالحق باطل للاجماع المذكور والنقص وعكسه اعني اشترط السفر بالحق
 ايضا لكونه في سببية الحق مطلقا ولان السبب التام يستحيل ان يكون شرطا في سببية الا

قيصا على طولها وكان طولها كسواء عبد الله هذا قيصا وقيل فعل ذلك أكراما لولده فإنه
استطاع أن تكفنه في بعض قيصاتك وتزول إلى قبره ولا تشمت في الأعداء وفي بعض
الروايات أنه صلى الله عليه وآله فقال له عمر أنصلي على عبد الله فقالوا وما يدركنا قلت
فاني قلت أليس أحسن فجمع نارا وسلاط على الحيات والعقارب الثانية الصلوة
على الميت خمس تكبيرات بعد الأولى في الشهادتان وبعد الثانية الصلوة على النبي والم
وتعد الثالثة الدعاء للمؤمنين وبعد الرابعة الدعاء للميت إن كان مؤمنا والدعاء عليه
إن كان منافقا ودعاء المستضعفين إن كان مستضعفا دل على ذلك الروايات
أهل البيت عليهم السلام واجامعهم ولا يشترط عندنا فيها قراءة الفاتحة ولا التسليم
ولا الطهارة لأنها صلوة على الجنازة فلا يفتب عليها دليل لا صلوة إلا بطهارة ولا
صلوة إلا بقراءة الكتاب واجمع الفقهاء الأربعة على عدم وجوب التكبيرة الخامسة
ومن الشافعية من جوزها وقال لا تعطل الخامسة ثم انهم اجتمعوا على التسليم
فيها كتسليم الصلوة على شرط الطهارة ثم أن الشافعية عيّن الفاتحة تعقيب
الأولى وجعل الشهادتين والصلوة تعقيب الثانية وقيل أبو حنيفة بخد الله
في الأولى الثالثة قد ظهر أن الصلوة على الميت مجموع من تكبيرة الذكر والذكر في الأولى
في الآية يتعلق بالمجموع من حيث هو مجموع التكبير واحد من الأجزاء الأدعاء الميت الكافر
فإن الكافر غير مغفول له والدعاء لم يثبت وتسميتها صلوة تسميتها الشيء باسم بعض أجزائه
والفرق بين الأمر بالمجموع وبين الشيء أن الأمر بالمجموع يستلزم الأمر بكل واحد من أجزائه
بخلاف الأمر بالكل بخلاف لا يصلح لأحد على أصل اللغة القول بصلوة على
صلواتك سكن ثم قلت الجواب إلى الفهم من الصلوة على الميت هو ما قلناه فجعل على الميت
فمعليل الشيء أكرم أشارة إلى وجوب الصلوة على كل مسلم ولا يكتفي أنما مات النجاس
بالجسد صلى عليه وآله وسلم لموضع إسلامه الحقيقي وهو تزكيت فيه وفي أصحابه الأبا
في المائة ولجئت أقربهم مؤدة الذين المتوفوا قالوا أنا نصارى البائت فقال المناطقة
ايصل على علي النصران فنزل وإن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل إليه
وما أنزل إليه من حاشين لله الآية واستدل الشافعية بذلك على جواز الصلوة على الغائب
ومنه أبو حنيفة وأصحابنا وأحمد وأورد على الصلوة على الاستغفار لا والدعاء

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

وعلى

انظار فراغها وفي المغرب يصلي بالاولى ركعتين وبالتيه ركعة او بالعكس فالأية الكريمة
 لم يقل بجعلها على صلوة **انصافا** بل **اما على صلوة بطن الخ** وهو قول الحسن البصري **او على**
 ذات الرقاع وفيها قولان احدهما قول اصحابنا والشافعي وهو ان الطائفة الاولى بعد
 فراغها من السجود يصلي ركعة اخرى كالحكمة وتأتيها ان الطائفة الاولى اذا فرغوا من الركعة
 يمضون الى وجه العدو وتاتي الطائفة الاخرى فيقضون ركعة بغير صلاة لانهم لا يحق
 ويسلمون ويرجعون الى وجه العدو وتاتي الطائفة الثانية ويقضون ركعة بغير صلاة
 لا يحق ويسلمون ويرجعون الى وجه العدو وتاتي الطائفة الثانية ويقضون ركعة بغير صلاة
 ركعة بغير صلاة لانهم مسبقون وهو مذهب ابن حنيفة ومنقول عن عبد الله بن مسعود
 الفرق بين الطائفتين بترك القراءة نوع تحكي لا يصلح ما ذكره لعلة وقيل ان الطائفة الاولى
 تصلي ركعة وتسلم وتنتقل وكذا الثانية وهو قول جابر ومجاهد فلي هذا يكون
 الخوف ركعة واحدة فالسجود في قوله فاذا سجدوا على ظاهره عند ابن حنيفة وعلى قولنا
 قول الشافعي يعني الصلوة ويعصده قوله ولتات طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا
 ولا خلاف في ان الطائفة التي تقابل العدو وغير المصلية تأخذ الصلوة **والصلوة**
 فليلا تأخذ في صلاة بن عباس وقيل بل تأخذ وهو الصحيح لعود الضيق لظاهره
 فوالله الاولى قبل ان يصلوا على هذا الوجه تختص بحضرة صلح لقوله واذا كنت فيهم
 وليس بشي لان سائر الشرعيات هو مقرها بقوله وافعالهم مع عموم التكليف بها لوجود
 التام في مع ان مفهوم المحلف ليس بحجة عندنا الثانية لمن اخذ السلاح واجب لصيغة
 الامر وقد تقررت الوجوب الثالثة يجوز ترك اخذ السلاح مع المرض وحصول
 الادي به وكذا اذا منع احد واجبات الصلوة لقوله ولا جناح عليكم ان كان بكم اذي
 الرابعة في الآية دلالة على ارجحية صلوة الجماعة للامر حالة الخوف بالمحافظة عليها لما
 في قوله واذ الذين كفروا لو تغفلون اشارة الي علة وجوب اخذ السلاح والحذر وهو انه
 اذا لم تفعلوا يميلون عليكم ميلا واحدة السادسة في الآية ونزولها معجزة لصلوة وهو
 انها نزلت والشيء صلح والمشركون يقتضون فتوا فقوا فصل النبي صلح وال
 باصحابه صلوة الظهر بتمام الركوع والسجود فتم المشركون ان يغيروا عليهم فقال بعضهم
 انهم صلوة اخرى احب اليهم من هذه يعنون صلوة العصر فانزل الله نعم الآية المذكورة

ويجيبهم الامام الركعة الثانية
 الامام خاص ويعودون الوقت
 العدو وتاتي الطائفة الاولى

ولا يقال في قوله الا في حكم
 لانهم يوافقون في ذلك
 معكم غير فاعلموا بان
 يقوم به قصورهم

عن

اي يشدون عليهم
 شدة واحدة

فصل في صلوة العصر صلوة الخوف السابعة المرم باخذ الحذر او همهم ان العدو او وقع بهم ضرر
 لغير العدو او خدعة قالوا هم بان الله يهيئهم بسيف الاسلام فانه كثر ما يفعل
 اسبابها فقال ان الله عدل لكافرين عذابا مهينا لكنه ان قلت تعليق الاخذ بالحذر مجاز
 بالاسلحة حقيقة فان اراد احدها لم يجز الاخر وان ارادها قبالا لانهم منعوا من استعمال
 اللفظ في الحقيقة والمجاز معا قلت انما منع على وجه الحقيقة لا مطلقا فجاز ارادتها
 مجازا او يكون احدها منصوبا على القول والاخر مقدر على طريقة علفتها تبينها وما به
 اراد واسميتها التام فاذا قضيت الصلوة فاذا كرر الله قياما وقعودا وعلى جنوبكم
 فاذا اطمأنتتم فاقموا الصلوة ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقورا المراد بالقيام هنا
 فعل الشيء والالتزام به اي اذا اتيت بالصلوة لكوكه تع فاذا قضيت مناسككم فيعلم هذا يكون
 المراد الامر بالمداومة على الذكر في جميع الاحوال كما جاء في الحديث القدسي يا موسى اذكرني
 فان ذكرني حسن علي حال والمراد التعقيب بالادعية بعد الصلوة كما هو مذكور في مقامه
 ويمكن ان يكون المراد التتابع عقيب كل صلوة مقصود ثلثين مرة سبحان الله والحمد لله
 ولا اله الا الله والله اكبر كما رواه اصحابنا فانه ذكر ذلك عقب صلوة العصر وقيل في الكلام
 انما راي فاذا اردتم الاتيان بالصلوة فاقمها على حسب احوالكم في الامكان بحسب
 ضعف الخوف وشدة قياما اي مسايقين ومقارعين وقعودا اي مراعين وعلى جنوبكم
 ان تخشعوا بالجراح ووجه هذا انها في معرض ذكر صلوة الخوف قوله فاذا اطمأنتتم اي
 سكنتم او اقمتم في مذكم فاقموا الصلوة تقدم معنى اقامة الصلوة اي ادوها كما مل في
 كيتها وكيفية بان اتوا بها تاما لا تقصروا وعلى ايفاء الكيفيات حق الامكان بحال
 الشدة وباقي الآية تقدم تفسير في اول كتاب الصلوة التاسعة وقيام الصلوة والقو
 الركوع واركعوا مع الراكعين لما تقر في اصول الفقهاء التأسيس او في من التاكيد
 لاشتمال على مزيد فانه لم يجز حمل قوله اركعوا على الصلوة اي صلوة المصلين
 تسميه للصلوة باسم بعض اجزائها كونه او افعال يظهر منها كما قيل ذلك سموها بالخط
 اليهود لعدم الركوع في صلواتهم او غيرهم فان الامر بالقائمة الصلوة يستلزم الامر باجزائها
 لان الامر بكل امر بكل واحد من اجزائه ضرورة وحديثه فالاولى حل الية على الامر بصلوة
 الجماعة فتكون راجحة اما وجوبها كما في الجمعة والعيدين او استحبابها كما في باقي الصلوات

الترخا العدو ان ياتي بالجراح فيهم

وهو قول أكثر المسلمين وقالوا لا يجوز بها على الكفاية وأما الجماعة في الغائط فاجمع علماء أهل
عليهم السلام على تحريمها إلا في نفل أصله في من كالأعادة والعدو والاستسقاء ما في من عرض
الاجتماع لا جابة الدعاء واحتجاج احمد على وجوبها بأنه صلى الله عليه وآله لم يوجدها
تركها باحراق ببيوتهم لا يدل على مطلوب لا احتمال اعتقادهم عدم المشروعية أو إصرارهم
على ترك السنن أو على شدة الاستحباب الذي لا نزاع فيه فإن صلوة الجماعة تفصيل صلوة المنفرد
بخمس وعشرين صلوة كورد في الحديث النبوي وهو دليل على الاستحباب معتمداً بما
صالة البراءة من الوجوب وأما ما لغيره داود في جعلها واجبة عيناً فانظر في المنع
العائس وذاق في القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون لم يجدوا من المنع
فرق بين الاستماع والانصات والذي يظهر لي أن استمع بمعنى سمع والانصات توطئ النفس على
السماع مع السكوت وظاهره يدل على إرجائه إذا قرئ القرآن أما وجوبها أو استحبابها واختلف
في سبب نزولها فقال ابن عباس وجعلها لغيره في صلواتهم أول فرضها وكان الر
مجيء في صلوة فيقولون كم صلواتهم فيقولون لا وكذا وقال الزهري كان النبي صلى الله عليه
يقرب أفعار منه حتى من الأضار فيقرأ معه فنزلت وقيل كان اصحابه كلما قرأوا معه أفعار
اصواتهم فيحيطون عليه وقال ابن جبير نزلت في الانصات والامام يحيط في الجملة قبل
امر بالاستماع نظراً للمعجز النبوي وهو قوي وقال الصادق عليه السلام المراد استماع
الاستماع في الصلوة وغيرها وهو المختار لا إطلاق اللفظ وصالة البراءة من الوجوب وهنا
فوائد الأولى استدلال اصحابنا والحنفية على سقوط القراءة عن المأموم بالآية فإن الانصات
لا يتم إلا بالسكوت وخالف الشافعية في ذلك حيث استحبوا القراءة الفاتحة مطلقاً وبما
فصل اصحابنا بأنه في الجهرية الأولى التركز القراءة لما قلناه من انصات وأما اخفائهم
الجهرية إذا لم يسمع ولا همهمة فاستحب الفاتحة مختاراً واستدلوا بها في الجهرية وقيل
بلا يسمع الذكر في النفس تسمي أو تحمداً أو تمليلاً أو تكبيراً أو هو لاوي ويؤدع ردة
زراعة عن احدها عليها السلام إذا كنت خلف إماماً تأخراً به فأنصت وسمع في نفسك
فيما لا تجهر به وإليه أشار في الآية التالية لهذه بقوله وأذكر ربك في نفسك خفية وخفية
التاليين يذهب لكل واحد من قاري القرآن ومستمع تحليه سره وتحزين قلبه والانشغال
به من دأبه ولم يفرطه وان يجعل نفسه في المخاطبة بحمد أو امر ونواهيها والمواصلة

بوعبد والمخبر في وعده الثالثة ينبغي ترك الكلام وح واستشعار الذلة والخضوع وتصور
تقلية الخلق به وهو الله وقراءته قائماً وحالاً صلياً بين يدي ملك عظيم لا يشغل
شغل ولا يحجزه حرج الخلق بقراءته قائماً نعم العون على ذلك وكذا الحادي عشر انما يؤمن بالآيات
الذين إذا ذكروا بها خروا سجداً وسبحوا بحمدهم وهم لا يستكبرون حكم اصحابنا بوجوب
السجود عند قراءة هذه الآية واستماعها وفي سماعها خلافاً لاصحابنا في وجوبه وكذا في حكم عند
قول لا تسجدوا للشمس ولا القمر ولا النجوم والذين خلقهن الآية وعند آخر النجم فاسجدوا
الله واعبدوا واسخروا واسجدوا وقربوا وسموا سورها العزائم الأربع مستدلين بعد
الاجماع بالقرآن لقول علي بن عبد الله السجود أربع وقول الصادق ع إذا قرئ شيء من العزائم الأربع
فصنعتم فاسجدوا وإن كنت على غير صفة وإن كنت جنباً والمراد لا تتصل وسائر القرآن
بالحجرات ولا يفارده بصيغة الاسرار دل على الوجوب إن قلت تمنع كونها بصيغة
الامر فانها هنا في الآية المذكورة ليست بصيغة الامر مع انه يلزمكم وجوب السجود في آخر
الحج كونها بصيغة الاسرار وانتم لا تقولون به قلت الجواب اما عن الأولى فانها وإن لم تكن
بصيغة الامر لكنها علامة على كمال الايمان المشعرك ذلك بوجوبها واما عن الثانية فلانها
سجود الصلوة بدليل اقتراءها بالركوع فهي واجبة في الصلوة والنزاع في سجود ليس في الصلوة
هذا مع انها مختلفة في مشروعيته كما يحس وما عدا هذه الأربع من السجود مندوب لاصحابنا
البراءة من الوجوب ولما ذكرنا من قول الصادق ع وهي إحدى عشر في الاعراض والعد
والنخل وبنو اسرائيل ومريم والحج في موضعين والفرقان والنمل وح واذن الشاة
وقال الشافعي انها كلها مستنونة واسقط من وقال ابو حنيفة كلها واجبة فاسقط ثمانية
الحج فهي عندنا أربع عشر فائدة يجب في السجود المذكورة وضع الجبهة والسجود على
الاعضاء السبعة ولا يجب فيها طهارة ولا ذكر ولا تشهد ولا تسليم ولا احتفال على
الاقتوي نعم الذكر فيها مندوب صورته على ما رواه الصدوق في أماليه لا اله الا الله
حقاً حقاً لا اله الا الله عبداً وقال لا اله الا الله ايماناً وصديقاً سجدت كبراً بارتعاباً
ورقاً لا مستكبراً ولا مستكبراً كتاب الصوم وهو لغة قبل قيام بلا عمل قال الظاهر
وقال الجوهري الصوم الامساك عن اشياء مخصوصة في زمان مخصوص من
هو على صفات مخصوصة ونقصان الامساك عما يحرم مع انهماك الامساك

على وجه مخصوص
والاشارة الى ان السجود

الاشارة الى ان السجود
الاشارة الى ان السجود

[illegible]

عَلَى الْمَرِيضِ وَالسَّافِرِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ وَمَنْ قَدَّرَ فِي الْيَوْمِ فَافْطَرَ قِيَعَةً فَقَدْ خَالَفَ الظَّاهِرَ ثُمَّ رَأَى
الصَّحَابَةَ أَوْ جِوَالِدَ الْفَاطِمَةِ سَفَرًا وَهُوَ الْمَرِيضُ عَنْ ائِمَّتِنَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَعَنِ النَّبِيِّ صَلَّي
السَّلَامُ فِي السَّفَرِ كَالْفِطْرِ فِي الْحَضَرِ رَوَى ذَلِكَ عَنْ الصَّادِقِ ع وَبِهِ رَوَى اللَّهُ صَلَّي
لَمْ يَفْطَرَ وَأَعَصَاهُ فَقَالَ قَدِيرٌ لَهُمْ أُولَئِكَ الْعَصَاهُ أُولَئِكَ بِالْعَصَاهِ الرَّابِعُ قَوْلُهُ
لِزَيْنٍ يَطْبِقُونَهُ قِيَعَةً قِيلَ إِنَّ الْقَادِرَ عَلَى الصَّوْمِ مَخْرَجًا مِنْ الْيَوْمِ لِلْيَوْمِ يَصُومُ صَائِعًا
وَقِيلَ مَنْ قَدْ تَطَوَّقَ خَيْرًا يَرَادُ عَلَى الْيَوْمِ فَيُؤْتِيهِ لَوْ كَانَ صَوْمُ هَذَا الْقَادِرِ خَيْرًا
يُنْتَجِ ذَلِكَ يَقُولُ مَنْ سَمِعَ شَيْئًا فَلْيَصُمْ وَقِيلَ إِنَّ عِزَّ مَنَسُوحَ بَرَاءِ الْمَرَادُ بِذَلِكَ الْجَائِلِ
الْمُتَقَرِّبِ وَالْمَرِيضِ الْقَلِيلِ الْكَبِيرِ وَالشَّيْخِ قَائِلُهُ مَا ذَكَرَ الْمَرِيضُ الْمُسْقُطَ لِلْفَرْجِ وَكَ
هَذَا سَبَابُ أَخْرَاجِ مَنْ عَرَفَ لَكِنْ يُشْتَقُّ مَعَهَا الصَّوْمُ ذَكَرَ حُكْمًا فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ وَعَلَى
الَّذِينَ يَطْبِقُونَهُ عَمَّ عَنْهُمْ مَا يَمْنَعُ الطَّاقَةَ قَدِيرٌ وَهَذَا رَوَى عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
وَهُوَ أَوْلَى لِأَنَّ التَّخَصُّصَ خَرَجَ مِنَ النُّجْوَى هَذَا الْقَوْلُ مَا فَرَى شَاذًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
يَطْبِقُونَهُ أَيْ يَكْتَفُونَهُ وَعَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ إِنَّ الْيَوْمَ يَجْلِسُهَا مَنْسُوحُهُ لَا مَنَاقَاتَ لِمَا قُلْنَا
لَا نَرَى رَفْعَ الْوُجُوبِ كَمَا قُلْنَا مِنْ قَبْلِ لَا يَسْتَلْزِمُ رَفْعَ الْجَوَازِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ
قُلْتُ فَعَلَى هَذَا مَا مَعْنَى قَوْلِهِ أَنْ تَصُومُوا خَيْرًا لَكُمْ قُلْتُ جَازَانُ يَكُونُ كُلَّامًا مُبْتَدَأً
لَا تَعْلُقُ بِمَا قَبْلَهُ وَتَقْدِيرُهُ أَنْ تَصُومُوا خَيْرًا عَظِيمًا لَكُمْ أَنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ فَضْلَ الصَّوْمِ
وُجُوهًا لَمْ تَقَدْ ذَكَرْهَا فَكَمْ إِذَا عَلِمْتُمْ ذَلِكَ عَلِمْتُمْ أَنَّهُ خَيْرٌ لَكُمْ بِالنَّظَرِ الْحَقِيقِيِّ وَأَنْ
تَعْلَمُوا ذَلِكَ كُنْتُمْ عَالِمِينَ بِهِ بِالسَّمْعِ لَاغِي وَذَلِكَ نَفْصٌ بِالنَّسَبِ إِلَى جَمْعِ بَيْنِ الْعِلْمَيْنِ الثَّلَاثَةُ
شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أَنْزَلَ فِيهِ الْقُرْآنَ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْقُرْآنَ مَنْ يَدُ
فِيكُمْ الشَّهْرِ فَلْيَصُمْ وَبِهِ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ قَعْنَةً مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَى يَرَى اللَّهُ يَكْفُرُ
وَلَا يُرِيدُ كَيْفَ الْفَسْرِ وَلْيَكُلُوا الْهَلَالَ وَلْيَكُنِ اللَّهُ عَلَى مَا عَدَلَكُمْ تَشْكُرُونَ سَمِعْتُ
شَيْئًا لَا يَسْتَحْبُّ أَنْ يَكُونَ بِرُيُوتِ الْهَلَالِ وَهُوَ هَذَا مِنْ بَابِ إِصْطِفَاءِ الْعَامِ إِلَى
الْحَاصِلِ كَيْومِ الْجُمُعَةِ مِنْ بَابِ حَرَكَةِ نَقْلِهِ وَقِيلَ إِنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ مُعَالَمٌ لِهَذَا الشَّهْرِ كَانِ
دَائِمًا وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فَلَمَّا ائْتَمَّتْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَا يَقُولُوا رَمَضَانَ بَلْ
رَمَضَانَ فَانْكَم لَا تَذَرُونَ مَا رَمَضَانَ وَفِيهِ نَظَرُ أَنَّ الْأَعْلَامَ لَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا وَقَدْ جَاءَ
فِي الْحَدِيثِ مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَكَانَ

ولام

ولا بد من تحمل المعنى على الكراهة لما للغة لفظ القرآن وسمى رمضان قيل لأن التسمية وافتتحت بالهمزة
وقيل لأن ما ضمه من حركات الجوع والحس ما قال ابن السكيت أنه ما خوذ من رمضان رمضان
جعلته بين حجرين أمسين ثم دقتة وذكر لأن الصيام يجعل طبيعة بين حجرين الجوع والعطش
لتلين الجوع من النفس كالأقارضا في مقتضاها والاجود في رفعه أنه خبر مبتدأ محذوف
تقدير هو شهر رمضان أي الأيام المعدودات وعلى القول بنسخه ما يكون مبتدأ خبره فمن قبل
منكم الشهر ليس فيه أي معنى الشطاي إذا حصر في قيل خبره الذي أنزل وقيل أنه من فروع ما باليد
من الصيام في كتبكم وفي نظر لأن الصيام ليس هو الشهر وإذا قلنا أن القرآن اسم جنس كالأموال
والتراب فبعد أنزال القرآن في ظاهره لأن كما اتفق نزوله في نوره وأن جعلناه علما فقبل
أنه أنزل في جملة إلى الساعات الدنيا ثم أنزل نجوم على الأرض وأنه ابتدأ أنزل في شأنه هذه الجا
من القرآن أي هاديا للناس وبيئات من الهدى أي من جملة الهدى وذكر البيئات بعد الهدى
ذكر الآخر من شيء مع فان كل بيعة هدى ولا ينعكس الفرقان ما يفرق بين الحق والباطل
وهو عطف على الهدى من شهد أي حضر بلد من الشهود أي بالحضور وهو ما يخص من
حصل شرطه البلوغ والعقل والخلو من الحيض والنكاح وذلك لا دلالة منفصلة لقوله
روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال في الصوم وغير ذلك الشهر منصوب على الظرف
وذكرها في بصره قيل معقول شهد أخذ من أخذ أي لمعاينة وغيره فأنما مسافر
والمرضى يشاهدان ولا يصومان وواجب بانهما خصا بالذكر ثم بعد ذلك الحاض في الشهر
ويجب بأنه عام خص بمقتضى ما تقدم والإلام في الشهر للعدد والمعرب نوع من الشهر
وتكرر ذكر المرض والسفر دليل على تأكيد الأمر بالافطار وأنه عزيمته من جنس لا يجوز ترك
ويؤيده ما تقدم قوله النبي صلى الله عليه وآله ليس من البر الصيام في السفر وهو مذبح أصبا بالأمم
وقال الباقر أنه من خصصة واختلاف فقليل الصوم أفضل وقيل الأوقات أفضل واختلاف في
القضا هل هو متتابع أم لا قال بعضهم بمتتابع ويروى عن علي عليه السلام والشعبي ابن عمر
كافات متتابعاً وقرا أي آخر متتابعات ولا تكن على التحريم بين التفرقة والمتابعة وهو
الأصح لعدم دلالة اللفظ عليه والقرارة المذكورة شاذة وهذا الحكم وهو وجوب القضا
مخصوص عند أكثر الأصحاب بمن لم يستمر رمضان آخر أو من استمره فإنه لا يفتقر
ويكفره الأول من كل يوم بعد ذلك على الروايات قوله صلى الله عليه وآله وسلم في كل يوم من رمضان

[illegible]

ان المريض والمساكين سقط منها الغرض لم يقضيان اجاب بانه ارادكم اليس في البدن فامكن
 بالقطر واراد لكم القيام بالصوم لتقوتوا بالشواب فاجب عليكم القضاء ولما كان امتثال الامر
 على تكثير الامر وتعميقه واراد منكم الامتنال امره استلزم ذلك ارادة تعظيمه ولما كان هذا الامر
 وصفة منهجا وجب بشكره فارادهم الغفران بهذه الغضبية فامروكم بشكره فلهذا عطف
 على بعض وفي الآية ايما الى ان التكليف تقع شكر الله على نعمه كاهو مذهب بعض المتكلمين
 تنم قال بعضهم معنى قوله الهدى ان شهر رمضان لا يقصدا بدار وهو باطل فان الواقع
 خلافا بل وتكلموا عدة الشهر ما كان او ناقضا الرابعة واذا استدلوا بما في الآية من
 دفعه الدعاء اذا دعا فليست تجيبوا وليس مني يعلمون انهم يشدون هذه الآية وليس لها تعلق بالصوم
 وانما ذكرنا هاهنا لتبين من ذكر الدعاء واجابته وجاه في الحديث دعوى الصيام لا تزاد فصلا من
 وضائف الصيام الدعا بل من اعظم وضائفه خصوصا شهر رمضان فانه ورد في من الادعية والاشعار
 شي كثير ذكر اصحابنا في كتب تخصص به وروى ان سنانا لرسالة رسول الله صلى الله عليه وآله فقال اقر
 ربنا فتنا حبه ام بعيد فتنا ديرة فنزلت الآية وقيل ان اليهود المدينه قالوا ان محمد كذيف ليس ربنا دعانا
 وانت تزعم ان بنينا وبين السما صرح حسنا ثم عام وان غلط كل سواد مثله فلو فترلت وقيل وجه
 ذكرها هنا انما امرهم بصوم الشهر ودرجات العبد وحسنه على القيام هو ضائفة التكبير والشكر
 عقبه بلفظ الآية والله على ان خير احوالهم سمع لا قولهم يجب لدعائهم فقال في قريب وحوشيل
 كماله باموال العباد واقولهم كمال من قرب مكانه منهم وفي التحقيق انه لما ثبت تحريم عن المواد
 الجسمانية كانت نسبت الى الموجودات نسبة واحدة فكان يحيط بكل ذرة من ذرات الوجود علما
 وقد اختلف المفسرون في هذا لفظ فقل الدعاء وهو الدعاء هو الطاعة والاجابة هو الثواب
 وكذا في قوله ادعوني استجب لكم وقيل الاجابة هي المتعارفة في قوله فوق ثقلوا مثل قول فكيف
 ما يدعون اليه انشاء وقيل مشروط بكونها خيرا وقيل اراد بالاجابة لا زما وهو السواء فانه من
 لوازم الاجابة فانه يجب دعوى المؤمن في الحال ويؤخر اعطاه ليدعون ويسمع صوته فانه
 يحسنه وقيل ان الاجابة اسبابا وشرايط ان حصلت حصلت الاجابة والافلا ومعنى فليست تجيب
 لي اي اذ دعوتهم الى طاعتي فليست بطيوني واليه منواي وبرسولي يعلمون انهم يشدون اي
 لكن يستدوا باصا به الحق الخامسة اجل لكم ليلة الصيام الرقة الى نساءكم هذه ليال لكم
وانتم لباس هذه عليكم الله انكم تختانون انفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم قال ابن شهر ابن سنان وقال

وهذا كرمه الله به هو التكليف
 بعبادة الله تعالى وما يصومون
 تكبيرا لعمه على الوجه المتقدم
 للاله لا لغيره نعم غير ما هو
 سبب لا لغيره فليس هو على ذلك
 التكليف ويكرهون من غير صبر
 على ما امروا به جواد

وهو ان كثيرا ما يقع الدعا لم تحصل
 الاجابة فقل الدعاء بان
 قد يربح ان يثبت فليكن الاجابة
 مخصوصا بالاجابة في المشي

ما كنت الله لكم

ما كنت الله لكم وتكلموا وشرايطه فليكن لكم الغبط الابيض من الشجر ثم انمو الصيام الى الليل
 ولا تنموا شرايطه وانتم عاكفون في المناجيد تلك حدود الله فلا تقربوها كذا في تفسير الله
 الآية للناس تعلمون بقوت قرأنا اذا احل على المبالغة على ونصب الرقة والقرابة
 الصحيح احل على البناء للمفعول ورفع الرقة فقيل ان الغرض من القول عند الجماع لقوله
 لا رقة ولا جدال في الحج وهو المراد هنا وعداء الى كذا لا رقة بمعنى الاضواء وتسمية كل من
 الزوجين لباسا استعارة لما بينهما من التشبه فان اللباس ما يوازي البدن والعورة وكل
 من الزوجين يوازي بدنه وعورته لصاحبه عن غير فانه لو لا هذا لا تكتفى عورته عند غيره وقال
 الزمخشري لان كل واحد يشغل على صاحبه اشتغال اللباس وفيه نظر لان الاشتغال ممنوع والاشتغال
 لا يكتفى به وانما يعطف لانه على الحكم والشرع لا يعطف على الفرق بين طاهر ونجس ان اختار ان يدل على
 الفعل مع القصد الى خلافه فان مثل كسب والكتب ومعنى اختيار النفس هو نقصها من حجبها
 الغير وباقي الالفاظ طاهره فها فتاوى الاول كان في هذا الاسلام مباح للصائم الاكل والجماع
 ليلا ما لم يمت فاما ما حرم ذلك الى المقابلة وقيل الجماع كان محرما ليلا ونهارا فروي عن الصادق عليه السلام
 رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله قال لم تعلم ابن خبير وكان شيخا ضعيفا وكان صائما فانا بظن
 امره بالعلم عليه فنام فنام فنام فلما انتبه قال لاهله قد حرم علي الاكل في هذه الليلة فلما
 اصبح حضره حشر الحشر فاعلم عليه فراه رسول الله صلى الله عليه وآله فمعه روى في القصص مع
 ضرورة كان يعمل في امره وهو صائم فلما اصبح لا في جهده فاجاب رسول الله صلى الله عليه وآله
 شيئا من المسلمين يتكلم ليلا لعلية شهوتهم وروي ان عمر اراد ان يواقع زوجته
 ليلا فقلت اني غث فظن انها تتسل عليه فلم يقبل ثم اخبر رسول الله صلى الله عليه وآله فترلت الآية
 الثانية الحل هنا مقابل التحريم وليس للوجوب اجا عا فليل للندب ولذلك روي عن الباقر
 والصادق عليه السلام كراهية الجماع اول كل ليلة من كل شهر واستحبابه اول ليلة من شهر رمضان
 الشهر الجماع نهرا واما ما رواه بطريق الحل شامل للندب وعنه والمراد ليلة الصيام كل ليلة
 ما شاء ثم اعلم ان ظاهر اللفظ يدل على اجابة الجماع في اي وقت من الليل ولو قيل ان الجماع لما كان
 اجابا الطهارة في الصوم من الجنابة وجب بقاء جزء من الليل ولو قيل ان الجماع في العسل
 فليكن الاجابة بخصوصه ما عداه فلو خالف على ما قصد صومه وكان عليه القضاء والكفارة فلو
 علم وظن بقائه الوقت من غير مراعاة فانفق خلافا كان عليه القضاء خاصة ولو لم يعلم بكونه

من الخطم
 والاصح انه الجماع

ضراوة لا يخرجهم الجاهل شيئا من التصدق نعم ليس كما يشكوا انهم الجاهل انما يتفقوا من غير فان
يعلم بما ذكرنا من ان يكون عليه التصدق من الصدقة لا بد من شي من وصول التصدق اليهم بالام متفق على ذلك
ما قدم على التصدق المذكور في التصدق كانه من هذه الصدقة فاجل التصدق ما ذكرنا حصره وانما هو انما قسم
شرا في لا يتفق على ذلك حصل انما لا ياتيهم جسد انهم يتفقوا على ذلك من التصدق فانه ليس
حصر من لا يتطبع ضرورة لا يخرجهم من التصدق لا من عدمه فلهذا ههنا ينبغي ان يقال في سباق
مدحهم لا انهم تركوا الصدقة يخرجهم من الجاهل شيئا من التصدق نعم عدم الجاهل
في سوالهم نعم ليس كما يشكوا انهم الجاهل شيئا من التصدق نعم عدم الجاهل
وهو ان لا يترك المسؤل لا يفرقا الا حين من قولهم لحفي من فضل الجاهل اي اعطاه من فضلها
قال رسول الله صلى الله عليه واله ان الله يحب المحي الحليم المتعفف وبغض البذي
المخلف ونفي السؤال على وجه الاحاف لا يستلزم نفي مطلق السؤال فيجوز ان يكونوا مسلمين
وجه اللطف في ذلك ان كان حالهم هو منصوب على المصدري لا يستلزم سوالا لافا
اذا عرفت هذا فقل ان هؤلاء قوم من الجاهل جرح قرين لم يكن لهم شيء من الدنيا ولا آتيا
فما لم يذروا كانوا ليسكنون في صفة المسكين فيقولون القرآن بالليل وليتقطون
النوى بالنهار يخرجون مع كل سيرة يبعثها رسول الله ص وكانوا نحو ما ارسلوا
رجل فمن كان عند فضل رزق يا تبهم به اذا امسى وعن ابن عباس وقت السوال
يوما عليه فرأى جنداه وفقرهم وطيب قلوبهم بذلك فقال اسبروا يا اصحاب
الصدقة من رزق من امتي على التعب الذي انتم عليه راضيا بما فيه فانهم رفقوا في شئ
الى من يجلس نفعه على طلب العلم وتشديد معالم الدين في هذا زمان فانما ضيف
ما يحب عليه من العبادات ملزمة ما بولايه اهل البيت عم فانه انما الله افضل من كل
ثم الكسبانة الحث على الاتفاق ما عاده قوله وما تتفق من خير الابر وفي الابر ان
الى استصحاب اعطاء اهل الجمل والتعفف والتوصل اليهم باعطاء الصدقة
خصوصا من انصف عن يد عم او ربح في دين الثالث يشكوا انهم لا يتفقون
قلا ما انفق من خير للمسلمين والافقير واليتامى والمساكين والارامل
وما تفعلوا من خير فان الله به عليم نزلت في عمرو بن الجوح وكان غاكيرا اذا
ما لكثير فقال يا رسول الله بماذا تصدق علي من اصدق فزلت وقد عرفت

سواء كان من الجاهل شيئا من التصدق نعم عدم الجاهل
في سوالهم نعم ليس كما يشكوا انهم الجاهل شيئا من التصدق نعم عدم الجاهل
وهو ان لا يترك المسؤل لا يفرقا الا حين من قولهم لحفي من فضل الجاهل اي اعطاه من فضلها
قال رسول الله صلى الله عليه واله ان الله يحب المحي الحليم المتعفف وبغض البذي
المخلف ونفي السؤال على وجه الاحاف لا يستلزم نفي مطلق السؤال فيجوز ان يكونوا مسلمين
وجه اللطف في ذلك ان كان حالهم هو منصوب على المصدري لا يستلزم سوالا لافا
اذا عرفت هذا فقل ان هؤلاء قوم من الجاهل جرح قرين لم يكن لهم شيء من الدنيا ولا آتيا
فما لم يذروا كانوا ليسكنون في صفة المسكين فيقولون القرآن بالليل وليتقطون
النوى بالنهار يخرجون مع كل سيرة يبعثها رسول الله ص وكانوا نحو ما ارسلوا
رجل فمن كان عند فضل رزق يا تبهم به اذا امسى وعن ابن عباس وقت السوال
يوما عليه فرأى جنداه وفقرهم وطيب قلوبهم بذلك فقال اسبروا يا اصحاب
الصدقة من رزق من امتي على التعب الذي انتم عليه راضيا بما فيه فانهم رفقوا في شئ
الى من يجلس نفعه على طلب العلم وتشديد معالم الدين في هذا زمان فانما ضيف
ما يحب عليه من العبادات ملزمة ما بولايه اهل البيت عم فانه انما الله افضل من كل
ثم الكسبانة الحث على الاتفاق ما عاده قوله وما تتفق من خير الابر وفي الابر ان
الى استصحاب اعطاء اهل الجمل والتعفف والتوصل اليهم باعطاء الصدقة
خصوصا من انصف عن يد عم او ربح في دين الثالث يشكوا انهم لا يتفقون
قلا ما انفق من خير للمسلمين والافقير واليتامى والمساكين والارامل
وما تفعلوا من خير فان الله به عليم نزلت في عمرو بن الجوح وكان غاكيرا اذا
ما لكثير فقال يا رسول الله بماذا تصدق علي من اصدق فزلت وقد عرفت

الاعطى
الصدق

ان خصوص السبب لا يخص العام بل هو على عموم وليست منسوخة بآية الزكاة كما قال
اذ لا مانع مما جاز حكمه والابقين بالنسبة فيجوز حملها على الصدقة الواجبة والابقين في ذكر الوالد
نفقتها المانع ذلك من اعطاء الواجب لاجاز اعطائه لافي وجب له النفقة ولومن هم الفقير له
ما يحتاجون في طلب علم او فعل عبادة لا بد ان قدر حاجتهم اوفى مؤنة الزواج اذ لا يجزى
الوالد والوجه ما على العموم فيدخل الواجب وغيره من مندوبات الصدقات وواجب النفقات
وصلة الارحام وغير ذلك في الابر ان راجع الى استحباب تخصيص القرابة بالانوار والحق المار اليه
ومنا سوال وموانع شرا ينفعك حاج بالمنفق عليه والجواب قيل من باب المناظر وهو محتمل
كلام السالك على مطلوبه تبين على انه لو لم يرد والاولى الجواب بان سوالهم لم يكن من مطلق
بل من اتفاق المالك التام وهو فضل المسؤل عا حاج بمسؤوله الغضا وهو ان يكون الاتفاق
المذكور في الرابع يستلزم هذا فانما يتفق على الصدقة قال العفو عن الصادق عليه السلام
ان العفو هو الوسط من غير ان يرد ولا اقتدار وعن الباقر عليه السلام ما فضل عن قول الحسن
فانك تسخ ذلك بآية الزكاة وعنا ربك ما فضل من المال والعبارة عن الغنى وقيل ان فضل
المال او طيبه وقربى العفو بالرفع على التجربة اي اي الذي يغفوه هو العفو وقربى النص
المفصولية اي انفق العفو روي ان رجلا في رسول الله ص بليقة من ذهب اصحابها
العزوات فقال خذها مني صدقة فاعرض قائمها من جانب اخر فقال مثل فاعرض عن قول
حاجتها من خذها وحذفها صدقا لوالها بآية الشيخ او عقرته ثم قال سألني احدكم بما له
هو مجلس يتكفوا انما الصدقة عن ظهر غنى وهذا قول الاول كلام الصادق عليه السلام يدل على
الانتم بالارسط في الاتفاق كل واجبا كان او مندوبا صدقة وغيره وهو طريق السلام يدل على
الافراط والتعريف للمؤمنين الثاني كلام الباقر عليه السلام يدل على الاستصحاب الصدقة بما
عن القوت وبذلك وردت اخبار كثيرة وتغيبات عظيمة حتى ان زين العابدين عليه السلام
كان تصدق بها صدقة كسوة الثالث كلام ابن عباس يدل على استحباب الصدقة بما فضل
كراهه الصدقة بما هو توسعه على العيال ولذلك قاله لاصدق وذو ربح محتاج وعلى
كراهية ما لم يبق عنى فان ال ال اعلام ولا كسبه لربا يصير حراما خصوصا وجود العيال
وعلى تحمل الزكاة المذكور لا ذلك الى الاضرار بالمنوع فعلا وسرعا على الام لا ضرر ولا
الاضرار في الاسلام الرابع القول الرابع يدل على استحباب الصدقة بالمال الذي هو الشهي

في العلم السوي لا يشار له
السؤال اول

استنكر ذلك معناه وهو
لم يرد كونه انما

ولذلك نقل عن الحسن عليه السلام انه كان يصدق بالسرك فيقول في ذلك فقال اوحى الله اليه ان
البرحي ينفقوا ما يحبون الحاميه يا ايها الذين امنوا لا تحيطوا صدقاتكم بالبرحي الذي ينفق
ينفق ما لا يربا الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر مثله كمثل صفوان عليه السلام
والي فتركه صليلا لا يقدر ورت على شوق ما كسبه واول الله لا يهدي في القوم الكاهن
الذي هو ان يقول لا اعطى كذا الا حسن ليك وسلبه ذلك والاذى ان يقول ارا حق الله منك او
يحيى في وجهه او ينفق الكلام وينما هو بالجلد والاذى يشرك في كل ما ينفق الصبيعه ويكذبها وانما
كانما يظن الصدقة لان صدورها يكشف عن كونه الفعل لا يقع خالصه تعالى وهو معنى بطلانها
من كان مؤظنا غش على عاثره الله وطلب رضائه لا يصد عنه الا الخيرات وذلك في هذا الباب اما
اعطاه السائل ورتبه يا حسن لذكرك يقول ورتك الله اوسم الله عليك وشهد ان صدقت
الصدقين وكلام او ينفق في السواك عقره ولم يواخذ به والى الاول اشار بقوله من قبل قوله
معه وشارة الحسن اليه ومفخرة اشاره الى انفق عرسه من السائل كما قالهم اذ لم يسمعوا
بما انكم صنعوههم باطلا فكم يحفل ان يمدحهم بالمعروف والمنكر ما هو كسائر الاخلاق الخيرة
فمن خل حسن الرذ وخرجه ثم انه تعالى جعل المارة صدقته والاذى ينفق عليه كالمرا في نفقته
كالمعنى الذي لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر فان قال الذي ينفق ماله صدقة لمصدقة صاى
ابطال الذي ينفق ماله فان كل واحد من الرعا والكفر بسبب تمام لعدم فائدة الانفاق وفي الحقيقة
يندرج المان والمودعة المرافقة عدم الايمان بالله اذ لو كان مؤمنا به ومصدقا بصلواته لكان
معه غيره فيها غايته الاخلاص وطلبه هذا اذ تعالى جعل مثل الذي ينفق ماله رياء التماس
او تنفعه وكذا من الله واليوم الآخر كمثل صفوان اي جبرائيل عليه السلام فاصابه وابل اي مطر عظيم
الفتنة فكم صدقا اي يرد نفيا بلا تراب فالصفوان مثل النفس والارباب مثل الانفاق والابل مثل التراب
والكفر بسبب تمام لعدم فائدة الانفاق وفي الحقيقة يندرج المان والمودعة المرافقة عدم الايمان
بالله اذ لو كان مؤمنا به ومصدقا بصلواته لما اشرك معه غيره فيها غايته الاخلاص وطلبه
مرضاته هذا وانه تعالى جعل مثل الذي ينفق ماله رياء التماس او تنفعه وكذا من الله واليوم
الآخر كمثل صفوان اي جبرائيل عليه السلام فاصابه وابل اي مطر عظيم القطر فتركه صليلا
انما هو دنفيا بلا تراب فالصفوان مثل النفس والارباب مثل الانفاق والابل مثل التراب والكل
وروا التراب عنه مثل زوال فائدة الانفاق قوله نعم لا يفقدون على شوق ما كسبوا على عبيد

صفوان عليه السلام
جبرائيل عليه السلام
التبيين التبيين
يا منصف الغيب يا بكبر العظمة

يوم القيمة شيئا من ثواب ما كتبني الله تعالى لا يهدي القوم الكافر يري لا يطف بهم
اطفا يجبرهم على فعل الظاهر لما فات ذلك الحكم في موضع الكافون موضع المرائين فشد يد
عليه بما لا يربا وانه والشرك في واحد واحد ولذلك قال صلى الله عليه واله الشريف في امتي اخفي
من اخلد السوءاء في الليلة الظلماء وقال لان اخوف ما اخاف عليكم الشريك لا صغير قبل وما الشريك
الا صغيرا لا ربا السائسرة قد افلح من يتخفى ذكر اسم ربه صلى الله عليه واله من ركب اعادى ذكوة العفوة
وصلى صلوة العودية قال ابن عمر ابو الهادي وابن سيرين ودوكة مرفوعا عن امتناعه وتفصيلها
تفصيل ما تقدم من الزكوة معلوم من بيان النبي وبيان الاثمة عطفته على ذلك ان يقع في الخمس وهو
اسم الحق عيسى لما لا يتحققه بنوهاشيه وله شروط وتفصيل وفيه ايات الاول واعلموا انما
غنيتم من شئ فان الله خمسوه والرسول ولذي القربى الشاهدين والمساكين وابن السبيل ان كنتم
اعنتم بالله وما اتينا على عهدنا يوم الفرقان يوما اتى الجمع ان الله على كل شئ قدير اعلم ان الحق على الابر
هنا قسم على قسم تلكه الاقل الغنيمة فالاصح لفائدة المكتسبة والنقل واصطلاحها على
ان ما اخذ من الكفارة كان من غير قتال فهو في وان كان مع القتال فهو غنيمة وهو مذهب اصحابنا
والشافعي وهو مروي عن الباقر الصادق ع وقبلهما يعني واحدا ان عند اصحابنا والشافعيان
القول امام حاشد والغنيمة يخرج منها الخمس كما يخرج من الباقي عبد المؤمن للقاتلين ومن حضر وشا
بيانه اما في باب الخمس فم اصحابنا موصيها بانه جميع ما يستفاد من ارباح التجارات والزراعات
والصناعات زايلا على مونه السنة والكوزر المعادن والغوص الحلال المحتلط بالحرام ولا يخرج
للمالك ولا فدا حرام وارضى الذي اذا اشتراها من سلم وما ينفق من دار الحرب كما تقدم وعند الفقهاء
ان الغنيمة هنا ما اخذ من دار الحرب لا غير دون الاشياء المذكورة نعم اوجب الشافعي في معدن الذهب
والفضة الخمس دون باقي المعادن وقال ابو حنيفة ع في المنطق خاصة فقد شرط ان اصحابنا يملكوا
موضع الخمر على فوهة ولسان الروايات عن ائمتهم ع ان قلت قوله نعم من شئ يدل على ان
الخمسة على ما بين حتى لا يخطى كسبا قبل وهو لا يوجه على انكم فأنكم تشبهون انفسا
الكفر والمعدن والغوص الشافي في قبضه فسيبته ويظهر منه من يستحقه فقول اتفق علما
الاصح على ان اسم هذه الشريك وان قسمه الخمس على التثنية المذكورين في الآية في جواز الرسول
الاصح ان المراد بذلك القربى بنوهاشيه وبنا المطالبين من عبد الشافعي وبنو قائل بقوله عليه السلام
انما انما يطلب ما فارقتا في الجاهلية والاسلام وبنوهاشيه وبنا المطالبين شئ واحد وشريك

سورة الاحقاف
كتاب الخمس
سورة الاحقاف

قوله انما يطلب ما فارقتا في الجاهلية والاسلام وبنوهاشيه وبنا المطالبين شئ واحد وشريك
قوله انما يطلب ما فارقتا في الجاهلية والاسلام وبنوهاشيه وبنا المطالبين شئ واحد وشريك
قوله انما يطلب ما فارقتا في الجاهلية والاسلام وبنوهاشيه وبنا المطالبين شئ واحد وشريك

الزكوة

قلت للفظ وان اقصى العموم
لكن البيان من الاشارة مختصة
ومختصة بالاصح

قوله انما يطلب ما فارقتا في الجاهلية والاسلام وبنوهاشيه وبنا المطالبين شئ واحد وشريك
قوله انما يطلب ما فارقتا في الجاهلية والاسلام وبنوهاشيه وبنا المطالبين شئ واحد وشريك
قوله انما يطلب ما فارقتا في الجاهلية والاسلام وبنوهاشيه وبنا المطالبين شئ واحد وشريك

لخليفة
يقول الحمد لله الذي جاهد في الله خليفته وكان انت الوارث

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the preceding text, written on aged, slightly stained paper.

五

و ما احدث
سار
سرمي
الان
سرمي
سرمي
سرمي

سبحان

مقام

وكتبه ومكة بستان ونبيل
ووزعهم الناس بها وقيل
الاول قوله وضع للناس
فما ذوقوا منه ايام
الغيم

عظميا القام كما عظم ابراهيم
في الايام المنقورة

مجلس

البقرة

[illegible]

على عقد احد امره
وان شاء بالنسبة والمغزو يقتصر بالنسبة لا غير فيقع الفرق بين الفتح واخويه تفصيلا
الاول ان وجوب احد عقد يفتقر للفتح خلافا لما افاد في الفتح لاهل العراق والعقب
وافضل للمصلحة فيمنع ثم ذات عرف والميمن للملك وللطائفة من المنازل واهل المدينة مسجل الشجر و
عند الضرورة الخفية وهي مبيعات اهل الشام واختيارا ومبيعات مجرميك ومبيعات مجرمي الموافق
المذكورة ومن كان منزله اقربا لغيره فممنه مبيعات ومبيعات مجرميك اختارها او التقيت بالحدسية
فما ان الفتح يجب عاذا السنه لعمره وهو جرح خلافا لما افاد في الفتح لاهل من عمره لا بالتحقيق بل بال
تخييل وبيننا خلق الشكر ان عمن الفتح في شهر الحج بخلاف غيرهما السابق ان المتفتح
لا يصح منه تقديم طواف حج على الموقفين اختيارا بخلافهما الثاني ان الفتح يجب عليه
طواف الحج وسعيه وطواف النساء في العاشرا والحادى عشر فلو اتموا جروا ما هما يجوز
لها التأخير طوله في الحج ولا اتم الثاني فان احبها استيسر منها الهدى فيه مسائل الاول
يقال احبها لرجل اذا منع من مكر او مرضى او عذرا قال الله تعالى احبها في سبيل وجهه
اذا حبسه عدو عن المضى او ينجي منه قبل للحبس وهما بمعنى المنع من كل شيء مثل صدق وأصد
فمنعنا في حنيفه كل من منع بعدد ما مرضى او عذرا ثبت له حكم الاحتصار وعندها الي والشافعي
واحد يفتقر بمنع العدد ويحكم اما المنع بالمرض فما لو اسبق على احرامه ولا يتخلل حتى يصل الى البيت
فان فاته الحج فقل ما يفعله الموقوف من عمل العتق والهدى والقضاء هذا اذا لم يشترط عندهم اتمام
الشرط فالصد والحصر وان عند اصحابنا الامامية ان الاحتصار يقتصر بالمرض والصد بالعدوما
واما لا يشترط لاجتماع المنع من بلوغ المراد ولما كان لكل منهما حكم ليس للاخر احصا باسم فان حكم
المنوع بالمرض ان يبعث منه مع اصحابه ويؤاخذهم يوما للتعجيل في ذلك اليوم من كل شيء الا من النساء
حتى يفي القابل ان يحرم واجبا او يطان عنه للنساء ان كان حجه نكاحا والمنوع بالعدو ويبيع هذه حيث
ويحل له كل شيء حتى النساء وهذا فرع الاول لتحقيق الصد عندنا بالمنع عن الموقفين مع الاثر اجماع حصول الاول
اما الصد عن مكر مع حصول الموقفين خاصة فاشكال اقر به عدم عقده ان كان قد فعل فيسقط احرامه
بالنسبة الى القلب والنساء والصد لا غير حتى في بابي المناكس وان لم يتخلل تحقيق فيحل ولا يصح الحج من
قائه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي في العتق وقال الجليلي واحمد الاحتصار في كل تحقيق للنساء
هل الاشتراط يسقط الدم وينفذ التحلل عند حصول الشرط اتم الا في الشافعي واحمد نعم قال مالك وجوده كعدمه
ولا يفيد شيئا وقال ابو حنيفة الشرط عند سقوط الدم لا التحلل لان التحلل يستفاد من الاطلاق عند

سورة البقرة

محمد بن عبد الله بن محمد بن
زكريا بن عبد الله بن محمد بن

ولا صحاح قولان لا يرى بقاء الدم حاله والتحليل مع الشواذ فيه ومع عدم خصه الثالث هل يجب
التحلل بدل الام لا في عندنا انه لا بد له مطلقا وبه قال ابو حنيفة والشافعي في احد قوليه وقال ابو حنيفة
بدله صوم عشرة ايام ولا يتخلل عندهما الا مع البدل الثالث في الاستيسار من الهدى بمعنى تيسيره للتيسر
مثل ان يصعب بمعنى صعب وضعبا متاينة او بقرق او شاة والهدى جمع هدية فكيف جمع هدية بمعنى
التيسر وهو ما ينبغي في كل لغة الرجل هو مغزو من شاة هدية جمع هدية بمعنى تيسيره للتيسر
من الهدى وقيل من هداها اذا ساقته الى ارضه دلالة لينا الى الحرم وموضع ما استيسر من الهدى فليكن
اي اهدوا او فادجوا الى الحرم ولا تخلقوا ارضكم اي لا تخلوا ارضكم عند كونه من لوازمه حتى يبلغ الهدى
عليه عند الشافعي حيث وجد وكحلان التيسر ذبح هدية في الهدى وهي من الحل وعند ابو حنيفة
الحرم مطلقا والصد وحسنه كونه للفقير على الله عليه وعند اصحابنا لا يلزم للصد ولا مكانا واما الحصر فمكر
كان في عرفة ومن كان في شجرة ولا خلاف انه يجب القضاء في فح الفرض الا في رواية عن مالك واما في الذنب
فمنعنا لا يجب به قال الشافعي قال ابو حنيفة يجب ولا يحل قولان والحل بالكسر من الحل اي يتخللوا حتى
يذهب حيث يحاذي فيه ولو كان من اكلوا لقائل فليكن الحكة فممن كان منكم مرضيا يحتاج الى حل
الشعرا به اذ من راسه وهو القمل عليه فله ان اطلق راسه والغدي اما صيام ثلثة او اطعام ستة
مسكين لكل مسكين مدان او عشرة لكل مسكين مدا وشاة يذبحها ويعطيا الفقراء والنسك صدقة قبل
جمع نسك روي ان رسول الله قال لكعب بن جحظة وقد قبل راسه لعلنا اذا اكلوا منى قال نعم يا رسول
الله قال اطلق راسك وصم ثلثة او اطعم ستة مساكين والنسك شاة فكان كعب يقول فشرئت هذه
وروي انه مز يد وقد حج راسه فقال كعب هذا الذي الثالث قالوا ايمنتم فمن غنم الى اخرها هذا فائدة الاول
انه لما ذكر الاحتصار من به اذ لم يرض فاما اذا امنتم اي من المرض والعدو او فادكم في حال امن فممن غنم
بالعصر اي اتفق ليهبها فاصدا الى فليصد ما يقبلها من الهدى بقرق او شاة والفا في من جواب
اذا وفي جوابين وما موصوله وقد تقدم وصحح الفتح والفرق بينه وبين اسبقه ثم ان الفتح فكل من ابتدا
كون حجه ولا يصح له العتق ثم بعد قضاء مناسكها حج بالجمع وذلك تارة في عشرة عتقه وقد يكون العدول من حج
الا فاد فان من دخل حرا ساج الا فاد له ان يفسد حرا ساج الى العتق فممن حج الفتح وهذا منه جميع ففما العتق
ان جماعة من اصحابنا جوزوا هذا الصدق حتى في من العتق ومنهم من يفسد حرا ساج في الذنب والعرف
غير المتعقن وحل الفحل لوراء ذلك سمعنا ابن العليلين وهو اول ما ذكره هذه هي التي سمعنا ان ساجا كان ساجا
على محمد رسول الله صلى الله عليه واله وانا احرم منها واعاقب عليها واسا من دخل قار فاعلان العدول في

سبحان الله الذي خلقنا من
الارض اذا وضعت عليها
ووالله اعلم بالصواب

له العدد والى القمع الا ضرر ومع العدل عيبا لدم خلافا للشافعي في توجيه بناء على
ما قاله من عود الضمير في ذلك الى الهدى وقد عرفت ضعفه واتفق فقهاء الاربع على ان ليس في
الثلاثة فرض عين ثم اختلفوا في ان ايها الفضل فقالوا ذلك واحدا القمع افضل وهو احد قول الشافعي
وفي قوله الاخر لا خلاف في ذلك جعل الهدى لا يسكا وقال ابو حنيفة القرآن افضل والحق عندنا ان
القمع افضل لما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله واستقبلت من امرى ما استكرهت لما سئل الهدى
تاسفانه على فوات العمة المقنع فما لا تاسف على فوات قبل الفضل لانه مشتمل على تكبير العمة
والحق يكون افضل من شك واحدا لما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله في الفاء والقاف التمسك
الثاني في الشهر معلومات فمن فرض فيه من الحج فلا رقت ولا شوق ولا جبال في الحج وما فعلوا
من غير عمله الله وتزددوا فان خير لاد التقوى والتقوى يا اولي الابواب فيه فائدة الا ان
تقدر لا يري زمان الحج شهر كقولهم الشهر شهران معلومات في مروات للناس يريان زمان الحج
لغيره في الشروع وهو دونه على كاهليه في قوله بالنس كالحج وهو شوال وذو القعدة وذو الحجة
عند المحققين من اصحابنا وبه قال مالك وقيل تسعة من ذي الحجة وبه قال الشافعي وقيل عشرة وبه
قال ابو حنيفة والاول اصح لان الشهر جمع والجمع لا يصدق على أقل من ثلثة والاطلاق لا يتم على الكل
حقيقته وعلى البعض بما زل اصل علمه هذا مع ان التحقيق هنا ان يقال ان زلزله زمان الحج ما يقع
فيه افعاله فهو كاللشهر لان بعض المناسك يقع فيه كالذبح والطواف كما تقدم وان اردوا بان
الحج بقواته فهو اما التاسع والعاشر فيكون اطلاق الشهر على بعضه عارضا او نقول ان الفعل اتفق
في ثلثة لا يجب سنا وان كان يقول راي زيد في الشهر الفلان وان لم يكن رايك الا في بعض ساعاته
الثانية فمن فرض في الحج ايام فليكنه بايقاع النية والتبليغ لاربع المتتبع والمعدة اما ان كان
حجرا كمن تقدم وفي هذا لا يقدح في ان احوال الحج لا ينعقد في هذه الا شهر وبه قال الشافعي ولا يوافق
في غيرها لم كون المستلزم من وجوه وهو بط وعلف ابو حنيفة في عقد وعندها لكانه مكره
عنده وعمة القمع لما كانت داخل في الحج بالفضل المتقدم فخرج من ثمة فكان حكمه حكم غيره
اوساها في الاشهر المذكورة الثالثة فلا رقت ولا شوق ولا جبال في الحج بل رقتا النفس من الكلام والعسوف
انخرج عن احكام الشرع والجبال الى المعنى المنقبات الثلث منهيات في المعنى لما تقدم من اقامة الحز
مقام النبي فانما امره في صورة المعنى ليعني بها من الين وخصها بالحج وان كانت واجبة الاجتناب
في كل حال لانه في الحج اسبغ كلس في الصلوة والتطير بقراءة القرآن هذا روي عن اصحابنا ان الوقت

في الشهر المذكور في قوله لا يري زمان الحج شهر كقولهم الشهر شهران معلومات في مروات للناس يريان زمان الحج لغيره في الشروع وهو دونه على كاهليه في قوله بالنس كالحج وهو شوال وذو القعدة وذو الحجة عند المحققين من اصحابنا وبه قال مالك وقيل تسعة من ذي الحجة وبه قال الشافعي وقيل عشرة وبه قال ابو حنيفة والاول اصح لان الشهر جمع والجمع لا يصدق على أقل من ثلثة والاطلاق لا يتم على الكل حقيقته وعلى البعض بما زل اصل علمه هذا مع ان التحقيق هنا ان يقال ان زلزله زمان الحج ما يقع فيه افعاله فهو كاللشهر لان بعض المناسك يقع فيه كالذبح والطواف كما تقدم وان اردوا بان الحج بقواته فهو اما التاسع والعاشر فيكون اطلاق الشهر على بعضه عارضا او نقول ان الفعل اتفق في ثلثة لا يجب سنا وان كان يقول راي زيد في الشهر الفلان وان لم يكن رايك الا في بعض ساعاته الثانية فمن فرض في الحج ايام فليكنه بايقاع النية والتبليغ لاربع المتتبع والمعدة اما ان كان حجرا كمن تقدم وفي هذا لا يقدح في ان احوال الحج لا ينعقد في هذه الا شهر وبه قال الشافعي ولا يوافق في غيرها لم كون المستلزم من وجوه وهو بط وعلف ابو حنيفة في عقد وعندها لكانه مكره عنده وعمة القمع لما كانت داخل في الحج بالفضل المتقدم فخرج من ثمة فكان حكمه حكم غيره اوساها في الاشهر المذكورة الثالثة فلا رقت ولا شوق ولا جبال في الحج بل رقتا النفس من الكلام والعسوف انخرج عن احكام الشرع والجبال الى المعنى المنقبات الثلث منهيات في المعنى لما تقدم من اقامة الحز مقام النبي فانما امره في صورة المعنى ليعني بها من الين وخصها بالحج وان كانت واجبة الاجتناب في كل حال لانه في الحج اسبغ كلس في الصلوة والتطير بقراءة القرآن هذا روي عن اصحابنا ان الوقت

لجميع العسوف والكذب والجبال الخلف يقول لا والله ويل والله وقيل الرضا لم اعد للجماع بالاشا
والعسوف العين له وقيل الجماع ومقدماهاته والعسوف الشاين باللقاب والاسباب لقوله عسوف
المؤمن عسوف وان الجبال هو الماء باغضاب على وجه الحاج والمحاكم قال لا تخشع في ذم البوعمر
واين كثير لا يبين بالحق حلالا عاما على النبي اي فلا يكون رقت ولا شوق والثالث بكافي القرابة
معنى الاخبار باستثناء الجبال كانه لا شك ولا حيل في الحج وذلك ان قولنا كانت تحالفتا سير
العرب فيقف المشعر بالحجامة وسائر العرب تقفون بعرفة وكانوا يتكلمون في سنة ويخون سنة
فرد الوقت واحد ردا للوقت اعرفه فاجزأ الله انه قد انزع الخلاف في الحج واستدل على ان
النهي عنه هو الرقت والعسوف دون الجبال لقوله من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج كيوم ولده
امه وانه لا يري زمان الحج وفيه نظرا نهاذ احمل على الاخبار عن عدم الخلاف في الجبال
لانه كم من خلاف وقع بين الفقهاء وغيرهم في الحج فان نفي يشترط في جميع حوائجها والاول ان
يقال انما نصب الثالث لان الاهتمام بنفي الجبال الاشد من الاولين لان الرقت عيان عن
فضاء الشهوة والعسوف بخالفه امر الله والجبال مشتمل عليه فان الجبال ليشتمل على عيشته
قوله ولا يرفث للفق مع انه يشتمل على امر زائد وهو الاقدام على الايذاء المؤدى الى العذر وامامنا
المذكور فلا ينافي ما ذكرناه لانه مركب من المعنيين الرابع وما فعلوا من غير عمله الله خص وحده
على فعل الخير عقيب نهيه عن الشر فاما العقل وما فعلوا من شئ ليكون شاطرا للشر لانه لم يرد الا بغير
عن عمله بل بحث على فعل الخير عقيب نهيه عن الشر ثم انما اقل سيد ليدل على علم الشر
لانها مستساوية في صحة المعلومات الخماسية وتزودوا اي من العمل الصالح وقيل ان في ثامن الين
ما كانوا يتزودون في الحج ويقولون عن متوكلون وعن نبي الله فلا نطعمنا فيكون كلالا
الناس فتزلت وتزول الاول بان خيرا لاد التقوى والثاني في التزول الشاكر ليس يحكم
الجماع ان يتبعوا فضلا من ذلك فاذا اقتص من عرفت فاذا كروا الله عندا الشعر الحرام واذا كرهه كاهديك وان
كتم من قبله لمن الصالحين هنا احكام الاول انه لا حرج ولا اثم في طلب الحج اما بالجماع او بالانفراد
العصاة والمكراهة او غيرها لاسماع من ذلك عقلا ولا شرعا ولا اناس من العرب يتاثون ان يحجوا ايام الحج
واذا دخل المشرك من البيع والشراء لم يمسك سوق وليس من مخرج بالجماع الحاج ويقولون هؤلاء الهج
وليسوا بالاحجاج فربما الله عنهم ذلك لثامهم وروي جابر عن قدام ان تبغوا مغيرة من ركعتي ا
اقتسم من فوات الا فاضاه الله بكرة من فاضته الماء وهو صعب بكرة واصلا اقتسم انفسكم

منه في قوله ولا يري زمان الحج شهر كقولهم الشهر شهران معلومات في مروات للناس يريان زمان الحج لغيره في الشروع وهو دونه على كاهليه في قوله بالنس كالحج وهو شوال وذو القعدة وذو الحجة عند المحققين من اصحابنا وبه قال مالك وقيل تسعة من ذي الحجة وبه قال الشافعي وقيل عشرة وبه قال ابو حنيفة والاول اصح لان الشهر جمع والجمع لا يصدق على أقل من ثلثة والاطلاق لا يتم على الكل حقيقته وعلى البعض بما زل اصل علمه هذا مع ان التحقيق هنا ان يقال ان زلزله زمان الحج ما يقع فيه افعاله فهو كاللشهر لان بعض المناسك يقع فيه كالذبح والطواف كما تقدم وان اردوا بان الحج بقواته فهو اما التاسع والعاشر فيكون اطلاق الشهر على بعضه عارضا او نقول ان الفعل اتفق في ثلثة لا يجب سنا وان كان يقول راي زيد في الشهر الفلان وان لم يكن رايك الا في بعض ساعاته الثانية فمن فرض في الحج ايام فليكنه بايقاع النية والتبليغ لاربع المتتبع والمعدة اما ان كان حجرا كمن تقدم وفي هذا لا يقدح في ان احوال الحج لا ينعقد في هذه الا شهر وبه قال الشافعي ولا يوافق في غيرها لم كون المستلزم من وجوه وهو بط وعلف ابو حنيفة في عقد وعندها لكانه مكره عنده وعمة القمع لما كانت داخل في الحج بالفضل المتقدم فخرج من ثمة فكان حكمه حكم غيره اوساها في الاشهر المذكورة الثالثة فلا رقت ولا شوق ولا جبال في الحج بل رقتا النفس من الكلام والعسوف انخرج عن احكام الشرع والجبال الى المعنى المنقبات الثلث منهيات في المعنى لما تقدم من اقامة الحز مقام النبي فانما امره في صورة المعنى ليعني بها من الين وخصها بالحج وان كانت واجبة الاجتناب في كل حال لانه في الحج اسبغ كلس في الصلوة والتطير بقراءة القرآن هذا روي عن اصحابنا ان الوقت

في الشهر المذكور في قوله لا يري زمان الحج شهر كقولهم الشهر شهران معلومات في مروات للناس يريان زمان الحج لغيره في الشروع وهو دونه على كاهليه في قوله بالنس كالحج وهو شوال وذو القعدة وذو الحجة عند المحققين من اصحابنا وبه قال مالك وقيل تسعة من ذي الحجة وبه قال الشافعي وقيل عشرة وبه قال ابو حنيفة والاول اصح لان الشهر جمع والجمع لا يصدق على أقل من ثلثة والاطلاق لا يتم على الكل حقيقته وعلى البعض بما زل اصل علمه هذا مع ان التحقيق هنا ان يقال ان زلزله زمان الحج ما يقع فيه افعاله فهو كاللشهر لان بعض المناسك يقع فيه كالذبح والطواف كما تقدم وان اردوا بان الحج بقواته فهو اما التاسع والعاشر فيكون اطلاق الشهر على بعضه عارضا او نقول ان الفعل اتفق في ثلثة لا يجب سنا وان كان يقول راي زيد في الشهر الفلان وان لم يكن رايك الا في بعض ساعاته الثانية فمن فرض في الحج ايام فليكنه بايقاع النية والتبليغ لاربع المتتبع والمعدة اما ان كان حجرا كمن تقدم وفي هذا لا يقدح في ان احوال الحج لا ينعقد في هذه الا شهر وبه قال الشافعي ولا يوافق في غيرها لم كون المستلزم من وجوه وهو بط وعلف ابو حنيفة في عقد وعندها لكانه مكره عنده وعمة القمع لما كانت داخل في الحج بالفضل المتقدم فخرج من ثمة فكان حكمه حكم غيره اوساها في الاشهر المذكورة الثالثة فلا رقت ولا شوق ولا جبال في الحج بل رقتا النفس من الكلام والعسوف انخرج عن احكام الشرع والجبال الى المعنى المنقبات الثلث منهيات في المعنى لما تقدم من اقامة الحز مقام النبي فانما امره في صورة المعنى ليعني بها من الين وخصها بالحج وان كانت واجبة الاجتناب في كل حال لانه في الحج اسبغ كلس في الصلوة والتطير بقراءة القرآن هذا روي عن اصحابنا ان الوقت

هو مضاعف مجزوم باداء الشظا اذا عرفت هذا حكمه الاول السعي عندنا واجب وكن من تركه
جل جهه وبذلك فالصالح والشاقي لان النبي صلى الله عليه وآله قال لا سعي فان الله كتب عليكم السعي والصلوة
اهل البيت ثم قال ابو حنيفة وجب غير ذلك وقال جماعة من المفسرين وافقها هو سنة لظاهر
العبارة فان رفع الجناح لا يستلزم الوجوب لانه اعم منه والعام لا يستلزم الخاص قلنا علمنا
ستلزام من بيانه صوبان اهل بيتهم السعي سبعة اشواطين الصفا الى المروة سوط
وبالعكس فالقوم من الصفا الى الصفا سوطا ان الطواف البيت من الحجر الى الحجر سوطا وهو سوط لعدم
القف عليه في بيانه ص الثالث يجب البداة بالصفا وان كانت لاول ايه في ثيابا لكي لقوله
ابد واعباد الله لانه هكذا فعل النبي صلى الله عليه وآله واله في بيانه يكون واجبا الرابع قيل في قوله ومن
نظروا حيزا في السعي بينهما بعدا بيانه بالواجب وليس ينبغي ان يستحب السعي ابتداء
بل اذا زاد سوطا سهوا استحب كما لا سبوعين وح يكون المراد به من قطع بالبحر والعمر
الابتداء بالواجب ويكون المراد الصعود على الصفا واطاله الوقوف عليه فقد ورد انه يسبق
الوقوف فقد قرأ سورة البقرة في سحر وروى انه يورث الغنى وقال بعضهم على اطلاع اى تنبيه
كان من القرأت فان الله شاكر اى يحيا على الشكر باضعائه من الثواب عليه فقد راجع بصلاله
من الجزاء الثامنة والبدن جعلناها لكم من شعائره لكم فيها خير فاذا ذكر الله اسم الله عليها صلات
فاذا وجب جنبوها فكلوا منها واطعموا القانع والمعتر كذلك يحذرنا لكم لعلكم تشكرون ان
ينال الله حرمها ولا دنائها ولكن يناله التقوى منكم كذلك يحذرنا لكم لعلكم تشكرون ان
بشر المحسنين البدن جمع بدنه وحيها لا باغاصه سعي بالعظم بدنها ونصبها من باب ما اصبر
عامله على غريظه التفسير والاصل بدن ضممت جمع بدن كمن وفروا من هذا التبعيض اى بعض شعائره
ويتعلق بحار والجرى ويعلل بخلاف اى جعلناها لكم وجعلناها من شعائره لكم لعلكم تشكرون ان
نظنها والجرى يطلق على المالكين وانما ذكر ذلك لانه في المعنى تعليل كون شعائره من شعائره لعلكم تشكرون ان
عزها مع كونها كثيرة النفع والجرى وشدة محبة الانسان للمالين ادراكا ليل على فقه الدين وشدة تعظيم
اسم الله في تقديم معنى ذكر اسم الله وصوائفها في صف واحد وانما جعلها على المالكين موقفا اى
سواء لله وفرا بضا صوائف ووجوب جنبوها اى سقطت قطرها على الارض وسكنت وبردت ونظمت
وجب الحايطة اى سقطت وهما في بدا الاكل ان الامم الاكل من شعائرها كمنها كانه فان الكحلان يجب العشاء
عليها حتى يعلوها وشعورها ويكون هنا اسما خفيا او هدى من تشيع فلا كل من لا خفية نذب وكذا

المراد بالبدن جمع بدنه وحيها لا باغاصه سعي بالعظم بدنها ونصبها من باب ما اصبر عامله على غريظه التفسير والاصل بدن ضممت جمع بدن كمن وفروا من هذا التبعيض اى بعض شعائره ويتعلق بحار والجرى ويعلل بخلاف اى جعلناها لكم وجعلناها من شعائره لكم لعلكم تشكرون ان

خبركم بغير

او هو السعي

من هدى القرآن اتفاقا واختلفت في هدى التمتع بقيل الوجوب وقيل بالنسب ويصح من قال با
لوجوب بظاهرها لا ينفكوا منها فانه حقيقة في الوجوب على الرأى الاقوى ويقول الصادق عليه السلام
اذا نصبت اعرسك فكل واطعم كما قال نعم فكلوا منها واطعموا القانع والمعتر وهذا المختار فانه
كانت الامم قبل شرعنا يعيشون من اكل لشاكلهم فرفع الله عنهم الحرج من اكلها في الملاءمة قال الجوهري
القانع الراضى بما معه وبما يعطى من غير سواك من قنع بالكرس يفتح قناعه فهو قانع وقيل يفتح العين
فيهما فاقوا قناعه وقنع اى خضع وسارفا لمعنى الاقل المقبول السواك بل السابك على الشا في المعترض من
غيره سواك وفي الزوايات ما يدل على القولين ان قلت فلتقدم والطمع الباقى الفقير هنا القانع
والمعتر فادعاهما قلت لامناجات يجوز اجتماع الوصفين في واحد ان يكون ذا صفتين فقره وبيانا
فانه ظاهر الزوايات والفتحة على قسمه الهدى اطلاقا وقيل ندا وهو الاشرى يصدق بثلثه
وهي ثلثه ويكمل ذلك لو كان الماكول اقل من الثلث جاز يجب كون الهدى الواجبة ما فيه مذهب
المراد ان لا يكون على كفة ثمة وبه يخل ذلك فهو ثمة لكم فيها خير والناظر والمهمول خير فلهذا في بيان
المراد فكلوها اى ينال ذلك حتى الله هو هذا البدن وانما دما يفتح بها الفقير اى يقطع بل يناله رضاه
التقوى منكم بامتنال او امره والاشياء عن فواهيده واستخراج تلك البدن من ماله طيب لا يشبهه فيه
عن خفاء النفس فان الطبيعة شجرة ومخالفها من التقوى والمراد ينال الرضا بحسبه قيل ان الجاهلية
كانوا اذا غزوا البدن لطمع البيت بدما يفتحها فاداد المسلمين ان يفعلوا كذلك فها هم بهذا لا يكتفون
فحازها لما وصفتها بانها تدن عظامهم فيها منافع وانها فائدة اخبرنا الله كاجلها بثلث الاوصاف
غزوها لكم وذلك بغير عظمه شجرها الشكر وكذا ذلك للتشجيع لانه ذكره لانه شجرها معلل بالشكر
سبحان كفى الشكر فحق الشكر معنى الشكر اى الشكر به بالتيكبر فها هم بذلك انما هو سبب تقوى
القلوب وقد تقدم ان تعظيم المنعم الامم من اوان امتثال امره التاسع اقل صدق الله ورسوله
يا ايها الذين آمنوا اسجدوا لله اسجدة خاشعة ومقرونين لها ما روي عن الصادق عليه السلام
دون هذا فاسجدوا لله اسجدة خاشعة اى سجدوا لله اسجدة خاشعة في الدنيا والآخرة ان المسلمين
قد دخلوا المسجد فاسجدوا لله اسجدة خاشعة وحسبوا انهم داخلوا مكة فاسجدوا لله اسجدة خاشعة
قال المناقبون ما حلقنا ولا نصنأ ولا دخلنا المسجد حتى ناسك من اسجدنا من اسجدنا
وكان دونه في العام القابل وقوله انما ياصدب بفتح الحاء الخاضع الى ما روي عن الصادق عليه السلام
صدقا للباسا بالحق وراى الحكمة وهو غير بائع من المبطول ولا من المبتلى بوجوب ختمه بخلافه

المراد بالبدن جمع بدنه وحيها لا باغاصه سعي بالعظم بدنها ونصبها من باب ما اصبر عامله على غريظه التفسير والاصل بدن ضممت جمع بدن كمن وفروا من هذا التبعيض اى بعض شعائره ويتعلق بحار والجرى ويعلل بخلاف اى جعلناها لكم وجعلناها من شعائره لكم لعلكم تشكرون ان ينال الله حرمها ولا دنائها ولكن يناله التقوى منكم كذلك يحذرنا لكم لعلكم تشكرون ان بشر المحسنين البدن جمع بدنه وحيها لا باغاصه سعي بالعظم بدنها ونصبها من باب ما اصبر عامله على غريظه التفسير والاصل بدن ضممت جمع بدن كمن وفروا من هذا التبعيض اى بعض شعائره ويتعلق بحار والجرى ويعلل بخلاف اى جعلناها لكم وجعلناها من شعائره لكم لعلكم تشكرون ان

البنية وتقتضئها على التبر والطعم ستين مسكنا لكل مسكين نصف ضاع فلو لم يقرب بالسبتين
 كفاهم ولو زاد لم يلزمه الزائد وكان له فان عجز عن الاطعام صام عن كل مسكين يوما ولو قتل
 حمارا وحشيا او شبهه فعليه بقرن اهله ومع العجز يقتضئها على عشر والحكم ايضا كما تقدم
 وان قتل ضياعا فعليه شاة ومع العجز يقتضئها على عشر والحكم ايضا كما تقدم والعجز يقتضئها
 النعم في معنى ان كان في شئ وفيه كره ان كان في غيره قالوا واما غير هذه الثلثة فما قد ذكره من جوارحه
 لتعذر وقت الاخراج وبالمقدرة فيه جزء فقيمة الصيد وقت ان لا في العاشر هل ابدل في الاقسام
 الثلاثة على الخيرة لظاهر الآية لمكان او على الترتيب حتى لا ينقل الى الاطعام الا مع العجز عن البنية
 وشبهها ولا ينقل الى الصيام الا مع العجز عن الطعام قولان قال ابو حنيفة والثاني في بعض المغيرين
 بالاول وقال ابن عباس في سائر روايتين وجماعه بالثاني وكلا القولين رواه اصحابنا فقال
 المفيد وابن ادریس بن الحنفية والشيخ وابن بابويه بالترتيب والعمل به احوط خصوصا في البراءة
 وعلى القول الاول قيل التخيير للقاتل وهو الاقوى وقيل للمكسب الحادي عشر فذكرنا عن اصحابنا
 ان التقدير غما هو للنعم وبه قال عطاء وجماعه وقال قتادة يقوم الصيد للمقتول احتيا ويجعل عنه طعاما
 وكذا اختلفت في الصيام فقال الشافعي يصوم عن كل مد يوما وبه قال عطاء وقال اصحابنا يصوم عن
 كل مدتين يوما وبه قال ابو حنيفة وجماعته وقوله وعدل ذلك على عدل الاطعام وعرض اذا عطل
 بكسر العين ويستعمل الكسرة المسلمون مقدارها الفتح في المساوي حكاه وان لم يكن من جنسه
 قوله ليدفع متعلق بقوله فخره اي عليه كذا ليدفع سوء عاقبة هتك حرمة الاحرام والوبال
 المكروه والصرف في العاقبة ومنه قوله واخذناه اخذنا وبيلوا الطعام الويل ما ينقل على اللعن
 قوله عفا الله عما سلفنا اي سلف قبل نزول الآية وقبل قبل ما سجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وقيل قبل الاسلام ويمكن ان يفهم من قوله ليدفع وباله ان الكفارة تقع عقوبة لا مكسرة
 وهذا ظاهر من التعليل الثاني عشر ومن عدا فينتقم الله منه اي ومن عدا القتل الصيد بعد هذا التخيير
 فهو ممن ينتقم الله منه وهل ذلك مانع من وجوب الكفارة عليه ام لا فان ابن عباس فهم وبه قال
 اكثر اصحابنا وقال الحسن بن جبير وعامة الفقهاء لا يلزم وبه قال بعض اصحابنا وهو الحق ويتفق
 الكلام في هذا الباب ان نقول اذا تكرر في عامين في احراسين لا في يوم الكفارة اما في العام
 العام الواحد في احراسين فيحتفل ان يكون كالا ولا على لزوم الكفارة لتحقيق الاطلاق لغيرها وهو
 الظاهر وان لا يكون فيقع فيه الخلاف فتركوا اقسام الاول خطأ وسهو عقيب عمدا الثاني

في قوله عفا الله عما سلفنا اي سلف قبل نزول الآية وقبل قبل ما سجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقيل قبل الاسلام ويمكن ان يفهم من قوله ليدفع وباله ان الكفارة تقع عقوبة لا مكسرة وهذا ظاهر من التعليل الثاني عشر ومن عدا فينتقم الله منه اي ومن عدا القتل الصيد بعد هذا التخيير فهو ممن ينتقم الله منه وهل ذلك مانع من وجوب الكفارة عليه ام لا فان ابن عباس فهم وبه قال اكثر اصحابنا وقال الحسن بن جبير وعامة الفقهاء لا يلزم وبه قال بعض اصحابنا وهو الحق ويتفق الكلام في هذا الباب ان نقول اذا تكرر في عامين في احراسين لا في يوم الكفارة اما في العام العام الواحد في احراسين فيحتفل ان يكون كالا ولا على لزوم الكفارة لتحقيق الاطلاق لغيرها وهو الظاهر وان لا يكون فيقع فيه الخلاف فتركوا اقسام الاول خطأ وسهو عقيب عمدا الثاني

الكفارة جميع اليه والعرب تسمى اليه محررا ومنه قوله الفداء في التبر والاعطى على العجز كونه ما به على كل الذي دخله والامانة والسيان على ما في قوله العرب عفا الله عما سلفنا اي سلف قبل نزول الآية وقبل قبل ما سجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقيل قبل الاسلام ويمكن ان يفهم من قوله ليدفع وباله ان الكفارة تقع عقوبة لا مكسرة وهذا ظاهر من التعليل الثاني عشر ومن عدا فينتقم الله منه اي ومن عدا القتل الصيد بعد هذا التخيير فهو ممن ينتقم الله منه وهل ذلك مانع من وجوب الكفارة عليه ام لا فان ابن عباس فهم وبه قال اكثر اصحابنا وقال الحسن بن جبير وعامة الفقهاء لا يلزم وبه قال بعض اصحابنا وهو الحق ويتفق الكلام في هذا الباب ان نقول اذا تكرر في عامين في احراسين لا في يوم الكفارة اما في العام العام الواحد في احراسين فيحتفل ان يكون كالا ولا على لزوم الكفارة لتحقيق الاطلاق لغيرها وهو الظاهر وان لا يكون فيقع فيه الخلاف فتركوا اقسام الاول خطأ وسهو عقيب عمدا الثاني

خطأ وسهو عقيب مثلها ولا كلام ولا خلاف في لزوم الكفارة فيها الثالث عمد عقيب خطأ
 او سهو عمد عقيب عمد وفيها الخلاف فقال المرتضى ابو الصلاح وابن ادریس والشيخ في
 الخلاف والمبسوط بل وزم الكفارة لعموم ومن قبله منكم متعمدا وهو عام بحسب الاستحسان
 وقوله ومن عدا عني صاحب القضيض لا منافاة بينهما التي شرط في التخصيص لما ذكرناه من قبل ان الكفارة
 عقوبة فلا تكون منافاة للاستقام والقول ص عليه السلام في صحبة ابن عمر عليه السلام عدا كفاارة
 وهو عام بحسب الزمان وقوله م ايضا في حسنة معوية ابن عمار عليه الكفارة في كل ما اصاب
 وهو عام بحسب الاحوال ان كانت مصدرة وبحسب اختصاص المصدا ان كانت موصولة او
 موصوفة وقال الشيخ في النهاية وابن التبراج لا يلزم العايد كفاارة لقوله ومن عدا فينتقم الله منه
 والتفصيل قاطع للشرك فكما لا انتقام في الاول فلا جزاء في الثاني والحواب قد بينا انه لا منافاة
 بينهما وان الكفارة عقوبة لقوله تعالى ليدفع وباله ان الكفارة في الخطأ لا زم قطعاً فيكون
 في العمدة او في باب التنبيه بالادنى على الاعلى قوله والله عزيراي ليس من بعضي عقيب بل
 هو الغالب على سواه ولا انتقام اي ليس ممن يعمل السياسة ويجعل ناديين من يحتاج الى السادة
 بل ينتقم منه بقدر الاستحقاق الثالث احل لكم صيد الحرم وطعامه من اكله والسيان ومن
 عليكم صيد البر ما دامتم حرمات وتعالى الله الذي لا يشترط حيا ان الحرم لا يمكن ان يشترط
 الا في الماء فقبل كله حلال لقوله عليه السلام هو الطهور وما معه والحل ميتة وهو مذنب
 الشافعي ومالك في حلال السمك مثله في البر فقبله في البر حريم لا يحل الا السمك وعندنا لا يحل
 الا السمك فليس لا غير والمراد بطعامه قبل هو ما قد فرج الميتة وهو باطل عندنا فان ابن عباس انه
 الملوخ وهو الملوخ في الذهب هل البيت عليهم السلام وانما طعمه ما لا يدخله طعم فليس
 المقاس من الاغذية فعلى هذا الصيد ما كان طرياً والطعام ما كان ملوحاً قوله متاعا بمعنى متبعا
 كالسراج بمعنى السراج والسمك بمعنى السلم وهو مفعول لما حل لكم متبعا اي لاجل تمتكم
 واتقاكم والسيان المسافر من يترؤن من السمك طرياً وقد يلبس بالبر ما يبيض ويخرج في البر
 وان كان يعيش في بعض الاوقات في الماء كما علم انه لا خلاف ان ما صاده الحرم فهو حرام عليه ولو
 غيره من غير الحرم وما صاده الحرم لم يفسد ايضا على الحرم به قال عمر بن عباس وقال عطاء
 مجاهد وابن جبير لا يجرم الا ان يذلل عليه او يذلل ليه وبه قال ابو حنيفة واحكامه وعندنا مك
 والشافعي في حلاله لا يباح له ما صيد لاجله وكذا خلاف في ما صاده الحرم من احراسه وما قلنا

في قوله عفا الله عما سلفنا اي سلف قبل نزول الآية وقبل قبل ما سجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقيل قبل الاسلام ويمكن ان يفهم من قوله ليدفع وباله ان الكفارة تقع عقوبة لا مكسرة وهذا ظاهر من التعليل الثاني عشر ومن عدا فينتقم الله منه اي ومن عدا القتل الصيد بعد هذا التخيير فهو ممن ينتقم الله منه وهل ذلك مانع من وجوب الكفارة عليه ام لا فان ابن عباس فهم وبه قال اكثر اصحابنا وقال الحسن بن جبير وعامة الفقهاء لا يلزم وبه قال بعض اصحابنا وهو الحق ويتفق الكلام في هذا الباب ان نقول اذا تكرر في عامين في احراسين لا في يوم الكفارة اما في العام العام الواحد في احراسين فيحتفل ان يكون كالا ولا على لزوم الكفارة لتحقيق الاطلاق لغيرها وهو الظاهر وان لا يكون فيقع فيه الخلاف فتركوا اقسام الاول خطأ وسهو عقيب عمدا الثاني

وَمِنْهُمَا نَكْنِزُ لَهُمُ الْبَتَّةَ

قبل لا يعمل احد بعدى ولم يحل له الاساعة من النهار وقيل المراد الامن من الخدب والخطأ
اسكنتم بواحد من ذرى ذرع الثانية في الاية دلالة على جواز سوال الله عن الرزق وصعته بل
سوال الرافهيه في المعينه وحسن الحال طلبة الماكل لقوله من الغرات اذ لو كان المراد ان
وهو ما سلكه لما اوجح الى ذكر الغرات وعن صمد هو غرات القلوب اي جديهم الى الناس
ليشربوا اليهم وعن الباقين ان المراد ان الغرات تحمل اليهم من الافاق وقد استجاب الله تعالى
له حتى لا يوجد في البلاد والشرق والغرب ثمخ الا يوجد فيها حتى يجدوا يوم واحد في امة
ربيعية وصيفية وحريفية الثالثة الموصوف لكم بالامن والبيت ايضا والدعاء لاهلها
بكم الرزق وغير ذلك من النعم امور مشعر بافضليتها المجاورة فيها وحسب رد سوال وهو انه
كانت لها وجهها مكرهه فجابا بنذكر كذا كراهية اسباب الاكل خوف عدم استمرارها وسقوط
عملها من القلوب التمسك احد مقام الذب فيها فانه عظيم مرجع لتضاعف العقاب الثالثة
ان المداومة على صحبتها توجب الملا له ومقارنتها تبث على الشوق اليها والحصول بها الثالثة
قبل ان مكة كانت من قبل دعوى ابراهيم من لدن الله من الحنف والازل والطوفان وغير
من انواع المملكات وانما نذكر ذلك بدعائه وقيل بل كانت قبل دعوه كسرا للبلاد واستدل
على ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم ان ابراهيم حرم مكة وناحرت المدينة والثاسعة اذ رفع ابراهيم القوام
من البيت واستعمل رتبنا تقبل منا انك انت السميع العليم يرفع فعل مضارع ومع حكا
حال وقيل به انه خبر مراد به الامر وليس بشئ لانه مجاز والاصل عدمه والقوام جمع قاعد وهي
الساقيات ولذا لجمعها فان كل ساقي قاعد بالاضافة الى ما فوقه وبناء للاضافة الى ما تحته و
معنى يرفع اي يثبت ويبني فان كل ساقي اذا فرغ منه يتصف بالشبوت ونفع اليها امر لا يشوبه فاطلق
الامر واراد الملزوم وهو اوضح من قولنا يبني على القواعد ولم يقل في اعد البيت لان اعداها
افصح من ايدان البناء او جوبها والبيان بوجوب ذلك والذم بعد الاذم واستعمل
مرفوع بالابتداء وخبر محذوف تقديره واستعمل بنا وله والواو للحال وصفه بالخ العلم به فان بناء
البيت يحتاج الى من يباينوا ويبني به يباينوا في التلويح وكذلك فرغ عبد الله بن مسعود انك انت السميع
اي لدعائنا العليم بضمنا ونياننا وهذا في اعد الاصل عجاها ان قل من بناء ابراهيم ولكن
قال الحسن ان اول حج البيت ابراهيم والقولان ضعيفان والحق ان البيت كان قبل ابراهيم
عليه السلام وروى ان الله اتى ابا قحافة من ابوت ابجته له بآبان شرقا وغربا وقال الله لا دم

عزل
حين

نوع
تبعث

نوع

قد ابطت لك ما بطت به كما يطاف حول عرش توحه آدم عليه السلام من الهند شيئا الى مكة
تلقته الملاكمه فقالوا برحمتك يا آدم لقد لقد جئنا هذا البيت قبلك بالتمام وقيل حج
آدم عليه السلام اربعين سجدة على رجليه من الهند وفي رواية اخرى عن آدم هذا البيت ائت
ايته على قومه منها سبعون سجدة وثلاثون سجدة وكان ياتيه من احيى الشام وكان على نور
الثالثة لما كان الطوفان رفع البيت الى السماء الراهبه وهو البيت المعروف ثم امر الله ابراهيم
عمره وعمره جبرئيل مكانه وقيل بعث الله سبحانه اخوته ونودي ان ابن علي ظله لا يرد ولا
يقص وروى انه بناء من خمسة اجبل طور وسيناء وطور زيباء ولبنان والحوي واسه
من حرم جاءه وسبيل على البحر الاسود من السماء وقيل تحض ابقير بالشق عنده كان مخفيا
فيه ايام الطوفان وكان ياقوته يضلته نرا سو دبل مسته الحيف في الحاهلية الى الله في قوله
ربنا تقبل منا دلاله على انها نبينا للعبادة لا للسكران فان سوا القبل لا تصور وفيما وقع عبادة
واستدل بعض حشوة العامة بهذا الاية على ان الاجزاء قد ينقل عن القول فان الحجرى صافى
على الوجه المأمور به شرعا ويخرج عن العرف والقبول ما يثبت عليه الثواب فانها مع سنا لا
التقبل مع انها لا يعلن الاضلاع حيا كالحجر باوكان ذلك السوال الحصول استحقاق الثواب
وهذا نظر فاسد فان السوال قد يكون بالواقع كما في قوله رب احكم بالحق او يكون على وجه الانقطاع
والله اعلم الغايبات وانا جعلنا مسلي من لك وتزينا امة مسلمة لك وانا مناسكنا وبنت
عليها انك انت الثواب الرحيم هذا سوال انقطاع اليه سبحانه وتعالى ايضا ورواه جعلنا متقايين
والامر انك انت اهلك او انشاء على الاسلام في المستقبل والتحقيق ان هذا الكلام يقع اتمه
على السلوك في حياته وانا انما انا واخلصا وبعيدا الوصول لضعفنا ثبنا ومن هنا يستعمل التبدين
والتبعض وعلى التقديرين انما حضنا الذرية لانهم احق بالشفقة والشفقة كما قالوا في الغنى
واهل كبرنا اقبل اذاده محمد صلى الله عليه وآله وعن صمد ارادني هاتيم خاصة وارانما
سكننا اى عرفنا مواضع عبادتنا في الحج فاجاب الله تعالى دعاهم كما وعده جبرئيل له وادها المناسك
نرا اذها في اليوم عرفه فاما الميعات قال ابراهيم عرفه قال نعم سأل في الوقت عرفه والموضع عرفات
وتب علينا ما هو الاولى بنا فعله كثرات المندوبات واشتغال على تيسر بالمباحات لان محبتها
مأخذ من الامم على معصية فابن قبل قوله تعالى واذ ان من الله ورسوله من الناس يوم الحج الاكبر
يريد بالحج يوم عرفه لان موقف عرفه يسمى الحج ومنه قوله ص الحج عرفه وروى ذلك عن علي بن ابي طالب

ويكون مقابل المنعص في العام الاقل ثم قال والمحرمات قصاصا على من يجرؤ القصاص في كل شيء عني
 في هتك حرمة الشهر ثم علم الحكم فقال المنعص على من فاعندوا عليه فان رفع الشريعة وشبهه
 المجازي عندنا فاجاز تسمية الشيء باسم مقابلة وانقوا الله في اخذكم من اعتدوا عليكم بحيث لا يخلوا
 مثل ضلعه وفي الاية احكام الاول اباحة القتال في الشهر الحرام لمن لا يرى له حرمة لعم من ان يكون
 ممن كان يرمي الحرصا ولا يجهل اذا جاز قتال من كان يرى حرمة قتال غيره او يجوز مقاتلة المحارب
 المعتدي بمنزلة لقوله والمحرمات قصاصا على الاول لانه اذا دهم المسلمين واهم من عد
 وغشي منه على دينه الاسلام يجوز قتاله ويكون ذلك واجبا لان الجهاد من خاصته انه اذا
 كان جليزا كان واجبا سواء كان الامام حاضرا او لا الرابع انه اذا كان الانسان بين قوم ودهم
 عدو غشي منه على نفسه جاز قتاله ذلك العدد ويكون قصص الدفاع عن نفسه لقوله فمن
 اعتدى عليكم فاعندوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم الخامس انه يجوز ايضا ان يقتل في الاية
 ان العاصب والظالم اذا لم ير المظالم ان يؤخذ من ماله قدر ما غصبه سواء كان يحكم الحاكم
 او لا السادس ان المجازي منصوص اذا اتفق على مجازاته المعتدي لان الله تعالى الخامس وما
 لكم لا يقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا
 اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها واجعل لنا من لذك وليا واجعل من لذك نصيرا وكان
 قوم نبيكم من المسلمين قد خرجوا عن الجرح واجتهدوا الكفار على اقتنائهم عز دينهم ونوعدهم
 بالمكروه استغاثوا فادعوا اولئك المستضعفين بهم ان يخلصهم منهم ويخرجهم عليهم
 فانزل الله هذه الاية حصا للمؤمنين وحثا لهم على الجهاد وتخليص اخوانهم من ايدي الكفار و
 الاستغاث بها من مشرب بالتقصير قوله والمستضعفين منصوب عطف على جعل في سبيل الله و
 قيل المضاف محذوف اي وفي بكرة المستضعفين او اعراب المستضعفين والقرية هي مكة
 فلما فتح رسول الله مكة كان لهم وليا فاستعمل عليهم عتاب بن اسيد فكان لهم نصيرا وفي
 الاية دلالة على وجوب الجرح عن دار الشرك وعددا العاجز عن ذلك وجوب السعي على المؤمنين
 في تخليصهم من ايدي الكفار وفيها ايضا اخبار باجابه الدعاء خصوصا لمن هو في حال الضرو
 والجرح فيها ايضا دلالة على الوجوب المداخلة عن المؤمنين العاجز عن دفع من ظلمه لانه من باب
 الحسد السادس يا ايها الذين آمنوا لا تأخذوا عدوكم فاعندوا ثبات او انفر واجمعا الخطاب للمسلمين من
 المنافقين والمؤمنين المخلصين بدليل قوله فيما بعد وان منكم لمن ليبطئن اي ويبطئن وخذوا

خذركم اي خذوا طريق الاحتياط واسلكوه واجعلوا الخذ ومكث في دفع ضرر الاعداء عنكم
 والخذر والخذر بعنا واحد كالخز والآخر فانفر واى سيرا الى العدو وثبات اي جماعة بعد
 جماعة وهي سرايا وانفر واجمعا اي جيتا واحدا وقيل الخذر السلاح عرق عليه السلام قال
 الطبرسي وهو اصح لانه اوفق بقياس كلام العرب ويكون من باب حذف المضاف الى الات
 خذركم وفيه نظرا لانه اتبع في غير هذه الاية عطف السلاح على الخذ كما تقدم والعطف يقتضي اتفاقا
 وقوله انه من هذا المضاف خرج عن القول لانه منه الخذر بانه السلاح ولو قال انه يسقى
 السلاح خذركم لان يحصل الخذ ولكن اصوب وعلى هذا ويكون قوله خذوا مستعملا في موضع
 اتفقوا وفي الاية حث على الاستعداد للجهاد ايجاب النفور الى الاعداء للجهاد انما عبر قليلا
 في سبيل الله الذين يشرون بحياة الدنيا بالآخر ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل او يفلح
 نوبته اجر عظيم لما امر المسلمين كافة بالجهاد في سبيله اخبرنا بان الامر بها في الحقيقة اتسما
 بتوجه الى السعدا المخلصين وهم الذين يبيعون الحقم الدنيا بالآخر اي يستبدلون تلك
 بغير رضا وايتا كما يرى في البايع بالحقم عوضا عن بيعته ويشترى يستعمل بمعنى البيع ويعنى
 الاشر والاولا اظهر في الاستعمال وهو المراد هنا ثم اتفق حث على الجهاد حثا عظيما بان
 الجهاد لا يترك من الفوز باحد المحسنين اما الاخرية فلا ريب فيها فانها تابعة لقصد ونيت سواء
 فلبس وطلب واما الدنيا فبأنها حاصله مع الظفر قطعا ومع عدمه تخلص من اللآيم والمذهب وتحصيل
 الميع والثناء ومثل هذه الاية قوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم بان لهم
 الجنة فيقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعدا عليه حقا في التوبة والابحار والقران من
 محمد من الله فاستبشر ايديكم الذي بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم وسبب تروها لربما بايعت
 الانصار رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعون رجلا قال عبد الله بن رباح اشترطوا زيد بن الخطاب
 ما شئت فقال اشترطوا ان يعبدوه ولا يشركوا به شيئا واشترطوا ان يمتنعوا ما تمنعون عنه
 انفسهم قالوا فاذا فعلنا ذلك فما لنا نطلب قال الجنة قال ربح البيع لا يغنله ولا تستقبل فترت فيها
 ايضا حث على الجهاد وعظم فائدة ومعناه ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم وحيواتهم الامارة
 بالجنة فالبايع هي انفسهم والعاقلة والمشتري هو الله والسلعة هي النفس الحيوانية والحق هو الجنة
 والمراد بالاشترى هو ابدل انفسهم بحيواتهم بالجنة فاستعاد له الاشرى والاستعارة مبالغة
 في التشبيه يقول زيد كاسد فاذا بالعت قلت زيدا لا ليس شراء حقيقيا لان الله هو المالك

الملائكة

للغن والسلعة والبائع اختصاصا بالسلعة كاختصاص المستعير بالعين على الكفا فكذلك
هنا ولما كانت السلعة غير هاضم احتاج الى من يقيه البايع وهو هنا تكليفه بالخدمة فذلك قال
وعدا عليه وهو مصدر موكد يضمن ان يحمله وهي ان يحمي حبه وحفاظته قوله ومن وفي يحمي
من الله الاستغناء على سبيل الانكار واو في التفضيل الى ليس احدا كثر وفاء ولا احسن من الله وكيف
لا وخطف الوعد ينجح والفتح محال عليه سبحانه فاستبشر يا غدا وحكم من العظمة والسرور في هذه
المبايعه وكيف لا وقد اعطيت الشئ المحض العاني واخذتم الحظير البالي في ذلك هو العز والعتيم روي
ان رجلا قال لزين العابدين انك قد ائزيت الحج على الجهاد والله يقول ان الله يشتري من المؤمنين انفسهم
واموالهم بانهم الجنة فقال نعم فاذا ما بعد ما يتابون العابدون الحامدون الساجدون اذا رايته هؤلاء
فاجاهد معهم افضل الحج اشاق منه الى ان يجاهدوا مع المومنين هو الجهاد مع المعصوم لا يجهاد كان
تتبعها للسلطان على حمله وانه ليس من له الاعتراف على مثل هذا الرجل العظيم العالم بشرايط العبادات و
اسرار الطاعات الثامنة ما كان لاهل المدينة ومن سجد من الاعراب ان يتلقوا رسول الله ولا يرو
بانفسهم عن نفسه ذلك بانهم لا يبيعهم خطاء ولا يصب ولا يحضه في سبيل الله ولا يطيئون موطاء يعظ
الكفار ولا يتأولون من عدو ولا الاكثية لهم عمل صالح ان الله لا يضيع اجر المحسنين ولا ينقضون
نقطة صغيرة ولا كبيرة ولا يقطعون واديا الا كتب لهم لجزء الله احسن ما كانوا يعملون المراد
باهل المدينة من سكنها من المهاجرين والانصار والاعراب جميعا كالايمان جميعا وهم الذين يسكنون
البادية يقاتلون عري اذا كان من العرب وان سكن البلاد واعزله اذا سكن في البادية والظما شدة
العطش والنفس التعب والحضه الجوع والموت في قوله ولا يطيئون موجبا امام مصدر او مكان الوطى
والمراد الوطى بالقدم والحاقه وقيل الايقاع والابادة كقوله مع طواه وطاها الله وقية نظرا لان حجاز
ما قلناه حقيقة ولا ضرره للنقل عنه ولا فتيه واليشل مصدر ومعناه كلما يسوهم ويضرمهم
من قول او فعل والنقطة الصغيرة هي القلب صغيرا فان الصغرى ارباب التسميم الى الثقيل والوزن ويسمى بها
تلازم ولذلك يستعمل احدهما مكان الاخر وكذا الكلام في الكبير والكثير والوادي في الاسل مستقر
بين جبال والحام يكون مجعاً وهو له فاعل موكد اذا ما له وصفه للماء فتسمى المكان به تسمية المحل
باسم الحاد وقد يستعمل الوادي في مطلق المكان ويمكن ان يكون هو المراد هنا اذا عرفت هذا
ففي الآية عزيم الخلف عن الجهاد وعدم الخروج مع رسول الله له لقوله وما كان اى مكان لهم
في حكم الله وشرعه وكذلك ما كان لهم ان يرتبوا في حفظ انفسهم من متاع عب السمر وما لا قوة

من ان البايع
البايع
البايع

من العسر عن نفس رسول الله اى ليست بانفسهم باعن نفسه ثم ان ذلك التحريم له فائدات
كثيرة وجزئية اما الكلية فلم يبرح بها في الآية وهي اهانته الكفار وادلاهم وكثير شوهم
يحصل بذلك اعزاز الدين واهله وايضا لولم يفرزوا اليهم ولا يطيقوا ارضهم كجواز المؤمنين
يطاون ارض المسلمين ويحصل الفساد العظيم واما الجزئية فان المجاهد يكتسب لهم ثواب
الحج والجهاد والنية وان لم قتال واثواب ما يحصل لهم من عطش وتعيب ووجع وغير
ذلك فان ذلك كله احسان الله لا يضيع اجر المحسنين وهنا فوائد اول سبب في اوله
انه لما خلق جماعه عن النبي صلى الله في غزات بنول بغير اذن منه فقرعهم على غلهم ونحتم
بايات كثيرة كقوله فوج الخلقون بمقعدهم خلافا رسول الله و غيرها اعتد بعضهم
بانه لو يكن في تلك القارة قتال لا حرب فاي فائد كانت تحصل بالخروج فزالت ولذلك
استدل ابو حنيفة بها على ان المدد الذي يلحق العسكر بعد الفراغ من القتال ليس لهم
من الغنيمه جزد قدسهم وهو مذهب اصحابنا ايضا خلافا للشاخي الثانية استدلال بعضهم با
الايه على ان الجهاد واجب على الاعيان وفيه نظر بخلاف ان كان في سبب الاسلام حيث كان
قر المسلمين فلهذا كذا في نسخ عنهم ولذلك قال بعده ما كان المؤمنون يفرزوا كانه الثالثة
قال قتاده هذا الحكم عتق النبي لا يجوز الخلف عنه في غزات من الغزوات الالهة
واتاخره من انعمه عليهم السلام فيجوز الخلف عنهم وقال الا وراعي وابن المبارك ان هذا حكم
عام لا ذلة لامة واخرها وهو موافق لمنهبتا من قيام الامام مقام الرسول في كل الاحكام نعم ان
الحجاء من فروض الكتابات اذا قام به بعضهم كفاية سقط عن الباقي في الآية دلا على ان كل
عقب وخطاء ووجع وانفاق يحصل في حج او حجا داو زيادة احد المعصومين او طل علم اى واقفا
كانت فان ذلك يكتسب لصاحبه وان لم يحصل غايته وتعدت من غير محبة التاسعة
يستوى القاعدون من المؤمنين غيرا والاضرو والمجاهدون في سبيل الله باموالهم وانفسهم
افضل الله المجاهدين باموالهم وانفسهم على القاعدون درجة وكلما وعد الله الحسنى وافضل المجاهدين
على القاعدون اجرا عظيما درجات منه ومغفرة وجهود كان الله غفورا رحيماً فري غير ما كانت
الثلث اما الرفع فصفة للقاعدون او بدل واما النصب فمحل الاستثناء وقال الزجاج حال
من التاعدون اى يستوى القاعدون حال غلهم من الضرر واما الجرح فهو صف للمؤمنين
او بل منه ودرجة نصب على المصددا وعلى التميز وكلا مضروب على المعنوية قدم على كونه اهم

واجرا ايضا منصوب اما على المصدرا وعلى التمييز واعلم ان القاعدة عن الجهاد من المؤمنين
فما نأخذها من الاثر به لكنه قد دللنا ان له في ذلكا ولفيما من كثرة وثانها من
ضرر غيبه من الخروج ولولا خروج فتى المساواة وتعيين القسم الاول وبين المجاهدين
في الابه صريحا واما القسم الثاني فتعني المساواة بين المجاهدين ايما حاصل الموت
الان الشبهة مشتركة بينهما وبين المجاهدين بالفعل فلا مساواة ايضا ثم لما كان نفي
المساواة محلا اورد فيه بالبيان وهو قوله وفضل الله المجاهدين على القاعدين درجة ولما
قضت الضرورة ان من تعدل بعد ذلك من تعدل بعد وجوب كون التفضيل على
الاقل اعني من تعدل بعد اقل واليه اشار بقوله درجة وعلى الثاني وهو من تعدل بعد
اكثر واسا ريقوله اجر عظيم درجات منه ومغفرة اي للذنوب ورحمة اي تفضيلا وايضا
على المستحق بحسب مشيئة نفع وقيل المجاهدون الاولون من مجاهد الكفار والاخر من مجاهد
نفسه وعليه وقوله صرحنا من الجهاد الاصغر الجهاد الاكبر وقيل الدرجة ارتفاع شأنه
عند الله والدرجات منازلهم في الجنة وقيل الدرجة ما حصل لهم في الدنيا من الثناء والحمد
الغيبه والدرجات في الآخرة قوله وكلا وعد الحسن اي الشبهة الحسن وهي الجنة والتوطين
عوض من المضاف اليه اي كل واحد من المذكورين وفي الابه في انما الصريح بان الجهاد ليس
فرض عين لما كان القاعدا للضرر معذورا وهو باطل الا في مسقطه عن به ضرر
كالعمى والعرج والافتاد وكبر السن والفقير لان جميع ذلك يثمله لفظ الضرر الثاني
دوى نيبان ثابت انه لا يمكن في الابه غير اول الضرر جاء ابن ام مكتوم وهو عمي وهو كمي وقال
يا رسول الله كيف يمكن لا يتطوع الجهاد فغضبته الوجه ثانيا ثم سري عنه فقالا وزيرا والضرر
فالحقها والذي ينبغي يدرك لكانا نظرا في ملحقتها عند صدق في الكف وفيه دلاله على
تاخير البيان عن وقت الخطاب الفاسم ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا
لا يجدون ما يفتقون حرج اذا انصرت الله ورسوله ما على الحسنين من سبيل والله غفور رحيم
هذه الابه صريحة في عدم وجوب الجهاد على المذكورين والضعفاء هم الهرم والاربع والضعف الله
ورسوله هو الاميان الحقيقيين بهما وفي الابه دلاله على نفي الحرج عن العاجز مطلقا اي بنفسه وبما له
فلا يجب عليه الاستنايه لو قدر عليها بما له وقال بعض اصحابنا يجب على العاجز بنفسه القادر
بما له ان ينسب عنه لقوله نعم وكرهوا ان يجاهدوا موالهم وانفسهم في سبيل الله ذمهم على

انفاذ

انفاذهم موالهم مع القدره عليها واليخير ذلك مع الجهاد بالنفس ولا لكان انفاذ على
نفسه فيكون لا معهم وهو المظ وفيه قوة وفي الابه دلاله ايضا على عدم وجوبه على العبد
لقوله لا يجدون ما يفتقون والعبد لا يملك شيئا عنده فلم يحصل الشرا في ضعفه في يفيها فقنا
ووقته وشي من احكامه وفيه ايات الاولى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قال
وصد عن سبيل الله وكفر به والمسيح الحرام واخرج اهل منه اكر عند الله والفتنة اكبر
من القتل ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم ان استطاعوا ومن يرد ديناكم عن دينه
يقتل وهو كافرا وذلك حطت اعمالهم في الدنيا والاخرة فاولئك اصحاب النار هم فيها خالدون
قتال مجرور على انه مبدل بدلالة الاشتغال من الشهر الحرام وصد عن سبيل الله اي منع عن طاعة الله
وكفر به اي الله والمسيح ليس معطوفا على بل مجرور عطفا على سبيل الله اي صد عن المسجد واخراج
مرفوع عطفا على صد وهما مرفوعان بالابتداء واكثر من الجمع لان افضل التفضيل يستوي بين المجز
والمشتر والجمع والفتنة هو ما ارتكبه من الاخراج والشرك قيل سبيل طاعة الله ان رسول الله
بعث سريه اميرها عبد الله بن جحش الاسدي وكان ابن عمته قبل قتال بدر بشهرين في عهد الاخره
يرصدون غزاهم في عليهما اجماع من الطائفت وكان في العير عداقه المحضرى وثلثه معه
فالتقوا بهم اقدم من مرجب وهم يظنون من مجادى لاسرقتوا عبد الله واستاسروا اثنين
من اصحابه واستاقوا العير فقاتلوا حتى قتلوا سبيل محمدا الشهر الحرام شهرها من فيه الحايث
فرد رسول الله صم العير والاسارى وكتبه فبين الى النبي صم ليا لونه عن القتال في الشهر
تشتيعا وتكيتا وقيل المسائل المسلمون واهل السرية لما متواضع منهم وقالوا لا يبرح حتى
تفرل وتتنازعنا ابن عباس لما خلت اخذ رسول الله صم الغنم واخرج حمنها وهو اول حمن
وغنمته في الاسلام وقسم الباقي بعد الحسن في السرية وفيه دلاله على اخراج الحسن من اهل الغنم
ونقل الطبرسي انه صم عقل بن الحضري اي اذ حلت به وفي الابه احكام الاذ يحرم القتال في
الشهر الحرام لقوله قتال الغنم كبر اي ذنب كبير لكن عند اصحابنا ليس ذلك على اطلاق بل الحريم
بالنسبة الى من يحرره الشهادة المبدأ اما من لا يرا له حرمه او يرا ويبدل في القتال ولذلك
قال نعم قتال التنكير والتكفير في الاشياء لا نعم وقال الاكرانه كان حراما مطلقا ثم نسخ وقال
بل الحريم ياتي لم يبيح الثاني انما اعترض المشركون على رسول الله يفعل السرية امره الله بهم
باعظم مما فعلته السرية على غير قصد ذلك هو صدق عن سبيل الله وكفر به واخراج رسول الله

واتباعه من المسجد الحرام وصدهم له عالم الحديدية وان ذلك اعظم عند الله من قتل ذلك
الشخص الثالث ان اهل السيرة لما اعظم عليهم ما فعلوه وناووا منه ظن قوم اياهم ان خلاصا من
الائم فليس لهم من الاجر شي فانزل الله تعالى ان الذين امنوا والذين هاجروا وجاهدوا في سبيل
اولئك هم جرحون رحمة الله الاربعة اجرة بسبب ما اضرار اهل الكفر على عداوة المسلمين وانهم لا يرون
عن ذلك حتى يرجعوا عنهم عن دينهم وحق هذا المذهب للتعليل وقوله ان استطاعوا الاستبعاد
لاستطاعتهم كقولك لعدوك ان ظفرت بي فلا تبق عذوتي وانت واقف بعد ظفر الحامس لنا
ذكر الاربعة استطردهم فقال ومن يريدوا اختلاف هل نفس الزر محبط للعمل
او مع الموت عليها قال ابو حنيفة بالاول والشافعي بالثاني وبر قال ابي حنيفة وهو الحق
سواء كان ارتداه عن ظفروا ولا فان الموافقة عندنا بالايمان شرط في سقوط الثانية واقتضى
حيث تحقق هو صوم واخر جوعهم من حيث اخرجوكم والفتنة اشدهن القتل ولا تقا تلوه عند الجحود
الحرام حتى يقتلوه فيه فان قاتلوهم كذا جزاء الكافرين يقال يقتلوا الرجل اذا وجدته و
انت ممكن منه حادق على ذلك واصله الحذف للشيء على او خلا وهذا الية تابعة لكل اية فيها
امر بالمواصلة والكف عن القتال كقولهم وادع اذاهم وقوله لكم دينكم ولي دين وامثاله لان حيث
المكان اتى مكان ادر كتموه من حل او حرم وكان القتال في الحرم محرما في كل موضع وامثاله
فصددها ناسخ لعجزها لقوله واخرجوهم من حيث اخرجوكم اي من مكة فانهم اخرجوا رسول الله
وجاءه من المسلمين من الحرم وكذلك صدوهم عن الدخول عام الحديدية فلا جناح في اخرجوهم
لان الباء هي اظلم وقد رسول الله صم عام الفصح كذلك والفتنة اي الحنة والبلية باخرجوهم
عن وطنهم اشده عليهم من قتلهم لادوام التلويذ لك وقيل الشرك اي شركهم في الحرم اشدهن
قتلهم لهم ومن اخرجوهم من الحرم قتلوه ولا تقا تلوه عند المسجد الحرام قتل سبب قتلها ان المسلمين
لما وقع صلح الحديدية خافوا انهم اذا رجعوا في العام للقبول لا يبق المشركون بعددهم بنظرهم الى
قتالهم في الحرم في الشهر الحرام فامرهم الله بقتالهم لان لم يبقوا فان جزاء الله حسنة فادع
في حكم هذه الية قوله تعالى فاذا اشد الاستمراء فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وفيه زيادة
عزيز للنبي عليهم بقوله وحذوهم واحصوهم واقعدوا لهم كل مرصد يا ايها الذين امنوا اقاتلوا
الذين يلوونكم من الكفار وليجيدوا فيكم غلظوا واعلموا ان الله مع المتقين اي يقررون مستكم
اي قاتلوا الكفار وكلهم الاقرب فالأقرب لان قتالهم مع تباين امكنتهم دفعة واحدة من

الحالات فلا بد من الترتيب والاحوط البدلة بالاقرب ما لم يكن الا بعد اشد خطره امن
الاقرب ولذلك قاتل النبي حتى فرغ من النصير ولا وفتح مكة قبل حوب هو اذن ولم يقاتل
اهل قارة بعد ذلك وسئل ابن عمر عن قتال الدليم فقال عليكم بالروم والغلبة الشدة وخلاص
الدين واعلموا ان الله مع المتقين لانه امر بالقوى ومن المحال ان يامر بشي ويكون مع ضو
وتجوز ان يبريد بالمتقين الى الغسل واللين والفرار لانه امر باصداها الزايع يا ايها الذين
امنوا اذا القيتهم الذين كفروا رخصا فلا تزلوا عليهم الا اذا رويهم يومئذ من الاثم والفسق
او تخبروا في الفتنة فقد باء بغضب من الله وما ويرحمتهم وبئس المصير فبلى المراد بالزحف الجحش الدم
الذي يرى ككثرة مكانه يرحمتهم وبلى الزحف الدنو ليعبر ليعبر من زحف الصبي اذا دب على مقعده
وهو مصدق منصوب على الخلع وجاء زيد ركضا وهو حال اقام من المفعول وهو ظاهر الية واحال
من الفاعل ومنهما مقاما للفتنة الميل الى حرفي اطراف ومنه الفتنة المطالب اذ في وهو
الميل الى جهة يظن فيها التزقي لقلنا لا يلا يكون للفرار بل لخصاصة الموضع وقيل هو الكعب
الفرار والميل الى جهة الفقه فبلى الجماعة من الناس المنقطعة عن غيرها وقيل هو رئيس العسكر
سبحي لان الصحابة يرجعون اليه في حوائجهم وانظما لهما على الحال الى ومن يولده فقد باء بغضب
من الله لاني هذين الحالين فيجعل فيهما على الاستثناء وفيها احكام الاقل انه يحرم الفرار من
قتال الكفار بعد اتقاء بهم الا في حالتي الفتنة والفرار للثاني ان الخطاب عام في كل الكفار
وكل المسلمين وقيل يختص بحرب بدلانها نزلت في تلك الوصية وقد وقعت مرارا مخصوص
السبب لايخص الثالث ان وجوب الثبات وحرمته الفرار ليس مطلقا بل مقيدا بعدم
زيادة العدو على الضعف اذ مع زيادته يجوز له ما في الرابع انه اذا المراد على الضعف تحقق
العطب هل يجب الثبات ويحرم الفرار ام لا الحق الاول العموم اذ القيمة فاشتبوا وقيل بالثاني
لقوله تعالى ولا تلتفوا يا ايديكم الى انفسكم وفيه ضعف لان التفرق في الحرب من لوازم الحامس
الفرار للقتال لا لاستعداد له بل ان يصلح لامتته او يطلب ما يمكن عطشه او ما لا يجوز مر او
يكون الشمس من مقابلته ويأذي بها وغير ذلك وليست في الفتنة صلاحيتها للاستعداد
بدونه او معه فربما كانت او يعيد اللهم الا ان يفرط في البعد فرار السادس الفرار هنا
مع الشرايط كبر للبهت عدلية بالشارع والتوبة منه العود الى الحرم واظهار الندم والغرم
على القتال الثانية في معنى الية قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا القيتهم فاشتبوا وذكروا الله كثير

لعلكم تفلحون في العموم والتقييد بعدم زيادة على الضعف وقوله وذكر والله كثير إلى
أذكر وأعظم الله لتستغظوا عما لفته بعدم الثبات كي تفلحوا بذلك الخامسة يا أيها
الذين آمنوا المؤمنين على القتال إن يكن منكم عشرة من صابرون يغلبوا مائة وإن
يكن منكم مائة تغلبوا الفان الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون الآن خفف الله
عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فإن منكم صابرة يغلبوا مائة وإن يكن منكم ألف يغلبوا
بأذن الله والله مع الصابرين الفرص والخصيص والفرص معنا واحد وهو التعريف المحذ
على الشيء ومدلول الآية الأولى أمر الله لرسوله أن يعيب المؤمنين في القتال ووعدهم النصر على ذلك
وأن كثر العدد واحتى قياوم العشم ما به ولفظه خير ومعناه الأمر وكان ذلك تكليفهم في صباء
السلام ثم نسخ ذلك عنهم بعد مع بالآية الثانية وهو قوله الآن خفف الله عنكم وهو من
باب النسخ بالاختصاص سببه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث حمزة في ثلاثين راكباً بالجهل في ثلثين راكباً
فقتل ذلك عليهم وضجوا منه تخفف الله عنهم بمقامته الواحد لاثنين وهذا قوله الآن
لما كان مطلوب الكفار في القتال لصد مطلوب الله كانوا مغالبين لله ومن غالب الله عليه الله
لما كان المطلوب منهم مطلوباً لله كان الله ناصرهم ومن نصره الله لن يخذل ولذلك علم بالاستمرار أن
الباعث في مريض دعا وهذا السر لا لاهم بأنهم قوم لا يفقهون أي لا يفقهون أي لا يفقهون مغالبين
الله تعالى ومغالبه مغلوب ووجه آخر وهو أن لا يعرف الأخوة فالحجوة عنده لا يكون إلا هذه
الديوتية فهو ليح بها فحين فزع اعتقد الأخوة وإن سعادته فيها لم يبال هذه الحجة فتوصل العرب
ويقابل الجاهات الثانية المراد بالضعف البدي في البصيرة في الدين كما قال الطبري
أما فلا تله المشتاد والذهن فيكون حقيقته فيه وأما ثانياً فلا تفرقة التحقيق يدل على ذلك
وأما ثالثاً فلا تفرقة الضعف البدي في مناسبة التحقيق والشيخ بخلاف الضعف في البصيرة الثالثة
الفرق بين الحكمين أن المسلمين لما كان فيهم قلة كفهم بمقاومة عشرة مله وإن علم فيهم ضعفاً
ولما كثر وإذا لا مانع تخفف عنهم تسعة رحمة فري بنح الصاد والضم للضعف وقوا أبو جعفر ضعفاً
جميعاً الراج أنما ذكر العدد في النسخ والمنسوخ لا حال فاسفاوت في المقاومة فربما لا يقاوم
العشر المايه ويقاوم المائتين ويقاوم الألفين فالنكوار للدلالة على قوة النبوة
للمؤمنين مع قلةهم وكثرة كفهم وبعبارة أخرى إنما ذكرنا الفرقية الثانية للدلالة على أن غلبة
المؤمنين متحققة وإن ازداد الكفار بلكه النسبة أضعا فامضاعفة الخامسة أن

أن مدلول الآية وجوب طية المكلف ثبات الجح نعليه وأنه لا يجب لو كان العدد أكثر من
الضعف فعلى هذا هل يجوز أن يهزم مائة بثلثين أو مائة بضعيف واحد من اثنين أم لا الأول
لا يجوز لأن العدد معتبر مع تقارب الأوصاف فعلى هذا يجوز هرب مائة ضعيف من السيل
من مائة بطل مع ظن الجهر وفيه نظر السالكين لو زاد الكفار على الضعف وظن السالكين
استحب الثبات الشاعرة ولو ظن الجهر وحمل الحرب لقوله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة لو انتزعت
اثنان بواحد هل يجب الثبات احتمالاً أن من كونها لم تبدأ على الضعف ومن حوار احتصاص
الحكم في الآية بما يحاط به إذا طية الاجتماعيه لهما أسراً في المقاومة وهو الأقرب السادسة
يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلب عليهم وماذا هم بمؤمنين وليس المصير قال
ابن عباس جاهد الكفار بالسيف واليد والمنافقين باللسان يريد بآفة الجح عليهم والوعظ لهم
واختاروا الجح والحق والحسن وقتاده جاهد المنافقين بأقامة الحدود عليهم وفيه نظر فإن
الحدود تقام أيضاً على الفساق من المسلمين مع أن ذلك لا يباح جاهدوا أو اغلبوا عليهم
لرسولهم الكلام الغليظ فلا تجاهروهم ولا ترق وعز ابن مسعود أن لم يستطع بيع فبلسانه
فان لم يستطع فليكف في وجهه فان لم يستطع فعليه بالقبض والبرى وفي قراءة أهل
البيت ع جاهد الكفار بالمنافقين قالوا لا تتركهم جاهدنا فقال بل تأخذ فان جمع هذا
القتل أقصر علم بما قالوه والأفلافة المشهور والمنقول وانرا معهما الدليل وطا الحجة فلا تالف
المنافقين فلو لم يكن ع جاهدنا فقط مقصوداً لكانت بل يكون وسيلة إلى تلبس قلوبهم فتقبل
ما يرد عليها من الجح والمواظفة وإقامة الأدلة على دفع الشبهات عنهم وذلك الجح والمواظفة وفي
البر فرائد الأمر جاهد الكفار وهم فنان من له كتاب وشبه فهو لا يقاتلون حتى يسلموا أو
يقتلوا أو يشرطوا الذمة وإن لم يحصل منهم أحد إلا من قبلوا أو سبوا فحكمهم ومن ليس كتاب
والشبهه فهو لا يقاتلون حتى يسلموا أو يقتلوا أو سبوا فحكمهم الثانية الأمر جاهد المنافقين فأقامه
الجح فبدخل في جاهد كل مبدع ومعتقد خلافت الحق قال النبي ما إن أظهرت البدع في امتي
فليظلم العالم عليه ومن لم يفعل فعليه لعنة الله الثالثة الأمر بالغلط شامل للتسبين فيجب
الغلط على الكفار والواجبة وأهانهم وكذا على المنافقين وأرباب البدع ومعتقد في خلاف الحق
الالتقية تقع من ذلك وتكون ضرراً سابعاً قالوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا
يؤمنون ما سمر الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوفوا الكتاب حتى يبطوا عنهم عن يديهم

صاغرون هذه الآية إشارة إلى أهل الكتاب وقد وصفهم بصفات أربع وكل واحد منها
توجب قتله الأول أنهم لا يؤمنون بالله في نفس الأمر لأنهم يعتقدون الله على صفته يستحيل أن
يوصفه بما كقولهم من عتسنا النار إلا إمام معدودة الثانية أنهم يحرمون ما حرم الله
الحرم ونكاح المحرمات وأباحوا ما حرم الله من دين الحق والدين أمنا الإسلام و
الطاعة أي أنهم كانوا يبدعون ديناً ويفعلون طاعة في غير طاعة الحق فيزعمون أنها طاعة الله
أمور غير شرعية إذا عرفت هذا فهنا مسائل الأولى أهل الكتاب يهود النصارى حقيقة
وأما المجوس فليسوا بيهود وقيل ليسوا بأهل الكتاب لقوله إنما أنزل الكتاب على طينتين
وأما الخضر والحيوان لم يرد في أخبارنا أنهم كانوا يفتلوا في كتاب شريعة وهذا
قاله سننهم سنة أهل الكتاب ومن في الآية للسان الثانية تقدم أن أهل الكتاب يفتلوا
حقاً بل يزعمون أنهم أمنا الإسلام وأحكامه وشرايطه الذميمة وأما اقتصر هذا في غاية القتال
على دار الجزية ولم يذكر الإسلام ولا باقي الشرايط لأن الإسلام معلوم الأرادة عنهم وصعوا
الأوصاف الأربع وفيه قطع لطبع الإسلام منهم وأما الاقتصر على ذكر الجزية فلا ينافي
الاعتناء بالشرايط فإدخالها لم يبق وأحكام الإسلام خرف في الذممة الثالثة شرايط الذممة
هي قول الجزية وأن يجري عليهم أحكام الإسلام الرابعة وإن لا يؤخذوا المسلمون في أنفسهم و
أموالهم ونسائهم وإن لا يحدقوا كشيء ولا يبيعوا ولا يقرضوا وإن لا يظهروا الضيق من
الجزية وإن لا يفتنوا فساد دين الإسلام بكفر الله سبحانه وتعالى ونبوته ص بما لا يجوز وبخلافه الأولين
يخرجون عن الذممة الشرايط الجزية فعلة مجلسه وهي اسم لنوع من الجزاء وعندنا اقتضاها مقتدره بل
عسب ما يراه إمام المسلمين لأنه النسب الصفاة عند أبي جعفر وخلفاؤه ذلك سنة من الفقهاء
المكشبة شاعرت دها ومن المتوسط أربعة وعشرون في الغني ثمانية وأربعون ولا يؤخذ من الفقير
الذي لا كتب له وعندنا الشافعي يؤخذ في آخر كل سنة من كل واحد ديناراً فتراكوا أو غنينا
ولم يفضل الفقير المكتسب وغيره الخامسة لا تؤخذ الجزية من النساء والصبيان لا تقدم
للبسوا من أهل القتال أو من خدم الشيوخ قل نعم للاستعانة بربهم قبل لا يجرهم عن القتال
والأقل النسب الساحة اختلعت في معنى من يقول أن يعطوها عند الاستيلاء كأيما لبعثة يدا
بيدياً نقلاً شقاً وقيل أن يعطوها بأيديهم لا بنائب فإنه النسب بدتهم وهو أقرب وقيل
عن قدس وقهر لكم عليهم وقيل البدها النعم أي إتمام لكم عليهم بقبول الجزية منهم وإقرارهم

على دينهم السابع وهم صاغرون من الصغا وهو الذل والوال المحال أي يعطوها في حالة ذلتهم
قبل إيمانهم يدفع ويقر بحسب تظهر ذلته وقيل أن يجمع ما شيا ويسلمها وهو قائم والخذج الس
وقال له إذا الجزية وانت صاغز ويضع على فقه صغره وقال فقهاؤنا أنه التزام أحكام
الإسلام وأن يجري عليهم وأن لا يقدر الجزية عليهم فيؤثرون أنفسهم على حال وقيل أن
يأخذهم بما لا يطيقون حتى يسلموا وقال الصادق ع إن الله تعالى يقول حتى يعطوا الجزية يرضى بهم
صلح من ولا إمام أن يأخذهم بما لا يطيقون حتى يسلموا ولا فكيف يكون صاغز وهو لا
يكره ما يؤخذ منه الثامنة قال أبو جعفر يؤخذ الجزية من كل كافر جرياً كان أو ذمياً عابداً
وثن كوكب لأن من مشركي العرب لقوله لا أهل مكة هل لكم في كلمة إذا قلتموها ذلت لكم القرآن
فأدت إليكم الجزية الجزية وعند الشافعي لا تؤخذ من مشركي الجبل وعند أصحابنا إنما تؤخذ من
اليهود والنصارى والمجوس الثامنة في سورة محمد فإذا لقيتم الذين كفروا فاضرب الرقاب
حتى إذا خنتهم فشدوا الوثاق فإما مناهم أو ما فداء حتى تضع الحرب أوزارها ذلك و
لو شاء الله نكصهم منهم ولكن ليلو بعضكم بعضاً الذين قاتلوا في سبيل الله فإن يصلحهم
سبيهم ويصلح بالهم ويدخلهم تحتهم فربما لهم فداء الأولى اللقاء هنا في الحرب
فضرب أصله فاضربوا لوقاب حتى يخذلوا الفعل وقدم المصدر نائياً من مضافاً إلى المفعول
هذا مع التأكيد والاختصار والتغيير من عن الفعل استعاراً بأنه ينبغي أن يكون يضرباً لرفقة إن
استناره الإمام عنده وفيه أيضاً تصوير له بأشنع صوره والأعنان قيل أكلت الفحل وأكلت فله
من الخفين وهو الغليظ وقيل أكلت الجزية بحيث لا يمكن من الهوس والوثاق يفتح الواو وكسرهما
ما يؤتى به فشدوا الوثاق كناية عن الأسر فإما مناهم أي تقتلون مناهم أو تفدون فداء أو زار الحرب
الأثم أو انقلها التي لا تقوم إلا بها كالسلاح والكر أو أي يفضي الحرب والاستناد فجازى أي
تضع أهل الحرب وقيل أنهم أثمها ومعناه حتى تضع أهل الحرب شرهم ومعاصيهم ظاهر بحيث لم يبق
الإسلام أو مسلم زالس أي من ذلك ويكون فضل خطاب أو مفعول أي أضلوا ذلك الثانية
قالت الشافعية إذا أسروا الذمير الملك فجزى الإمام بين القتل والفداء والاسترقاق وقائت
الجزية غير بين القتل والاسترقاق فعل فليهم الآية منسوخة ومخصوصة بواقعه بد وقيل هو
الآية قريب من ذهب الشافعية وفي التحقيق الآية تمنع القتل بعد الأثمان والإسرة بتقيد
المن والفداء بكونه بعد الأسر ولم يذكر معهما القتل وعلى التقادير فلا استرقاق فليهم بالسنة

هذا وتقبل ان الاسرى كان محرمين بقوله ما كان ينبغي ان يكون له اسرى ثم نسخ هذا الابه
وقال الحسن البصري ان الامام يجزى بين الممن والفداء والاسترقاق وليس له القتل بعد الا
فكان جعل في الابه تقديمها وتأخيرها تقدم من يضرب الرقاب حتى يقطع الحرب او زارها
قال حتى اذا اتفقوا فشدوا الوثاق فاما من بعد واما فداء وقيل حكم الابه مشوخ يا ابيه
السيف وليس ثمن لاصاله عدم النسخ والتخصيص خبره في الثالثة المنقول عن اهل البيت
عليهم السلام اسيران اخذوا حرب فاقته عشرين قتله اما يضرب عنقه او قطع يديه
ورجليه وينزل حتى يترق ويموت وان اخذ عبدا نقضاء الحرب بخير الامام بين الممن والفداء
والاسترقاق ولا يجوز القتل ولو حصل منه الاسلام في الحالين منع القتل خاصة على هذا
يكون قول الحسن موافقا لما ذهبنا ويقوى القول بالتقديم والتأخير ولا يوجب في ذلك
اختلف لقائلون بان لا يبر لا تقديم فيها ولا تأخير في قوله حتى يقطع الحرب او زارها قيل هو غاية
لضرب الرقاب وقيل غاية لشد الوثاق وقيل للممن والفداء وقيل للمجموع فعنا ان هذه الاحكام
جارية فيهم حتى لا يكون حرب مع المشركين بزوال مشركتهم وقيل حتى لا يبقى احد من المشركين
وقيل حتى لا يبقى دين عزيزين الاسلام وقيل حتى ينزل عيسى عليه السلام خمسة اخبر سبحانه ان
لويثاء استاصل الكفار باهلا كههم من غير قسط فلعنكم ولكن امركم بذلك ليلو المؤمنين
بالكافرين بان يجاهدوهم فليستوجبوا الثواب الجزيل والكافير المؤمنين بان يعاجلهم
على ايديهم فينقلوا الى العذاب الويل السادس ثم اجبر ان الدين قاتلو في سبيل الله وفري
البصري وحقق قتلوا فلن يصل اعطاهم اي ان يضياعها ويهدمهم الى الثواب ويقيمهم ويصلح بالهم
اي ضايعهم في الدنيا ويدخلهم الجنة تفصيل العاقبة بعد الاجماع عرفنا لهم في الدنيا فاستأقوا
اليها وعملوا لها وتبينها لهم فيعرف كل واحد منهم منزله ويمتد الى كانه كان سأكته منذ خلق
وطيبها من العرف وهو طيبا لرايحها التاسعة ما كان ينبغي ان يكون له اسرى حتى تخفى في الارض
تريدون عز من الدنيا والله يريد الاخر والله عز وجل حكيم ولا كتاب من الله سبق المسك في اخذهم
عذاب عظيم فكلوا مما غنمهم حلالا طيبا واتقوا الله ان الله عفور رحيم يا ايها النبي قل لمن ايدى اليكم
من الاسرى ان يعلم الله في قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا مما اخذ منكم ويعفو عنكم والله غفور رحيم وان يرد
اخيائلك فقد خافوا الله من قبل فامكن منهم والله عليم حكيم حملت يا ت ما كان ما هنا للمحمدين
وكان ناقصه واسمها ان يكون على نقد برصد راي لا يجوز كون الاسرى عند بني قريظة

اسماء

اسماء ابنا قريظة اسرى والامتحان هو تكثير القتل وقيل الغلبة على البلدان والتذليل لاهلها و
عرضا لذيها ما عساه سقى به لغرضه وعدم بقاءه وهنا فوايد الاوكله روى ان النبي صلى
اخذ سبعين اسيرا يوم بدر وفيهم العباس عمه وعقيل بن عمه اب طالب فاستقنارا بابي
بكر فيهم فقال قومت واهلك واستبقنهم لعل الله يتوب عليهم وخذ منهم قديته فتوى بها
اصحابك فقال عمر كذبك واخرجوك فقد مرهم واضرب اعناقهم فانهم ائمة الكفر
ولا تأخذ منهم الفداء مكن عليا من عقيل وحمزة من العباس ومكني من فلان للسبب له فيهم
فقال له ان الله يدين قلوب رجال حتى تكون الدين من اللين ويقس قلوب رجال حتى تكون
اقتنى من الحجاج ومثلك يا ابا بكر مثل ابراهيم عا اذا قال من تبعني فانه مني ومن عصاني
فانك غفور رحيم ومثلك يا عمر مثل نوح عا اذا قال لا تذر على الارض من الكافرين ديارا
ثم قال لهم لاصحابه ان شئتم فادبتم ولشئتم منكم بعدتم فقالوا بل فاخذنا الفقه فاستشهد
بعدتم ماخذكم قالوا نعم ونخل على ابراهيم انه لما قتل النضر بن الحرث وعقبه ابن ابي عبيط عا
الاضار ان يقتل الاسرى فقالوا يا رسول الله قتلنا سبعين وهم قومت واسرتك اخذ
اصلهم فخذ يا رسول الله منهم الفداء وكان الغداء اربعة آلاف درهم واقله الف درهم
وقيل كان فداء كل واحد عشرة اوقية وقال ابن سيرين ما يه اوقية اربعون درهما وروى
عن عمر ان الغداء كان اربعين اوقية الاوقية اربعون مثقالا الا العباس فان فداءه كان
ما يه اوقية وكان اخذ منه اسر عشرون اوقية ذهب فقال له رسول الله ص ذلك عتيبه
فقاؤ نفسك وابني اخيل بؤفلا وعقيل فقال يا محمد ص ليس معي شئ شتر كني انكففت الناس
ما بقيت فقال لا ين ذهب الذي دفعته الى تر الفضل حين خروجه من مكة وقلت لها ما ادري
ما يصيبني في وجهي هذا فان حدث لي حدث فهو لك ولعبد الله ولعبد الله والفضل فقال
العباس وما يدريك به فقال اجزني به ربي فقال العباس نا اشهد ان لا اله الا الله وانت عبده
ورسوله الله والله لم يطلع عليه احد الا الله ولقد دفعتها لهما في سود الليل قال فلما اخذوا الفداء
نزالت الابه وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان كره اخذ الغداء ولما راي سعد بن معاذ كراهته في وجهه قال
يا رسول الله سلم هذا اول حرب لغنيائهم مشركين اردت ان اغن فيهم القتل حتى لا يطيع احد
منهم في ظلفك وقتا لك فقال لكرهت ما كرهت ولكن رايت ما صنع القوم واستدل جماعة
من بني ابينا كاحد ابن صبيلا وعنه خبره العنقه على جواز الاجها على النبي صلى الله عليه وسلم فان اخذ الغداء لمر

يكن بالوحى والامانة كرم الله والجواب جاز انه كان مخيرا بين القتل والغداء وكان القتل اذ
والعتاب على تركه وايضا قد نقلنا انه كان كارها للغداء فالعتاب كان لعينه الثانية قال
ابن عباس قتاده ان كان الغداء من عذر لعلة المسلمين فلم اكثر واذا نهم فيه فنزلت فاما
منا عبد واما فداء وسبب ذلك ان الله تعالى اراد اوهاب الكفار والعاه الرعية قلوبهم
لا عزاد ودينه وضرة رسوله ولا يتا في ذلك الا بكثر القتل فلما اكثر المسلمون حصل المقصود
بسبب كثرهم فاذن لهم في المفادحة كونه لولا كتاب من الله سبق قال الجاهل معناه لولا
انه تعالى لا يعذب على ذنب الاعداء النجس عنه لعذبكم لكن لم يسبق منه يعنى فلم يعذبكم وقال
الجبايى لولا ما سبق في حكمه انه لا يعذب الا على الصغار لعذبكم وقال ابن جبير لولا ما سبق
انه يحل لكم العدا فيما بعد لعذبكم قلت ويحتمل معنيين آخرين احدهما لولا ما سبق
في حكمكم امة تجلهم لا يعذبون في الدنيا على ذنب كما كانت الامم الماضية لعذبكم وثانيهما
لولا ما كتب لكم انكم لا تؤخذون على خطا في الاجتهاد لعذبكم وبيان خطاهم بعد قالوا لا مصلحة
في قتالهم ارجاء اسلامهم وفي اخذ الغداء مصلحة للمسلمين لان اكثرهم كانوا اقرء ولا مكره
لهم ولا زاد ولا شك ان مصلحة المسلمين جزئية والاخوان في الارض مصلحة كلية فاذا اقتضت
فالكلية والا كما اذا وقعت الكفة في معصوفاته يجب قطعه لئلا يتعدى الى البدن كله والخطاب
لمن اخذ الغداء لانه لم يصمه عن الخطاب ولما نقلنا من كراهته اخذ الغداء وقال الجبايى
ان النبي صلى الله عليه واله عصم هذه القضية اسما عالمين فالظاهر في ترك القتل والا
ثخان وقوله باطل لما ثبت من عصمه مطلقا هذا وقد نقلنا كراهته اخذ الغداء حتى قال الجبايى اجلا
اصحابه براء من اخذ الغداء واما رغب فيه غيرهم كـ فكلوا مما غنمتم خلا لطيبا اشارة
الى اباحة الغنم قالهم فضلت على انفسكم خمس وعشرا الى الكافر واحل الى المغنم نصرت بالزينة
وجعلت لها الارض مسجدا وطهورا وحضمت بالشفاعة والغنم ما اخذ من الكفار فهدا
وهل الغداء من الغنم قبل نعم والمراد بها هنا هو الغداء الا ان الكلام فيه وقيل لا لان الغداء ما
اخذ عوضا عن النفس وهو غير الغنم وقادح في حلاله في وجوب محسن وعده واصل لحلال
من حل العقد ولا فرق بينه وبين المباح في المعنى الا ان المباح ليس مسبوقا بالخطيئة بخلاف
الحلال لما قلنا انه من حل العقد فلما كانت الغنم محرمة على الامم السابقة قال حل الا للمباح
ما يوجد من باحة الدار وسعتها تكون مباحا معناه موسعا فيه والطيب ما كان موافقا للطبع

ومن ثمة التبعيض ولولاها لادهم بغير الانتفاعات الباقية وعقبص الاكل لكونه اعظم
اقتضاعات الحامسة ثم انه تعالى بشر الاسرى بعقبص اخذ الغداء منهم باذنه اذا صلحت لهم و
خلص الاسلام في قلوبهم ان يؤتوهم خبرا مما اخذ منهم من الغداء وروى عن عباس رضي الله عنه
انه قال لا بد من الله خبرا مما اخذ منكم ملك الا ان عشرين عبدا وان اذنا لم يضرب بعشر زنا
اعطاني زمر وما احب ان ليها جميع اموالكم وانا انظر المغفرة وانذرهم انهم ان يربد
واخيانة الرسول بالردة عن الاسلام فقد غاوا الله من قبل بالشرك ومعاناة المشركين وانكر
منهم ثمانية كما مكن منهم ولا كما وقع لدرديدن للصم ومن منارعة من اسلم ثم ارتد وخرج على التو
مع المشركين العاشرة فاما تنقضيهم في الحرب فشرهم من خلفهم لعلمهم بذكرون واما غنم
من قوم خيبر فابعد اليهم على سوله ان الله لا يحب الخائنين الضمير عايدا الى الذين تقصوا عنهم
وهم يؤمنون بدينه عاهد رسول الله صلى الله عليه واله على ان لا يصروا قريشا فاعادوا مشرك
مكة لم يخدعوا فاعادهم فغضبهم قالوا نسينا واخطانا فامر الله تعالى بكافاتهم وان شرطيه
وما زاد من تأكيد الشرط ولون للتاكيد في الفعل ايضا ومعناه ان صادقتهم يا محمد في الحرب
ففرقهم من خلفهم اي تلك بهم شيكلا يشر غيرهم من ناقضي العهد خوفا ان ينكبه قاله
اكثر المعتزلة لعلمهم بذكرون اي اذا فلتت ذلك كان عظة لغنم فيعلمون ان عاقبة
العذر وخيبة وما تخافون ايضا جملة شرطيه كما تقدم ايمان خفت من قوم خيبر اي
نقض عهدنا بدينهم عهدهم الوفاء اليهم عهدهم واقصر على ذلك ولا غار بهم قوله على سواء اي
على عدل فانهم اذا نقضوا العهد ونقض اليهم لنا وديهم ككفهم لما بداوا استحقوا الدم ضل
هذا يكون الآية الاولى في حال منكر منهم نقض العهد لقوله قبلها الذين عاهدت منهم ثم
ينقضون عهدهم في كل كلمة وهم لا يتقون وهذا لمن ظهر منه امارات لنقض من القليل اطلع
الشركه لكن يرد هنا سؤال وهو ان اهل مكة حاربهم رسول الله صلى الله عليه واله مع عدم تكرار
النقض منهم فيجاب بان معنى الآية الثانية ظهور امارات النقض فلو ان ذلك واهل مكة نقضوا
العهد بالفعل وقتلوا رجلا من خزاعة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله وفرق بين نكث
النقض وبين تنقضه ويكون المراد ان النقض غير القتل ولم يكره في قصصه على هذا العهد و
القتل كاهل مكة ومع النكر اركب من بنيه بجوارحهم فيكون قاصد بقصص قوله ان الله
لا يحب الخائنين عدم المحبة اعم من البغض بجواز ان لا يجب ولا يغضب كما ان ظهور امارات النقض

اما ترى الكلب قد بهم عمت غم على عتبه ثم قال يا عم طاطي واسك وكان حمزه اطول
من شبيهه فادخل حمزه راسه في صدره ففطر على عظمه ففطره ثم جاء الى عتبه وبرز
فاجهز عليه وحمل عتيده حمزه وعلى حتى تيا به الى رسول الله فاستبشر فقال يا رسول الله
الست شهيدا قال انت اقل شهيد من اهل بيتي فقال ابو جهل لا تعجلوا لا تطروا كما تطروا اهل
بيتكم عليه كرم اهل بيتك فاجزروهم جزرا وعليكم بقرش فخذوهم اجذا حتى يظلم
مكة ففزعهم ضلالتهم وجاء اليهم في صوت سراقه بن مالك بن ضمع فقال لهم انا جاب
لكم دفعا الى راسكم فذصوا اليه الكيسه وكانت الراهبه مع بن عبد الله فظفر اليه
رسول الله ص فقال لاصحابه عتقوا ابصاركم وعتقوا اعلى النواجد ورض بدع فقال يا رب
ان تقلك هذه العصابة لا تعبد ثم اصابه الغشي فمضى عنه وهو سكب العرق عن وجهه
فقال هذا جبريل علم قد اتاكم في الف من الملائكة مردفين وروى عن سهل بن حنيف الله
رايتنا يوم بدر ان احد ليشتر سيفه الى المشرك فيقع براسه من جسده من قبل ان
يصل اليه السيف ومثل في ذلك اليوم من المشركين اثنا وسبعون من صنا ديمهم
قتل على عليه السلام منهم وستة وثلاثين والملائكة وباقي المسلمين ستة وثلاثين ولما
ظفر به رسول الله وفتح من الحرب قال له بعض اصحابك يا لغير فانه ليس وهاذا الله
فقال العباس وهو في العتد لا يصلي لك فقال له ولم ذلك قال لان الله وعدك احدك
الظانفتين وقد اعطاك ما وعدك وهذه العتبه وقعت في البين وهاذا يريد الاوس
ان المراد باحد الظانفتين العير بالغير وذات الشوك هي النفس وعير ذات الشوك العير
والشوك القوة الثانية انه اخبرهم اجمالا انه وعدهم احد الظانفتين واثار الى ان
الواقع هو الظانفتين ذات الشوك لانه قال فدون اعير ذات الشوك تكون لكم قال ويتر
الله ان يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين وقطع دابر هو الظانفتين ذات الشوك واذا
اراد الله امرا وجب وقوعه حضورا اذا كان من افعال نفسه وكانت ارادة العبد طاعة
له ومن هذا المعنى قال رسول الله ص في نظر الى صنائع العزم وقال العباس لا يصلي ذلك
الظفر بالغير الثانية معنى قوله الحق اي يشبهه ويظهره بكلماته اي ياتر المنزل وافعال
لخاتمة ليعاذه كانز الى الملائكة وقذف الرعب في قلوب الكفار وصلى الملك اعناقهم
وقطع ايديهم وقطع دابر الكافرين اي استبصلهم فاما الانسان عرق به وادب الظانفة كانت

يعتبر بها وهذه الآية ليس فيها شيء من فقد الجاهل ولكن ذكرها وذكر العتبه متابعا لمن
لمن فقد من ولما فيها من المعجز للرسول الثاني عشر وان يحصوا المسلمين فاحصوا لها وقول على
القدارة هو السميع العليم جميع اذ ازاله السلام الى المصاحف قال ابن عباس هو
منسوخه بقوله قالوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر وقال الحسن وقناة ومجاهد
منسوخه بقوله اقولوا المشركين حيث وجدتموهم واخو انهم غير منسوخه لتعلق الصلح
براي الامام وبجسب المصالح المتجده ويجعل على عدم نسخها ان قوله اقولوا المشركين ان
سنة سبع وبعث بها رسول الله الكهنة ثم صالح اهل بخران على الف حلة الف درهم والع
في جيب واعلم ان الصلح بها لا يحدية حاربها لا ان النبي صلى الله عليه واله صالح اهل مكة
عام تحديده وكان الاية اشار الى ذلك ثم انه انما يجوز مع رعاية المصلح للمسلمين وقدر
عجب مع الحاجة اليها اما لقليلهم او الرجاء اسلام جماعة مع الصبر والحصول لما يصلح
الاستطاعة فان لم يكن حاجة ولا ضرورة ولا مصلحة فلا يجوز مع حصول احداهما فكل
زمانها اربعة اشهر لقوله تعالى فسبحوا في الارض اربعة اشهر فطرب الكثرة لا يجوز الزيادة
على سنة وفيما بينهما خلافا فيه اعتبار الاصل ولا بد من تعيين المدة فلو شرط مدة غير
له وجب وجب الوفاء بها بالهدنة الصحيحة ولا يجوز النقص الامع انقضاء المدة وظهور رخصته من
الكفار ولو استشر احدا انه جاز بعد العهد اليهم ويؤيدهم ولا يجوز مع التهمة وكذا يجب
الوفاء بالشروط الصحيحة ولو كانت فاسدة فلا يجوز الاعتدال الا بعد الانذار الرابع عشر
لا يخرج عليكم ان تنكحوهن اذا اتينكم من اجورهن ولا تنكحوهن الكفار و سئلوا ما انفقتم ولا تنكحوهن
فانكم حكم الله عليكم بدينكم والله عليكم حاكم فانكم سئتم ان اخرجكم الى الكفار فاقبتم فانوا الذين
ذهبتم ولا يحسن مثل ما اتفقوا فاقول الله الذي انتم يؤمنون قال ابن عباس لما وقع صلح
حديبية فتمن ان من جازهم الى رسول الله صلى الله عليه واله يرد عليهم ومن اتاهم من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه واله فقد تمت سببها نبت الحارث الاسلمي مسلمة بعد ختم
الكتاب فقدم زوجها مسامحة فقتل وصيغى ابن اراهب وكان كافرا فقال له حنظلة ردو على
امرائ فانك شملت ثنائنا وعلينا من اناك منا وهذه طينة الكتاب لم تحف فترت الآية

سورة الاحزاب
وفي الاية دلالة على ان
ووضع القتال مد
مؤخره وظهر قد
اعلم الكتاب لا تصالح
جوز

القبيل اكرت
نيت الزنا والفساد
العير منكر
القبيل الاقبيل
لهذا وكذا غيره

هذا هو
الذي هو
الذي هو

هذا هو الذي هو

وقد تضمنت احكاما الاول قد تقدم وجوب الوفاء بما تضمنته عقد الصلح من الشرط
الصحيحة لا لافا ^{سنة} وصلى الحديبية وان تضمن رد من انا منهم لكنه مطلق قابل للقيس
بعدم الاستئصال على المفسد فلذلك كان رسول الله ص يرد من الرجال من له عشيعة يمنعوه
من الغنيمه عن دينه واما من ليس له عشيعة فيمنعونه فلم يرد خوفا من الغنيمه وكذا المرد للمرأة
مطلقا وان كان لها عشيعة لا يتم لا يمنعونها من الزوج بالكفر وحينه لا يوم من قتلها من
زوجها فان المرأة تخذ من دين زوجها اذا قدس امره مسلمة مختص بمقتضى الآية اي عشيعة
قال ابن عباس هو ان يستخلف انها ما حرجت بمسلمه من بعض زوج ولا عشيعة في الاصل ولا
الغماير دينيا ولا عشيعة جارية وانما خرجت حبا لله ورسوله وبالجملة اذا تحقق اسلامها لم يرد
وقوله الله اعلم بايمانهم اي انتم بما ظنكم من حالها وحقيقتها بما علمت معلومة سبحانه حج
قوله فان عليهن مؤمنات اراد الظن المنع من العلم لا العلم حقيقة فانه غير ممكن وغير عن الغل
بالعلم انما انه هو في موجب العمل فلا يخرجوهن الى الكفار ولا يهنن عملهن غنيمه نصيح
فخرج فنيح النكاح من غير طلاق غير اسلامها لكن ذلك ان كان قبل الدخول وقع الفسخ في
الحال وان كان بعد توقف استقراره على انقضاء العدة فلو اسلم الزوج في العدة فهو حق
بها هذا في غير الكتابين اماها فان كان الاسلام من الزوج فهو على نكاحه وان كان من
الزوجه فكما تقدم والتكرار للتأكيد لا لقل للمعزة والثاني للتحريم الاستيناف الرابع اذا
قدمت مسلمة وطهرت زوج فداء في طلبها فنعناه وجب على الامام او نائبه ان يدفع اليه ما
سلكه اليها من مهر خاصة دون ما انفقه عليها من مأكول وغيره ولو كان المهر محرما كالحريم
اولم يكن قد دفع اليها شيئا لم يدفع اليه شيء ولا قيمة الحرم فلان قبضته ولو جاهد ابو اخوة
لم يدفع اليه شيء وهذا يدفع الامام او نائبه ذلك المهر من بيت المال لا من المصالح ولولا
بلد ليس فيه الامام ولا نائبه لم يدفع الى زوج شيء وان منعناه زوجة وهذا كله في ما
الهدنة اما لو قدمت لامع الهدنة فلا يدفع اليه شيء لانه حرم على ما اليه النكاح
ولا جناح عليكم ان تنكحوهن اي لا جناح في المؤمنينات المهاجرات لو وقع الفسخ في نكاحهن
واستدل ابو حنيفة بذلك على انه اذا خرج النسا احدا من زوجين مسلما او بدنت زوجي او
حريرا وقعت الفرقة فلا يربها العدة على المهاجرة ويصح نكاحها الا ان يكون حاملا وليس
بشيء يجوز اشتراطه بالعدة كافي حق الحمل عند قوله اذا التيموهن اجوزهن اي

معه

وفايد ذكر ذلك اعلام ان ما اخذ من الزوج من المهر لا يكتفى عن مهر اخر النكاح المستأنف
السادس ولا يكتفى بكماله الكوافر اي لا يكتفى بالنكاح الكافات والعصمة ما يكتسب به
من عقد او ملك في النكاح وشبه النكاح عصمة لانها حكم لغة المنع والمراه بالنكاح يكون
ممنوعة من غير زوجها وفيه دلالة على انه لا يجوز نكاح الكافرة مطلقا حربية او ذمية
دائما او منقطعها وسيا في تحقيقه قال جاهد هو امر يطلق من محي الكفار وقال المذنب
تلقوا بالحرب فنزلت وقال ابن عباس من كانت له امر بمكة فلا تعتد بها من مشائنه لان
الذين قطع عصمتهم وكل ذلك يحصى لعموم اللفظ من غير دليل كذا قول من قال ان المرأة
بالكفر او الوثنية بسبب النزل باطل لما عرفت ان العبرة بعدم اللفظ وان السبيل يحقق
السابع واستدلوا ما انفقتهم وليسوا وما انفقوا اي اذا انفقت امرأة منكم باهل العهد فبرقة
فاسئلوا ما انفقتهم من المهر اذا متتوها وهم ايضا اطلقوا ذلك اي ما ذكره الله في حكم الله
بشرية نكاحه لانه علم بحقوق الامور بحكم لا تعاله الظاهر وان فانكم شيء من ازوجكم الى
الكفار لما امر اداء المهر الا ان زوج الكافر قبل ذلك المسلمون وامر الكفار اداء مهر الا حقة
بهم مرتك فلم يقبلوا نزلت هذه الآية وان فانكم اي سيقم وانفقت منكم شيء اي احد من اهل
الى الكفار رضا بتم قبل معناه فغيرتم فاصبتم من الكفار بعض وهي الغنيمه فاعطوا الزوج النصف
فانته امر انما الكفار من ليس الغنيمه ما انفقتهم من مهرها وقيل معناه من العقبه وهي النوبة
فشيء اداء كل مهر نساء الا من لم يمتعهن عليه اي فان جاءت عفتكم من اداء المهر
فالمرأة من فاشته امراته الى الكفار مثل مهرها من مهرها جره ولا تؤذوها زوجها الكافر وقال
الزواج فعاقتكم فاصبتموهن في القتل بعقوبة حتى فقتن فاقوا ذلك ذهبت زوجة من الغنيمه
المهر قال وورثت فعاقتكم وعقبتم بقصد القات وعقبتم بتقيد القات ونكحها وكسرها فجميع
معناه واحد نكحات العقبى لكم اي اقلبه حتى فقتنم وكان جميع من يلقى بالكفار سنة نساء
لا غير فاعطى رسول الله ص ازواجهن بمهرهن من الغنيمه الخامسة عشر لا اياها النبي اذ اخط
المؤمنات يبايعنكم على ان لا يشركن بالله شيئا ولا يسرفن ولا يزنبن ولا يقتلن اولادهن
ولا ياتين بهتان منهن بين ايديهن وارجلهن ولا يعصينكم في معروف فبايعهن
واستقرطن ان الله عفو رحيم نزلت يوم فتح مكة لما فرغ النبي ص من مبايعه الرجال عايات
النساء يبايعنهم قبل كانت يبايعهن بان يعس يد في فديح من ماء ثم يعس يد يمين فيه و

الزواجر منه

سورة الممتحنة

فلا يراى ان يكون المراد بذلك البغاه المعهودين عند اهل الفقه كما قال المناقب ما عرفنا احكام
البغاه الا من فعل على عليه السلام يريد قوله في حرب البصرة والشام والنجف من انه لم يبيع مدبر
اهل الشام البصرة والنجف لم يبيع مدبريهم ولا يبيع مدبريهم ولا يبيع مدبريهم ولا يبيع مدبريهم
ولذلك لم يجعلها الروايات حجة على قتال البغاه بل جعلها في قسم من يكون من المسلمين والمؤمنين
فبيع بينهم فقتلوا وتعدي بعض على بعض يكون البغاه بمعنى التعدي فيما نال المتعدي حتى يرجع
عن تعديه الى طاعة الله واعتقالات او امره قال الراوندي ذكر الظهيرى انها نزلت في طائفة
من الاضام وقع بينهم حرب وقتال نعم استند الراوندي على قتال اهل البغاه بقوله تعالى
ارغبوا خوفا ونفاقا لا جاهدوا باموالكم وانفسكم في سبيل الله اى اغروا بشاغل وسبقو
واغنياءم وفقراءم ومشاةركم فاقا لظاهر الاية يقتضى قتال البغاه وهو ايضا غلط فان اى ظاهر
يدل على قتال فيها قتال البغاه حتى يكون حجة على المظلم بل ظاهر ما يريد تأكيد الامر بالجهاد و
المباغاه في كذا لكذا ذكر الظهيرى وغيره فيكون المراد بذلك جهادا لكفار العدو نعم ان
كان ولا بد ليس يستدل على قتال البغاه ليعوم وجوب طاعة اولى الامر في قوله تعالى يا ايها الذين
امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واؤى الى امر منكم اى بقوله يا ايها النبي جاهدوا الكفار
والمنافقين واغلظ عليهم والمنافق من ظاهر الاسلام والبايع كذلك لاظهار الاسلام
وخرجه عنه بغيره على اماميه فهو حقيق باسم النفاق ولذلك قال احد اهل علمه لا يحبك
الامؤمنين ولا يفيضك الامنافي في الدنيا والى الله في حقيقته وروايتنا ايضا نحن في اخبارنا وروايتنا
لا يحبك قطعاً فيكون منافقا وهو المظلم ولا يلزم من عدم جهاده صلى الله تعالى لنا فحين عدم ذلك
نعم ولذلك قال على عليه السلام يوم الجمل والله ما نزل اهل هذه الاية الا اليوم يريد به قوله عليه
وان تكوا ايمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقتلوا انتم الكفار الاية الثانية واعلما
لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فمن بعد ذلك الله وحلفكم واخرين من دينهم
لا تصلوا بهم الا على علمهم واستغفروا من شئ في سبيل الله يوفى اليكم وانتم لا تظلمون الا على
فلا تستقدروا معنى قوله من قوة اى ما هو سبيلها في محبة الانتصار على عدوكم من العدو والعدو
والاية صريحة في رباط وهو حفظ النعم من هجوم العدو وارباه ولذلك قال
زهير بن واكبه جواب سوال مفضل بن قيس لم تغد لهم ما استطعنا والعدو غايب عنا كما
نما سبب بان اعداء العقول لاجل النهي لا القتال حتى يشترط حضوره ويحتمل ان يكون حالاً

عن حذيفة بن اليمان
عن حذيفة بن اليمان
عن حذيفة بن اليمان

فلا كان يصلحهم وعلى يد نوبك وليشرط عليهم من الشر وطالب الستة المذكورة الاية الفتل
اشارة الى اهل البغاه واللفظ في الاية اتم والبهتان فيل احاق الولد بن حها ولم يكن منه
وكانت المرأة تلقي الولد فيقول لزوجها هذا ولدى منك ومثل هو ان يحل من الزنا
لظنها الذي يحل بين يديها وفنهما الذي يقدر بين رجليها والمعروف هو كل طاعة امر بها وقيل
عنى به النهي عن النوح ونزول الثياب وجوز الشعر وشق الجيب وشق الوجه والدعاء بالويل والله
اعم من ذلك قوله واستغفر لظنك اى فيما فعلته في حال الكفر ودينه دلالة على ان الكافر يعاقب على
ترك الطاعة وان الاسلام يسقط الاثم عنه وروايت انه ما يعرف على الصفا وكان عمر اسفل
وهند بنت عتبة مشقة مشكورة مع النساء خوفا ان يظلمن في حقها رسول الله فقال لابي
على ان لا تشرك بالله شيئا فقالت ههنا لك لتأخذ علينا امرأ ما رأيت ان احدته على الرجال
وذلك انه بايع الرجال يومئذ على الاسلام والجهاد فقطع النبي صم فلا تشرك فقال لسان
الاسفيان رجل ممسك واى اصبتك من ماله ههنا فلا تدرى بحل الام لا فقال لابي
سفيان ما اصبتك من شئ فيما مضى وفيما مضى ههنا فلا تدرى بحل الام لا فقال لابي
فقال لها فانك لهند بنت عتبة فقالت نعم فاعف عما سلف يا بنى الله عفى الله عنك
فقال ولا تزين فقالت ههنا وتزين اخره فتبسم ثم خطب بالخطاب لما جرى بينه وبينها في الجاهلية
فقال على عا ولا يقتلن اولا دكن فقالت ههنا وتدينكم صفاا وقتلوهم كبارا فانتم وهم اعم
وكان انبها حنظلة بن ابي سفيان قتله على بن اوطال يوم بدر فضحك عمر حتى استلقى على
فغاه وتبسم النبي صم ولما قال لا يا بنى بهتان قالت ههنا والله ان البهتان في حق ومانا
الا بالرشد ومكارم الاخلاق ولما قال ولا يقصيتك في معروف قالت ههنا والله ما
جلينا مجلسنا هذا وفي انفسنا ان يعصيك في شئ الثالث في انواع اخر من الجهاد
وفيه ايات الاولى وان طائفتان من المؤمنين اقتلوا فاصلى ايمنهما فان احدهما على
الاخرى فقتلوا التي بقيت حتى تنفي الى امر الله فان فاءت فاصلى ايمنهما بالبعد لا يقتل
ان الله يحب المعتصمين انما المؤمنون اخوة فاصلى ايمنهما فان فاءت فاصلى ايمنهما بالبعد لا يقتل
استدل به هذه الاية المعاصرة على قتال البغاه وهو خطا فان البايع هو من خرج على الامام
العاقل ليقول الباطل وحازمة وهو عندنا كافر لقوله لعل بايعوك حربى وملك
سلي فكيف يكون البايع المذكور مؤمنا حتى يكون داخل في الاية ولا يلزم من ذكر البايع

شبهة من كذا
دم الامم

سورة المائدة

43

فريون النخ

الحسن ولا يستقيم المعنى
الظاهر انه مطلق على قوله

على سبيل الانكار انما مسه ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة ختمه احسنه وجادلهم بالتي هي احسن ان ربك هو اعلم بمن ضل عن سبيله وهو اعلم بالمهتدين اعلم انه لا يجوز الخوارق والظواهر للكفار والنجاة الا بعد الدعا الى محاسن الاسلام واقامة الحق كما قال سبحانه لو ارسلنا اليك رسولا فتنبه لك من قبل ان تبدل وتخرى وكان الاية اشارة الى وجوب دعو الكفار الى الدين او قبل عاريتهم قبل المراد بالحكمة الكتابات الموعظة احسنه وصفت ثانيا في الجدل دليل العقل والتحقيق ان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو الناس الى قدر استعدادهم كما قال صلى الله عليه وسلم امرنا معاشر الانبياء ان نكلم الناس على قدر عقولهم وهم ثلثة امتام لانه لا يخلو الخاطب اما ان يكون له قوة على ادراك المطلوب البرهان او الاشارة الى ما ان يكون له قوة الجدل والمغالبة او الاقناع النبي صلى الله عليه وسلم عليه واله ومن قام مقامه في هداية الخلق مع العزقة الاولى اقامته البرهان ايقاع المصداق الجازم في اذهانهم وغايتهم مع العزقة الثانية الازام ليلتزموا بما امروا به غايتهم مع العزقة الثالثة ايقاع المقدمات الاقناعية اذهانهم لينقادوا للحق يعصومهم عن رتبته البرهان والجدل فالحكمة اشارة الى البرهان والموعظة احسنه اشارة الى الخطابة وجادلهم بالتي هي احسن اشارة الى علم الجدل وانما قدم الخطابة على الجدل المشفقين به اكثر لانهم اغلب الناس لان الواو لا يعيد الترتيب ووصف الموعظة بالحسنة اي يظهر لهم حسناتها وادل بالتي احسن اي بالتي والخلق احسن والكل اكرم الطيب فان ذلك اقرب الى القبول والاعتقاد الا على وجه السفاهة والغلظة فلهذا ان ربك هو اعلم السادس من كذب الله من بعد ايمانه الامن كونه وقلبه مطمئن بالايمان ولكن من شرح صدره فغلبه غضبه من الله وطمع عذاب عظيم من مبتدأ فعلهم غضب خبره والامن كونه مستل من قوله فعلهم غضب وقوله ولكن من شرح بالكفر صدرا في المعنى بيان الكفر اي الذين كفروا بالله هم الذين يطعنون في ايمانهم لا بالاكرامه قبل ان يجمعوا على اسلامهم ففتنوا وارتدوا عن الاسلام طوعا وبعضهم كرهواهم عمار وابواه باسيرة وشمية وكهيب وبلال وخباب اما سميت فرطت بين عبيد ووجع في قلبه اعمى وقلها انك اسلمت طلبا للرجال فقلت وقيل يا سؤرها واعظام عمار ليسانه ما اراد وامنه وجماعهم ثم اخبر رسول الله صلى الله عليه واله بذلك وقال قوم كفروا عمار فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الاعمار املى ايمانا من قومه الى قومه واخلف الايمان طهره ودمه وجاء عمار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسكن فقال صلى الله عليه وسلم ما تركت حتى نلت ثبلك

سورة النحل انما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون بايات الله واولئك هم الكاذبون

وذكرت ان النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان عادوا لك فعد لهم عما قلت ثم اعلم ان هنا فوائد اولها قلت الاية الكريمة على جواز التقيية في الجمله وكذا قوله تعالى لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء الا ان تنقوا منهم نقاة وتقية ولا ينهاه الله للصبر لانه العرض ودفع الضرر وان لم يكن واجبا فلا اقل من جوازه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية واعطاهم امورا هو محارب عليها في الباطن وهو قريب من التقية ولا في الخارج فيقول في باب الاكرام عن الحسن البصري التقية الى يوم القيمة يعني انها باقية واجازته الى يوم القيمة ولا ان اربعة عدا ابا حنيفة يقولون بانطلاق الكفر لا يقع وقالوا من اكره على شرب الخمر والزنا فلا ثم عليه ولاحد وقال جعفر بن محمد التقية ديني ودين ابائي واجتماع الخالف بانها اتفاق لان كل واحد منهما ابطان امر وظاهر خلافه دفعا للضد والمناق حرام ولا نها لوجازت مجاز على الانبياء اظهار الكفر تقية كاللذم كاللذم في الجلالان و اجب عن الاول بالعرف بينهما فان الاتفاق ابطان الكفر واعتقاده وهو حرام والتقية ابطان الايمان واعتقاده وهو واجب فلا يكون احدهما هو الاخر وعن الشافعي بانه خارج بالاجماع وفي جواز لزوم عدم الدين بالكلمة لانه لو جاز لكان اول الاوقات ابتداء الدعوة الكثيرة العدو والمكر في ذلك بط الثانية فمضم احسانا التقية ثلثة اقسام الاول حرام وهو في الدنيا فانه لا تقيه فيها فكل ما يستلزمها با حرم من لا يجوز التقية فيه لانها انما وجبت حفظا للدم فلا يكون سببا في اباحة الشافعي مباح وهو في اظهار الكفر فانه يباح لامر ان استدل لا يقضيه عمار وابوه فان النبي صلى الله عليه وسلم صوب الفعلين معا واجبه معا عدا هذين القسمين فان الاذلة فلا المذكور بقضي في ذلك لان اجماع الظاهر على ذلك هذا مع تحقق الضرر بها اما لو لم يتحقق ضرر فيكون فعلها مباحا او مستحبيا عدم اختلاف اهل الفضل مثل عمار ونفل ابوهم وميل فعل ابوهم افضل لان فيه ثبات التقية اغرازا للدين ويستدعي له ولما روى ان سبيل الكتاب ائمة جليلين من المسلمين فقال لا حدهما ما تقول لست محمد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انت ائمة قلنا وقال لا اخر ما تقول في محمد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ما تقول في قال ما اصم فاعاد عليه ثلاثا فاعاد عليه جوابه الا قوله فقتله وبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما الاقل فقتل ائمة برحمة الله واما ما قال في قتله او قيل بل فعل عمار افضل لان التقية دين الله ومن ترك التقية فقتل فكما هو مثل نفسه ومن قتل نفسه فقد قتل نفسه معصومة وورثه

ولا تعلقوا باليهكم الى التهلكة والمرواية خبروا احد لا يتحقق صحتها فلا يعارضها ذكرناه به التبري
عن الائمة عموم وبياح التقييد فيه ولو تركها وصبر كان افضل ولذلك قال علي في كلام له امسا
السبت حينئذ فان لي في كونه ولكم نجاته واما البراءة فلا يتبره وامتنع فان ولدت على القطر وفي
رواية اخرى واما البراءة عند الاعناق فوكيل الا فضليه خصوصاً اذا كان ممن يقتدى به وعقل
يعقوب ابن السكيت رحمه الله عليه مع المتوكل حيث لم يفضل عليه على الحسن بن الحسين
هذا الباب فان تفصيل الفاسق عليهما في قوة البراءة بل هو كذيب للرسول لم لقوله
ما سيد اشيا بابل الحجة السابعة قل للذين كفروا ان ينهوا عنفسهم ما قد سلف
يعودوا فقد مضت سنة الاولين ذلك على محكم انهم اذا سلموا عنفسهم ما قد سلف
منهم من حقوق الله من المعاصي والواجبات وهو دليل على انهم مكلفون بذلك حال
كفرهم اذا ارادوا بعد اسلامهم اخذوا بالعقاب والنكال وهو دأب الله الام المانية
وفيه دليل على جواز الرد لكن ذلك بعد استنابته ثلثة ايام فما خصصنا الاول ونحوه
الله لقيام الدليل على عدم سقوط حق الادب في هؤلاء حتى يفضل كتاب
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر طلب مستعمل خلا من غيره والنهي طلبه كفا من غيره
والمعروف الفعل الحسن مستعمل على صفة راجحة والمنكر الفعل القبيح والاختلاف
في وجوبها شرعا وانما اختلف في وجوبها عقلا فقال الشيخ وهو حق كونهما لطيفين
وكل لطيف واجب ومنع السيد والا يتم وفي كل معروف وارتقاء كل منكر او اخلا
تعالى بالواجب وهما باطلان والممنوع يظهر بان الواجب العقلي لا يختلف بالمعشوب اليه
وفيه نظر بان الواجب يختلف فان القادر سبحانه عليه بالقلب واللسان والعاجز يجب
عليه بالقلب الامر واذا اختلف بالنسبة اليها جازا اختلفت ههنا فان الواجب عليه بقا
التعريف والا تدار لنا بتل الكليفت وكذا اختلف على الوجوب عني ام كفا في الشيخ على
الاقل والسيد على الثاني ثم الوجوب ههنا ليس مطلقا بل مشروطا بعلم يكون المعروف
معرفا والمنكر منكر واضرار العاقل ونحوه تاثير الامر والنهي والامن من الضرر الا لا حق بعين
مستحق له بسبب ذلك ومراعاة الامر بمختلفه بالتقديم والتأخير وضابط ذلك تقديم الا
الاسهل من الفعل والقول فان انتهى لما يقتضي الحرج او قيل فذلك وطئعه امامته ههنا
وفي الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فوايد عظيمة وثاب حيز بل قال لا تمارن بالمعروف

ونهي عن المنكر ولا يولي عليكم بشرا مكر ويدي عوجيا ركم فلا يستجاب لمحرو قال علي هم طلقا
من اخلاق الله وكفى بذلك فضيلة لمن انصف بهما اذا عرفت هذا هنا ايات لا ولي كنته
خبراته اخرجت للناس تمارن بالمعروف ونهي عن المنكر وفي منون بالله ولوا من اهل
الكتاب لكان خيرا لهم منهم المؤمنون واكثرهم الفاسقون كان تامه بمعنى وجبت وخبراته
مضروب على حال الحقيقة اخرجت للناس اي من العدم الى الوجود لنفع الناس اي لنفع بعضكم
بعضا وهو ايجال تمارن بالمعروف ونهي عن المنكر وحال ايضاً لان كنتم بل خبراته فيكون
وجودهم مقيداً بالخير والنجاة مقيدة بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر والمراد من ذلك ان
من شأنهم الامور بالمعروف والنهي عن المنكر وليس المراد حصول الصفة لهم بالفعل والامر انهم
حالة النعم والسكوت عن الامور التي لا يكونوا خبراته وانما اقتصر على الايمان بالله ولقبيل
وتجميع ما اتفق الرسول لان الايمان بالبعث ون البعض ليس بايمان بالله لقوله تعالى و
يقولون في منون بعض ونكفرون ببعض الى قوله اولئك هم الكافرون وهنا فائدة الاول
فيل قوله تمارن بالمعروف جملة مستأنفة وانه خبر بآداب والادبات يرضعن اولادهن
الثانية فظاهر الاية على التقديرين يدل على وجوب الامر والنهي لفقد شرطه وهو الاضطرار لوجوب
مبادره الكل الى الانكار وان علم قيام غيره مقامه الثالثة استدلال بحقنا بالامر على
كون الاجماع جبه من حيث ان اللام في المعروف والمنكر لا يستغرف اي يامرون بكل معروف
ونهي عن كل منكر فلو اجمع على خطاء لم يتحقق واحد من الكليتين وهو المخط واجب غني
كون اللام في اسم الجنس لا يستغرف وارسل فقله على المعصومين لعدم تحقق ما ذكرتم في غيرهم
وبذلك ورد الثقل ايضاً عن عثمان عه قالوا وكيف يكون خبراته قد قتل فيها ابن بنتها
الثانية ولكن منكراته يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف ونهي عن المنكر واولئك
هم القلمون هذه صريحة في الامر واستدلال بها من قال بوجوب الكفارة لكون من ههنا للتعريف
او قيل البيان وهو ضيق لان البيان لا يتقدم على المبين واذا كانت للتعريف يكون
صريحاً في قتله وهو معارض بمهمات القرآن ومطلقاً نه وهنا فائدة الاقل الامر والنهي من
ظايف العلماء فان الجاهل ربما امر بمنكر ونهي عن معروف وربما يكون شئ منكونه مذهب
الامر من منكونه مذهب الماسور بان يكون المستثله فزعياً بخلاف اختلاف الجاهل وربما نصينا
الجاهل ربما يعلط في موضع تبين وبالعكس الثاني انهما يوجيان الى من يوثران عنده

اما الجبله او لدخوله في المنكر انظر ارامن عزيمته لدخوله شبهة عليه اما من دخل
في المنكر عن قصد وعلم لاختياره وادعان فانه لا يجبر امره ولا يهيمه بل يجوز ان يتحقق منه
او خيف ذلك فلا جواز ايضا ومن هذا ورد في الخبر عنهم عن من علق سوطا او سيفا فلا يبرئ
ولا ينهي الثالث يجب الاستدعاء فيهما بالابيرة فلا يبرئ من القول والفعل ويدل على الترتيب
قوله تعالى فاصطبر ايضهما ثم قال فقا تلوا التي ينبغي حتى تخي الى امر الله فقدم الاصلاح على العقاب
الرابع المعروف لاحتمال صفة بصفته واجبه ليشق الواجب والسبب في تقسيم الامور
بانفساءه فيكون تاريخ واجبا وقارة مندوبا ومحتمل في النهي بانفساءه باعتبار التحريم
والكرامة فيكون النهي واجبا ومندوبا الخامس المعروف والمنكر قد يكونان معلومين
بالصدور فيمان كل واحد وقد يكونان بالاسناد لا في شخص وجوبهما عن ظهره
ذلك بالدليل ولا يجب على غيره ليجبا عليه لكون وجوبهما مشروطا فلا تحت بتحصيل شرط اما ان
لا يشترط في المأمور والمنهي ان يكون مكلفا فان غير المكلف اذا علم اضرار لغرض منع من ذلك
وكذا الصبي ينهي عن المحرمات لثلاث سببها هو يوجب الطاعات ليقرب عليها السابع من
ان تكسب حراما وتزله واجبا لا يسقط عنه وجوب الامر والنهي لانه لا يسقط بترك احد كا
الواجبين الواجب الاخر وعن السلف مر وابخر وان لم تنعوه ولعقوله لها ما اكتسبت
وعليها ما اكتسبت الثالث ايات كثيرة تدل على ذلك كقوله الذين ان كنتم في الارض فاقام
الصلوة واتوا الزكاة وامروا بالمعروف ونهوا عن المنكر وغير ذلك ثم انه تعالى لجعل الواجب
معولا بالتشكيك بالسند والضعف كقوله نعم واند وعشرته الا شربين قوله فوالنفسم
واهلكم ناكرا وفودها الناس في الجحيم وغير ذلك فانه اكمل الاموال على الوجوب ههنا
لسنده واو لو يثبته كتاب المكاسب التكتسب ضروري للانسان من حيث
اقتناره في بقاء شخصه الى العناء والميلس والمسكن التي لم تجز العادة لجعلها له ابتداء
فيجب السعي في تحصيلها على القادر عليه بطريق لا يؤدي الى فسخ القواعد العقلية وهذا
التقريرات الشرعية واما من ليس بقادر فقد اخرجت العناية الا الهيم وجوب ذلك
على غيره من القادرين الا قد فالأقل وسببته تفصيل ذلك ثم ان الطريق للقادر وكثيره اقتضا
ما كان بالاضطرار والتزود في البيع والشراء والصناعة فقد اوحى الله سبحانه الى اوده
عنه انك نعم العبد لولا انك تاكل من بيت المال فيكفيك اوده فاحسب الله سبحانه اليه قد

سورة الحج

سبحان الله الى اوده وعليه السلام انك نعم العبد ولولا انك تاكل من بيت المال فيكفيك
داود عليه السلام فاحسب الله اليه قد الت للتحديد وكان يعمل من ذلك دروعا
وبيعها وعاش من ثمنها ويتصدق بالباقي ثم البحث هنا قسمين الاول البحث عن
الاكتساب بقوله تطلق وفيه ايات الاولى والارض مد ذناها والعقبا فيها راسي
وانتبتنا فيها من كل شيء موزون وجعلنا لكم فيها معايش من لستم له براز فيش وان من شيء
الا عندنا خزائنه وما ينزله بقدر معلوم مضمون الاية الاخبار يكون الارض مضمونة
بما لم يحذوف فيشره الظاهر وعداها هو بسطها وجعلها مسكنا ومستقرا وسعها
كحيوان وان كانت كره عند بعضهم فذلك غير مناف كبسطها لانها العظم جريها لا ينافي
بسطها كزيتها الثانية العقبا فيها راسي اي جبالا راسية اي ثابتة وعلى ارباب الهيم
ذلك بانها كزح حاصلة في الماء وانما الطاع منها وبها المسكون فلو كانت كره حقيقة
لم يثبت على وضع واحد لان بعض واضعها ليس على بعض وحط طاهر الجبال عليها
لخرجها عن كونها حقيقة وثبت ولا يصطرب لان الجبال اولوا اذا ثبتت الاوضاعها
ولذلك سميت الجبال اوتا وعلى محمد الاستعانة فان التوتد يوجب ثبات ما يربط واعلم
انه لا ينافي في ذلك قولنا انها ساكنة بفعل الفاعل المختار لانه قد يفعل بالسبب الثالث
المراد بالموزون المعدل الى امتساها اوتا عام من النبات كل نوع منها معتدل باعتبار
الاشياء يتخصص به بحيث لو تغير طول والوزن عبارة عن الاعتدال الاجزاء لا بمعنى ثباتها
فانه لم يوجد بل باضافته الى ذلك النوع وما يليق به واما اختلاف انواع النبات فبحث
اجزائها وكيفية اتقانها الى الحسن وابن يزيد المراد بالاشياء بها التي تودن كالذهب و
الفضة والمعادن وليس شيء الى ربه انه جعل فيها لئلا يعايش الى اسباب المعاش من انواع
الزروع والغرس فيفطرون فيها بالمرارعة والمساقاة على الاعمال في ذلك البيع للنبات وشراؤه
والاكتساب بغير وجهه الساعد وقاش معايش ان لا يهين لان الباء فيها اصلية وانما
ضمير الباء اذا كانت زائدة بعد الف فكثيره كصايف وسائل وعجائز ومن ضمها على سيف
ثم يها بغيرها قوله ومن لستم براز قين الواو بمعنى مع محمولك وزيد الامتناع العطف
على ضمير الجود لانه لا بعدا عاده الجار والمراد به الحيوانات البر والبر لان المراد العيال
والمالك واتخذم بمعنى انكم تحشون انكم ترون قنهم بل الله يرد قنهم لان هؤلاء من جملة الخلق

يقوله جلنا لكم وكون الرزق في الحقيقة هو الله لا يمنع من طلاقه على من سببه فان
اكثر افضاله بالاسباب ويجوز استناد الفعل الى السبب القريب والبعيد ولذلك سمي
سبحانه نفسه غير الرزاقين د انه ما من شيء من الاشياء المحركة من جميع انواع
الا وهو قادر على ايجاد خرايته كناية عن معدراته ومفتاح هذه الخراين هي كلمة كن
مرهونه بالوقت فاذا جاء الوقت قال له كن فيكون وانما جامع خراين مع ان افرادها
يفيد العموم لان مقدرة خرايته غير مشاهبة فلو افردها وهم متاهينها الصانع انه
وان كان كل شيء عند خرايته وهو كبره ونحن محتاجون اليه لكن افضاله على حسب
المصالح وعدم المفاسد فلذلك اختلف الناس في بسط الرزق وتقدمه بخزان الرزق
وبسط مصلحته شتت وادى الى الخلل في الحديث القدسي ان من عبادي من لا يملك
الا العناء ولو افرده لا يفسده ذلك وان من عبادي من لا يملك الا الفقر ولو اغنيته
لا يفسد ذلك الثانية ولقد مكناكم في الارض وجعلنا لكم فيها معايش قليلا ما
تشكرون مكناكم اى حكناكم وقليلا منصوب على التميز وهي كالتي قبلها في الامتنان
وجعل اسباب العيش كلها في الارض وهو ظاهر لمن يندبره الثالثة يا ايها الناس كلوا
ما في الارض حلالا طيبا لا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين معقول محدث
اى كلوا شيئا ومن في ما للتبعيض وحلا لا يفتن للبعول المذوف وقيل حال من
واريد بالطيب اى بالنسبة الى الطبع والاكلان مراد فاقوا الاصل علمه ولا يتبعوا
خطوات الشيطان اى لا تقتدوا في بهتنا والمخربات وفي الآية دلاله على اباحه ما
علت اباحته وقيل وفيه دلاله على اباحه اكل ما عر به الانسان من الثمر اذا لم يعقد
ولم يعمل معه شيئا ولم يعلم كراهة المالك وفيه نظرا ثابتا انها يدل على اباحه ما علم
اباحته لا ما لم يعلم اباحته فلو جعل دليل على اباحته ما ذكر كان مصدرة على الظن
فان قيل انه علم ما لبيان من النبي ص والامه ص اباح ذلك قلنا يكون ذلك هو
الدليل الا يبر مع اننا نقول الا قد عدم جواز اكل ما ذكر من الثمر لاصالة عصمه ما للمسلم
الا عن طيب نفس منه وما ودمنا احيانا لا جاد الموصومة لا يمارض ذلك وسبب
منزله لا يبر ان قوما حرموا على انفسهم اشياء من المباحات المذنبه زهدا فزالت
المرابحة كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تفلحوا فيه فيحل عليكم غصبي ومن يحلل عليه

غصبي فقد هو من البيان والطيب الحلال وفيه دلاله على اباحه التكسب وطلب
الرزق وان لا يشتمل على الطغيان اما يتجاوز الحدود الشرعية في جهات التكسب
واما في حالات المكسب بعد حصول المال له من منع الفقر حقوقهم والتكبر عليهم
واستشعار الفقر والتخمس كما قال الله تعالى ان الانسان ليطغى وان رآه استغنى فزيت
على ضم الحاء اى ينزل وكبرها من الحلال العقلي وقيل بمعنى الوجوب من قولهم حل الشيء
اى وجب ادائه هوى سقط والمراد انه السقوط والهلاك الحامس وانزلنا
من السماء ماء مباركا فابتنا به جنات وحبا تحصيد والتل باسقات لها طلع نضيد
رزقا للعباد واوحينا به بلع ميت كذلك يخرج مبارك كثيرا لمنافع وحبا تحصيد
منها سببا من الموصوف الى الصفته كبقلة الحمقاء والمراد به الخطة والشعر وما
ثاب السادس من الموصوفات باسقات اى طوال وقيل حامل من قولهم سقيت الشاة اذا
حملت والتفصيل بمعنى المنصوب اى بعضهم فرق بعض رزقا منصوب على المفعول له
هو عمله لا بقننا او مصدر والبلد الميته اى المحمدية وفي الآية دلاله على انه خلق هذه
الاشياء لاجل انتفاع العباد بها سائر الوجوه لانتفاعات فيكون سباحهم الاما وذل
عنما سعماله السابع هو الذي جعل لكم الارض لولا فامشوا في مناكبها وكلوا من
رزقه واليه النشور ولولا اى انية ليسهل لكم السلوك فيها من مناكبها اوجابها
وهو مثل لفظ التذلل فان من تكسب البعير ينسوا ان عن طياله المكسب ولا يتذلل له فاذا
جعل الارض في الذل بحيث يمشي من مناكبها لم يبق شيء لم يتذلل وفي الآية دلاله على جواز
طلب الرزق خلافا للصوفية حيث منعوا من ذلك لاشتماله على سماع الظلم باعتبار الحق
والبناج وهو جعل منفسهم فان ذلك الاعطاء غير مقصود بالذات بل هو ممكن المنع
لما اعطوا شيئا وفي الحديث انه لما نزل ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث
لا يحتسب انقطع رجال من الصحابة في يومهم واشتغلوا بالعبادة ونوقا بما ضمن
هم فسلم النبي ص بذلك ضاب عليهم ذلك وقال اى لا يضرب رجل فامرأه الى دية
يقولان ذقني وتبرك الطلب ثم الطلب للرزق ينقسم بانقسام الاحكام الخمسة وقد
وهو ما اضطر الانسان اليه ولا جهة له غيره وندب وهو ما قصد به رزقه المال
للتوسعة على العباد ليعطاء الحاج والافضل على الغير ومباح وهو ما قصد به

جمع المال الخالي عن وجه منه عن غيرها ومكروه وهو اشتمل على ما ينبغي التنزه عنه وحرام
وهو ما اشتمل على جهة قبح وفي طلب الحلال للغزو على العيال اجر عظيم قال النبي الكاد
على عياله كالجاهد في سبيل الله **الثاني** في البحث عن اشياء يحرم اكتسب بها اشياء
اليها في القرآن وفيه آيات **٣** قال اجعلني على خزان لا يرشني في حفظ عليم اي خزان
ارض مصر واللام للعهد لان لم يملك سواها لما قال له الملك انك اليوم لدرسا مكيين امين
وصفه للموصفين صاحبين للولاية وجد فرضه السؤال فبالولاية وقال لا في حفظ
اي حافظا المستحقين في عالم لوجوه التصرفات واستند لا الفقهاء بغيره الا به على جوان
الولاية من قبل الظالم اذا عرف الحق لم يزل حال نفسه وحال العوب انه متين من العدل
ولا يخالفه الموبن كما ليوسف مع تلك مصر الذي يظهر ان نجلي الله اجل قد ران
ان ينسب اليه طلب الولاية من الظالم وانما قصد ايضا الحق المستحقه وظيفته
واعلم ان الولاية ينقسم قسمين **الاول** ان يكون من قبل الامام العادل الزمانا فيجب
قبولها **الثاني** ان لا يامر بها ويكون مستعدا لها وليس هناك مستعد سواء لم يعلم
ولم يعلم الامام فيستحب طلبها **الرابع** العرض بحاله ويكون هناك مستعدا لرضايها
طلبها ولا يستحب مجازا ان لا يكون صاحبها من جهة لا يعلمها الخامس ان لا يكون مستعدا
لها ولم يامر الامام بها فيكره له طلبها بل قد يحرم للزوم القبح لو تركه او العيب ان لم يولد
من قبل الجاهل ولم يتمكن من العدل ولم يلزمه بها فيحرم طلبها في العرض بحاله ويمكن
العدل فيباح طلبها ولا يستحب **٦** العرض بحاله والزمانا ما عيش لها الفقه
الضري فيجب قبولها ط العرض بحاله ولم عيش الضري بالخالفه فيستحب قبولها في العرض
بحاله ولم يتمكن من العدل والزمانا اما عيش الضري الكثرة بالخالفه فيباح **الا**
في قبل غير سابق في نفسه في الدماء ولو كان ضررا ليسيرها ولم يستلزم الحكم فلا
كره قبولها **الثاني** سبها للكذب اكلون للسمت روى عن النبي ص ان السمعت هو
الرشوة في الحكم وعن علي عليه السلام هو الرشوة في الحكم ومثل النبي وكسب الجاهل وعيب
الفعل ومثل الكلب ومثل الخمر ومثل الميتة وطولون الكاهن والاستسما لش المعصية
وصعد ان السمعت انواع كثره واما الرشوة في الحكم فهو الكفر بالله وهذا اريد اكل
حاصل تفسير السمعت انما نكره لا يحل كسبه واشتقاه من السمعت وهو الاستسما

يقال سمعت واسمعه اي استأمله وسعى لحرام به لانه يعقب عذاب الاستسما وقيل لانه
لا يركب فيه وعقل لا تدبعت مرادة الانسان **الثاني** لما كان الرشوة في الحكم حراما يجمع عد
فباح فانه ياخذ ابطالا حتى يستلزم ذلك الكذب على الله وعلى رسوله والعمل بشهادة الزور
واخذ المال من مستحقه واعطاه غير مستحق وسماع شهادة الفساق والخبائث لله ورسوله
وعدم المروءة وتخالفة حسن الظن من اختم اليه وغير ذلك فلهذا كسر النبي سم السمعت بالرشوة
الثالث دافع الرشوة ان توصل بها الى باطل كما خذها في فعل الحرام وان توصل بها الى الحق
لا يمكن تحصيله الا به فليس فاعلا للحرام واما اخذها فهو فاعل الحرام سواء حكم بحق او باطل
لله ارفع عليه **٥** القاضي اذا لم يوجد غيره في البلد من يقوم بوظيفة يتعين عليه القضا
ويكون بالقضا موديا للواجب فلا يجوز له اخذ لآخره على ذلك وهل يجوز لهذا الرزق من
بيت المال فعولان كان ذاكما فلا والا جاز انما مسر ان لا يتعين عليه القضا فلا يجوز
عليها الاجرة ايضا فان كان كاهنة فالفضل له ترك الرزق من بيت المال وان لم يكن جائزا لانه
من المصالح **ج** **٦** **٧** **٨** **٩** **١٠** **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**
يكرهون فان الله من بعد اكلهم غفور رحيم يستند بهذه الآية على تحريم اجر الزانية وكان
ذلك سنة في جاهلية كان سبب نزولها ان عبدا لله بن ابي اسلم المضافين كان له جوار يكره
على الزنا ويضرب عليهم ضرائب فاشتكت منهم اثنتان على رسول الله فزالا لايه وهما فريدي
الاول ابر الزانية حرام سواء كانت حرة او امه بكرهه او غير بكرهه لا يجمع ذلك **الثاني**
الحرم على الزانية وغيرها ممن يعلم ذلك والا فلا يتم بكرهه معاملته من هذه سيرة **الثالث**
الحرم الاكراه مع ارادته حتى يخرج الغالب ولعدم تحقق الاكراه بدون الارادة والامام الاكراه
مطلقا حرام سواء كان اردن الشخص اي لم وسواء كان يطلب عرض الدنيا او لا قوله تعالى فان
الله من بعد اكرههم غفور رحيم واما المكرهون فيهم مغفرون عند العبد مع توبه
وعند الجور لا معها تفصلا من الله لشيء الراعيه والحاسر لاها الذين امنوا انما الحزور
والميسر والاضراب والارلام من عمل الشيطان فاجتنبوا لعلكم تفلحون انما يريد الشيطان ان
يوقع بينكم العداوة والبغضاء في اثمكم والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلوة وعلى اتهم يتوبون
هاتان ايتان اشتملتا على مجرمات وهي خراية ثلاث في شأن الحزور وقد اكد الفقيه في الآية بتسعة

عند الله مباحا طيبا كذلك بين الله لكم الايات لعلكم تعقلون استدللنا الفقهاء
هذه الآية على جواز التصرف بالاكل لا غير من بيوت الاقارب المذكورين باعتبار دفع
الجناح المستلزم للاباحة لكن بشرط عدم كراهة الملاك وعدم الاسراف المصروف سواء
كان الملاك حاضرا او غائبا وبشرط ان لا يباحه كونه الملاك امر وهم بالمحضور
بيوتهم وظاهر الآية عدم التقيد بامرهم في الدخول بعضهم وهو الحيا وجعلها مستوفى
بقوله ص لا يحل لامرأ مسلم الا عن طيب نفس منه والمنقول عن اهل بيت عليهم السلام
استثناء هذه من العموم بشرط المذكور ويكون من باب تحقيق السنة بالكتاب
وهنا سوا تقريره اذا كان شرط الاباحة عدم كراهة المالك فاي فرق بين بيوت المذكورين
وبين بيوت غيرهم وجوابه الفرق هو ان سوت غيرهم بشرط العلم بعدم الكراهة العلم
بالرضا واما بيوت الاقارب المذكورين فيكفي عدم العلم بالكراهة وكفى ذلك وقاوتنا الكلام
في الآية بقايد الاكل ذكرنا الاعذار الثلاثة هنا عن ابن المسيب ان جماعة خرجوا الى الثور
فسلموا بيوتهم لهؤلاء فكانوا يخرجون من الاكل من تلك البيوت فنزلت وهذا اجود منا
فيل في سببها وقيل بل كان ذوا العزبات يستعصمونهم الى بيوت فراياهم اذا لم يكن عندهم
ما يطعمونهم ثم خرجوا من ذلك فنزلت وقيل يوفون موالكهم خوف انظلامهم او كراهة ذلك
طبعاً فنزلت بانه لم يذكر الا ولا وقيل ان ذلك معلوم بالمعروف لان مدلولها جواز
الاكل في بيتها لا بعد فني بيتها لا قرب اولى وقيل انهم المرادون من بيوتكم لان بيوتهم بيوت
بيوتهم لان مال الولد مال الوالد لقوله ص انت مالك لا بيك ولقوله ص اطيب ما اكل المرء
من كسبه وان ولده من كسبه ولذلك لم يثبت الربا بينهما لكون مالهما وكذا الحق في الزوجه
قيل المراد بما ملككم مفاعلة بيوت المالك وليس بشيء لان العبد لا يملك فانه ليس به
وقيل المراد الوكيل في حفظ البيت والستان يجوز له ان يأكل منه لانه كالاحبار خاض
الذي يصعب على مساجره والمفاتيح قيل هي الخوازين لقوله وعنده مفاتيح الغيب يعلمها الا هو
وقيل جمع مفاتيح كاصديقكم اي بيوت صديقكم حلف الصفا وعرضه هو والله
الرجل يدخل بيت صديقه فاكل طعامه بغياذنه وحكي عنه عدم ادخال احدكم بيته الى احدكم
او سببه ياخذ فقا لوالا قال انفسم باصداءه ولاصل انه اذا تأكدت الصداقة علم الرضا بالاكل
فيقوم العلم مقام الاذن وعن ابن عباس ان الصداقة اقوى من النسب فان اهل النار لا يستقيم

بالاباء والامهات بل لاصدقنا فيقولون فيها لما من شافين ولا صديق حميم الخامسة يخرجون
ان يأكلوا وحبا ناكلا كان داب العرب ورجما بعد الرجل ينظر من يأكل معه من الصباح الى الرواح
فاذا ايسر اكل الفضة كان اذا نزل بهم صيف لا يكون الامعة فنزلت رخصة بهم ان يأكلوا
كيفية شاقوا فاذا دخلتم بيوتنا قيل المتقدم وقيل المساجد والعموم اوله ص عم هو تسليم
الرجل على اهل البيت حين يدخل ثم يردون عليه وهو سلامكم وعن الحسن ليسم بعضهم عليه
والمراد ان الدخول اذا سلم على صاحب المنزل فردد عليه فيكون سلامه سببا للرد لا للسبب
فاعل المسبب فله عييه من عند الله فانه الامر بها او انه دعاء واجابة الدعاء من عند الله وهي
مصدر من غير لفظ التسليم وصفتها بالبركة لانها تفر من المحبة في القلوب وتوجب البسط
الخلق ويؤذن بالامن ثم الملاقاة وعن الش عن النبي ص متى لقيت من امتي احدا فسلم عليه طر
عرك واذا دخلت بيتك فسلم عليهم يكثر خير بيتك من السابعة انما يقال في هذه الآية مكان
الاخلاق تربيتها عزنا بركة الخلق وعدم الاستلاف فقال كذلك بين الله لكم الايات كتاب
البيع وفيه ايات الاول يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون
تجارة عن رض منكم فلا تقتلوا انفسكم الله كان بكم رحما الخطاب عام والمراد لا تأكلوا
اموال بعضكم فخذ من المضاف ليعلم به ويحتمل عدم الحذف ويكون الاضافة للتبليغ بل المطلق
الاختصاص كقول خلوكم ما في الارض وقد اشتملت هذه الآية الكريمة على ثلاثة احكام الاول
النهي عن اكل الاموال بالباطل اي بالسبب الباطل في جميع كل مال بجمه الشارع من الغصب والسرقة
والخيانة والعقد الفاسد على الرأى اوله يكون نشادها بسببها حركها هو مذكورة في كتب الفقيه
ويحتمل الباطل اي مال يكون كالقمار واجر الزانية وغير ذلك وبالحمد بذا من الجهلات المغترة
البيان النبي واهل بيته عليهم السلام وحققوا لانه اعظم المنافع من الباطل والمفروض
وارادة الامرين وهو التصرف به في سائر التصرفات الشاف ما كان اباحه بسبب التجارة و
والاستثناء هنا منقطع والمراد بالتجارة التملك بعقد معوضه مالمية محضه وحض التجارة
لانها اغلب في طرق الكسب ولقوله ص الرزق عشرة اجزاء ولتسعة منها في التجارة وهما ثلث
الاولى شروا في التجارة كونها عن راض من المتعاقدين فخرج ما لم يكن كذلك عن الايامه الشاف
قال مالك وابو حنيفة المراد راض المتعاقدين حال العقد فاذا حصل ثم البيع وزم فلاحيا قيل
الفرق عندهما وقال الشاف المراد التفرق عن راض فلها الحيا وقيل التفرق وهو منهج

الاحكام لقوله البيعان باختيار ما لم يكن يتفضل الثالث عقدا لكونه باطل عندهم لو اجاز فيما جبه
مع حصول الرضا الرابع الرفق بآداب المعترف بها فلا اعتبار به حتى الصبي والمجنون ولكن
والسفيه والمفلس فلا يصح عقودهم ولو اجاز بعد زوال المانع والعزق بينهم وبين المكره مثل
عقد لولا الاكره فاكراهه مانع الحكم لا مانع السبب الخامس الرضا شرط في سائر العقود
للاجماع على عدم العزق نعم خيا والمجلس مختص بالبيع ولا يكون في القملك حصول الرضا
من غير عقد سواء كان المبيع جليلا او حقيرا لا شرط في حصوله لاجازة النجارة الصادق
عن الراعي والنجارة يستلزم العقد فلا يكون الرضا فيه كافي الا بالوجوه كفي في المحقق
الرضا وحده ولا يصح عند اصحابه الاكفاء به مطلقا حصول الرضا بعقد العضو وعينه
كاف عند جماعه منا وهو المشهور عندهم وعليه الفتوى وقال جماعة لا يكون بعده لغيره
في مال الغير عقلا ولقوله لا يصح ما ليس عندك وقوله لا يصح الا فيما يملك وبعضه لا ولا يقتضيه
عمدة الباقين النبي صلى الله عليه واله لا يقر على الباطل والتميز في المعاملات لا يقتضي
البطلان ونفي الحقيقة يراد به نفي صفاتها اي لا يصح لازم ولا يصح بيع الوطى لو قيل لو
حمل على ظاهره فيكون المراد لا يصح الا فيما هو ملك او كالمالك بسبب الرضا والاذن والاستراط
التقدم ممنوع يحتاج متبنيه الى دليل ح ولا يقتلوا انفسكم فانه اذا قتل غيره قتل به
نصا صا وضاد هو القاتل لنفسه والمضاف محذوف ما يفسد غيركم فذف لعدم الاشتباه
وقيل الكلام على ظاهره وان الله كلم بني اسرائيل ان يقتلوا انفسهم ليكون القتل نوبة
لهم ذنوبهم فيرفع ذلك من امته محمد رحمة لهم ولذلك قال ان الله بكم رحما ومحمل ان يكون
المراد لا يهلكوا انفسكم بارتكاب الاثم في اكل المال بالباطل وهو وجه حسن ليكون الكلام
احذ بحرة بعض الثانية الذين ياكلون الربوا لا يقومون كما يقوم الذي يخطفه الشيطان من
المس ذلك باعهم قالوا انما البيع مثل الربوا واحل الله البيع وحرم الربوا من عظمه من
دته فانه ما سلف وامره الى الله ومن عاد فاليك اصحاب النارهم فيها خلدون كان الرطل
في اجماعه اذ احل له مال على غيره وطالبه به يقول له اني لم اذبحه فانه لا يجل حتى يذبح في المالك
فيغفلان ذلك ويقولان لا سواء علينا الزيادة بالربح او عند الحلال لاجل الناحية والله يقول لا يؤمن
اي من يتورهم الا قيا ما كفيهم المصروع زعمنا العرب ان المصروع يخطفه الشيطان فيصرعه
واخبط حركه على غير الحق الطبيع وعلى غير الساق تخبط العشرة من المس اي من مس الشيطان

والجار والجار ولا يقومون من المس الذي يمس الا كما يقوم المصروع بمعنى انهم يوضحهم وفيما
كقيام المصروع لانه نعم اربا في بطونهم ما اكلوه فاعلمهم وهو سبب ما هم الذي يعبرون بها يوم
البعث والموعظة دليل الحزم قوله وامره الى الله اي يجازيه على اعماله بحسب ما علم في صفة
صدق بيته في لانتها اذ اعرفت هذا فضا فرائد الاول ان الربا القه هو الزيادة وشراها هو الزيادة
على راس المال من احد المتساويين جلستا ما يكلان ويومنون فقيل يحرم الزيادة ولا خير وقيل هو
مع المزيد عليه وهو الصحيح خصوصا مع عدم القيد ولا يحصل العلم للملك لما اقتضاه العقد من
العرضين لما تقرران العقد القاسد لا يترتب عليه اثم ب المراد بالجلس هنا هو الحقيقة
الوجوه وتحقيق ذلك يكون المخارذ بشملها اسم خاص والزيادة قد يكون غيبة وهو ظاهر
وحكمة بيع احد المتساويين بمساوية قد راسية والمراد بالكيل والوزن ما كان حاصله
في عهد النبي صلى الله عليه واله حاله حاله عليه وما لم يعلم رجع فيه العادة فلو اختلف البلدان قيل
لكل بلد حكم وقيل اختلف الحكم احتياطا وهو ادلى ج الربا يثبت في النسبة اجماعا لقوله
انما الربا في النسبة واقتصر عليه ابن عباس للحصا المذكور وقال الباقر بن جهم في التقديرات
وهو الحق والحصر للمبالغة واعلم ان الاجماع على وقوع الربا في ستة اقسام هي الزهر
والفضة والحطه والشجرة والنمل والملح واختلف العامة بعد ذلك في اعله فيما عداها فقال
ابو حنيفة الجندية والتقدير وقال الشافعي مع ذلك الطعم والتمية وقال مالك القوت
والاخذ وعزاجه معايتان احدهما كان حنيفة والاخرى لكيل والمأكول ولا يكتفي بالوزن
عنده واما اصحابنا وقد عرفت داهم د هل المراد بقوله بانهم قالوا انما البيع مثل الربا
انهم قاسم الربا على البيع ام قيل بالاول لانهم قالوا يجوز ان يشترى الانسان شيئا يساوي
درهما الا غير درهم فرد الله عليهم بالنص على تحليل البيع وعقرهم الربا اطلاقا لقاسمهم فان
العبار انما قالوا الربا اطلاقا فمما قيل على هذا كان ينبغي ان يقال انما الربا عمل الخلالا فاجيب
بان جاء مبالغة في انه حلال لله بلع في اعتقادهم في حل الربا انهم جعلوا اصلا قياس عليه
وقيل بالثاني يجوز ان يكون البيع قوله واحل الله البيع مع تمام كلامهم على وجه الرذائل ان الله
فرق بين المساوين وذلك غير جائز وسبب ثلثهم الجمل حكم الربا وجه الجواب المنع من المساو
فان التحريم لربا معال بعد غير حاصله في البيع من نيب في قوله واحل الله البيع دلالة على اباة

سائر اقسامه من التقدير والتسمية والسلط وانواعه من بيع المراتبة والمواضع والقول
والمساوية وانواع المبيعات من الثمار والحيوان والصرف وغير ذلك ما ورد به البيان
النبوي هم قبله قوله فلتاسلف دلاله على انه لا يجب عادة الرضا مع الجمل فخره بل يكفي
مع ورد العلم لانتها وهو التوبة لا غير وفيه نظر بخلاف ان يكون المراد به سقوط الاثم بالتوبة
لا سقوط حق العترة لانه لا يسقط الا اذا وه الرضا من الكفا للتوعد عليه بالنافي اخر الابه
ولقولهم صا درهما ربا اعظم عند الله من سبعين ذبيحة بذا من محرم في ذبيحة الله وقالوا لا يصح
انفسد الله في محرم الربا لانه يمنع الناس من صطناع المعروف ورضنا وردنا وقالوا على
عليه السلام لعن رسول الله في الربا خمسة اكله موكله وشاهده وكاتبه السابع انه نعم
لم يكف في النهي عن الربا والشغب عنه نوعا للنا حتى خبرنا لا خير ولا يركه وانه يذهب
ويذهب بقوله فيما بعد يحق الله الربا ويرى بالصدقات فان الحق هو نقصان الشيء حتى
يذهب ثم قال والله لا يجب كل كفار انهم تغليظ الشان الربا فان اخذ بمنزلة كفارهم
كثير الاثم وكن في حكمه بجلود العائدين النار الذي هو من احكام الكفار الثلاثة يا ايها الذين
امنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مومنين فان تفعلوا فاذنوا بحرم من الله
ورسوله وان يتم فلكم رؤس موالكم لا تظلمون ولا تظلمون عن الباقر ع ان الوليد بن المغيرة
كان يربى في الجاهلية وبقى له بقايا تعيق فاراد خالد بن الوليد المطلب به بها عبدا اسم
فزلت وفيه كان العباس وخالد بن الوليد شركين في الجاهلية سيلقان في الربا فجاء
الاسلام وهما اموال عظيمة فانزل الله الابه فقال للنبي ان كل ربا في الجاهلية موضوع
واول ربا اضعه ربا العباس بن عبد المطلب وكل في الجاهلية موضوع واو لدم اضعه دهر
ربيع بن الحارث بن عبد المطلب وهما فواما اول ذروا ما بقى الى تركه وقوله ان كنتم
مومنين مباغدة اخرى في شدة بياض الربا اي ان كنتم امنتم بما انزل الله على محمد فوالله
باحكام الايمان الذي من جعلها محرم الربا فلا يلزم من ذلك ان لا يكون الكافر كافرا بغير الربا
لان الكافر لا يطلب حال كفره باحكام الايمان او لا يلهى ب فان لم تفعلوا فاذنوا بحرم
من الله اي اعلوها من اذن بالنهي اذا علم به وفرا حرة وابوبكر فاذنوا بحرم اي اعلوها فترك
وهو من اذن وهو الاستماع وحرم الله هو حرم رسول وقيل حرم الله بالنار وحرم

رسوله باقتال وانما لم يقل بحرم الله لان المراد ينفع من الحرب عظيم لكون التور للنجية
فكلام الكلام ايهم مباغدة فادع على ما تقدم الثالث وان يتم الى اخره قالوا فخره
القاضي ان لم يثبت يكون مصرا على التليل فيكون مرتدا وماله في وليس شي لا يمنع انه
اذا لم يثبت يكون مرتدا بخلاف ان فعله ويعتقد بخرمه والحق انه يجب رده على الكافر اما مع
العلم بخرمه فبالاجماع باب اوله فان جعل صاحبه وعرفنا بالصدق به وان عرفه وجعل
الربا باصاحبه عليه وان مزجه بالحلل وجعل المال والهدى رضى بخرمه وامام مع الجمل
فقد تقدم الكلام فيه المسألة الرابعة ان قوله تعالى فمن حاده موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف
وقوله يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا صريحتان فانه لا يجب رد الربا
السابق على زوال المحرم ونحن قد ذكرنا انه يجب رد الربا مع العلم والجمل فاما وجه الجمع بين
الكلامين فنقول وجه الجمع انه يجب على الكافر رده ما اخذ حال كفره الا ان يكون عينه موقوفة
فاذا اسلم حرم عليه اذ ما جرى له عند معاليه واما المسلم فيجب عليه رد الربا مطلقا
سواء علم بالخرم بل لم يعلم على الاصح لان الموعظة جاءت ليه وعدم علمه ليس عذرا للتكتم من
العلم قوله لا تظلمون باخذها هو زيد على رؤس موالكم ولا تظلمون ينقص حكمه الاربعة
يا ايها الذين امنوا لا تاكلوا الربا اضعا فامضا عفته واتقوا الله لعلمكم تظلمون فيها يفرع بالنهي
عن اكل الربا زيادة على ما تقدم وكان الرجل اذا حلل الدين زاد فيه واحده الى اجل اخره
اذا زاد فيه ايضا واخره وهكذا فكان يستعرق بالشئ الطيفيف ما للمدينون فيها هم عن
ذلك وقيل معنى الاضعات المضاعفة لا تزيد وابه موالكم فنضرا ضعا فامضا عفته وحق
النهي لا ياكل وان كان المراد سائر السرفات لانه المقصود غالب من التساو وادى عقاصد
الابه ظاهر ترتيب اجفقت الامامية على ان ايات محرم الربا مخصوصه ليست على عمومها
لما ثبت عندهم عن ائمتهم ع من اباحه الربا بين الوالد وولد والزوج وزوجه والسيد
وعبد والمسلم واخره المسألة الخامسة قيل لطفقيان الدين اذا كئنا لواعلى الناس يستوفون
واذا كاهم اوتوزنهم يحسرون التطفيف الحسن في الكيل والوزن لا يحس ثمن
طفيفا حقيق وعلى هذا ما عمن من اى اذا كئنا لواعلى الناس واستوفون فله
لاستحقاقه لى يستوفون على الناس على خاصه واما انفسهم فليستوفون لها او يكون
التقدير اكلنا لواعلى الناس كل ذلك بمقتضى اذا كاهم اى لوهم الناس ووزنوا لهم

تحدثنا بحمد الله وقوله ولقد جئناكم آلهة وقلنا ولقد هممتك عن نيات الادبر اي جئناك
وعلى حد من المضامين كاي لو يكملهم وموزونهم وانما لم يقل او امرنا في الاول لان الاكثية
امكنهم في السيرة بالمؤمن الاثران وهما قوله الاول روي ان رسول الله صلى الله عليه
واله قد مر المدينة وكانوا من اخبث الناس كيلا فاحسنوا وعن ابن عباس انه قد قدم المدينة
وبها رجل يقال له ابو جهينة ومعه صاعان يكيل بهما ويكيل بالآخر فقلت الية في
حاله **ب** دلة الية على وجوب ايضا والكيل والوزن وتخبر النقص فيها لان ويل
ليستعمل الذم وقيل ويل وايد في جهنم **ج** حيث ان ابناء الكيل والوزن واجب نذب
الى اعطاء الراعي حذر من النقص المهم ومن ذلك قوله يا ذران زن واربع **د** في معنى
الاية بايات كثيرة كقوله واوفوا الكيل ولا يكونوا من المحررين وقوله ولا تقصوا المكايال و
الميزان وغير ذلك والجميع مشترك في تحريم نقص الكيل والوزن ووجوب اتمامه يا ايها
الذين امنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما احزنا لكم من الارض لا يمتدوا تحبث
منه تنفقون في الية دلالتنا ان احدهما على ارجحه الاتفاق من كسب والحرام ويؤيد
قوله من انجز بغير افضى فقد ارتطم في الربا وقد تقدم في هذه الية دلالة فزاد السامع
قيل ان قوله تعالى اخذوا العفو وامر بالعرف واعرض عن الجاهلين يدل على امرين احدهما كراهية
الرجوع على المؤمنين الامع الضميمة وان تركت البرع من الاحسان فيكون من العرف وثانيهما كراهية
معاملة الادين او السلفاء الذين لا يبالون ما قيل لهم وما قيل فيهم لان الامر بالاعراض عنهم
ليستلزم ترك معاملتهم بسائر انواع المعاملة وفيها نظر لان العام لا دلالة على الخاص بنفسه
بل يدل على ما ليس خافيا فيكون ذلك كافيا مع ان الاعراض عن الجاهلين مراد به التجاوز والعفو
عن سيئاتهم لا عدم معاملتهم ولذلك قيل لما نزلت بسال رسول الله صبر جبريل عن معناها
فقال لا ادري حتى اسئل ربك ثم رجع فقال يا محمد ان ربك امرك ان تقبل من قطعك
وتعطي من حرمك ويعفو عن ظلمك وقال صلى الله عليه وسلم ان الله امر نبيه فيها بكم الاخلاق
الثلاثة ان هذا اخي له تسع وتسعون بفتح واحد فقال اكلتنيها قبل ان ياتك لعلك
الدخول في سوم المؤمنين لان الاكثر وعلى ان داود خطب على خطبة اوريا فغضب على ذلك
والكلام فيها كما تقدم في الاولي لكن الدلالة هنا قريئة وان كان الاعراض على نفس النبي
ط قال الراوي ان قوله تعالى يا ايها العرب من سنا واهلنا العن جئنا ببعثة مزاة

يدل على النهي عن الاحتكار وفيه نظر لان قوله مسنا الضام من الحاحية الى القوت او الى
منه التام فلا دلالة له وكذا قال في قوله يا ايها الذين امنوا لا تخفوا الله والرسول وتخفوا ما كنتم
وانتم لا تعلمون انهم اندل على تحريم الكتمان العيب ووجوب اعلان المشتري والكلام فيه ايضا
لا تقدم وليذكر هنا حكمين الاول قيل الاحتكار يمكن لقوله صلى الله عليه واله مكروه ان
يحكم الطعام وتذرا لاسر لا شئ بهم وقيل حرام وهو الاصح لقوله تعالى لا يكرهوا ولا يكرهوا
وانما يكون حراما بشراطين احدهما عيب القوت الذي هو الخنط والشجرة والتمر والزبيب
والثاني والمطلوب للزيادة وثانيهما ان لا يوجد له سواه فيخرج على البيع وهل يبيع عليه قيل
نعمه والا لا تشتت فان ذلك الحيز وقيل لا وهو الاصح لقوله ص الناس مسلطون على اموالهم و
قوله ايضا لا سعار الى الله اللهم ان يطلب شظفا فيه وعليه الثالث العيب ما ان يخفى على الشجر
اولا والثاني يجوز البيع مع عدم ذكره مشتري نعم يكره ذلك وكذا يكره البيع في موضع يستتر
فيه والا ولا تحت كره الا ان يبيع بالبراءة من العيب اجمالا وتفصيلا وعلى الاول لو باع وله
مليصا بيع البيع ويكون المشتري بالخيار بين الرد والارش وفيه تمام تحت مذكور في كتب
الفقيه العاصم وزعموا ان الله للكا فزير على المؤمنين سبيلا الفقهاء يستدلون بهذه الية
على سبيل الاول وان الكاذب اذا اسلم عبده فخره عليه من مسلم فان امتنع باعده الحاكم
وسلم الثمن اليه **الثانية** انه لا يبيع بيع العبد المسلم من كافر وهل يبيع اجمالا أم يفسد من كافر
اما المذمومة فلا يجوز واملاها فاما ما جعل مطلقا في بيع لانه كالدين واما اجيرا حاصفا فاحتمالا
احدهما المنع للاية والاخر الجواز لعدم استقرار السبيل وهو قوي **د** رهن العبد المسلم
عنده واما مع قبضة له فلا يجوز **هـ** واما مع عدم قبضة فالأصح جوازه كذا لا يبيع كونه وصيا
على صبي مسلم **د** اذا اسلمت ام ولد يجوز بيعها على اقوى الوجهين ط لا يبيع الوصية با
العبد المسلم للكفر وكذا لا يبيع وقضه عليه ولا له وبالحكم كل ما يستلزم ادخاله في ملكه
والسلطنة عليه فهو باطل للاية **ك** كتاب الدين وثوابه وفيه يا ايها الذين امنوا
اذا تلافيتهم بدين الى اجل سمي فاكبت وليكتب بيمينك كاتب بالعدل ولا يب كاتب ان يكتب كما
علم الله فليكتب وليلل الذي عليه الحق وليتق الله ربه ولا يخس منه شيئا فان كان الذي
عليه الحق سفيها او ضعيفا او لا يستطيع ان يمل هو فليمل وليه بالعدل واشتهدوا واشهدوا
من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ان يفتل احدهما فقد كر

احدهما الاخرى ولا يابا لشهداء اذا ما دعوا ولا تساموا ان يكتبوه صغيرا وكبيرا الى اجل
ذلك استعطف عند الله واقوم للشهادة وادنى ان لا تاتوا الا ان يكون تجار حاضرة تدبر
بينكم فليس عليكم جناح ان لا تكتبوها واشهدوا اذا ساء بعثتم ولا يضركم ان لا تشهدوا وان
فعلوا فانه ضئوف بكم واتقوا الله وعلوكم الله والله بكل شيء عليم تدانتم اي تعا علمت بالدين
اما بالسلم والاشبه والاجار وفي الجملة كل علمة احدا لعوضين فيها موجل وقال لا عشرة
معناه اذا دابن بعضكم بعضا يقال انتم الرجل اذا علمه بدين وفيه نظر للفرق بين التقاليد
والمفاد على الاقل لازم والثاني متعدد تقول قضا رب زيد وعمر وطارب زيد وعمر فلا
يجوز تفسير احدهما بالآخر ان قيل قوله بدين لم يكن محتاجا اليه لان الدين معلوم
من لفظ تدانتم ولولم يذكره لكان الضمير عاما ليدل على صدق تدانتم اجاب ان المختص به بانه لو
لم يكون واجب ان يقول يكتبوا الدين ولا يحسن ما ذكر من النظم وفيه نظر لا يمنع وجوب
الدين لما قلنا من عود الضمير الى المصدر ويحتمل في الجواب انه لولم يذكر الدين واعا لغيره
الى المصدر لكان ينبغي ان يكتبوا لمعامله بالدين مع الامة حجة الى ما كنا نبتا بها بل يكفي بكتابة
الدين ولو باع النسبية كتب المشتري للبايع الدين الى اجل معلوم ولم يخص الى ذكر المبايع
وفيها ايضا نظر لان كتبه المعاملة بالدين احقر واصنط لدفع الدعوى بانكار سبيل الدين
وقيل ذكرنا توكيدا لقوله طائر يطير بجناحه وقيل ليرفع احتمال الدين من الجحالة كقولهم
كانت تدان فيقول لا شرا لك وهو حسن اذا عرفت هذا ففي الآية احد وعشرون حكما
بل ربما يذكر فيها قواعد تدبرها على ذلك الاول اباحة الاستدانة ولا نهما في قبط الانسان
اليه في عاشره فيكون شافعا لان النبي هم استدانة وكذا على جماعة من الامة
ثم نعم هو من غير ضرر مكره لقوله اياكم والدين فانه مذلة بالنها ومهمة بالليل وقد
يخرج اذا لم يكن له ما يقضيه به فانه خدعه قال لا تنقي ويؤتي عندي ذلك اذا لم يكن الدين مطلقا
على حاله والا فالكراهية شديدة في قول الصدقة له اولى من الاستدانة ولو كان له ولي يقضيه
خفت الكراهية وحكم ابن ادریس بقاء الكراهية مع الولي لعدم وجوبه عليه ممنوع لان عدم الوجوب
لا يرفع الجواز بابه التاحيل بقوله الى اجل لان الدين حقيق في الدعة فهو اعم من اجل
وعمره وقال ابن عباس انها نزلت في السلم خاصة وهو بيع مقفون الى اجل معلوم و
الاكثر على انها اعم من ذلك وجوب كون الاجل مضبوطا كقوله مستي كالיום والشهر

والسنة لا يحتمل ان ياداه والقيضة كادوا لك الثمرة وقدوم الحاج الرابع الامر بكتابة
الدين للثلاث يذهب المال المسلم بعوارض النسيان والموت والجحود والامر هنا عند ذلك
لوجوبه والاصح انه اما للندب والادس الى مصلحة الحامس وجوب كون الكاتب
امنا لقوله بالعدل وهو صفة للكاتب اي موصوف بالعدل للثلاث يزيد وينقص ويفعل
خلاف ما تراعى به المتحابلان ويعلم منه اشتراط كون فقهها عالما بدين تلك المعاملة
لكمال المقصود منها السادس ولا ياب كاتب ان يكتب قبل النهي للغير فيكون الكتاب
واجبه لكن على الكفاية قاله الشعبي وجماعه وقيل فرض مع عدم غيره من علم بها او مع ضرر
صاحب الدين بترك الكتابية فيل كانت واجبه عينيا فلنفس بقوله ولا يضركم ان لا تشهدوا
مستحب على الاعيان العارفين بها لانها من باب وقفا ولا على البر واجبه على الكفاية ليعتد
نظام النوع فربما الاول اذا وجد ثبت للمالا على الكاتب ورفعه منه لانه من المصالح والافاد
له اخذ الاجر من امر بالكتابة لاصالة عدم وجوب بذل المشقة عما في الثاني اخذ للمال من
بيت المال وكذا الورق المكتوب فيه لانه من مصالح الامة وان لم يوجد فضع اخذ الكاتب الاجر
بحسب المدا عليه ولا يجب قرطاس عليه بل هو على ضا حبل الدين لانه لا يخلو ولا يجب على
المدينون في حكمنا علم الله فليكتب قبل متعلق بيا بيا لا ياب كاتب ان يكتب حكا
عليه الله فليكتب امر بعد النهي توكيدا لقوله لعددي لا يعقد هنا قم ويحتمل ان يكون متعلقا
بالامر اي فليكتب كما علم الله وح يحتمل معنيين احدهما كما علم الله تقضياته فليشدها بخلاف
الله وليفضل كتابتها لدين كفضل الله عليه كقوله واحسن كاحسن الله اليك وثانيهما امره
بان يكتب كما علم الله من الحق في تلك المعاملة بحيث لا يكتب شيئا مخالف مقتضاها عما فيه
ضررا ويحسن على المعاملين فيقول الاول الامر للندبته وعلى الثاني للوجوب وعلى الاحتمال
الاول يكون النهي السابق مقيدا وعلى الثاني يكون مطلعا ولعل الذي عليه الحق لانه
المشهور وعليه ثم ان ما ملل الحبيب عليه عو كماله مما يملله يخس من الحق الذي عليه شيئا ويخسر
النقص فاعلم ونهاه يجوز ان يكون صاحب الحق متغفلا لا يخبر له بالامور فلولم يستعمل
المدينون الووع في ايمانهم لم اضار الدين وهو حرام ط فان كان الذي عليه الحق سقيفا او
ضيقا او لا يستطيع ان يمل هو الى اخره السقيفة المبدور وهو الذي يصر من امواله في غير الامر
الصحيحة او يتخلف في المعاملة والضعف في العقل بان كان صبيئا او كبير لا عقل له و

الذي لا يستطيع الاملاء فهو اما ان يكون قسرا فليجمل اوليا هو لا وقيل الضمير في قوله يرجع
الى الحق اي على الحق اي صاحبه لانه اعلم بدينه والاولى ان يعود الضمير الى الاخرى ولا يشوب
بالمقام وهنا فروع احكام مسخر من الآية الاول شرعية المؤاخذة على السفها والاصغر ويدخل
المجاين بطريق الاثر الثاني عدم استقلالهم بعقود المعاملة اذ لا يصح استقلالهم ما يعقد
بالاولى الثالث جواز استدانة المولى له عليه ولا يبر مع الحاجة الى ذلك الرابع صلاحه
ذمية الصبي والمجنون والسفيه لتعلق الدين بها لا كالمطلق بل مع مباشرة المولى بسبب
الدين فلا يبر بغيره اذ المدين له مال الخامس ان يجب على المولى مراعاة المصلحة للمولى
عليه وعدم تجسسه لقوله بالعدل اي في الاملاء ففي المعاملة بطريق الاثر السادس ان المولى
للصبي والمجنون املا اب واجد له ومع عدمها الوصي من احد ههنا ومع عدمه فالحاكم واما
السفيه فان كان سفهه مستر عيبا للصبي فوليه الاب والجدة كما تقدم وان كان طاريا
فوليه الحاكم السابع يجوزنا الترجع عن الاخرين والابكم والاعشى لا يشتركهم في عدم استقلالهم
باملا لا الحق الثامن وجوب كون المرحم عدلا لا شرطا املاء بالعدل المستلزم ذلك لعدلية
التاسع صحة الشهادة على الاخرين والاجماع مع الترجع عنهما ويكون الشاهد اصلا لا فرعا لتعقيب
الاملاء بالاستشهاد والعاشر المولى في الآية مراد به القدر المشترك بين كل من قام مقام غيره
في حق ذلك الغير فيشمل الوكيل باستدانة لوكله فيجوز للشاهد ان يشهد على الموكلم مع ثبوت
اوكاله حاله الشهادة وقد يمكن استخراجه فروع اخرى غير هذه وبذلك يظهر سر قوله او ثبت الحكم بآ
واسم الشهادة والشهادة بين السين والفرف بين الشاهد والشهيد ان الاول بمعنى الحدوث والثاني
بمعنى الثبوت فانه اذا احتمل الشهادة فهو شاهد باعتبار رجوعه في عمله فاذ ثبت عمله زمانين
واكثر فهو شهيد ثم يطلق الشاهد عليه بعد مجملنا التسمية الشيء بما كان عليه كما يطلق الشهيد
على من يطلب منه عمله لما جاءنا في الآية فان الطلب انما يكون قبل حصوله وهذا حكم باستشهاد
الاشقيته في الشهادة بالدين في عدم قبوله او احدا نافع انتقام الدين من المدين فيقبل
عندنا وعند الشافعي لقضاء الدين عليه وعلى عليه لم بذلك **سب** من رجاكم اي من المؤمنين و
فيهم من ذلك حكاه **اشترط البلوغ** في الشاهد لقوله من رجاكم **الثاني** اشترط
الايمان فلا تقبل شهادة الصبي ويدخل المجنون بطريق الاثر الاول لعدم عقله ولا الكفاي
تقصيل بالقرعة الوصية وجوز ابو حنيفة شهادته الكفار بعضهم على بعضهم على اختلاف الملل

ح فان لم يكونا رجلين ورجل وامرأتان وفيه دلالة على جواز شهادتهما منفعتا الى
الرجل كمن في الدين والمعاملات وكلما يقصد منه المال وفي قوله فيها بعد ان يفضل احدهما
وهما اشارة الى سوال مقدر بقرينة لم يجعل امرأتان مقام الرجل فاجاب جعل ذلك غافق ان
يقتل احدهما اي ينسى فانهم بضعف عقولهن اميل الى الشبهة بخلاف الرجال فانهم
ابعد عن الشبهة ان يراهم عقولهم وجواز من اجمعه وقراءه خبره ان يفضل انما هو حرف الشوط
وجوابه تذكره والباقي في قطع المصحة على انما مفعول له والمعامل محدوف قال الزمخشري
ومن يدع التفسير فتذكر اي فيجعل احدهما الاخرى ذكر المعنى انما اذا اجتمعا كانتا بمنزلة
الذكر والعامل به سفيان بن عيينة قيل والمهمل في احد ههنا الا ولى يرجع الى الشهادة
اي تضع احدي الشهادة من قلة قبولها اعنا ايضا عوافتد كراحي المراتين فذكر الفقيه
في الثاني للمراتين لئلا يلزم التكرار من غير فائدة وفيه **سب** من رخصت من
الشهادة اي من الرجال المرضيين والسناء المرضيات في الدين وفي ذلك اشترط المشرع
العدالة فان الفاسق غير مرضي ويدل على بطلان قوله في حنيفة في قبول شهادته الكفار
ويلزم من اشراط الرضا فيهم ان يكون الشاهد من محسن الظن به في شهادته فلا يقبل
شهادة انتمهم بانه مع ضررهما يجلب نفعاً ولم يقل من المرضيين من الشهداء اشترط الى
الاكتفاء بظاهر عدالة وعدم اشتراطها في نفس الامر والا لتعدد الاستشهاد دفعهنا
اذ نلش احكام شرائط الشهادة حيث نلش خمسة البلوغ والعقل والايمان والعدالة و
ارتقاء التهمة واختلفت في شهادة العبد بيمينه الفقهاء الاربعة ورؤوه عن **سب**
وقيلها ان سيد بن شريح وحنبلان البقي وعن اهل البيت وايات استشهدوا وقواها
القبول الا على سيد خاصة وقيل السيد وغيره وعلى غيره **ولا يثبت الشهادة اذا**
مادعوا قيل ذلك في القتل وقيل في الاقامة وقيل فيهما والا قد انشبه لان الكلام في العقل
لا في الاقامة ولوجمل عليها لزم استعمال المشترك في معنيه معا وهو ممتنع واليهي عن **الاباء**
يستلزم الامر بالجملة لكنه فرض على الكفاية فان لم يوجد غير دينك الشاهدين صار فرض عينين
ولا تساموا اي لا تملوا ان تكتبوه صغيرا صغيرا اي سواء كان العين قليلا او كثيرا
او قيل المراد الكتاب فان البلوغ ليس شرط في الكتاب وقيل الكتاب مختصا كان او موقولا وكل ذلك
ميسف والا قول اول وفي ذلك دلالة على استحباب كتابة الدين والاشهاد به ثم ذكر سبحانه

ليجانه ثلثه اسباب الاول انه اقتطعت عند الله اي جعل الثاني انه اقيم للشهادة اي
احسن لخالن المكسوب اعيد زحاما من الخط الثالث انه ادان ان لا يزالوا اي اقرب وفي
اتقاء الرب اي الشك لان عدم الكتاب سبب لرب احد العبدان في انه اصادق او كاذب
ين ان تكون غارة حاضرة هذا استغناها من الامم الكتاب اي ان كانت المعاملة بينهم
في غارة حاضرة يدعي من غير غيلة لاحد او هو ضيق فليس عليكم جناح ان اكتبوا تلك المعاملة
فان لا يقع فيها شك استعانت واشهدوا اذا تباعدتم اي اذ لم يكن المباينة بالدين والا
لزم التكرار وانما امر بالتباعد عند المباينة ارشاد الى رعاية مصلحتها لا نه لولاها تجار ان
يندم احد المتبايعين على البيع او يقع نزاع في كمينه احد العوضين او شرط او خيار او غير
ذلك فالامر هنا لا ريب وشاذ وقال داود انه للوجوب وليس شيء لما قلناه من ترتيب المصلحة
الدينية **يحي** ولا يضاف كالتب ولا شهيد فيه فانه ان احدهما تضار به بالظن والاكسار
والبناء للقاء على قرعة او حصر وفعل هذا يكون المعنى لا يجوز وقوع المضارة من الكتاب
بان يمتنع من الاجابة ويجوز بان ياداه والتقصان وكذا الشهيد لا يمتنع اذا ادعى العقل او
الوقام لكم شيئا مما يشهد به او يريده او ينقص ما فيه ضرر على المشهود عليه وتاثيرهما
قراءة الباقيين تضار بالادغام الفع والبناء للمعول وهن هذا يكون المعنى لا يفعل
بالكتاب ولا الشهيد ضرر بان يكلفا قطع مسافة مشقة من غير تكلف مؤثمتا او لا يعطى
الكتاب واجرة واقية او غير ذلك من اسباب المضارة ويحيط وان تغفلوا تلك المضارة
على احد التقديرين بانه فسوق حكم اي خروج عن اوامر الله سبحانه **تلك** واتقوا الله اي
اعقدوا التقوى في كل ما امركم الله به في امور دينكم ودنياكم **كما** ويعلمكم الله
اي هذه الاحكام المذكورة كلها من تعليم الله لكم ما فيه صلاحكم فلا تزالوا في شيء من ذلك
لان كل شيء علم وفي ذلك دلاله على الاحكام كلها بتعليم الله سبحانه لا بالعباس وال
سيحسان ذكر علي بن ابراهيم في تفسيره ان في البقرة خمس آيات حكم وفي هذه الآية خمسة
عشر حكما وانت فقد ظهر لك اكثر من ذلك الثامنة وان كان ذو عسرة فنظره الى هدية
ان تصدق اخيرا لكم ان كنتم تعلمون كان هنا تأمرا لا يفتر الى غير ما قول الرابع ابراهيم
القرارى اذا كان الشيا فادق في قول فان الشئ هدية الشئ اي ان وجد ذو عسرة وانما
جواب الشرط والنظر بمعنى الانتظار وهو التأخير والمراد بالخير عندنا من غير عن اذا ما

ما عليها من الدين ولا يجب عليه قوت يومه دست ثوبه وداوسكاته وخادمه المقام
فان ذلك لا يجب صرفه في الدين فاذا تحقق العجز عما عد ذلك وجب الانظار وحرم
المطالبة والحبس ومع القدرة تحمل المطالبة ويجوز بالحبس وقا النبي صلى الله عليه وسلم في الواحد
على عقوبته وعرضه والى المظلة والعقوبة بالحبس والعرض المطالبة قوله وان تصدقا
اي تسقوا عن المعسر للدين فهو خير لكم وفيه فائدة الاول ان الابرار صدقة فليس تلمزم
فصل القرية الثاني ان الابرار لا رجوع فيه كالصدقة الثالث عدم اشتراط العتول
فيه فيقع وان لم يقبل المديون فلا يشترط حصول ولا مشابهاة الرابع منهم بعضهم من
هذا ان المنسوب افضل من الواجب لان الانتظار واجب والابرار وندب وقد جعله خيرا
فيكون افضل وهو غلط فان الابرار جامع للنظرة والصدقة فخير من اعتبارهما معا
قوله ان كنتم تعلمون اي علمتم حقيقة الصدقة علمتم خيرا فانه العلم القدر في
مستوفى بالعلم التقوي ويوقوف عليه لان المراد ان كنتم تعلمون ان خير لكم كما قال
الرحماني الثالث من ذي الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه لكم وفي معناها
ثلاث ايات اخرى الاولى ان ترضوا الله فرضا حسنا فيضاعفه لكم واقرضوا الله قرضا
حسنا الثالث ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا حسنا هذه اربع ايات
استدل بها لصاحبها على ان يحجبه والعرض للمؤمن وان فيه اجر عظيما وان الله هو المكاف
عليه اذا تحققت بمجموعة لاستحالة الحاجة عليه فيعمل على اقرض عبيد وعند في ذلك نظر فان المال
القرض الذي هو اعطاء الشيء ليستفيد عوضه وقنا اخر اشعار للاعمال الصالحة بفعلها بعد
ويحصل له العوض في الدار الاخرة والاولى في الايات على مشروع عية القرض وقوله الى
الحقيقة ليست مراده مسلم لكن جملة على اقرض المؤمنين من غير ولا له حل غير دليل ولا ضرورة
اليه مع امكان الجواز الذي ذكرناه ان قاله حيث صدق لفظ القرض ومعناه بين الله وبين
عباده دل ذلك على مشروع عية قلنا في كان ينبغي له ان يرضى لذلك في ليلة ولم يفعل هذا
مع انه لا وجه للبلال زمة خصوصا مع الغرض بين العرضين فان قرض العبد للرب ليستفيد فضلا
والقرض بين العبد بحريته الزيادة على المثال ولو استدل بغير هذه الاية من العومات القرآنية
كقوله تعالى وتعالى وتعالى على البر وقوله احسبوا ان الله تعالى اعلم بقران الدين انواع الاول
او معروف وعن صاحب ان المعروف قرض كان اوله والله اعلم بقران الدين انواع الاول

الرهن وهو لغة الشئ والدوام ومنه تغير الراهنة واللغة العامة لكثرة رهن فاما
الرهن فله لغة قليلة وشرعا يشق للمدين ليسوفى دينه وفيما يراه واحد وهو ان كسنتم
على سفر ولم تجدوا كما تنافروا من مقتضوه فان جعل امن بعضكم بعضا فلتود الذين
اتمن امانته وليتفق ربه ولا يكتفوا الشهادة ومن يكتمها فانه اثم قلبه والله عما تعملون
عليكم في الاية الاقل الا انهما ان جاز مطلقا وتفسد بالسفر وعدم وجدان الكاتب
خرج مرجع الا طلب فان السفر مظنة اعدا ان الكاتب لان القيد بالسفر لا يدل على شرعية
في الحضر لا تخدع شرعيته الا بدليل خارجي وقد وجد وهو فعل النبي ص فانه رهن وصحة
هو حاضر عند يهودي والامام فانه لا خلاف في جواز مطلقا وقالوا هذا الضمان بعد
جواز الا في السفر وقد ابطال قولهم الامام في الثانية الجمهور على انه يشترط القبض في رهن
الا ما كانا فانه اكتفى في الاجاب والقبول وبالأول قالوا اكثر اصحابنا مستدلون بالاية
يقولون عايناه ردها عن حسن لا رهن الا مقتضوا وقاله المحققون منهم بالثاني لانها
عدم الاشتراط في عموم او فوا بالعقود والاية انما عرك بدليل الخطاب وهو باطل لانها
لودت على شرطية القبض انم الكوار ولا فائدة فيه اتيان اللامية انه ساهار هنا مقبل ذكر
القبض فلو كان شرط لما حسمت التسمية بدونه كما لا يقال رهن مقبولة والجماع وان كان
لكنه خلاف الاصل والرواية لان طريقها بمحذور قيس وهو مشترك بين الضعيف وغيره
وفي كل نظر وبقائه في التيقن المشاهدة اكثر من يشترط القبض لا يشترط رده بل يكفي مستاه
ولو اعادة جاز وحصل الرهن وقالوا بوجيها استدما مته شرط بجواز اخذ الرهن على
كثاثة في الذمة سلمى كان او غيره وهو اجماع لان اية الدين عامه الخامسة رهن
امانه لا يضمن الامع بعد او تقرط وقالوا بوجيها انه مضمون باقل الامرين من قيمته
وقد رددت لان اصالة البراءة من الضمان ورواية سعيد بن المستنير على مخرجه عن
النبي صلى الله عليه واله انه قال لا يخلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له عطفه عليه
عزوه عيسى بقوله من صاحبه اي من ضمانه ومعنى لا يخلق اي لا يملكه المرء من لا يشترط
له ذلك عند حلول الساحة في الاية باخذ الرهن على الدين على حفظ الما زعمه
التحويين به لما في ذلك من الدخول في حيز التندرية واهمال المصلحة المتأني ذلك في افعال
العقل ويؤيد قوله ان الله يكره القيل والقيل وكثرة السؤل وضاعة المال قوله

فمن او فمها من مقبوضة فتقدم فالذي يستوفى به رهن او ينبغي اخذ رهن ووضعا
بالقبض ذلوا له لم يحصل كما لا يوفق في جواز انكا والراهن والنسيان او الزيادة او النقصا
وفيه ايضا اشارته الى كون الرهن عنها يمكن قبضها فلا يبيع رهن الدين لعدم امكان قبضه
كاتبه ويبيع غيرها والا لم يحصل الاستيناف لوتعد الاداء فانه امن امانته اي فان
امن بعض الدائنين بعض المدينين وحسن ظنه به ولم ياخذ منه رهن فليطو ذلك المومن
امانه وليسمى الدين امانته باعتبار عدم الرهن عليه واثبات المدينون عليه كذا قبل ولو
قبل بان المراد فان امن بعض المدينين بعض الراهنين ولم ياخذ من الرهن يبيع بل جعله
في قبضه فليطو ذلك امانته كان حسنا وبالحمل في الكلام دلالة على وجوب اداء الامانة
والالتزام التقوى في دائها لعدم الحيانة وعدم التعدي والتفريط التامنه بحكمه كتمان
الشهادة وجب اذها وهذا العموم مخصوص بما لم يشق على من رهنه في حق صيل الما شام
اما مع حصوله فلا يجب الاداء به ح ثم انه تعالى لم يقتصر على النبي عن كتمانها المستلزم
للاثم بل اكد ذلك مبالغة بالنص على الوصف بالاثم لقوله فانه اثم قلبه وفان ذكر قلبه
ان كتمان الشهادة من افعال النفس الامارة التي هي النفس الحيوانية والقلب محلها فانا
سناد الاثم الى القلب من باب سناد افعالها التي هي محلها كقولهم هذا ما ابصره عيسى
ونقلت يد وفيه نظر لانه لو كان كذلك يقال الاثم لسانه لان اقامة الشهادة لهما اللسان
وكذا كتمانها وفي النظر نظر لانه لا يكون في الكلام مبالغة والاحسن ان يقال انما ذكر لسان
يظن كتمان الشهادة من الاثم المتعلقة باللسان فقط بل اقلت اصل متعلقه ومعدله
اقراره واللسان وترجمان عنه وهنا مسائل الاقل حيث تقدم جواز ثبوت الدين على
الصبي والسفينة وامثالها باخذ الرهن من مواله وجاز اللوق فعل ذلك لا يشترط
ملكية الراهن للرهن ويجوز تصرفه فيه فيجوز الاستعانة للرهن ويدخل في ضمان
الراهن حصته من المعروان لم يقع العقد بعد على الاصح ولا يضمنه المرء من وان قبضه
الخامس المدين ان كان وكلا لهما لك باع مع طول دينه واستوفى كذلك لو كان وصية
ولم يكن احد هما فله التزام المالك او وارثه بالبيع او اداء الحق بل وله ذلك ايضا وان كان
وكلا او ان وصيا ومع تعدد الكل يستأذن الحاكم بالبيع النوع الثاني في الضمان وفيه
اثنان الاول لمن جاء بل بعير فامانه زعيم الثانية سلمى ايم بذلك زعيم الرعاية والكتابة

والضمان عندنا يتقل المال من ذمة المدنيه وميل ضم ذمة المدنيه وهو قول الفقهاء
الرابعة فعلى هذا يكون المضمون له حجة في طلب البتة ايها شاء وانحق الا قولنا ورد عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه حضرته جنازة فقال لا على صاحبكم دين قالوا نعم وثمان فقال صلوا على
صاحبكم فقال على عبد الله ورسوله وانا ايها الضامن فضلي عليه النبي صلى الله عليه وسلم ثم اقبل على علي بن ابي طالب
فقال جزاك الله على الاسلام جزا وفك رهانك كالفك رهان اخيك وهذا الحكم في
صدرك الاسلام انه لم يصل النبي صلى الله عليه وسلم من يخلف وفاء دينه ثم نسخ بقوله بعد النبي اقل
بالمؤمنين من انفسهم دلالة على ان الميت قد انتقل الحق في ذمته الثانية مودة
الضمان هو كل ما صح اخذ له من عليه فلا يصح ضمان الامانات ولا العمل المتعلق بالعين
لا بشرط العلم بقدر المضمون حالة الضمان فاللانح ما يقوم به البينة بتابع سابق
عليه لا على ما يتاخر تاريخه او يقربه العريم وبه قال مالك وابو حنيفة وقال الشافعي
واحمد لا يصح ضمان المجعول وبه قال بعض اصحاب ليل يلزم العز والحج الا في عموم
صم الزعيم غارم والعز ويندفع عما يقوم به البينة الرابعة الضمان عندنا بشرط فيه
رضاء الضامن قطعا ولا بشرط رضاء المضمون عنه واما المضمون له فلا يصح شرط
رضاءه وللشافعي قولان لثامانه اثبات حق له في ذمة غيره من هو عليه فلا بد من رضاه
وقال الشيخ لا بشرط محبة البينة عليه وعلى غيره ويمكن ان يجاب بما كان انه كان حاضرا
فرضي واختصار ذلك بالميت او رضاء الرسول صلى الله عليه وسلم قام مقامه لانه ولو للمؤمنين الخ
حيث لا اعتبار برضا المضمون عنه فلو اذى الضامن وكان ضمانه بغيره اذ لا رجوع
له به ولو كان الادا بان المضمون عنه ولو اذن في الضمان رجع الضامن وكان ضمانه
بما اذاه ولو كان الاداء بغيره اذ ذمة السالك في صدرك الاولى مكان الا في مشروعية
الجعله وهي تقع على كل عمل محلل مقصود وان كان مجعولا الشافعي شرعية ضمان ما لها لا
وان لم يكن لانما الكسب آيل اليه وليس يتبدل بعضهم كجواز ضمان ما لها على الزوج وما اذع اللان
لا يصح ضمان ماله وبنيه نظرا لاجواز ضمان مشروط بتمام العمل وحسب تفسيره لا ينافي
ضمانه لذلك النوع الثالث في الصلح وفيه آيات مستالا قل فانقوا الله واصلحوا
فات بيحكم الشافعي لاخير في كثير من مجزى الامن امر بصدقة او معروف او اصلاح بين
الناس الثالث انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخوتكم الرابع ان يربوا اصلا كما يوفى الله

بينهما الخامس فان فات فاصلحوا بالعدل السادس وان امرأة خافت من بعلها اشترت
او اعراضا فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير اذا عرفت هذا ففي هذه الآيات
فوائد الا في مشروعية الصلح ويؤكد قوله الصلح جائز بين المسلمين الا ما حرره
حلالا او حراما الشافعي في الآيات دلالة على انه شرع لقطع التنازع فهو مقصود منه
بالذات وان افاد امرانا يد على ذلك فحسب ما ينضم اليه من القران الثالث انه يصح
مع الاقرار والانسكار وعلى المعلوم والمجهول وعلى الدين والعين والمنفعة وعلى اطفاء
النار وحسن المهاد واصلح ذات البين واصلح حال الزوجين فوصوة اعم
من موضوع باقي العقود فلذلك اشتهر بين الانام انه سيد الاحكام الرابع حين ظهر
لك ان اعم موضوعا فاعلم انه عقد قائم بنفسه ليس فرع على غيره وان افاد فائدة فاحس
بشرطه مراعاة الامور الشرعية المعتمدة في العقود وسيا في تفصيل شيء من محلات
كلياتها السادس في الصلح نفع عظيم اذ مع قطع النزاع يحصل تمام نظام السمع وقوايد
المعاش فلذلك وصفه سبحانه بأنه خير عظيم والسعي في اصلاح ذات البين فيه
اجزى كل قاله اصلاح ذات البين افضل من تمامه الصلح والصيام وقال في ٤٢ ان
الشیطان يغوي بين المؤمنين ما لم يرجع احدهما عن دينه فاذا فعلا ذلك استبشروا
على قفاه ومد يد وقال من رحم الله امرأه سن والدين لنا يا معاشر المؤمنين تألفوا
وتقطعوا في الوكلاء وهي لغة مشقة من كل اليه الامراى فوضه اليه وشها استبارة
في التصرف واستدلالا وندي والمعاصي على مشروعيةها بثلاث آيات الاولى
يعفون او يعفو الذي يجب عقده النكاح قاله هو شامل للمولى والوصي في موضع الوكيل
الثانية فاعبثوا احكم بوفكم هذه الى المدينة فلتنظر يا ايها الذين امنوا ما فعلتكم
بذوق منه ولتلتطفن اي عطوفن دواهمكم واتقوه مقام اغسكم في الابتياع الثالثة
فلما وزنا لفتناه اتنا عذراءنا والعرب يسمي الوكيل والحادم فما والمراد في الآية هو يوشع
وليس فادما فتعين كونه وكلاء فدل الآية على مشروعية الوكلاء وعندنا في الاستدلال
بجواز آيات نظرا ما الا في فلان المراد بالذي يجب عقده النكاح المولى الاخبارى
او الزوج وسيا في عقيدته واما الثانية فانها حكاية حال غير شرع ولا معصوم فلا
يكون حجة واما الثالثة فلان المراد بالفتى العبد والحادم والحالات قال صلى الله عليه

واله لثقل احد كفتي فئان ولا يقبل عندى ولا امتى بالجملة ليس في الايات المذكورة
نصوصية على مشروعية الوكالة في هذه الشريعة فلا يكون حجة اللهم الا الاية الثانية
فانها حكماية فعل قوم صالحين في سبيل مدحهم فلو لم يكن سائغا لما جسد ذكره وفي اية
بعث حكيم ايضا اشارة الى مشروعيته ولذلك قيل ان البعث بوكيل واعلم ان متعلق
الوكالة هو كل ما لم يتعلق بغيره من الشارح بايقاعه من مباحثه وبينه وهو سائر العقود والنكاح
والايقاعات الا لظهوره والايل واللعان والنذر والعهد واليمين ولا يصح فيما اتفق
حكم الشارح بوقوعه من مباحثه بينه كالقسم بين الزوجات ومباشرة المعاصي واما العبادات
فقد ايجوز الوكالة احكامها صلها معلومة في كتب الفقه فيه جمل من العقود وفيه
مقدمه واجبات اما المقدمه فبأنها واحدة تستعمل على احكام كلية وهي ايتها الذين
امنوا او قبال العقود وقيل كل اية صدرت بياها الذين امنوا فهي مدنية وبياها التماس
فهي مدنية والاصح ان هذا على الاصح فليقل في فهمه واو في معنى واحد والمراد به من
يعقده الناس في معاملاتهم وقيل المراد العهود التي عقدوها الله عباده والاولى الحسب
على الجميع بعموم اللفظ وعدم ثبوت المخصص فبما فائد الاصل الوفا بالعقد لقيامه بمقتضا
فان كان لازما وجبا لوفاء بوجاهة يكون في هذا الجاهل ليعلم حاله من البيان النبوي والاصح
الثاني العقد شرعا اسم لا يجاب والقبول وهو قد يكون لان ما من طرفه كالاجارة و
المضاربة والمساواة والصلح والوقف والنكاح والهبه ههنا صورها وان كانت بغيرها
على الاخرى وعقد السبق على قولنا الصفاة وقد يكون جائزا من طرفه كالوديعة والعارية
والقراض والشركة والوكالة والوصية والقرض والحبس والهبه في بعض صورها يكون
لان ما من طرف وجاز من طرف اخر كالرهن وكفالة المدين وعقد الفقة والامانة و
قبل والهبه من ذى الرحم او مع القرية ومع القويض والنسوة والاولى للزوم من الطرفين
اذ لا يجيب على الواهب القبول مع المتعبد لانه ملك حده وقد يكون جائزا في غير ذلك
ثم يؤول الى الزوم كالهبه بعد القبول وقبل اجل الثلثة السابعة والوصية قبل الموت
والقبول ويلزم بهما وقد يكون لازما في غير ذلك كالتبرع بجزء من الميراث او بغيره
بغير اوفات شرط معين او وصف كذلك وانما كنهه صريح قبل قبضه او ضمن كذلك
واو غير ذلك في كل عقد لا يوجب فيه امور ان يكون اجابا وقبولا لفظيين

الثاني ان يوقعا بالقرينة اختيارا ج ان يوقعا الصيغة الماضية الرابع فوردته
القبول ومطابقتها بما عيذك لك عرفا وكذا الله عيب في الرهن على الميراث فبغيره فلا يصح
معلقا ولا يجيب في الجائز شي من ذلك بل اللفظ الدال على المقصود منها مع القرينة المستحقة
السادس يجب في كل عقد صدوره عن ملك او حكمة كالاب والجد والوكيل او
الوصي والحاكم او الامين والقاضي وناظر الوقت والمقتبط اذا خاف هلاك المصلحة
عقد الحاكم الوديعة في الوديعة او بعض المؤمنين في مال الاطفال عند تقدير الوكلاء لسابع
يجب في كل عقد اشتراطه على مقتضاه فلو شرط فيه غير مقتضا كان باطلا فيما يكون ركنا فيه
وما لم يكن ركنا فيه وليست على غير ذلك ولا يجازي وحكم العقد الصحيح ترتيب
اثره وتوابعه وحكم غير الصحيح عدم ترتيبه وتوابعه والشرط اللازم الوفا هو ما يقع
بين الاجاب والقبول فلو تعدد العقد او تأخر فلا اثر له الشارح حيث اخذ بالعقد با
المعنى الاصح يصلح الاية للاستدلال بها على جوب بقاء النذر والعهد واليمين بما عقدت
مع ربه ومع غيره مما عاينها المشروع كالزنا رعه والمساواة السكنى والاجارة وغير ذلك
من الاحكام والايقاعات فليذكر ما ورد من الايات في مشروعية الاجارة وان كانت في
شرع غير ان الاصل عدم الفسخ مع اشتراط العقد على كونه من سمات نظام النوع لا يضر
اليه مما تقرر في العلوم الحقيقية ان الانسان مدني لا يمكن ان يعيش وحده فيقتصر على المعاش
وغير ذلك واجب على القيام به فيجوز اخذ العوض عليه فيشرع المعادضة على المنفعة وذلك
المطلب وفي الاية الثانية اشارة الى وجوب غنيط العمل بالمدع ان قدر بها الا فغيرها من القوي
الثاني الشركة وذكر المعاصر وغيره ثلث ايات الاصل فكلوا ما غنمتم حلالا طيبا دل على
اشراك القاضين في العينة بينهم في الخطاب قوله في الموارث فهم شركاء في الثلث وكذا ايتها
لاقتضاها الشركة التزاما ج انما الصدقات للفقراء والمساكين الاية على قول من يقول بوجوب
البسط على الاصناف والاصح هنا لبيان المصروف فلا بد على الشركة وهذه الايات تدل
على حصول معنى الشركة فحينئذ يضافها بالاجاد اسبابها وهي تحقيق بامور المولى فخرج المساكين
يبحث لا يمايز احدها عن الاخر لثاني الملك الشخصي سلفه واحد بالبيع او شبهه من العقود
ج حينئذ يمازها سلفه واحد وفي معناه قبضها سلفه واحد من بينهما ولا حكم لشركة
بغير ذلك من الوجوه والمعاوضه ولا بد من الثلث المضاربة وهي ان يدفع الشخص الى غيره في

مالا من احد الثقلين المسكوكين ليصرف في ذلك بالبيع والشراء على حصة معينة من ربحه وفيه
ثلاث ايات الاولى فانتشروا في الارض واستبقوا من فضل الله الثاني واذا حزنتم في الارض
واخذون بعض بون في الارض يتبعون من فضله قالوا لما سئلوا ان يستدلوا بها جواز المقام
لانها دلت على ان التكسب لم يعرف بين كونه مال المكتسب او مال الميراث وعندئذ في الاستدلال
بها نظر يعلم مستاقدا في باب العرض لان الضرب في العرض المقصود فيها وهو اعلم من المتاع
فيه والعام لا دلالة على الخاص وايضا المتاع به يكون حصرا وسعرا لاستدلاله بغيره يخص
موضوعها وهو ان يدفع الانسان الى الاستمتاع له به متاعا ولا حصة له في ربحه
وفي سر وعيتها كقول ايات ثالث الاولى والثاني ان جعلوا بغيرهم في رحالهم الثاني
وجبا بغيره من جات الثالث ولما فحق استاعهم وجدوا بغيرهم والصناعة في هذه الايات
هي من طعاما شروهم من يوسف وفي العرف لا يظن الا على ما وقع فيه التجارة وفي الاصطلاح
الفقهاء يقال على ما ذكرناه ثم اعلم ان عامل البضاعة حيث لا حصة له في الربح فان ربح بالبيع فلا
احقة له ايضا والا كان له اجرة مثل عمله في تلك البضاعة الخامسة الابداع وفيه ايات ثالث
الاولى ان الله يا حرمكم ان تؤثروا الامانات الى اهلها الثاني فان امن بعضكم بعضا فليؤدوا ذلك
أتمن الثالث امانته من ان تامة بدنيا ولا يؤده اليك الامانة عليه قائما وهذا في
الاولى الامانة مشقة بالامن الحاصل من حسن الظن بالمستامن فيجب عليه ان يكون كذلك
فيحرم عليه الخيانة والتعدي والتفريط باهما لاسباب حفظها من الموريات ويختلف
ذلك بحسب اختلاف الامانة في كيفية حفظها عرفا الامانة نسبة الى مدعيها لا ليقبض
عدم الضمان وهي قد يكون من المالك كالوديعة والعارية والرهن والاجارة وغيرها قد يكون
من الشئ وهي المستأجرة بالامانة الشرعية فالاولى امانة للتقسيم والاحيرة من اختصاص
بالقسم الاول الثالث يجب في الامانة الشرعية المبادرة الى اعلام المالك مع المصلحة فان
تمكن واهل ضمن والا فلا لعدم الضمان ولها صور الاولى الظارة الربح الثوب الى اذ
فيجب الاعلام واخره ورده الى صاحبه الثانية لو انتزع الصيد من الحرم ومن محل اخذه
من الحرم الثالثة انزع المعصوب من العاصب بطريق الحسنة الرابع اخذ الوديعة من محبي
او يحبون خوف اطلاقها كما مر على الصيد من خارج ليدار به او من سكة في الحرم
السادس لو نزع الصبيان ما يجوزوا والبعض وصار في يده احدهما حتى لا يروى بغيره

وعلم به الاول فانه يجب رده على والى اخره ولو تلف في يد الصبي قبل علم الولى ضمنه
في ماله ولا عبرة بعلم غير الولى كام واخ لا نه ليس بما عليه فلو اخذه احدهما بغيره
الرد على المالك امكن بالخاصة بالامانة ولو كان احدا للملايين بالاعراض من احده من
الصبي الماخوذ من اليافع نظرا له به عدم الضمان للتسليم على تلافه السابغ لو فطر
المعاصي بغير جيل حقه قبل امانته شرعية حتى يباع الاقوى الضمان عند بعض الاحياء
وهو جيد لكن في قدر حقه اما الزايد عن قدر حقه اذ لم يكن التوصل الى حقه الاب
فالاجور عدم الضمان كمن كان له ماله فلم يحجب الادب لساويين الثامن لو مات
المودع ولم يعلم الوارث بالامانة كذا لو ادعى الوكيل ما لا يوصل الى المالك فوصل الوديعة الى
ذلك ولم يعلم المالك بها وكذا الولى لو بلغ الطفل رشد ولم يعلم بماله وامنا ذلك كثيرا
ما الكتب المرسله فيقوى فيها ذلك وعقيل العدم لانها ملك المرسل والارباب ايضا لها الحق
الفورية شرعا وبضعف بان العرف يقتضيه الشرع وان لم يقتضيه ولم يقتض عدمه و
من هنا هل يجب رد الواقع على ذكائه المرسل بعقل ذلك ملكته لها تنقل الوديعة وعقيل
للعادة هذا مع بقا عينا والا فلا ضمان قطعا الرابع يشترك الامانان في عدم الضمان
بغير التعدي والتفريط وفي وجوب الرد مضيقا الى المالك او وكيله ووليته مع الطلب
وبغيره فان وجوب الاعلام في الشريعة وعدم قبول قوله في ردها بخلاف غير الشريعة
في الحكيم قوله في الثانية فليؤدوا الذي اتمن امانته والامر هنا للوجوب بشرط الطلب
من المالك ومن يحكمه وفي الايتين بحث على وجوب الامانة وتحد بدعيه وعظا على عدم
ذلك لقوله في اخر الاية الاولى ان الله فيها يعفكم بها ولو عفا هو التقدير من عقاب الله و
التعريب في ثوابه وقوله في الثانية وليؤدوا الذي اتمن امانته في الاية الثالثة
عفا الضاري والمدوم هذا اليهو لان الضاري لا يستحقون اموال من غير الفهم في الاعطاء
علا فانهم يستحقون اموال من خلفهم بدليل قوله حكاه عنهم ليس علينا في الامتين سبيل و
المواد بالاميين من ليس على ربهم فكبرهم الله في قائلهم هذه بقوله ويقولون على الله الكذب
وهم يعلمون بانه كذب وقوله الامانة امت عليه قائما الى المدة اقامتك على ماله مباحا
التعاضد والمطالبة السادس العارية وهي اذن في الاتياع بالعين تبرعا وموضوعها
كل عين جاز ينفع بها واستبقاؤها اما من العري لمراتها من العوض او من عار اذا ذهب

ورجع ومنه قول الشارح غير اخيلكم ثم ارضوها الحق بخيل بالرض المعاد وذكر المعاص
لشر وعينها اثنين الاول وقعا ونوا على البر والتقوى الثاني ومنعوا الماعون ومدلول
الاول بالتعاون على البر وهو صريح في العارية لما قلنا من الاذن فيها ترميها ومدلول الثاني انه
عطف على مورد مومنه وهي مومنه ايضاً قضيه للعطف فيكون عدم المنع في معنى
المنع وذلك هو المطلوب وهنا فريد الاول العارية اما نريد ان ليس معقولة خلافاً للفقهي
بجنايتها انها عتقوله والا لكان تأكيداً والتأسيس حينئذيه الثاني العارية يعين بامور
اشراط الصانع من الثاني التعدي والتفريط الثالث الاستعارة من محاسب الرابع استعمال
المهر للصيد الخامس كون العين ذهباً او فضة السادس الاستعارة للوهن الثالث
يتفقد العين في كل ما حترت العادة عرفاً ولو عين المالك نوعاً اقتصر عليه ولو اطلق المستعير
ذلك ضمن ولو تلف بالاستعمال المخالفة لم يعين المساع السبق والتميز وفي منعيتها
مصلحة جلية وهي الا يتجاوز لها رسد العتق لمع الكفارة لا عزاز كل الاسلام والاخرى في الاصل
وهان وفي الحديث ان الخلائق لتستر من الرهان وتلعب صاحبه الا في الفصل والقرين
والحف والحافز يدخل في الفصل الربح والشتم والتسيف وفي الحف الاول والعين وفي الحافز
الفرس والبغل والحمار وهنا ايات الاولى واعداً والحمد واستطعت من قوة ومن باط بجهل
ان المراد بالقوة اكرهي الثانية اذا ذهبنا استيق وركنا يوسف عند متاعنا والاصل بقاد
لشر وعينه وعدم الفسخ الثالث منها او جفت عليه من خيل ولا نكاحاً بامور اجزيم عليه من
الوجيع وهو سعة السير لظاهر الشفعة واشتقاقها اما من الشفع وهو ان وج كان
المشفع كان فرداً صادراً ومن الشفعة وليس في الايات الكريمة ما يدل عليها صريحاً
بخصوصيتها بل لما كان مشفعاً وعينها الازالة الضيق والضرر والمضاعفة الحاصل ذلك من
الشركة فان يستدل عليها حايات تدل على ذلك كقوله تعالى اما جعل الله عليكم في الدين
من حرج وقوله ولو شاء الله لاعتنكم وقوله لا يرزقكم الله بكم اليسر ولا يرزقكم الله العسر ومعهما عند
كل عقار مشترك بين اثنين فيبيع احدهما حصته فلا خلاف في النزاع من المشتري بعد الاذن له وطا
شرطاً تدرك منها كليتها هو ثمانية الاول كون الشركة في عقارات لا ما يدخل من المبيعات
الثاني اسعاً بالبيع لا بجزء من العقود الثالث عدم الزيادة المشتركة على اثنين الرابع تثناء
الشركة باطراً المشاع فلو قسم وميز فلا شفعة الا مع بقائها في الطريق والهنر الخامس قدره الشفع

على الثمن السادس ان لا يكون كافراً والمشتري السابع كون العقار قابلاً للشفعة فلا شفعة
في العنق يد الصنعة الثامن المطالبة على الفور لقوله لا شفعة لمن ادبها ولا يثبت عندنا
بحوار ولا في غير ما ذكرنا من المبيعات ولا مع زيادة الشركة على اثنين ولا غير ذلك مما قيل لان
هذا لا يترشح على خلاف الاصل فيقصر فيه على محل الوفاق التاسع القطع وهي اما انسان او حيوان
او مال او غير ذلك ولم يرد في الكتاب في شيء منها بل عموم وقفاً على البر والتقوى وقوله فا
سبقوا الخيرات ولا يرب ان اخذ البتة في موضع الحاجة برأ وحسان اليد فلو لم يشرع
لاذى الى نفسه المنافع بحكم الصانع المحاد الكبرم الرضى والرحيم وقد ورد حكمه بالقطعة
في القران العظيم العريضة الماضية كقوله فالبتة الفرعون وقوله بل يقطع بعض السيا
وهاتان وان لم يكن في ظاهرهما امر لكن في ضمنها بنية الشارة هذه الوطء في الثاني
للشفعة على خلق الله نعم واعلم ان اخذ للقطعة واجب لظاهر قوله نعم وقفاً وان كان على
الكتايب محمول المقص لقيام من عضة واما المحقق والمال لها احكام وتفاصيل علمت
من السنة الشريعة النبوية والامامية يذكر في هذا لكان العاشر الغصب وهو الاستيلاء
على مال الغير بحرقي وقد ورد في النهي عنه ايات كثيرة منها ما يدل على عموم كقوله ولا
تاكلوا ما بينكم وبين اهل بيوتكم من الغنم ولا من الباطل وقوله وان كنتم من الغنم ولا
بالباطل ومنها ما يدل على خصوصه ويدل على حوازا لمصاحبه والاستيلاء لقوله تعالى من
عليكم فاعندوا بمثل ما اعتدى عليكم وقوله وجزاء سيئة سيئة مثلها وقوله ولئن تشبه
بخطيئة فاولئك ما عليهم من سبيل وتفاصيل ذلك واحكامه مذكورة في المطويات
من كتب الفقه فلتطلب منها فريد الاول الاعتداء قد يكون بالاستيلاء وقد يكون
بالانكاف للعين او بالمنفعة مباشرة او لسيبها من العامد والمخطئ الثاني عيب
على العاصب والمعتدى ورد ما عصبه وانفعه وعوض ذلك مع التعذر فان لم يفعل
سلط المالك على الاتراء وسماه اعتداء وسيئة محازا لسيئة الشيء بمقابلته الثالث
مع وجود العين بمالك انتزاعها فان لم يرصني العاصب لان له الخيار في جهات
القضاء من اى ماله شاء فان باطل او نكح ولا يثبت او كانت على الاصح فلما لا اخذ
حينئذ من اى ماله انفق لكن الماتق اول فان لم يجده اخذ المالك الرابع المثل
في الاية يمكن حمله على المساوي في الحقيقة وعلى المساوي في المالمية وقد عبر عن الا

بما يشترك جزؤه وكله في صدق الاسم وهو المراد بالمشي في عبارة الفقهاء الخامس
المعصوب اذا كان مثليا بالمعنى الاول معين مع فقد مثله فلا يتحقق باعتبار الاول
سعا في الزيادة والنقصان عن حال الغصب فان تعدد المثل بقيمته حين الاعوان
وان لم يكن مثليا بالمعنى المذكور وهو المعبر عنه بانه من ذوات السم يضمن قيمته من
حين الغصب الى حين التلغف السادس فوالا المعصوب ومناصفه مضمونه على التقا
كالصل على القيم كالقلناه سواء انتفع الغاصب بها او لم او الحرج المعتقل يضمن مناصفه
بالنفوت لا الفوات والعبد كغيره من الاموال يضمن من ابرق فانا وتقويتا السابع مع
تعاقد الايدي على بيع المالك على من شاء ببدل واحد فان كان المرجوع عليه معدن ورا
رجع على من غره والا فلا الثامن يجب رد المعصوب وان حصر كات حد واللوح في
السفينه وان ادى بالمعصوب خرج حيوان له حرمة وخيف الثلث بالشرع لم ينج
اللوح وشبهه وكذا لو حيط الصرا الى السطح اشترى فيه واحدة الاجرة والخيار للمالك
ولو طر على المعصوب فخص اشترى مع ارسته ولو خلط الغاصب بمساويه او جود
لم يمكن التمييز لثا ركا ولو كان الا رد احسن وكذا لو خلطه بغير جنسه كالزيت بالشرع التكا
ردا بالمعصوب وان كان يفعل الغاصب مضمونه ان كانت متقومه عرفا والا فلا
ولو عدم المقوم ووجد غير له بخبره الا قد وكما مضمونين اما لو كان الزايد تعيين
من الغاصب كل لصع وضمن للنقص العاشر المعصوب بالبيع الفاسد حكمه حكم المعصوب
في الضمان لعينه وكذا في ايدى وذوا يد بالتحلة كله مضمون بعدد صحيح فهو مضمون
بالفاسد وما لا فلا سب الاقرار وهو اخبار عن حق لانه الخبر فالأخبار وخمس قولنا
لانه الخبر يخرج الشهادة فانها اخبار عن حق كنهه لعينه خبر ثم الحق قد يكون ما اوقد
نسبا والمال قد يكون معلوما فمع مدلول لفظه شرعا فان فقد فعرفا فان فقد فلفظ
وقد يكون مجهولا فيرجع اليغير المعبر بالاحتيل والعقوبة ان عينها لغته وان ابرم رجح اليه
سواء كانت العقوبة عليه نقد او عينا نزل على غيره والنسب يلزم مع الشريط و
ارتفاع الموانع حسنا وشرعا وفيه ايات الاولى فاعترفوا بدينهم والاعتراف افعال
من المعرفة ويقال عرفا الاقرار مع المعرفة بما اقر به فلم يكن دليل الما رتب الغم والدعا
عليه مع بقوله فتحققا لاصحاب السعي على عبد الله من رحمة الله من استحقه اذا اقر بالثانية

والمدا

وشهدوا على انفسهم وشهادة الانسان على نفسه اقرار منه بما شهد به ح قال اقرتهم
اخبرهم على انفسهم قالوا اقرنا ودلائلها على لزوم الحكم للمعصية ظاهره ربيع لوقا لرب
عندك كذا فاعلم ان اقرارك به لزمه قطعا اما لوقا لا ما مقره لزمه ذلك ام لا قيل لا
لزمه لاحتمال اقراره بغير ما تقدم اى بغير الجدايته او بالنسبة او بطلان دعواه
فلا يكون صريحا في الجواب وهو اعم ولا دلاله للعام على الخاص وقيل للمعصية اقرارا للوجوه
عقب الدعوى فيكون مضمونا اليها ولا ينافيهم بقولهم اقرنا بذلك ان قلت انما ترك
ذكر المتعلق لعلمه بعد تصددهم بذلك ولذلك ترك ذكره في السؤال بقوله اقرتهم ولم
يقول ذلك قلت مراده تعالى انما هم باقرارهم وكلامهم ولذلك قال الغاشدوا اى يشهد
بعضكم على بعض فيكون المراد اقرارا تصددهم لعلمه بذلك ثم اعلم ان الصور والمهر وضه
هنا لفظا اربعة الاولى انا مقر لك به وهو يخرج في الاقرار الثاني انا مقر لك ولم يقل
به وفي هذا احتمالا انه مقر لك بغيره فلا يكون صريحا في الجواب ح انا مقر به ولم يقل لك قال
العلامة يكون اقرارا وظاهر كلام الشهيد لا يكون اقرارا لاحتمال اقراره بغيره لانه الرابع انا
مقر ولا ولم يذكر الصغير وفيه الاحتمال ان المتقدمان وظاهر الاية انه على كونه اقرارا
وحدوث الصغير لدا على ان بطلا بغيره لانه كثيرا يحذف الصغير للعلم ويؤيد العرف وقريته
الخطاب ولا نه لوقا الغم في هذه الصور لكان اقرارا فكذا فيما قلناه الرابع على لوقا في امين
بالقسط شهداء الله ولوقا انفسكم وتقريه كما تقدم الخامسة الم بانكم تدبر قالوا بلى
وكذا قوله السبب بهم قالوا بلى يستدل به ايتين وشبههما على كون حوفا الاعجاب
بالحق اقرارا وان بلى اعجاب بعد النفي ونفسه تقرير لما سبق ان نفيها فقيها وان اعجابا فاقا
لذلك قال ابن عباس في الاية الثانية لوقا الغم لكرد الحاختم لست رينا وفيه صلا
اهل العرف يستعملون ضم بمعنى بلى ويبدل عليهم قوله الشاعر ليس لله جميع أم عمر واياتنا
فذلك بناء على ضم ضمير الحلال كما اراه ويعلموها الهنا ركاعلا في الحق عندك
التفصيل وهو ان الكلام ان صدر عن اهل اللغة ليركن اقرارا وان صدر من اهل العرف
كان اقرارا وهذا اقرارا وهذا في الاية الاولى اشارة الى كون المقر ذا معرفة بما اقر به فيقول
في ذلك اشرط بوضعه وعقله وشرط الثانية في الاية الثانية والثالثة اشارة الى كون
الحكم على المعصية اقراره مطلقا كما يجب الحكم بالسبينة وهذا ساسته شهادة فيكون الاقرار

سواء اقر بالثانية

الحق ما يشاء ولا يجرده
عن الحقيقة النوعية

في الحقيقة وعلى المسألة الحكم وعلى المساوي في المال بعد وقد يعبر عن المال بما يشترط
جوده وكيفية صدق الاسم وهو المراد بالمثل في عبارة الفقهاء الخامس المقتصر
إذا كان مثليا بالمعنى الأول تعين مع فقر مثله فلا اعتبارا في تفاوت الاسعار في الزمان
والنقصان عن اعداد له الحكم الثالث في الآية الرابعة اشارت الى وجوب الامتداد
بالحق للارزاق كقوله كوفوا بالقسط اي بالعدل والامر للوجوب التام في الآية
الثانية واحدهم على ذلكم اصرى اي عهدي على العهد اصرى لانه يوصي ليشهد
الاصار ما يعقد به الشيء ويشهدا لان الوفاة شديدا في عشر الوصية وهي
مشقة من وصي يعني اى وصل يقال وصي بوصى ايضا ووصي بوصيته والاسم الوصية
والوصاة وشراعيها على ما عين او منفعه بعد الوفاة وسمى ذلك الوصية لان الموت
يصل بضره بعد الموت بما قبله وفيه ايات ثلث الاولى كتب عليكم اذا حضر احدكم
الموت ان خيرا الوصية للوالدين يتبع لونه والاقرين بالمعروف حقا على المؤمنين
فمن بدله بعد ما سمعه فانما اسمه على الذين يبدلون ان الله سمع عليهم فمن خاف
من موصف خيفا واسما فاصلم بينهم فلا اثم عليه ان الله عفو رحيم هنا في ابداء الاول
كتب اي فرض وفاعله الوصية وانما ذكره لكون ما يثبت الوصية غيرا ولو جرد الفصل او
لان معناها ان يوصي ومعناه المصدق وعذو الموت ظهورا سببا واماراة
والخير المال بليل في له تعالى وانما تحب الخير استبداد فيل الاية منسوخة بآية الارث
ويقوله ان الله اعطى كل ذي حق حقه الا ولوارث قلنا الاصل عدم النسخ وان شرط
المنافاة ولا منافاة بين الوصية والارث اذ هو زيادة في الفصل ولو سلم النسخ فهو راجع
لوجوب لا يخلو وذلك لان الرق المركب لا يستلزم وضع جميع اجزائه كما بين في الاصول وانما
الحديث يفهم صحته ولو سلم فاجاز لا يفسد به الكتاب عند الأكثر ولو سلم جواز النسخ به لكان
لنا هنا ان يخلو على التعيين بما زاد على الثلث والتخصيص خبر من النسخ لما قرنا في الاصول ويجله
على الاضمار الذي هو خير اياها وصيته واجبه لوارث بالجملة الاجماع منعقد على صحة
الوصية فلا يكون منسوخة فيكون الحديث على تقدير صحة محضها وليس يخص لوارث
بعد الوصية له مطلقا او من تخصيصه بما زاد على الثلث وقد روي اصحابنا عن علي
او يستلزم لوجوب الوصية للوارث فقال نعم ولا هذه الآية واماراة السكوف عن سر عن علي

والغيره

انه قال من لم يوص عند موته لم يوفى ثوابه فمن لا يورث فقد ختم عليه بعصيته فضعفه لكون
السكوف عاميا ومع تسليمها فلا ينقل الوصية للوارث الا من حيث مفهوم الخالق وليس
تخرج دلالة الاية جواز الوصية للوارث ظاهرة لان الوالدين وارثان قطعوا كذا
قوله والاقرين نعم كل قريب وارثا كان مع الوالدين كالاولاد اجماعا والاخر عند الختم
اغير وارث لان جميع المعرف باللام للعموم كما يقرب الاصول فايد نعم الاول الاقارب
العصير وارثون لكن معهم من كنهم مثل الاخوت مع الاباء ومع الولد يستحب الوصية لهم
وبه قال جميع الفقهاء وعامة الصحابة وقال قوم يجب الوصية لاء وهو ضعيف الرابع
اختلف في المال المترك الذي يعلق الامر بعصولة فقال الزهري كل ما يتبع عليه اسم المالك قليلا
كان او كثيرا وقال القاضي من الفات في سماء درهم وقال ابن عباس ثمانية درهم وروي عن
علي عليه السلام انه دخل على مولى له في مرضه وله سبعة درهم واستأمنه درهم فقال
اولا وصي فقال لا انما قال الله فقام ترك خيرا وليس لك كثير قال قال الزهري وجها
ناخذ قوله بالمعروف قيل المراد بالعلوم فعلى هذا لا يصح الوصية بالمجهول وهو باطل
عندنا فانه لو وصي بشيء او بخير او بضيعة مع عموم الآية الثانية ورجع في غير المنصوص
الى الوارث وقيل المراد بالعدل وهو ولي يتجمل وجوبا ان لا يرد على الثلث الثاني ان
يوصي للفقير والاستحدا حجة ولا يفصل العتي على الفقير الثالث ان لا يضر بوارثه
لو كان فقرا ولو اوصى دون الثلث او يقلل في الوصية ولو كان الوارث عتيا فالربع
افضل من الثلث والخميس افضل من الربع والسادس افضل من الخمس لما ورد عن سعد بن
ابي وقاص قال لعنت فجاء رسول الله ص يعودني فقلت يا رسول الله اوصني على كذا قال لا
قلت النصف قال قلت فالثالث والثالث كثير انك ان تدع ورثك اغنيا خير من ان
تدعهم بما يكفون الناس بايديهم قوله حقا مصداق اي حق ذلك حقا فمن بدله بعد
ما سمعه الاخر الوصية وان كانت جارية لكن يجب العمل بها بعد الموصي من تغيير ولذلك
بعد ما سمعه عقدة فانما اثم ذلك التبدل على التبدل فالصحيح فبدله راجع الى مصدر
وصي وهو الايضاء ان الله سمع عليهم وعبد المبدل والمغير اي يسمع ويعلم التبدل و
لا يفته شيء الرابع فمن خاف ان يوصي او علم من قولهم احاف او يرسل السماء من موصي
حرمه والكسافي وابو بكر من موصي من وصي بالتشديد والباقر من موصي بالتخفيف من اوصي

بوصي والوصية خاف رجوع الدين وانجنت الميل الى افراط او تقريط او انما بان بوصي على
اي حال لا يجوز الوصية به فاصح بينهم اي بين الموارث والموصي فلا اثم عليه وفي الكلام
تبيينه على ان مطلق التبديل والتغيير غير عنه بل التبديل الباطل عن الحق اما من الباطل
الى الحق فجاز فيلزم ان الوصية بمقتضى الوصية بعد نزول قوله فمن بدله بعد ما سمعها
فانما اسمه على الدين يبدلونه ولو كانت الوصية بهما كات ولو بالمال كله فليس بمقتضى
اخره ويقال المراد من خاف من موصي في حال مرضه الذي يريد الوصية فيه جفأ او انما لا
جناح عليه ان يرد عنه ذلك ويغير عليه بالبيع الصحيح ويصلح بين الموصي له بحيث ولا يقع
بينهم خلاف يودي الى الاثم ويكون الخوف على ظاهره ولا يكون مترقباً مستقبلاً وهو مطابق
غير عن الاول عليه الاكثر وبه قال في قصصه وكفى بقوم اعمامهم له قوله فان الله عفو رحيم
وعدين لا باطل باطن مقابل الوعيد من يد الخوف لا باطل الثانية من بعد وصية
بوصيها او دين وكذا قوله من بعد وصية يوصي بها او دين وقوله من وصية يوصي بها
او دين ولت هذه الايات ونظايرها على تاسر الميراث عن الوصية والدين وبقي هنا سؤال
تقريره لم تقدم الوصية على الدين مع ان الفقهاء مجمعون على تقديم مونة القهر من اصل التكم
ثم الدين من الاصل ايضا ثم الوصية من الثلث وايضا الدين يحجب اذ هو سواء اوصى بالثب
او لا الوصية لا يجب الا الاوصى بها او يحجب الا او هنا يعنى لا يحده من بعد وصية الا
ان يكون هناك دين فان قلت ان الا لا يكون بمعنى الا والى ان اذا دخلت على اصل
مضارع وهنا مقدر وهو محض او يوجد وانما قد راد ذلك املا يلزم حمل القرآن على اركانه
فان كانت بهذا المعنى عجيب ان تكون حوالا لاحلال المواتية وليس ها هنا شئ منها
قلت هي هنا جواب الامر اذ تقدر بوصيكم الله اعطوا اولادكم والدين واجبا يستحق
التقديم على حصة الميراث بمقتضى من ينفرد على ان الوصية التي وانه انما تقدم الوصية
لاها مشبهة بالميراث شاقه على الورثة منذ وباله ان ما قلنا مطابق للقاعدة
الشريعة منصوص بالدليل اللغوي فما يد الا قل دل هذه الآية على مشروعية الوصية
مطلقا لوارث وغيره وانما مقدمه على الميراث الثاني ظاهر الآية يقتضي وجوب العمل
بالوصية مطلقا والاجماع والا حديث خصا ذلك بالثلث فادون وان الزايد موقوف
على جازة الوارث حج استدل الشافعية وبعض الفقهاء بالآية على ان الموصي له عليك

الوصية بالموت لا تجعل الارث بعدها فلو لم ينقل الى الموت الموصي فغيرها لك لا
الميت زالا ملكك بالموت ولا ان الملك يستحيل كونه بلا مال له لانه نسبة بينه وبين
الموت ويستحيل ثبوته للميت فان الموت علة في نقاله لا ملاك عنه ويستحيل اية
ثبوته للوارث ولا لتلقى الموصي له الملك عنهم وهو باطل اجماعا فليكن هذا يكون القبول
كاشفا وقال جماعة ان القبول سبب في الملك لا ان الملك له حادث لا بدله من سبب و
ليس هو الموت والاكتفى من غير قبول ولا الايجاب وحده لذلك ايضا ولا هما معا لا ينفعا
لوكفيا لما صح الراد بعدهما ولا يقع بعد القبول وليس الفارق لاحصول الملك في
الثاني دون الاول فعلى هذا يكون الملك قبل القبول للوارث لكنه غير مستقر كما عليك
المشترى المبيع في زمن الخيار فان وقع الفسخ عاد الملك الى البائع كذا هنا اذا قبل الموصي
له عاد الملك اليه ولا استقر ملك الوارث ولا ان الملك قبل القبول وبعد الموت لا بدله
من مال ليس هو الميت لعدم صلاحية ولا الموصي له لعدم قبوله لكون الوارث وهو
المطهر عن الاثر ويجاب بان المراد بعد وصية كماله وهي مشقة على الايجاب القبول
وهذا القول يقوى في نفسه وينفع ملك القابل القبول على الثاني يكون الوارث على
الا لا يكون للموصي له ^د اطلاق الآية يقتضي عدم اشرط تعيين الموصي ولا الموصي له كما
لو اوصى احد هذين فانه تعيين الوارث اوصى تعيين احد هذين فانه تعيين الوارث
او اوصى تعيين احد هذين فانه تعيين الوارث ايضا فم يستحب الفرع لا زاله المذهب الثالث
ثم جعل كل جبل من جزاء قوله لها سبعة ابواب لكل باب منهم جزء مقسوم لوصي
جزء بالدلالة الشافعية ليس فيه مقدر والامر فيه الى الورثة واجمع اصحابنا على خلافه لكن
اختلفوا ايقالا للشيخ وجماعة انه المعسر استدلالا ببرائة ابن سنان عن جده جحفا قال امره
اوصتني وقالت تلك تقتضي به ديني وجزء منه فلان فضا لت بن ابي ليلى فقال لاري لها شيا
مالودي بالجزة فقلت صرح بعد ذلك وخبرته الخبر فقال الكتاب بن ابي ليلى لها عشر ثلث انا لله
امراهم هم وقال له اجعل على كل جبل منهم جزء وكانت الجبال يومئذ عشرة فاجزها هو العشر
ومثله ودابان بن ثعلب عن ق عليه السلام قال لعنيد وسلا رانه السبع استدلالا ببرائة
ابن بصير قال سئلنا بالحسن عليه السلام عن رجل اوصى بجزء من ماله فقال لعنه واحد من سبعة انا لله
يقول لها سبعة ابواب لكل باب منهم جزء مقسوم مثله رواية اسماعيل بن همام عن الرضى عن

والا فولى العمل على الاول لان الاصل بقاء الملك على الوارث خوفا في العشرة لانه اقل ما قبل
ولو لا عمل على اقل ما خلت كما لو وصي بصيل وشبهه وكذا قال الشيخ لو وصي بصيلهم كان عشنا
لان اقل الشهادتين المرفوعة وبشيء كان سدسا حلالا على انه الحسن بانه يقسم سنة اقسام و
هو ضعيف وقال الشافعي هنا كما قال في الجزء والرابع يا ايها الذين امنوا شهادتكم انما
حضر احدكم الموت وحين الوصية اثنا دفعا عدل منكم او احزان من غيركم انتم صرتم في
الارض فما صابكم مصيبة الموت يحبسوهما من بعد الصلوة فيقسمان بالله ان ارتدب لاشتر
به عمن ولو كان ذا قربي ولا تكتم شهادته الله انا اذا لم نؤمن فان غيرنا على ايها استحقا اثنا
فاخران يقومان يقومهما من الذين اسحق عليهم الاولان فيقسمان بالله لشهادتنا احق
من شهادتهما وما اعتدنا انا اذا لم نلظا لمين ذلك او في ان ياتوا بالشهادة على وجهها او
يخافون ان يرد ايمان بعد ايمانهم هنا فريد الاول روى في جميع القاري وعدي بن بدي
يخرج الى الشام للقتال وكان تاج نصرانيين ومعهما بديل صول وعمر بن اعاص وكان مسلما
فلما قد صول الشام مرض بديل فدفن مامعه في حقيقه وطرحها في متاعه ولم يخرجهما
به ووصى اليهما ان يدفنا متاعه الى اهله ومات فعشاه واخذ منه اثنا من فضه
وذنه فلما انه متفق المنقوش بالذهب فعشاه فاصاب هذه الصغيفه لظا ليوها با
الاناء فحيا فقرأوا الحمد رسول الله فزالت الابه فخلعها رسول الله بعد صلوة العصر عند
المشرق على سبيلهما سم وصبر لانا في يدتهما فاناها بوميت في ذلك فقالا قد شربناه منه
ولكن لم يكن لنا عليه يقينه فكهنا ان نقر به فرفعوها الى رسول الله فزالتا فاعش
على انهما استحقا اثنا فقام عمر بن اعاص المطلب بن ابي وداعة السهمان فخلقا واخذ انا
الثانية في تفسير لائتين وحل تركيهما قوله شهادة بينكم مبتداه وجبره محذو راي عليه
شهادة بينكم واثان فاعل فعل محذو وناي يشهد اثان فابديه الابه والتفسير في الحكم والنفس
مزين ولما قال شهادة بينكم كان قايلا ليسا من يشهد فقالا لائتين اي ليهما اثان لان
شهادة بينكم مبتداه وجبره اثان لان الاجابة بالمفردة ان يجمعها دات واحدة واذا
حضر طرفا المتعلق بالجار والمجرور راي عليك شهادة بينكم اذا حضر احدكم اسباب الموت وحين
الوصية بد ليهما قوله منكم اي من المسلمين وغيركم اي غير المسلمين وفيكم اي من اقر بكم
وغيركم اي من الاجانب وقد وقع الجار والمجرور وهذا صفة للاثان بحسبها اي

يعقوبها وهو صفة لآخران والشرط مع جوابه المحذوف المدلول عليه بقوله واخر
من غيركم اعراض فابديه الله لانه على انه ينبغي ان يشهد منكم اثان فان قد رصنا
في السفر فاخران من غيركم والاولى ان يحسبوا ثمانا لثانها لثانها لثانها لثانها
من الاعراب والمراد بالصلوة صلوة العصر لانه وقت اجتماع الناس وانها وقتضا وم
ملائكة بالليل ولا تكثر بالنهار وللهم فيها للعهد وقل اي صلوة كان فاللام للجنس هو
اولى وقوله لا تشترى به هو المقسم عليه وان ارتدبتم اي ارباب الوارث وهو اعراض
فابديه اختصاص القسم بحال اربعة والمعنى لا يستدل بالقسم او بالله عرضا من الدنيا اي
لا تخلف بالله لكن بالاجل طمع ولو كان المقسم له ذا قربي وجوابه محذو راي لا يستدل ولا تكتم
الشهادة الله الذي قد امانا باقامتها فانا اذا ائتناها من المؤمنين وكان الشعبي عفيف
على شهادة ويبتدي بالمدة على حذف حرف القسم وتوقيف حرف الاستفهام عنه فان عثر
اي اطلع على انها فعل ما يوجب اثنا وشاهدان اخران من الذين اسحق عليهم وهم
الورثة وقرأ حصص اسحق على البناء للفاعل وهو الاولان اي الاحقان بالشهادة لعزيمتهما
وهو خير مبتداه محذو وناي الاولان او اخران او بد ليهما ومن العنوين يقومان وقرأ
حمره وابو بكر عن جهم الاولين على انه صفة للذين اوبد ليهما قوله لشهادتنا احق من شهادتهما
اي عينا اصدقت من عينيها بخبرهما وكذا في عينيها واطلاق الشهادة على العيان بخبر
لوقوعهما موقعهما كافي للثان قوله ذلك لاني الحكم الذي عيدهم ويجليف الشاهد قوله على
وجهها اي على عيوبها محذو من غير محذو ولا حيانا فيها قوله ويجا فوا ان رد ابي بن العيان
على المدعين بعد ايمانهم فيدحضون لظهور الجحانة واليهان الكاذبة وانما جمع الضمير لانه حكم
يعم الشهود كلهم الثالثة في هذه الاية احكام الاول ان الذي يحضر اسباب الموت ينبغي
ان يشهد عدلين على وصيته اثنا من ذوي نسبه او من اهل بيته وهو الاسلام فان تعدد ذلك
عليه بان كان في سفر فاخران من الاجانب ومن اهل الدعة الثاني انه اذا حمل الصغيف
منكم على المسلمين وفي غيركم على غيرهم هل الحكم بان غير منسوخ ام لا قالوا اصحابنا بالازد وجوزوا
بالشهادتنا اهل الله مع تعدد المسلمين في الوصية قال جماعة من الفقهاء الثاني وان الابه
منسوخه والاصح الاول لاصالة عدم النسخ ويكون الابه محضه لادلة اشتراط الايمان
والعدالة في الشاهد بجماعة الوصية نعم بشرط عدالتهم في دينهم ويحجون على سائر المسلمين

ج انه اذا حصل التصديق في منكم على الاقارب دل على قبول شهادة القريب على قريبه مطلقا وفيه رد على من منع ذلك من الخلفين وسياق تمام ذلك في كتاب القضاء والشهادات
ح انه دل على ذلك ايضا بقبول الشهادة الذي في الوصية مع عدم عدول المسلمين هل بشرط السفر كما في ظاهر الايام لا اصح العلم والاستراط في غاية منظر وحده على ذلك كما
يقول شهادة على ان اذا وقع ارباب يخلف الشاهد والاجتماع متعدي على عدم تخليف الشاهد فلا يكون الحكم بشهادتهما باقيا فيكون منسوخا والجواب على تقدير كون الآية
وجه على المتبقي وبقاء حكمها بان ان يكون التخليف محصيا بهذه الصورة كما انه جاز قبول
شهادة النبي جاز تخليفه ولهذا افق العلامة بوجوب التخليف بعد العزم ونقول لا نسلم
ان تخليفهما لمكان شهادتهما حتى تخلف الشاهد الذي هو خلاص الاجماع بل ان ما
حلفا على تقدير دعوى خيانتها ولو يكن لهما بينه صديق فلو لم يقر به اليمين عليهما وهذا
استلحاق الجواب ق ورد اليمين على الورثة قبل سببه ظهور خيانتة الوصيين فان تصديق
الوصي باليمين على تقدير ما سئله وعدم ظهور خيانتة وهذا ظاهرا خيانتها والوجه انه امتا
رد اليمين لان الوصيين ادعيا الشراء من المستفتين انكر الورثة الشراء فتوجه عليهما اليمين على
بقي العلم بالشراء السماع جواز شهادته اهل الذمة في الوصية عند احسانا غشوا بالمال
فلا تستمع في الولاية اجماعا الناس في جعل جواز الوصية بلا من اذا حضر تنبيه على المحض الخ
على الوصية وجوب الاشهاد بها لا لبدا هو المقام بالنسبة ح في الآية دلالة على
جواز التعليق في اليمين الوقت لقوله بعد الصلوة في الفضه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حلفها عند
النسب وفيه دلالة على التعليق بالمكان العاشر قد يفهم من الفضه انه يجوز الدعوى بظاهر
الظن والغرضه كالكتاب وكما يجوز التخليف ايضا للظن مع عدم التيقن لان الورثة ادعوا
على الوصيين بغير الكتاب الذي وجدوه في متاع الميت وفيه نظر في جواز استناد دعواهم
الى علم بغير الكتاب او الى احسانا بحقوقه بالقران الفقيه للعلم ان الآية يقتضي جواز الدعوى
بعد الاحكام وهو خلاف الفتوى ومناف لقوله عليه السلام من حلف فلا يصدق ومن حلف
ومن حلفه فليس من ومن لم يرض فليس من الله في شيء فيكون ان يجاب عنه بان الدعوى انما تجزى
بعد اعتراضا على الفسخ المطالبة ثم لما جازت المطالبة لمكان اعراضها عن كية الميت التي حلفا
على نفسها الا وبراءة منهما ادعيا الشراء فانكر الورثة فقلوا على نفي العلم وروى ان يمين الدار

لما اسلم كان يقول صدق الله ورسوله انما اخذنا الاثاء وانوب اليه واستغفره سب فم
بعضهم من ظاهر الآية جواز الاستدلال بها على رد اليمين من المنكر على المدعي فلا يوجب فيه
فان لم يتوجه وفيه نظر لان الرد هنا جاز والتحقيق ما قلناه دعوى الشراء وانكار الورثة
فتوجه عليهم اليمين لمكان انكارهم وحلفهم على عدم العلم واعلم ان الوصية كما يكون بما اكنا يكون
بالولاية والولاية اما باخر اصح الميت كدين واداء اماتة او بالنظر في حال ولادة الاصغر وحفظ
اموالهم والتسعي في قيمتها وهو البحث عن اليتامى فلتتبع هذا الفصل بذلك والمراد باليتيم
هو الصغير الذي لا اب له من اليتيم وهو الانفراد ومنه درة القيمة والاشتقاق صدقة على
الصغير والكبير لكن العرب خصصه بالصغير وهذا البحث فيه ايات الاولى وانبلوا اليتامى حتى
اذا بلغوا النكاح فان ائتم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم ولا تأكلوها اسرافا وباراءا
تكبروا ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف فاذا دفعتم اليهم اموالهم
فانهم واعلمهم وكفى بالله حسيبا الابتلاء الاختبار والسم اي اجبرتم وادركم وحتى حرف
وايتناه لان بعد جملة شرطية وهو اذا بلغوا احوالهم اجملة اخرى شرطية وهي فان ائتم فافعلوا
الاول جواب الشرط الاول والثانية للثاني اسرافا وبدا ومنصوبين على الحال اي مسرفين
ومسافرين والاول انهما مصداق لانهما نوعان للاكل لانهما مفعولان لهما كما قال النجاشي
لان الشيء لا يعمل بوجه وان تكبروا مفعولهم لبدا اي ابتداء واكثرهم بالاكل بمعنى ان ياكلوها
حوقا ان يكبروا فافعلوها واستعففوا بمعنى يعف مثل يستعفف بمعنى يفرق لا الرخصه
انما بلغ من يعف لانه يطلبه لاسين زيادة العفة وفيه نظر لان السين يطلبها الفاعل اصل
الفعل لان زيادة العفو استكتبت اذا اقر وهذا معنا احكام الاقل دلالة الامر بان لا يملهم على وجوب
البحر عليهم من القفا ولا لا استفت فليت ابتلاء الذي يرتب عليه وجوب دفع الاموال اليهم
الثاني الاية ظاهرة في تقديم الابتلاء على البالغ وفائدة عدم الاحتياج الى احتراز عن بل سلم الله
ماله ان علم رشدا وقال بعض الجمهور انه بعد البالغ وهو باطل والامر بالبحر على البالغ الرشيد
وهو باطل اجماعا سح اختلاف في معنى ابتلائهم فقال ابو حنيفة هو ان يدفع اليه ماله ما يرضى
فيه وقال اصحابنا والشافعي ومالك هو تتبع احواله في ضبط امواله وحسن تصرفه فان لكل
اليه مقتدات التبع لكن العقد لو وقع منه كان باطلا ولم يرض على له ان يرضيه ان يكون
العقد صحيحا ح انه اشارة الى غاية البحر بقوله حتى اذا بلغوا النكاح وهو حال البالغ اعاد

ان يصلح له ان ينكح بان يحتمل او يبلغ خمسة عشر سنة عندنا وعند الشافعية لقوله صا
اذا استكمل المولود خمسة عشر سنة كماله وعليه وافقت عليه الحدود وعندنا
حينئذ ثمانية عشر سنة وهذا في الذكر والحنفية واما الاثني عشر سنة واثني عشر سنة وقال الشافعي
كالذكر وقال ابو حنيفة سبعة عشر سنة وقال صاحباه كالذكر وقال مالك كالحكماء بلوغ
نطق الصوت وتنشق القرصوف وهو راس لا نف قالوا اما السن فلا تعلق له بالبلوغ وقالوا
الحكم بالبلوغ بالسن واية ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله عن الجهاد عام بدو له ثلثه سنة ثم
دو في احد وله اربعة عشر سنة وعرض عليه في الخلق وله خمس عشر سنة تدل على قسنا وهل
يحصي البلوغ بالاشياء قال صاحبنا نعم مطلقا وقال ابو حنيفة لا مطلقا وقال الشافعي هو الذي
حق المشركين واما المسلمين ففيه قولان وقضه سعد بن معاذ وامر ان يكشف عن مؤثره ٢٢
فمن انبت فهو من المعاقلة ومن لم ينبت فهو من الذراري فيبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله فقال العتبات يحكم
الله من فوق سبع ارضه صدق ما قلناه وهل يشترط صلاح الدين انما قال الشافعي نعم فيمنع عنه
على الفاسق وقال ابو حنيفة لا يحرم عليه وبه قال اكثر اصحابنا اللهم ان لا يكون خفسه بان لا يلا
ماله فاجبروا وقال الشافعي بمقابلته الشافعي ومنشاء القولين خلوك كلام المفسرين من غير العدا
قال ابن عباس الرشد ان يكون ذا وقار وعقل علم يذكر العدا له وقال قتادة العقل والدين
وهو غير الدال على العدا له انما اذ يكفي في صلاح احسن الاعتقاد واجمع الشيخ لوجه الاول
ان الرشد والعقليان متباينان والفاسق موصوف بالغي فلا يكون موصوفا بالرشد الثاني
ان الفاسق سفيف فلا يجوز ان يعطى به للايم الثالث ان لا يتحقق فلا يزول الابدليل ولا دليل
ويمكن ان يجاز عن الاول بالثاني ان وصفه بالغي يجمع من وصفه بالرشد لا ينافي وان تضاد بينهما
لم يمتد وانما تعلقا لهما بطلان في امور المعاش وامور المعاد والمراد بالرشد في الامور في امور المعاش
فما زان يكون الفاسق فاديا في امور معاده ورشد في امور معاشه نعم يلزم المناقاة لو كان
متصافين لكن ليس كذلك ومن الثاني بان الفاسق سفيف في معاده لا معاشه وعن الثالث
ان الدليل على زوال الحرج هو الامم مع ما ذكرناه من جوابي الشبهة الشاكس علق دفع المال على
الرشد فاذا لم يحصل الرشد في الحرج عندنا وعند الشافعي واصحابه في حنفية ولو طهرت
السن عملا باستقاء المشروط لا تنقضاء الشرط لان سفيفه فلا يعطى شيئا للايم وقال ابو حنيفة
يزاد على ما لا يبلغه سبع سنين ثم يعطى له الرشد ولا يجتهد بقوله وهو الصوم والصلوات

وهم ان يوسع فان هذه المدة هي مدة تغير احواله فيها وهذا عليه لا لا يتحقق ان يكون البلوغ في
اربعة عشر سنة او في احدى عشرين السنين يجب في المال عندنا تحقيق البلوغ والرشد على القول
ولا يجوز ان لا يتحققوا بسبب الدين وهو البلوغ والرشد لا يتاثران بالدالة على التعقيب
الثامن قوله ولا تأكلوها اسرافا فيه ايما الى جواز الاكل بوجبه وقوله ومن كان يغير اقلها كليا
المعروف قيل هو ان ياكل قدر كفايته ولا بد له منه وقيل على قدر عمله وقيل اقل الامر به وهو جواز
ايود لقوله نعم ولا تقربوا الى اليتيم الا بالحق احسن ولا يشهد احسن في الحديث ان رجلا
قال للنبي صلى الله عليه وآله ان رجلا في تحري قريبا اكل من ماله قال يا عمر بن الخطاب لا تأكل من ماله الا ما لا يضره
انما صرته مما لبت ضاربا منه ولذلك عن ابن عباس ان ولي اليتيم قال له فاشرب من لبن ابله قال ان
كنت تجني ضاربا لها ولو طرحتها وسلبها ماها او سلبها يوم ورد لها كاشرب ولا تاهلك
في الخلب وروي محمد بن مسلم عن ابي هريرة قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله عن اليتيم له ثوبان له ثوبان
المط امرها باسم ما سببه قال ان كان تليط حياضها ومعت على منها وبرود ناد بها فيلقت
من البانها فيمنعك اللاب ولا مضربا لولد التاسع الغني في الملاء ظاهر الية يقتضي عدم جواز
اخذ شئ من مال اليتيم على عمله لقوله فليست عتقا يبيع كاتناه والامر الوجوب هل يجب
على الفقير ان صار غنيا وما اخذ حال فقره ام لا قال بعض المفسرين نعم والا فلا عدم الوجوب و
يحمل ما ورد من ذلك على النسيب وعلى اخذ ما يدعي من سيقته يجب دعه واما ما اخذ
بغير عقله لكم والاصل البراءة من وجوب الرد العاشر اذا دفع الولي الى اليتيم المال فليست عليه
يقتضيه وهو على النسيب ولا رشاد الى المصلحة فان له فاذين احدهما دفع اليه عن الولي اكل
مال اليتيم وثانيهما سقوط الضمان لو انكر القبض وسقوط البين لو ادعى الولي التلف غير
تقريب وظاهر الية يقتضي عدم تصديق الولي قوله الا باليتيم وبه قال الشافعي ومالك والحن
فيه التفصيل كاتناه وهو قوله في التلف غير تقريظ وفي التفقة على الطفل بما جرت عادته به اما
تسليم المال فلا قبل في له فيه الا باليتيم وهذا امر بالاشهاد من حسن نظر الله اوليائه وكالاته
في مخرجهم قوله وكفى بالله حسيبا اي كفايا في الشهادة عليهم عليهم بالدين كفايا في الاول ان غنى
كفى بالله حسيبا فان الاشهاد في الظواهر ابراءة الفتة في الباطن فانه سؤليه يوم القيمة الثاني
وان اليتيم ماله ماله ولا يتعد ولا يحد بشئ الطيب ولا تأكلوا موالهم الى ما لكم ان كان غنيا
كبيرا الما موهب تسليم موالهم اليهم اما الباقون لما تقدم في الية الاولى وسلام هاتين

تسميته للشيء باسم ما كان عليه لغير محمد بنهم بالصغر حشا على ان يقع اليهم اموالهم اول زمان
يولدون ولقد اثار ما يتلوه المصحف اذ قيل لبايعين فيكون الحكم مقيدا بيلوغهم والياس المرشد
منهم قوله ولا تبدلوا مثل ما يتجملوا بمعنى لا تستبدلوا ما لا تحرام والطيب المالحلا
وقيل المراد بالطيب هنا ما اصدق في الحجة قال السدي كانوا يجعلون الشاء المهر ولما كان التيمم
قيل هذا يتبدل الاستبدال اللهم الا ان يكون مكا ومعه مع الاصناف فما خذ من الصدقة عجا
ويعطيه منها لا يتيمم بمشيه قوله ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي ضامين الى اموالكم وعلى
هنا بمعنى مع المنهي عنه هنا ما ليس على وجه الاجرة بالمعروضا تقدم وعبره لا تاكلوا اموالهم
وجوه الاستغفار والصبر حيث يصير يد لما يحل قوله ان كان حوبا اي ذنبا كبيرا روى ان ابي
نزل في حبل كان عنده ما لا يكثر لا يراخ له يلقه فلما بلغ البيت طلب ما لا يفقه منه فترافا الى البيت
فترافا فلما سمعها العم قال اطعنا الله واطعنا الرسول ونفوذ بالله من امره الكبير ودفع اليه
ماله فقال لهم ومن يوق شح نفسه ويضع امره هكذا فانه يجلد اياه اي جنته ولما اخذ
الضيق له انفق السبيل لله فقال النبي ثبث الاجر وبقي لوزن فقل كيف روى رسول الله
ثبت الاجر للبلاد وبقي لوزن على ذلك قال بعض الفضلاء هذا يحل ان والده لم يكن عتير
في حصيل المال من الشبهات ولم يخرج الخوف الماتية وضيق هذا الحول نظر مقتضا
ان في المال الحقا يجيبا نصا لها الى اربابها فكان يجب على المنهي الامر بتسليمها الى مستحقها ولا
يلع الغلاف يصرف فيها اذ لا يجوز له ان يقر على الباطل فلا و ان يقال لوزن قد راد
الشغل كما ورد التعبير عن مثل ذلك بالنقص كما جاء في حديث اخر المنة لغيره والعب على لغيره
وجع كمن في الثقل بدم الميت وسفه على فئات وابه بصرفه في وجهه القريب عدم استغفار به في
اخرته وانما اذا شاهد حصل لوارثه ما كسب في حصيله يتا لم بذلك واما السوال المشهور
هنا وهو ان اكل مال اليتيم حرام مطلقا منصرفا او منصرفا فلم حصل النبي اكله منصرفا فاجاب
المتحضر عنه بانهم لما كانوا اغنياء فاكل اموال اليتامى منهم اثم وايضا كانوا يفعلون كذا للثقل
عنه نفيا وكسبا وقيل لا وجه للسوال الا ان قوله ولا تبدلوا الخبيث بالطيب يعني عن اكل مال اليتيم
وجبه لا تقدم في تفسير الاول لا تبدلوا اموالهم مكان اموالكم ولا تاكلوا منصرفا الى اموالكم فقد
استوفى النبي العتمين مع الثا لثمة والخبيث الذي لو ترك من خلفهم ذرية صنعوا فاخافوا عليهم فله
فليستقوا الله وليستقوا الله وليستقوا الله وليستقوا الله ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما انما يكونون في بطونهم نارا

وسيلون

وسيلون سعيلا قيل المراد بالاية الاولى الذين يتجملون عند المريض ويقولون ان اولادك
لا يقنون عنك من الله شيئا فقدم مالك في سبيل الله فيفعل المريض بقولهم ولا دم ضامين
كلا على الناس فامر هؤلاء بان يخافوا الله في هذا القول ويقبلوا اولادهم المخلعون وهم
يفعلون بحسب ما اشاروا به ويقوى هذا القول قوله فليستقوا الله وليستقوا الله ولا سديا اي
موافقا بان لا يشربوا ولا يبيعوا على الثالث بل اقل وقصه سعد بن ابوقاص المتقدمة تدل على
هذا المعنى فيكون الامر هنا للندب وهو الاوصياء بان يتجملوا الله في القيام باموال اليتامى
وليس قد بلغا انهم لو كانوا الموقدين ذرية لم تصعقا تحت ولاية اوصياهم كيف كانوا يخافون
عليهم من الضياع ويريدون من الاوصياء ان يفعلوا بايتامهم فكونوا هم في ولاية اليتامى كذلك
ثم انه لم يترك الكمال لغيره عن اولادهم غيرهم كان شعفهم وعجزهم وعقلهم فقالا غايما يكون
في بطونهم نارا اي سببا للنار والتوقير فيه للضعف اي نوعا من النار اي نارا كانت
وفي ذلك غاية التهديد بقوله وسيلون سعيلا اعادة ليعلم ان اكل مال اليتيم سببا
للدخول النار لا لانه سبب ناقص صغير بل هو كبر من الكبار وسئل الرضا عكم اوفى ما يدل
به النار اكل مال اليتيم فقال اكثره قليلا واحد اذا كان من نية ان لا يرده اليهم وعنه ابي
عليه السلام قال ان في مال اليتيم عقوبتين بنيتين اما احدهما صغوبة الدنيا قوله والخبيث الذين
الاية واما الثانية ما صغوبة الاخرة ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما الاية وعن من عليهم
قائمة كتاب على ع ان اكل مال اليتيم سيدركه وبالذلة في عقبه وبالحجة وبالذلة في
اخره ذكر اليتين ولتبع هذا البحث بين احديهما ولا تؤثر السفهاء اموالكم التي جعل الله
لكم قياما وارزقهم فيها واكسوهم وقولوا لهم في الامر وقا قال الضحاك المراد بالسفهاء نار
فان من اسفه السفهاء اذ اسفه حقه العقل ومن ناقض العقل كما جاء في الحديث و
سواء كن اربابا وبنات واخوات وغير ذلك وفيه نظرا لانه عدول عن الظهور عن الحقيقة
وتحصيل العموم وقيل في كل ذي مال ان يسلم ماله الى السفهاء الذين لا يقومون بحفظ المال
وحسن عايته بل يفسدونه بفساد الفاسد لقوله اموالكم التي جعل الله لكم قياما
اي يقومون بها قياما لا لكم لوضعتموها باعطاء السفهاء يضعونها واحتمل في قرى قبا معني
بما وما في الشواذ قواما وقوام الشيء ما يقيم به كما يقال ملاك الاسلما يملك به وقال الفقهاء و
محققوا المفسرين ان الخطاب للاولياء امر و بان تمسكوا اموال اليتامى الى وقت بيعهم

ورشد هم وتنفعوا عليهم ويؤيدون وادفعوهم فيها واكسوه واما ايضا الاموال لهم لانها من
جنس ما يقيم الناس معايشهم كما قال الله تعالى ولا تقتلوا انفسكم وهذا اقرب واولى لان ملائكة
اللايات المتقدمة والمتأخره وايضا حمل للفظ على حقيقة العرفه فان السفيه في رضا العقراء هو
الذي يصرف امواله في غير الاغراض الصحه وذلك مناسب ^{للمعنى} اذا اضاف الاولياء لانها في تصرفهم
وحسن ولايتهم فاضافه لمطلق الاختصاص وقولوا لهم فلا يعرفوا هو الوعد بالتسليم اليهم عند
رشدهم وحضهم على سائر طرق الصواب في تصرفاتهم وهنا فوايد الاول انما ذكر الجرح على السفيه
منفردا باية مع ان ذلك معلوم من قوله فان انتم منهم رسل الله فلا على ان السفيه علة
براسه الجرح سواء كان للصبي والبالغ وسوا كان تابع للصبي وطا ربا بعد البلوغ والرشد
خلافا لابي حنيفة فان الجرح على البالغ العاقل السفيه والسيد بر وخالف صاحبه ويصرف
عنه جاز وان لم يوافق مصلحته فعلق الحكم على الوصف مشتملا عليه عند اكثر فقهاء
ظهور السفيه يقع الجرح ولا بد من الحكم الحاكم قبل الاقل حصول العلة وقيل الثاني لانها
مستقلة اجتهدا به فيستقر الى نظر وضبط فيوقف على احكام وكذا الخلاف في انه هل يرد
الجرح والى والى او لا بد من الحكم والحق الا في المستثنين التحقيق الثالث الجرح على السفيه
مختص بالنصر المالى علة بالعله فيقع تصرفه في غير المالى كاستقراء القصاص والطلاق
غيرهما بخلاف الصبي والبالغ غير رشيد فانه ممنوع من التصرف مطلقا الرابع تصرف
السفيه في المالى مع نظرا واذنه فيه مع موافقة المصلحة جاز ما من بخلاف الصبي والمجنون
فان تصرفهما باطل ولو اذن الولد وافق من يعجزها لان صلاحها اشلايا لظلم الانفاق والرزق
ومن الله فيها بمعنى ان الله جعل ذلكم وورثهم فيها ضليلا ولا يمكن ان يحجج بالاجرة على وجوب
التكسب بمال الولد عليه لظاهر الامر ولذا ياكلها التفقه ويحتمل عدم الوجوب للاصل
لان اكتساب ولا عيب الاكتساب والحق انه عيبا مستنفاه قدرا التفقه فاما الزيادة على
ذلك فندب وثانها ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يملك على شئ اى عبدا لله مملوكا اى
لناس لا يملك على شئ اى على شئ من التصرفات والجملة صفه على المقر وفي المالا ويحجج بها على
حكيم الاول الجرح على المملوك في تصرفاته بمعنى عدم صحته عدم شئ منها الا باذن سيده لكن
هذا العموم مخصوص من صفه تصرفه في طلاق ونحوه وينفرد اقراره بالمال ويقع به بعد عتقه
وكذا قيل قول الماذون فيما هو من ضره ديات الجفاره امواله المملوك بقصاص واحد

فرضا

فرضا لا ينفذ في احوال خلافا لابي حنيفة اللهم لان موافقة السفيه فينفذ لثافت ان لا يملك
شيا سواه ملكه مولا وبه قال الشافعي في الجهد واحد واكثر اهل العلم وقال في القديم
يملك اذا ملك مولا وقال ايضا ان يملك وان يملك مولا وجه ما قلنا انه ليس المراد من الاب
ففى العتق على الفعل لانه معلوم البطلان حتى وان يكون المراد انه يملك هو المطلوب ايضا
ففى عتقه العتق وهو مولا لان النكاح في النكاح يخرج من ذلك ما اخرجه الدليل فيبقى الباقي على النكاح
ان قلنا ان النكاح ان كان عاملا لكنه متعلق بعبد مملوك وهو لا يدل على العموم فلا يلزم عدم
عدم التملك البعيد كهم قلت تعليق الحكم على المشتق يدل على كون المشتق من علة في الحكم
كقولك اكرم العلماء فان يدلى على انه علة اكرامهم علمهم فيعوضا بعد المشتق منه وصورت
الزواج كذلك فيعوضا ايضا وجدا الملك وايضا يؤيده ما قلناه قوله تعالى ضربناكم مثلا من انفسكم
يا اكرم ما ملكتم بما كنتم من شركاء فصار ذلك ما كنتم فيه سواء شبه حاله مع عباده في نكاح المشتق
في الملك بحال ^{الملك} مع ما اليكم ومعلوم ان عباده لا يشاءون ان الله في الملك فكذا المالك
اصح من قائل بملكه بقوله تعالى وانكحوا الايامى والصالحين من عبداكم واما انكم ان يكونوا اقرباء
فبينهم الله من فضله وجه الدلالة لانه لو لم يصح فلكم لم يصح اعتناؤهم لكن مع نكاح وروى سلمان
كان عبدا قال النبي نبشئ فقال هو صدقة زوجه فاته ثانيا وقال هذه هدية فقبله فلو كان
لا يملك لما قبله منه اجاب الشيخ عن الاول بخلاف ان يريد الله ان يعينهم بالعتق وعن سبب المنع
من كون سلمان مملوكا حقيقة بل كان محكوما عليه من غير التملك لشرعي وان سلم جاز ان يكون الهبة
باذن سيده وعلم النبي صلى الله عليه واله ذلك فقبلها وفي الجواب الاول فظن ان زوجه فاقا يتوجه
على تقدير تزويج العبد والامناء بالاحراء لانه ربما يؤدى الى عتقهم سببا ولا دم اما اذان وجوا
باستأصلا فلا وايضا لو كان العتق غنى كما قررنا فترجى كان فقرا العبد متحقيقا فيكون حجه لنا وكلمة
ان وان كان فعلها المحتمل لكن جاز استعماها في الحق مثل قوله ان يكسدا فاصبحك بعين ابي
بيدك اثنا عشر في العطايا المجره كالوقف والسكن والصدقة والهبة وغير ذلك وليس في الكتاب
ايات مختصة بذلك بل ايات تدل بعمومها وظواهرها على انخص على فعل الخيرات فدل على ذلك
ما ذكرته وقد ذكر الراوندي والمعاصر من ذلك ايات الاول قوله تعالى ان تاتوا البراءة فقولوا
جوهكم قبل المشرق والمغرب الى قولنا في المالى على حبه ذوى القربى والمساكين
وابن السبيل والمساكين ذوات القربى وقد مضى البحث في ذلك فلا وجه الاعادة وتام الجرح

في امور الاربعه مستوفى في كتاب الفقه الرابع عشر في النذر والعهد واليمين و
فيه اثبات الاول النذر وفيه ايمان الاولى وكما انفقتم من نفقة او نذرتم من نذر فان
يعلمه وما للظالمين من انصار ما موصوله فهو ميتدا ولتقضيها معنى الشرط دخل الغاء في خبر
ومعناه ولا انفقتم من نفقة الطاعات وفي المعاصي فان الله يعلم ذلك فيحجز على علمه
من الثواب والعقاب بقدر عمله فانه لا يكونه شيء من خفيات الامور وكذلك حكم ما
نذرتم من نذر طاعة او معصية والعقوبة في علمه عابدا لفظه ما ولذلك ذكره وما للظالمين
من انصار راي ليس للذين يمينون الصدقات وتنقضون في المعاصي لا يكونون بالنذر انصارا
يوم القيمة وهذا فايد الاول في ذكر العلم بعد الانفاق والنذر واذا نذر بالظلم لسبب الخلق
دلالة على وجوب الوفاء بالنذر وذلك هو المطب النذر قد يكون مطلقا كقوله لله ان
اشركم من اطاعات قد يكون مشروطا بمصولة او واجبا ومنذوبا ومنذوبا او مباح
او اترجا عن محرم او مكروه فتقول ان كان كذا فله على كذا من الطاعات **الاجبة** المنعديه
ولا خلاف في العقد الثاني وفي الاول خلاف والاصح العقادة العموم اني نذرت لك ما بطني
محرم او عموم هو لص من نذر ان يطيع الله فليطعم وقال المرتضى بعد انعقاده مدعي الاجماع
لان غلام يقلب نقل عن علي بن النذر لفظه وعد بشرط كذلك شرعا لا يوجب بغيره والاصل
عدم النقل واجاب القائل بالانعقاده بفتح الاجماع لعدم تحققه ومنع النقل فانه نقل انه وعد
بغير شرط وقد وجد في استعارهم كقول جميل فليت رجلا افيك مد نذروا وهو هو اقبلي
ما تين يقول الثالث النذر عبارة لفظية وكذا العهد واليمين ولا يكون النية القلبية وان كانت
شرطا من غير لفظ وقال بعض الفقهاء بالاكتماء وليس بشئ ثانيا يوفون بالنذر ويخافون يوما كان
شهره مستطيرا نزلت هذه الاية الكريمة في علي وفاطمة عليهما السلام وقضيتها مشهورة والاستدلال
بها في الجوين الاول انها خرجت من المصحح عليهم السلام وذلك دليل على ان الوفاء بالنذر
ب ادخال الوفاء بحرف في يوم القيمة وفيه دلالة على وجوب الوفاء والمنذوب لا يخاف من
تركه العقاب والمستطير المنقش الثاني العهد وفيه ايات الاولى واوفا بالعهدان العهد
لما كان مستمولا دل على وجوب الوفاء بالعهدين ويمين الاول صيغة الاسرى قوله واوفوا واما
لوجوب ب كون العهد مستمولا ولا يسأل من عزه الواجب يكون الوفاء واجبا لثاني والعهد لله
او فواذ لكم وصنكم به لعلمكم تنذرون وهذه ايضا اربعة من الوفاء فتكون واجبا وكذلك

الوجوب بانه وصيهم به وفيه حصر عظيم على الوفاء وعليه يقول لعلمكم تنذرون لتعظوا لئلا لو
من تسمية التقوي الثالثة واوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها وقد
جعل الله عليكم كفيلا ان الله يعلم ما تفعلون ولا تكونوا كالتى نقضت عن ايمان من بعد
انكافا تنذرون ايمانكم دخلا بينكم يكون امة هي اربى من اهل ارض الله هذا اعلم من ان
يكون بمنزلة العهد او يمين ولا ذكر قال ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها وفي الاية مكان
وجوب الوفاء بالعهد بوجوب الوفاء بمقتضى اليمين ولا تنقضوا الايمان بعد
توكيدها ولا ذكر قوله توكيدها جعل الله عليكم كفيلا اي رقيبا فان الكفيل يرعى حال
المكفول فهو حفيظ عليه ب ان الله يعلم ما تفعلون من الوفاء وعدمه وفيه تهديد
عظيم على النكث وحسن على الوفاء ح تشبههم في نقصهم وعدم الوفاء بآثارهم بحال التي
نقضت عن ايمان من بعد قوله الكا اجمع كنك بكسر السين في مرتبة اوله وهي امرأة يقال لها
ريطم بنت سعد بن عقيم وكانت حرة فالتحز من اكله قدر ذراع وصنانه مثل اصبع
وفكده عظيم على قدرها تحز هي وجوارها من الغداة الى الظهر ثم تار من يفتقن
ما غرسن ديق يمينهم في نقصهم يقول تجد ايمانكم دخلا بينكم فالحجر هو حجر
والخدرج وهو منقول من قول فلان دخل في بني فلان اذا انتسب اليهم ولم يكن منهم وانصبا
عليه انه يفعل ثان وتحتون حال من من لا تنقضوا الى لا تحتون ايمانكم مخبرين لحاد خلا
بينكم ان يكون امة لا حلال امة هي اكثر من امة نفسها وما لا وعزوا جاهها اي انكم اذا اجلفتم
عليه امر لعلكم وضعفكم ثم كن الله عدوكم او ما لكم لا تنقضوا الايمان وانفتوا عليها وارفعتم
الحمل كونه حبرا وهي فصل وقال الرجاء انتم رفوع الحمل على امة حرة مستدرا وهي مستدرا لا يجوز الفصل
الحال انما يملوكم الله به اي يحتركم الله بالامر بالوفاء بالعهد لئلا ينكم في الغيبة على الوفاء والنكث وهذا
اي الاية اشارة الى ان حكم اليمين والعهد واحد ولهذا عر عن العهد باليمين بقوله ولا تنقضوا الايمان
عقيب قوله واوفوا الثانية ان النذر والعهد واليمين شرك في كونها تكون مطلقة وشروطية وفي
كون شرط طاعة او مباحا مع تساوي طرفيه دينيا ودينا فاني بمقتضى عهده او يمينه اما لو ترجح
احد طرفيها فان كان فيها ذكر هو المتعلق وجب الوفاء به وان كان غير متعلق بالمخالفة
بقوله صلى الله عليه وسلم من خلفه عمن ظفر غير فاحير منها فليات الذي هو خير ولا كفارة
عندنا خلافا للقوم يحسب في متعلق التمسك لول لفظه شرعا فان لم يكن قد لول لعة
والنقص هو من افعما وقطع العهد واليمين عليه فانا الفعل والترك بصير واجبا باليمين
باليمين والعهد وترك الواجب حرام بعد توكيدها اي توثيقها بذكر الله وفيه دلالة على

ان النادر والمخالف اذ لم يذكر الله لم يصح المحل في عليه والمعاهد ليعيا ويجوز انما الغرض على كراهية اما لو
 اوعاه على فعل محرم وجب مخالفة الثالثة اليمين وفيه ايات الاولى ولا تجعل الله عنة
 لايمانكم انما تبهروا وتوقوا وتصلوا بين الناس والله سمع علم العزيمة فعملين العرض والقلوب
 المقدار اي كالمطعم اي مقدار ما يعرض من اي شيء كان سواء كان العارض حاشا بين
 الشئيين كما يقال فلا عزيمة دوننا ولم يكن بل يكون معرضا للشئ كما يقال فلان عرضة دوننا
 او لم يكن بل يكون معرضا للشئ كما يقال فلا عرضة للناس اي نصبه لوقوع فيه فعلى هذا
 يستلزم ان يكون اليمين من المعنى الاول اي لا تجعلوا الله ساجدا لاي شيء الا
 طقم عليه ويسير المحل في عليه يعني نفسه باليمين كقولهم لعبد الرحمن ابن سمر
 اذا صلت على يمين فربيت غيري ولا صلاح كذا قيل وفيه نظر لا يحمل الايمان على المحل في
 عليه من كان محانا ولا يصار اليه الامع التور الحقيقية وليست متخذة بحوزة ان يكون
 مع اليمين على المحل في عليه من كان محانا ولا يصار اليه اليمين المتخذة من المعنى
 الثاني اي لا تجعلوا الله معرضا لايمانكم اي تلتزموا الحلف به ولا تتركوا الحلف بقوله ولا تطع
 كل حلف ومبين وتكون تبهروا واعلم ان اليمين انما هي عن ذلك ارادة من يترك وتقولوا واصلاحكم بين الناس فان
 الخلاوة بحسب علي الله والمجترى لا يكون بارا ولا متفيا ولا موثقا في اصلاح ذات البين ولا مستفيا
 من التاويل الاول انه متى نقص اليمين ترك تراو تقوى او اصلاح فانها اطلاق لاجل العمل بغيرها
 ويجوز انما الغرض من الثاني انه متى ترك تراو تقوى او اصلاح فانها اطلاق لاجل العمل بغيرها
 الذي ضربنا به الية هو تحقيق ما قاله المسفر ومن علم هذا اقول في الية اعرضنا عنها لعدم
 تحقيقها الثانية لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يواخذكم بما كسبت قلوبكم والله غفور
 حكيم يمكن ان يكون هذا جواب سؤال مقدر تقديره اذا نسي الله عز وجل لا تجعل الله عنة لايمانكم هدى
 الناس لكثرة صلواته بالله فاجاب بقوله لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم واللغو لغة هو الساقط او
 ما لا فائدة فيه واختلاف في المراد في الية فقال طائوس هو يمين الظن وهي ان يخلف على شئ
 بظنه انه على ما حلف عليه ولم يكن وبه قال ابو حنيفة وقال ابو حنيفة وقال ابن عباس هو قول
 الرجل لا والله وبلى والله مما يولده كلامه من غير قصد الى القسم حتى لو قيل له انك حلفت
 فالك وبه قال الشافعي واصحابنا وهو المروى عن ق وصى عليه السلام وقال ما لكم بحلف
 على الماضى وهو الغموس والمراد بعدم المواخذة هو عدم العقاب وعدم الكفارة معا
 وقال الرضا في كونه عدم احدها وفيه نظر لا يثبت احدها لثبوت المواخذة لكنه
 ليس فليس قوله ولكن يواخذكم يواخذكم بما كسبت قلوبكم العرق بين كسب اللسان وكسب القلب ان

القلب ان القلب لا يواخذ النفس المكلف بخلاف اللسان فانه يقضى قد بخا الغناه وتصدر منه
 ما لم ياذن به النفس فلا يملك بالحكيم المواخذة بما لم ياذن النفس في فعله وفي هذا الكلام
 اشار الى اشتراط قصد في اليمين والنية فلا يقع عين العضان غصبا يقع معه
 القصد وكذا ابي العلاء قوله والله غفور رحيم يعني كذا ما كسبت قلوبكم يحكم
 بعدم المواخذة الثالثة لا يواخذكم الله في ايمانكم ولكن يواخذكم بما كسبت عقولكم الايمان
 فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوة من اوسط ما تطعمون
 فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين او كفارة ايمانكم اذا حلفتم واحفظوا ايمانكم كذا
 بين الله لكم اياته لعلمكم فتكون منها فوايد الاولى قد تقدم معنى اليمين اللغو وتزجها
 فتقوا الحق انه ما يسبق الى اللسان من غير قصد وسئل الحسن عنه فافترق في ذلك فقال
 دعني اجيبه يا ابا سعيد فقال شعور لست بما خذ باللغو بقوله اذ لم تعدنا
 العزائم وهو الذي اردناه وذلك ان حكم الايمان حكم الايمان وكذا ان الايمان باللسان
 ليس بالايمان في الحقيقة ما لم يعقد بقلبه كذا الايمان باللسان ليس بايمان فيجب
 كفارة الثانية قراءة سورة التوبة في احدى ركعتي وضوء الكفا في عقد ثم التحفيف وقراءة
 عامر عقدهم وهو من قال على معنى فعل كفارة الله والماقون بالشد يد ومعنى
 الجميع وثقت ايمانكم بالقصد والنية ومنع الطبري من قراءة التوبة لانه لا يكون
 الا مع تكرير اليمين والحال ان المواخذة تحصل باليمين الواحدة واجيب جميع
 ان التعقيد ان يعقدها بقلبه ولسانه او عقد باحدة لا غير كما يمكن تعقيد اية
 ببقية اية على الفارسي انه تكرير الفعل ولما كان مخاطبا لكثرة بقوله لا يواخذكم
 اقتضت كثرة التعقيد كقوله وغفلت الابواب قال ابو بكر بن عبد الله بن جعفر فانما
 به التكرير كما ان ضاعف لا يرا به فعل من اثنين يربح ج قال الحسن ابن علي
 المعري في التكرير فائدة وهو انه اذا كرر اليمين على المحل في الواحدة ثم حنط لم يرد الا كفارة
 واحدة على خلاف بين الفقهاء قوله ولكن يواخذكم بما كسبت عقولكم الايمان او يكون التقدير حشتم
 فكفارته اية كفارة حشتم الثالثة اذا سئلت الحالف عما اختار او حشمت عليه الكفارة المذكورة
 في الية وهي ما معه بين التخيير في الثلثة الاولى والترتيب بعد البحر بوجوب الصيام وهذا الحكم

باللغو

الاطعام ولكن

الاول الاطعام بصدق ما بالتسليم اليهم او باحضارهم وجعل الطعام بين ايديهم لياكلوا
 بآخلف في قدر ما يعطى المساكين فقار ابو حنيفة نصف صاع من بر او صاع من غيره
 او يغيره ويعيشه وقار الشافعي لكل مسكين من كل طعام وهو قول اصحابنا
 المراد بالوسط اما في النوع او القدر والنظر الاول ولا يجوز اطعام المسكين
 لعدم الصدق العوض على الواحد والاختصاص الكثير عن يد فائده وكذا في الظاهر
 خلافا لابي حنيفة فيها كما المسكين هو الذي يجوز دفع الزكاة اليه وقد تقدم بحقق
 معناه ولا يجوز اطعام اهل الذمه خلافا لابي حنيفة وكسوه الفقير ثوبان والحق
 يكفي الواحد ولو غلب ولا يكفي النعل ولا القلنسوة وبه قار الشافعي فقال مالك
 ان اعطى رجلا ثوبا او نعلين لم يمسكه الا ما يجوز له الصدقة وهو ثوبان
 قميص وقار ابو يوسف لا يجوز السر او يلفه من اسعدين سب او كسوتهم يعني او ثوب
 ما تطعموا به لئلا يكرهوا ان او تقبيل راسه في الرقة الايمان او حكمه حلالا لمطلق
 على المقيد في كفارة القتل وبه قار الشافعي فيما على القتل وقار ابو حنيفة يجوز
 عتق الكافر ويو بلطال لانه خبيث لا يقرب بثلثه كما تقدم يستتر في الصيام
 التتابع وبه قار ابو حنيفة وبذلك قار ابن مسعود ثلثة ايام متتابعات ولا نه احوط
 وتحصل البراءة مع يقيينا وقار مالك هو بخير ان يشا تابع وان شاء فرق والشافعي
 القولان واختيار اصحابنا واجماعهم على الاول والراجح قوله ذلك كفارة ايمانك اذا
 حلفتم اليه اذا حلفتم وحنتم وهذا الحكم ان الكفار مختصة بالحنث في المستقبل فلا يقع
 يجب في الغوس صادقا كان او كاذبا مذكرا او اناسيا فقولان وهو مذهب الشافعي
 دليلنا اختيار اهل البيت عليه السلام وح و يكون ظاهرا لا يخصصه بما قلناه به لا يجوز
 تقديم الكفار على الحنث اذا لا تقدم المسبب على السب وبه قار ابو حنيفة وقار الشافعي يجوز التوهم
 المالك لا الصيام لانه يدل عنده انما يجب الكفار بالخلاف عند اختيارنا سيما عندنا
 ولا شافعي قولان لنا عموم رفع عن اعتي الخطأ والزياد كما ثبتت التخصص الخاصة
 قوله واحفظوا ايمانكم اي من الحنث وذلك اذا كان الملوذ عليه فعلا واجب او مندوب او ترك محرم
 او مكروه او مباح ما سوى الطرفين ويجوز ان يكون المراد بحفظ اليمين عدم ابتداءها في كل امر فان اتمها
 مكروه وذلك تقدم ولا تجعل الله عرضة لايانكم ورد في بعض الاحاديث عن الصادق عليه السلام
 لا تحلفوا بالله الا صادقين ولا كاذبين قوله كذلك يبين الله لكم اياته التي تحتاجون اليه لعلكم تستقروا

غرض من الحديث الذي هو
 بفتح الغنة هي اليمين
 الكاذبة الفاجر التي
 بها الحالف ما يضره من
 ان الامر بخلافه وليس بها
 كفارة لانه الذي فيها
 سمي بذلك لانه يعسر
 في الاثر ثم في التامر
 لما لا يجمع الجحيم

نعمته

نعمته على ذلك فائدة لو حلف لا كتمان حينا فهو مستأثر باليمين في كل ما ينفق
 كل حين وعليها اجماع الامامية والزمان عند غيره وقار ابو حنيفة الحين الزمان عند غيره وقار
 ابو حنيفة الحين والزمان سنة اشهر لقوله نعم شافعي لا حد لها والمقتب قار اصحابنا لا حد له وقار
 الشافعي وقار مالك اربعون سنة وقار ابو حنيفة ثمانون سنة لما روى عن ابن عباس
 انه قال في قوله نعم لا يثنين فيها احقا بان قال الحق ثمانون عاما وروى ان الاحقاب الدهور
 وقيل غير ذلك ولو تذكر كل عبد له قد عتق من له في ملكه سنة اشهر وهي رواية صحيحة عن رضا
 عليه السلام مستدل بقوله نعم حتى عاد كالعجوة القديمة وهذا فرع وهو انه لا يجوز
 تفسير القديم في غير ذلك من الاحكام كالاقرار ارام لا وسبجي توجية الاحتمالين ولو قدر التفسير
 بما ذكره كثير كان ثمانين وهو اقدم المتوكل لما نذر ذكر الجمع الفقهاء فكلوا قوله لا ثم ان المتوكل كان
 بعض جلسائه وكان الرجل اما ميا هلا عند الاسود في هذا علم يعني الهادي عليه السلام وكان
 به ادمه فقال المتوكل و يحكم من تعني قال ابن الرضا عليه السلام فقال وهل الجحيم هذا
 فقال يا امير المؤمنين ان اخر جحيم هذا فاعلى عليه كذا وكذا والا فاصبر بمني مائة مقرر
 فقال حنيت ثم قال يا جعفر بن محمد امض اليك فاسئل فقار الجواب الكبر ثمانون
 فقال يا مولاي اذا قال من اين له ذلك فاقول فقال قل لقوله تعال فصرختم الله في مواطن
 كثيرة ويوم حنين فعدنا تلك المواطن فكانت ثمانين وفي هذه فروغ اثار الصدقة
 بنصدق ثمانين ولم يعين درهما وقال الشيخان ثمانون درهما وفصل ابن ادريس بان
 كان في عرفهم المعاملة بالدرهم فثمانون وان كان بالدينار فثمانون دينار او بالتفصيل حسن لكن
 قول الشيخين اقوى لما تقرر في الاصول انه يحمل المطلق على المقيد وفي رواية الحسن
 الصادق عليه السلام قيد بالدرهم بكونه كالمسكين من الغنم والمقر كان ثمانين اضعف وكذا
 لو قال صوما كثيرا وغير ذلك من المقيد بالكثر حج هل يتعدى الكثير الى الاقر حتى
 لو قال له على ما كان كثيرا كان ثمانين كما قلنا هذا ولا يجوز ادراك العدد والاستعمال والاصل
 الحقيقة في المقيدين لا عدم التحديد لغو وعرفا ووروده في النذر لا يستلزم
 كونه حقيقة في المعين لان الاستعمال اعلم من الحقيقة والمجاز خصوص صامع وروده
 في صدق كثر من غير تقدير ثمانين كقوله واذا الله ذكر الكثير او كثر من فشه قبله غلبت فيه
 كثيرة وبالله قال الشيخان والثاني قال ابن ادريس والفاضلان الخامس عشر العتق قول
 وفيه ايات الاولى واذا تقول لكون حنيت للذين انعم الله عليهم واسمعت عليه انعام الله هو قوله

للك
للاسلام وانما النبي صلى الله عليه واله هو العتق له وتخليصه من ذل الرقية والمشار اليه
صوت من حارثه وكان من قصته انه اسرى في بعض الغزوات في جملة اسارى فياومر لم يستفك
اسراهم من جملته يوم حارثه فطلب من النبي صلى الله عليه واله افكها كره بشي وكان قد وقع في
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال له النبي صلى الله عليه واله اذهب اليه فان ارادك فهو لك
بغير شيء فاما آي متابعته وكره مفارقه رسول الله صلى الله عليه واله فعظمه لكرهه اليه
فتبرأ منه فخر رسول الله صلى الله عليه واله وهنئه وعتقه وجعله ولدا له وكان يدعى بل بن محمد
وسمى في علم الآله وبجته والعرض هنا بيان مشروعية العتق وسماء الله نعم انعاما
اذا العتق سبلا لاجاد العتق لغيره فبغيره ايجاد بعد المعدوم وكره لغيره لا تراه
والاعلم ان العتق يحصل بامور اربعة مباشرة مخفية بغير عوض وهو العتق بقوله مطلق
عبارة ان العتق لا خلاف كقوله انحر لوجه الله ولا عتاق على خلاف كقوله انت عتقت او عتق
ولا بد فيسلف اللفظ والنية وقصد القرية لكونه عبادة عظيمة قال النبي صلى الله عليه واله العتق
مؤمنة عتق الله العزيز الجبار بكل عضو عضوا من النار رب المباشرة معلقة على الموت
بغير عوض وهو المستحق في اصلاح الفقراء تدبيراً وليس في الكتاب ما فيه دلالته عليه
لمحسب مستفاد من السنة الشريفة مباشرة بعوض منجى وهو المسلم الكتابي في جملته
د ملك الرجل احد العودين او احد المحرمات نسباً بغير خلاف ورضا على خلاف
والحق في العتق وملك المراد احد العودين خاصة واستدل بعضهم على هذا الحكم من الكتاب
بقوله نعم ان دعوا للرجل ولدا وما ينبغي للرجل ان يتخذ ولدا ان كل من في السما والارض الا
اقى الرحمن عبدا وجه الاستدلال ان جعل بين النبوة والعبودية منافاة لانه نفي النبوة وان ثبت
فلا يجمعها ولا كان المشتبه المنفي وغيره لان المناقاة بينهما من خواصه نعم وذكر ان الاثر
نوع الاب فلو كان له ولدا لكان من نوعه ولا شك ان الحقيقة الواجبة تنافي صفة الاحتياج التي هي
لازمة للعبودية لانه لا يمتنع في لارمينتها وذكر غير متحقق الا في الواجب كحاجة فلا يكون الاستدلال
تاماً في المطلوب ولما المحرمات فاستدل بقوله تعالى للذين يبيعون انفسهم للايمان والاعمال والاعمال
ما ملكتم ايماهم وجه الاستدلال انها تضمنه اباية وطى ملك اليمين فلو ملكن لا يبيعن وطهشن ولا لازم
كالعرق في البطالة بيان الملازمة بان ما من ادوات العبودية فيها نص نظر لا يمنع ان كل مملوك
يصبح وطهشاً فانه لو وطى احد الاختين حرمت الثانية وكذا الوطأ به مملوكه وانها وابيها
حررم وطهشاً مع كونها مملوكه وكذا لو ملك مو طوع ابيه وابنته ولو استدرك بعد ذلك
بالسنة الشريفة كان البق كاستباحته عتق نصيبه من المشرى كيو صحت عتق البيا في عليه وبغيره

معه

لناسها فاصلا عن قوت نفسه يومه و دست ثوبه لقوله من اعتق مشركا من عبدي و ليل
قوم عليه كذا لو اعتق بعض عبدي سري عليه بطريق الاولي وكان رجلا اعتق بعض غلام
وقال علي عليه السلام هو من ليس له شركاء ولو نكل بعد عتق عليه كذا اعلم العتق وانما
او جزم عتق عليه ح اذا اسلم العبد و خرج الى دار المحب الاسلام عتق عليه سبيله وط
اذا استولد له كان ذلك كذا موصيا العتق بعد موته على ولد طاس نصيبه وذلك العتق
انه لا يجوز بيعه ولا التصرف في رقبته باوجه وعتق عليه عفا مشروطا بوفائه واجتنبه
اصحابنا لاصالة بقاء الملك على حاله ولا يجوز عتقه اطلاقاً بل ملك لم يصح نعم على مدهنا
لا يجوز عتقه اطلاقاً بل ملك لم يصح نعم على مدهنا لا يجوز عتقه اطلاقاً بل ملك لم يصح نعم على مدهنا
يفلس مولا قبل عتقه حاج ان يكون مرهوناً ويحق الاستدلال ان يجنى جناب
لستخرق قيمته ان سلم في يد سيدها الكافر ان لموت قريتها ولا وارثها
قرآن يحسن المولى عن نفقة الحاج موت سيدها مع اشتغال الدين تركه طر سبيلها عتق
منعت عتق عليه يبيعها بشرط العتق على الاقرب التامية والذين يستغنون الكتاب بما
ملكتم ايماكم فكانت توههم ان علمهم منهم خطراً والتوههم من مال الله الذي اكرمهم فقال ان
خو يطب بن عبد العزيز كان له عبداً سبياً صبيها اسأله ان يكاتبه فاي فزلت قوله يستغني
اي يخلصون والكتاب بعنا المكاتبه هي مستغنة من الكتب وهو الجمع كما تقدم
جمع عليه بخبر ما في الآية احكام الآمر بخلو فيه بيان لشروطه وعتقها وهي مستغنة مع الآمر
والكتب فان سالها العبد تالك الاستمابة وان لم يكن العبد ابناً ولا سواهم فماتت
وقال الصمد تكون مكره وهرج وليس بشي ب الامرة الآية للذهب لاصالة عدم الوجوب
سواء يسئل الكتابية بقمته او ازيد او ينقص وبها كذا ابو حنيفة وان افقوا
بعض اهل الظاهر ان سالها بقمته او ازيد او ينقص وبها كذا ابو حنيفة وان افقوا
لعموم قوله صلى الله عليه واله التاك مسلطون على اموالكم ج الكتابية معاملته مستقلة
للعبد من نفسه لا تنفاه لوازم البيع المستقدمة والمتأخرة ولا عتقاً بصفا العتق غير قابل
للتعليق حالة الحيوة دعابة الكتابية ان يقول السيد كفتك على ان تودي الى كذا في
وقت كذا فاذا اديت فانت حر فيقبل العبد فان اقتصر في العتق على ذكر شيء مطلق
وان قال فان عتق فانت رقيق في شرط حكم الاول وان يتر منه بقدر ما يودي وحكم
الاول وان يتر منه بقدر ما يودي وحكم الثانية ان راق ما بقي عليه شي وهي بنوعيتها لازمة
وبها قالوا ابو حنيفة لكن ما لا يجوز العتق على التكب وابو حنيفة يحرم قبل
المشروط جائز من الطرفين فقيدهما بزيادة من طرف السيد الخاصة وبها قال الشافعي
والاصح الاول لعموم اوصاف العتقود الخامس قد بينا في العتق ان يقول فاذا اديت فانت

خبر قال ابو حنيفة وليس بشر نعمة ولا لفظا وقال بعض اصحابنا لا بد من ذكر نية وبه قال الشافعي
واما اللفظ فقالوا ان بعض اصحابنا والشافعي باشتراط ان يعمد ما او احدهما لم يفتقد
ولا شك ان ذلك اصول السالكين في قولهم الذين يبتغون اشارة الى اشتراط
بلوغ العبد بحال الصبي والمجنون لا قصد لها معتبر وكذا المبتسرط حوازيه وهو
يستتر في الماء الناجل قبل لا يفتقر حاله وفيه نظر لجمله وقت الحصول ولعدم
ملك العبد حاله العقد اذا ما بيده لولا وجوب حصول الزكوة والمعتل في
الواجب الجائز وقيل نعم وبالأول قال ابو حنيفة وبعض اصحابنا والثاني قال الشافعي
واكثر الاصحاب وهو ان نعم شرط الشافعي تعدد الاجل وليس بشي بل يكفي واحد
لحصول الغرض السابع الخبر ورد في غير ما يرجع الى الامور الدينية كقول
وما تفعلوا من خير علمهم الله وامثاله ما يرجع الى الامور الدنيوية كقول
وانه يحب الخير لتبدي وقوله ان ترك خير واختلاف في المراد هنا فقل ان نعمها
بناء على حمل الشريعة على كل معنيته وبه قال الشافعي وما ذكره وقال ابن عباس
هو الاول فقط اعني الامانة وقال الحسن البصري والثوري هو الثاني اعني الاتساق
فقط وينفرد صحة كتابته العبد الكافر فعلى الاولين لا يصح وعلى الثاني يصح والى
اقوى الاول اقوى اذا الكافر لا يبرأ من الزكوة ولا يرد الموقوف قبله اذا عطاها
يعطى من الزكوة والكافر لا يعطى من الزكوة ولا يرد الموقوف قبله اذا عطاها
المتقوى به على وجهها فمن اراد بالعلم هذا الظن المتأخر للعلم الثاني فقل
في قوله وآتوهم من مال الله الذي اتاكم ان المراد صنف من شيئا من نعمهم
فقبله اربع وقيل ليس بمقدور وقال الفقهاء السديدان وجب عليه الزكوة وجب عليه
اعانته مكانته منها لقوله من مال الله اي من الزكوة كما تقدم في قوله وفي الرقاب
وان لم يجب عليه استخراجه من ماله فله وهذا قول اصحابنا وقال بعضهم
يجب الاتساق مطلقا وبه قال الشافعي وقيل يجب مطلقا وبه قال ابو حنيفة
وبعض متأخري الاصحاب تفصيلا وجه له وهو وجوب اتيان من يموت مكانا مطلقا
عاصرا وكون المولى يجب عليه الزكوة وان كان غير سببه وبه قال بعض المفسرين ومنار
هذه الاقوال من اصلين هذا الاول الامر للوجوب او الاستحباب قبل الاول لانه حقيقة
كانت في الاصول وبه قال اكثر فقهاء النصارى لانه لا يصح هنا كتابته
ليس بواجب فلا يجب ما بعد الثاني هل المراد بالزكوة الزكوة لانه المتبادر الى الفهم
او المال مطلقا لانه هو المال بجميع الاشياء ونحن المنفقون خاصة قبل الاول وقيل

أذا عرفت هذا فنقول من قال بوجوب الاعانة مطلقا قال ان الامر للوجوب وان المالك
ومن قال بالاستحباب مطلقا قال ان الامر للندب والمالك ليس هو الزكوة ومن قال بان
هو الزكوة والامر للوجوب فذلك هو من قال ان المالك هو الزكوة وان المالك
جعل تخصيص مكانته اولى لانه اعانة له على فكر رقبته فالحق ما ذكرنا لولا
لانما لا حقيقة في الوجوب فيكون شرط بوجوب حصول ماله وهو الزكوة لا
شرط الواجب واجب ما اذا لم يجب الزكوة بوجبه استحب الاتساق لانه تعاو على
التر قيد شرط قوله وتعاونا لولا انه فكر رقبته فدخل تحت قوله وتعاونا لولا
لانه فكر رقبته فدخل تحت قوله وفكر رقبته او المعام في يوم ذي سبعة مخرج الاستدلال
ما يعطيه السبقة كثرة لا طلاق للفظ الثاني لازما نفع يقضي اذا بقى
على العبد ما لهما الا الثالث لاول الا يتاح حتى انعتق بالاداء هل يجب القضا
الحق نعم لا ولو لم يجب اخذ به في وقته فيجب قضاؤه ولو انعتق بغير الاداء لم يجب
الحق كودع الى مكانته الى مكانته المشروط شيئا من الزكوة الواجب عليه ثم عجز عنه
وتقا وجب على السيد رد المالك وصرفه في المستحقين ولو كان من زكوة غيره
فايده اعلم به هنا قوله الذي اتاكم يحتمل ان يكون صفة للمضاف اعني الموقوف عليه
صفا للمضاف اعني مال الله اليه فعل الاول يكون الموقوف الثاني لانكم صمكم
محمدا في ايتاكم ويجوز حذف الضمير لحد اذا كان مفعولا وهذا الوجه
اعلم في التعريب وعلى الثاني يكون مفعولا كذكره عامه اي اتاكم كل شيء كتاب النكاح
وفيها محاذ ومقدمة اما المقدمة فقوله النكاح لغة التقاء وبوسه
اذم يذكر ذلك احد من اهل النكاح لا التناكح والحق ان النكاح لغة
هو الوطى وتفكر على العقد فقبل مشترك بينهما وقيل حقيقة في الوطى
محاذ في العقد وهو الاول في محاذ في العقد وهو اولي اذ الجار خبرين
الاقتراح عند اكثر وشرعا عقد لفظي ملك للوطى ابتداء وهو من المحاذ تسمية
السب باسم المسب وفيه فضل كثير قال صلى الله عليه واله تناكحوا تناسلوا اباهي
بكم الامم يوم القيمة وقال صلى الله عليه واله شرار موتاكم العزاب وغيره لكن
الاحاديث وهل هو افضل من التحلي للعبادة ام العكس ولا قابل بالمساوات
الاول لقول الصادق عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه واله ما استفاد
امرا فائده بعد الاسلام افضل من راحة مسلم تسره اذا نظر اليها وتعيه اذا

غاب عنها ^{نفسها} وماله وغير ذلك ولأنه أصل للعبادة وسبب لها مع كون عبادة ولا اشتغال
 على بقاء النوع مع العبادات بخلاف باقي المندوبات وأما الأبحاث فتشوع أوعا في
 شريعتها وأقسامه وغير ذلك وفيه إشارات الأولى والثانية منكم والصالحين من عبادكم
 وأما أن يكونوا فقراء بعين الله من فضله والله واسع علمه ^{الله} كالمثل المتماثل في كونها
 من المغلوبات ^{من المغلوبات} وبقية أصلها إياهم وبنام والإمام ^{الله} كالمثل المتماثل في كونها
 الرجل قال الشاعر ^{الله} فان تكلمت في النكاح وان تبايى وان كنت أفشى منكم أقام وقال جميل
 الأبيات ^{الله} ان عنت الغواني والخطاب للوليا والسادات
 بان يزوجوا من لا زوج له من الحر والاماء والاحرار والعبيد والنجس المذكور في
 الصالحين ^{الله} فان المراد المذكور والآيات وقيد الصلاح قيل لا يزوج
 لانهم حينئذ يسفك عليهم سدادتهم وقيل المراد بالصلاح القيام بحقوق النكاح في
 الكل ^{الله} فان لا يزوجهم ان التخصيص الثالث خلافا لظاهر الأولى انه يرغب
 في الصلاح لانهم اذا عملوا ذلك عتقوا في الصلاح لو من باب تسمية الشيخ باسم ما نوا
 اليه فان الفاسق اذا زوج استغنى للملا عن الحرام بان يكونوا فقرا ^{الله} قضية ^{الله} في
 الجزئية اي قد يكون اذا كانا فقرا ^{الله} نعم الله فلا يراد ما يقال فلان كان غنيا افقر
 النكاح ويؤيد قوله ويستعفف الذين لا يجدون نكاحا اذا قرءوا هذا فها
 احكام ^{الله} اقول الامر للوجوب ^{الله} لذلك قال داود بوجوب النكاح القادر على طول
 متره ومن لم يقدر فليترك امه وكذا المرأة يجب عليها ان تتزوج عنه وقيل على
 الكفاية وهما ضعيفان ^{الله} لاصالة البرية ولا جماع اكثر الفقهاء على خلافه لانه لو
 لاخير بينه وبين ملك اليمين في قوله فواحدة او ما ملكك اياها ^{الله} باللائم بالاطلاق
 الملتزم وبيان الملازمه بان لا تحبس من الواجب والمباح ولا شك في ابايكم ^{الله}
 وان لم يكن بواجب عند داود ولا مقام النكاح الواجب عنده نعم النكاح
 قد يجب اذا خشي الوقوع في الزنا كما سيجي ^{الله} الثاني النكاح مستحب لم يأت
 نفسه اجماعا ومن لم يتزوج قال الثوري الفقهاء باستحبابها ^{الله} لاجل العوام لا يزوجها
 عليه والله تاركها ^{الله} فتركها مستحب لقوله نعم سيدا وحصول
 على المدح فيكون راجحا فيه نظرا لاحتمال اختصاصه بشرع غيرنا وقيل بعض
 فقهاء سألوا ^{الله} اجتمعت القدرة على النكاح والشهوة لا يستحب للرجل والمرأة

يقدم

وكلما فقد ما كره وان افترقا بان كان قادرا غير تايي او تايغا غير قار ^{الله} ولا يستحب
 وفيه نظر لعوم الارش في الآية والحديث ولما صح عنه من احب فطر في فلسطين ^{الله}
 ومن سبني النكاح الثالث ان استجاب النكاح والاكاح ^{الله} سائل للرجل
 والمرأة الغني والفقير ^{الله} وغيره ^{الله} بل المراد ان كانوا فقرا الى النكاح والظاهر
 يدفعه الرابع في الآية ^{الله} ان القدرة على المهر والنفقة ليس بشرط في النكاح وهو ظاهر
 ولذلك لا يجوز لها الفسخ مع العجز نعم القدرة المذكورة شرط في وجوب الاجابة
 للكفو الخامس في اشارة الى ان العبد والامه لا يستبدلان بالنكاح والامه امر
 المولى بالنكاح فان المولى ولا يزوج الاجناب السادة ^{الله} في اشعار بان الفقير ليس بواجب
 من الرغبة في النكاح خوف العيلة فان خسران فضله ^{الله} لا ينقص فلا تغيب ^{الله} ذلك
 عقبه بقوله ^{الله} واسع علمه ^{الله} تعللنا للاغناء بسعة قدرته عليه وعلى ما صح
 الثانية ويستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله اي ان كان
 فقير ^{الله} يخاف زيادة الفقر بالنكاح فليجتهد في قمع الشهوة وطلب العفة بالرباضة
 لتسكين شهوته كما قال صلى الله عليه واله يا معشر الشبان من استطاع منك البائة ^{الله} النكاح
 فليزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فان له وجبا قوله لا يجدون نكاحا اي
 اسبابه اذ المراد بالنكاح ما ينكح به اذ المراد بالوجدان التمكن منه فعلى ^{الله} الاول
 منصوب على المفعولية وعلى الثاني منصوب على المفعولية من نكاح حتى يغنيهم الله
 من فضله فان الامور مرتبة باوقاتها ولا يرد لزوم التناقض ^{الله} بين
 فانه امر في الاولى بالتزويج مع الفقر في الثانية وردت لامر الفقير بالصبر
 على ترك النكاح حذر من تعبه به حاله الزواج فلا تناقض ^{الله} حينئذ على ان
 نقول ان الاولى وردت للمؤمن لا لغيره وترك تزوج المرأة لا يفرقها ^{الله} الثانية
 وردت لامر الفقير بالصبر على ترك النكاح حذر من تعبه به حاله الزواج فلا تناقض ^{الله}
 على ان نقول انها مهيأة فلا تناقض ^{الله} والثالثة وان خفي ^{الله} الا تعدلوا ^{الله} واحدة او
 ما ملكك اياها ^{الله} كذا في الاصول ^{الله} نفسوا في التبايى فانكحوا ما طاب لكم من النساء ^{الله}
 وثلاث ورابع فان خفي ^{الله} الا تعدلوا ^{الله} واحدة او ما ملكك اياها ^{الله} كذا في الاصول ^{الله}
 فسط بقسط فسطوا اذا اماروا فسطوا ^{الله} اعدوا فسطوا ^{الله} منه ان الله ^{الله} المحسبين
 فكان ^{الله} في اوسط اللائحة نحو اشكته اي ازلت شكايته والمراد ما طاب لكم قبل ما

الثاني الحار فقلها سوا وقل لا اضاروا في تحقيق الاصول وانما قال ما لم يقل
 لفظه ما من صوغه مجموع شئ اعلم من من قصدي على ذوي العقل وغيره والاعداد
 معدولة عن اثنين اثنين في ثلاث ثلاث واربع اربع فان ختم لا تعدل
 المذكور فالتحوي او واحدة او ما ملكت ايما تكلم لم يقل من لما تقدم ذلك التخييل بين الوا
 او ملك اليقين مظنة لقله انما قل بسبب قل عينا لكونه قيل ان لا يجوز وامن قول عال
 الحاكم في حكمه اذا جاز وهو ما خوذ من قوله عال المستعان اذا مال فان الجاير ما
 صرح الحق اذا تقرر هذا فمننا قولنا لا يتبعها الحكم اقل في سبب نزولها اقول
 انهم كانوا يخرجون من ولاية اليتامى ولا يخرجون من الزنا فقل لهم ان يخرج
 من ذنب فينبغي ان يخرج جوا من مثل لا شتر الكها في وجه القيرب انه لما نزل ان في
 اكل مال اليتامى حوبا فخرجوا من ولايتهم ولم يخرجوا من تلتزم النكاح واضاعة
 حقوقهم فقل لهم ذلك تقليلا للنكاح المستلزم لسهولة العدل بين من حج
 ان الرجل كان يجد يتيمة ذات حياء ومال تزوجها ضنا بها فيجتمع عنده
 منهن عدل لا يقدر على القيام بحقوقهن فنزلت اي ان ختم ان لا تعدلوا
 في اليتامى فتزوجوا غيرهن والكل يحمل الثاني الا من هنا كالاسرى الية المتقيد
 والبحث فيه كما تقدم الثالث اذا فترنا الطبيب بما وافق الطبيعى موم الية مخصوصة
 كما يجي الرابع قال الخشري انما اتا بصيغ العدل دون الاصل لان الخطاب للجميع
 فوجب التكرير ليصير الاذن كل واحد من الجمع لما اشار من العدد الذي اطلق لم
 كما تقول للجماعة اقمسوا هذا المال درهمين درهمين وتلك ثلثته واربع اربعة لان الوا
 ولم بعد التوزيع او صرح كل عدد بدلا عن صاحبه والاولى ان تقول ذلك لغرضه ان اذا
 احتل العدد المقذور على الامامون فيه الحبوب بالموت والطلاق لم يحرك تكيد ذلك العدد
 استوفى العدد المباح لم يخلاف الا لفظ الماتى بها فانه حينئذ يقيد جوار تكيد ذلك العدد
 وانه لا يحتاج عليه كما من اكثر العقوبات والمفسرين على ان الواو هنا ظاهرا والاولى
 الجمع بين سبع نسوة لكون الواو للجمع ومن الناس من جعل الواو محال وجوز بين
 التسع وكل ذلك خطي على وجهه فان الجمع في الحكم لا يستلزم الجمع في الزمان كما تقول
 راجع زيدا اليوم وعمل امس ولو قال بلغظ او تسع انه لا يجوز ان يقدر على عدد مما بين